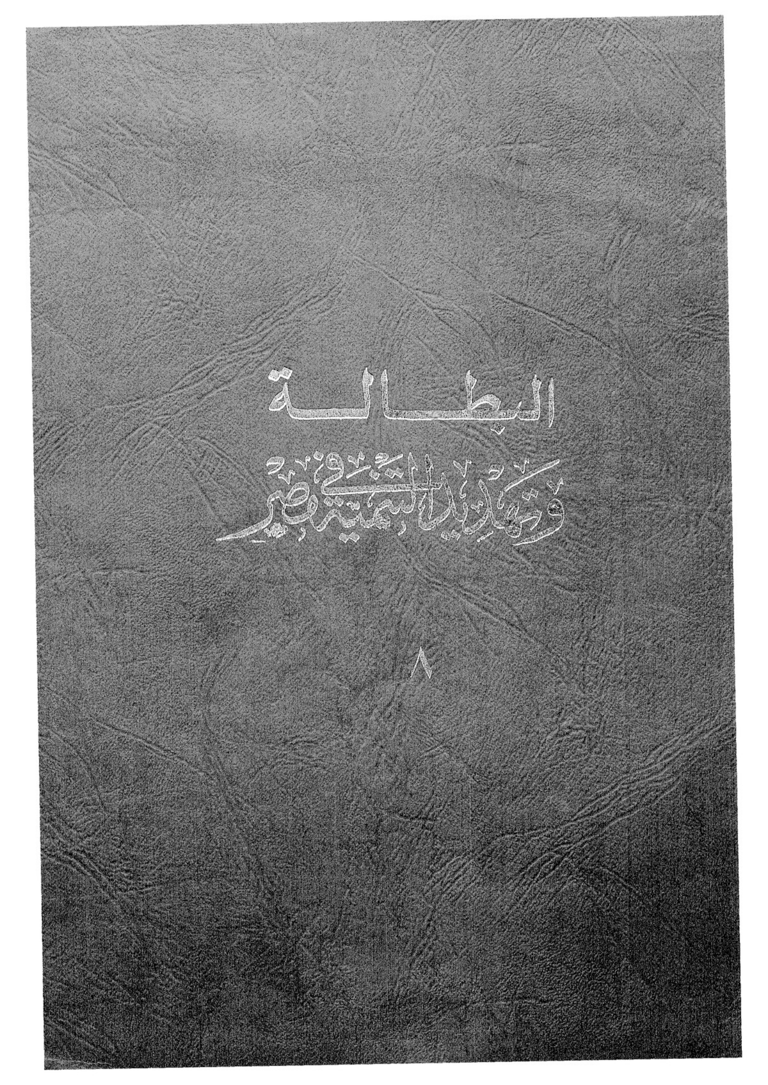

البطالة
وتهديد التنمية في مصر
٨

البطالة

مجلد (٨)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ش ٨ب المعادى - ت: ٣٧٥٢٠٣٣

المجلد : ٨ -البطالة

المجلد : ٨ -البطالة

المجلد : ٨ -البطالة

المجلد : ٨ - البطالة

المجلد : ٨ - البطالة

المجلد : ٨ -البطالة

المجلد : ٨ -البطالة

نهاية الفـــهـــرس



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يوميات الأخبار

مشكلة البطالة ياسيادة الوزير

مشكلة البطالة ، مشكلة امنية وانسانية وسياسية فى الدرجة الاولى ، ومن الممكن ان يتحول خلالها وزير التشغيل والقوى الى بطل قومى لو اعتبر ان هذه المشكلة هى رسالة وطنية ، ومن الممكن ان يتحول وزير التشغيل الى مجرد موظف بدرجة وزير ، وينظر الى مشكلة البطالة نظرته الى نقل موظف ، او الى مجرد مصالح شخصية يجنى من آلامها الالاف !

لذلك .. شغلت مشكلة البطالة كل المنتمين الى تراب هذا الوطن ، كل الذين يريدون استقرار وتقدم هذا الوطن ، ومن بين هؤلاء الدكتورة سامية خضر صالح الاستاذة بكلية التربية بجامعة عين شمس ، فلقد تلقيت منها كتابا بعنوان « البطالة بين الشباب حديثى التخرج – العوامل ، الاثار ، العلاج » وهو بحث علمي يستند الى دراسة لواقع مشكلة البطالة بين خريجى الجامعات ، وارجو ان يضم الوزير هذا البحث الى الدراسات التى قامت بها وزارة القوى العاملة ،

واعتقد انها لم تقم باى دراسات فى السابق . تقول الاستاذة د . سامية ان هناك بطالة سافرة ، وبطالة موسمية – كما فى الريف تصل الى ٢٥٪ ، وهناك بطالة مقنعة ، وزادت الاخيرة فى الادارات الحكومية ومؤسسات قطاع الاعمال .

وترى الدكتورة سامية « حين يشعر الشباب انه متعطل ولا حول له ولا قوة ، وانه لايستطيع ان يلبى مطالبه الاساسية من مسكن وتكوين اسرة ، حينئذ يرفض المشاركة ، ويستعذب الرفض ، ويتحول فى احيان كثيرة الى خارج على القانون ويشيع القلق والتوتر داخل المجتمع ،

ويسقط البحث التطبيقى التى قامت به الدكتورة سامية كل المنافقين الذين ارادوا تخفيف وقع الارهاب على الحكومة بان لا علاقة بين الارهاب والبطالة ، وان « بعض » الارهابيين يعملون ، ولهم وظائف .

البحث العلمي يقول « ان الاحباط والسخط الاجتماعي هو احد عناصر التطرف الدينى نتيجة عدم وضوح معايير موضوعية للثواب والعقاب ، وتعتبر بطالة المتخرج حديثا احدى العقوبات التى يواجهها الشباب المتعلم وهو لايجد اسبابا لذلك العقاب الا تفسيرا واحدا هو عدم العدالة فى توزيع الثروات ، ومن هنا ينشا التمرد والرفض ..

بحث الدكتورة سامية ، يطرح افكارا هامة ، ولكن كل الافكار فى هذا البحث فى حاجة الى نقاش . وكنت اتمنى ان تناقش هذه الافكار فى اجهزة الاعلام ، وفى مؤسسات مواجهة مشكلة البطالة .

وجيه ابو ذكرى



مؤشرات خطة التنمية ٩٥/٩٤:

دور كبير للقطاع الخاص والصندوق الاجتماعى فى توفير فرص العمل

تعيين عدد محدد من التخصصات فى أجهزة الخدمات الحكومية

كتبت - عزة على:

تؤكد مؤشرات خطة التنمية ٩٥/٩٤ أن القطاع الخاص والصندوق الاجتماعى سيكون لهما الدور الأكبر فى حل مشكلة بطالة الخريجين وتوفير فرص عمل منتجة لهم..

وتعطى الخطة دورا جديدا لوزارة الشئون الاجتماعية فى امتصاص جزء من مشكلة البطالة وذلك عن طريق مشروعات الأسر المنتجة ومشاركة وزارة الزراعة جزئيا فى حل مشكلة بطالة الخريجين عن طريق تمليك الأراضى المستصلحة.

كما تؤكد المؤشرات ان التزام الحكومة بتعيين الخريجين سوف يقتصر على تعيين خريجى كليات الطب ومعاهد التمريض فى قطاع الصحة وخريجى كليات التربية والدراسات التكميلية فى قطاع التعليم.

وقال مصدر مسئول بوزارة التخطيط ان دور الحكومة يقتصر فى الخطة القادمة على تعيين تخصصات محدودة لخدمة النواحى الخدمية الأساسية بشكل مباشر، حيث يرتكز دورها على الأثر غير المباشر من خلال زيادة مجالات التشغيل من خلال تشجيع دور القطاع الخاص ودور الصندوق الاجتماعى فى تشجيع المشروعات الصغيرة بالتعاون مع أجهزة الادارة المحلية والبنوك.

من ناحية أخرى تتجه الحكومة لاصدار عدد من القرارات الادارية مثل الخروج المبكر للاحالة الى المعاش وتشجيع السفر وفتح الاعارات لمدة غير محدودة.

وتهدف الحكومة من انشاء مراكز التدريب التحويلى الى اعادة تأهيل العمالة والخريجين بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل سواء سوق العمل الداخلية أو الخارجية من خلال الدول العربية.

بطالة المتعلمين

وأكد عصام فهمى رئيس الادارة المركزية للقوى العاملة والموازنات البشرية بوزارة التخطيط ان خطة الدولة لتشغيل الخريجين تعتمد على عدد من الدراسات التى أجريت فى الفترة الأخيرة والتى قام بها مجلس الوزراء ووزارة العمل والحكم المحلى بالاشتراك مع وزارة التخطيط والتى أوضحت نتائجها الأولية ان أكبر نسبة بطالة تقع بين المتعلمين بينما تنخفض فى غير المتعلمين حيث لاتتطلب أعمالهم مواصفات محددة ويتميز بسهولة التنقل من عمل الى آخر، بينما الأمر يختلف بالنسبة للمتعلمين سواء المؤهلات العليا أو فوق المتوسطة أو المتوسطة، حيث بلغت نسبة البطالة بين الخريجين خلال الفترة من عام ٨٣ الى ٩٣ حوالى مليون و٤٢٥ ألف خريج من اجمالى عدد الخريجين خلال تلك الفترة وهو ٣ ملايين و٤٣٨ ألف خريج.

وقد لوحظ فى هذه الدراسة والتى أجريت على ٢١ محافظة - باستثناء المحافظات الحدودية - ان أعلى نسبة بطالة بين المتعلمين فى بورسعيد حيث بلغت ٥ر١٦٪ يليها السويس ٥ر١٣٪ ثم محافظات كفر الشيخ ١١٪ فمحافظات الوجه القبلى بنى سويف والمنيا وأسيوط وأسوان بنسب ٢ر١١٪ و٧ر١١٪ و٤ر١١٪ و٤ر١١٪ على التوالى وبلغت ٩ر١٠ ٪ فى محافظة الدقهلية و٧ر١٠٪ فى الشرقية يليها المنوفية ١٠٪ بينما لوحظ انخفاضها فى محافظة الجيزة حيث بلغت أقل معدل ٦ر٥٪.

كما اتضح ان أعلى نسبة بطالة كانت بين خريجى عام ٩٢ حيث بلغت ٤ر١٢٪، وأقل نسبة عام ٨٣ حيث بلغت نسبتها ٥ر٥٪.

وفى دراسة توزيع البطالة على المؤهلات وجد ان أعلى نسبة بطالة فى المؤهلات المتوسطة يليها المؤهلات فوق المتوسطة ثم المؤهلات العليا.

وفيما يتعلق بخريجى المؤهلات المتوسطة وجد أن أعلى نسبة فى خريجى المدارس التجارية وهى ٥١٪ ثم الصناعية بنسبة ٧ر٣٥٪ ثم الزراعية بنسبة ١٣٪.

وبالنسبة للمؤهلات فوق المتوسطة وجد أن خريجى المعاهد التجارية يمثلون نسبة ٨ر٦٧٪ ثم الصناعية ٧ر٢٨٪ ثم الخدمة الاجتماعية ٥ر١٪، ثم الزراعية ٧ر٪ والفندقية ٣ر٪ ثم الفنى الصحى ٢ر٪. ووجد أن أعلى نسبة بطالة للخريجين من حملة المؤهلات العليا فى الفترة من ٨٣ الى ٩٣ هى من خريجى كلية التجارة حيث وصلت الى ٦ر٣٤٪، يليها خريجو كليات الآداب بنسبة ٣ر١٥٪ ثم كليات الحقوق والزراعة بنسبة ٦ر١٤٪ و٥ر١٤٪ على التوالى، وان أقل نسبة هى فى خريجى كليات الهندسة بنسبة ٨ر٣٪.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الصندوق الاجتماعي يخفض فوائد القروض للشباب

إعفاء المشروعات الصغيرة من الضرائب ٥ سنوات

وافقت اللجنة التنفيذية للصندوق الاجتماعى - فى اجتماعها أمس برياسة الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط - على التعاقد على ١٥ مشروعا فى مجالات الأشغال العامة وتنمية المجتمع والمشروعات الصغيرة بتمويل قدره ٨١ مليون جنيه، وخفض الفائدة على مشروعات الشباب الى ٩٪ بدلا من ١٠٪ لدعم فرص النجاح للمشروعات الصغيرة.

وصرح رئيس اللجنة بانه صدر قرار جمهورى باعفاء المشروعات الصغيرة التى يمولها الصندوق الاجتماعى من الضرائب على الارباح التجارية طوال فترة القرض وبحد أقصى ٥ سنوات.

وتتضمن قرارات اللجنة الموافقة على ٧ مشروعات فى مجال تحسين مياه الشرب ورصف الطرق بمحافظات أسوان والمنيا والبحيرة باستثمارات قدرها ٤٩ مليون جنيه توفر ٦٠ ألف فرصة عمل، و٥ مشروعات فى مجال تنمية المشروعات الصغيرة فى محافظات الجيزة وبنى سويف والقليوبية واسوان والوادى الجديد باستثمارات ١٥ مليون جنيه و٣ مشروعات فى تنمية المجتمع بتمويل مقداره ١٧,٣ مليون جنيه.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٤

حتى تلتحق أى خريجة بعمل فلابد أن تحصل على تصريح من وزارة الشئون الاجتماعية باداء الخدمة العامة لمدة عام.

ومنذ أكثر من عشرين عاما بدأ العمل بهذا النظام حيث نص قانون الخدمة العامة على ان يتم تكليف الخريجين فى مجالات محو الامية وتنظيم الاسرة والاسر المنتجة وخدمة الطفولة وتنمية المجتمعات المحلية.

عاطلون على ذمة الخدمة العامة!



تحقيق :

عزت عبدالمنعم

فاطمة محمود مهدى

وبرغم السلبيات العديدة للمشروع واهمها عدم الاستفادة من المكلفين بالخدمة وتوزيعهم فى اماكن لاتناسب تخصصاتهم وصورية المشروع وعدم اقتناع الخريجين القائمين عليه به فان الدولة تخصص سنويا ميزانية بالملايين لهذا المشروع كما ان هناك جهازا حكوميا باكمله تم انشاؤه لادارة المشروع وتم تشكيل لجنة عليا للخدمة العامة برئاسة وزيرة الشئون وعضوية وكلاء وزارتى التخطيط والحكم المحلى وممثلين للجهاز المركزى للتعبئة والمجلس الأعلى للشباب والمهتمين بمجالات الخدمة بالاضافة لاجهزة أخرى تقوم على تنفيذ قانون الخدمة العامة وتنحصر اختصاصاتها فى الاحياء والمحافظات

ونظرا لأن الخدمة العامة تعتبر أحد «مسوغات» التعيين فان الخريجات ينظرن اليها باعتبارها سنة ضائعة لاعائد من ورائها سوى الحصول على سند اضافى للتعيين، ورغم أن هناك اصواتا قد طالبت بتطوير المشروع أو الغائه وقدمت مقترحات فى هذا المجال الا ان كل شئ قد بقى كما هو.. تكليف وأموال تنفق والعائد غير ملموس.

وعندما سألنا مجموعة من الخريجات والمكلفات بالخدمة العامة عن رأيهن قالت سبهى موافى «ليسانس اداب قسم انجليزى» أنه قد تم الاعلان فى الصحف عن فترة زمنية محددة يتم فيها تلقى طلبات أداء الخدمة العامة فذهبت لمكتب الخدمة التابعة له فأعطانى كارنيها وتم تحويلى لمكتب الخدمة العامة الرئيسى وحتى يتم تعينى قابلتنى عدة عقبات روتينية ثم بعد ذلك تم تحويلى لعيادة خيرية وبالطبع العمل بها لايتناسب مع شهادتى ولكن مابالبد حيلة.

وتضيف انه فى ضوء تجربتها فان المكلف بالخدمة العامة يعتبر عاملا معطلا لمدة سنة فلا أنا افيد العمل ولا استفيد منه وارى تعديل هذا النظام بحيث يتناسب التكليف مع التخصص.

وتضيف غادة محمد على «بكالوريوس تجارة» أنها كلفت بالخدمة فى جمعية تعاونية وتصف الخدمة بانها فترة متعبة جدا وطالبت بتعديل القانون لتحقيق الهدف من النظام

اما منى سيد محمد بكالوريوس علوم فترى ضرورة الغاء هذا النظام الذى لاتوجد له أية ايجابيات.

وتشير عفاف يوسف «ليسانس اداب قسم تاريخ» الى أنها فوجئت بعد التكليف بانه قد تقرر زيادة مدة الخدمة العامة لها شهرا نظرا لأنها لم تذهب لمكتب الخدمة العامة للحصول على مكافاتها والبالغة ٤ جنيهات حيث ان عدم الذهاب يؤدى لالغاء احتساب شهر من مدة الخدمة.

اما عبير حمدى «ليسانس حقوق» فتطالب بان يكون النظام اختياريا وليس اجباريا

وتشير الى أنها قد حصلت على



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٤



«الواسطة» للحصول على الاعفاء من الخدمة والخريجات يطالبن بالغاء نظام الخدمة العامة.

اعفاء من اداء الخدمة العامة لان فترة السنة كانت ستضيع عليها فرصة عمل مناسبة وباجر مغر

وتضيف سهير حسين «بكالوريوس تجارة دفعة ٩٣» بانه ليس لديها أى رغبة في القيام باداء الخدمة العامة نظراً لما سمعته من اصدقائها من كلام كثير عنها لايشجع على التفكير فيها وتشير الى أنها ستحصل على الاعفاء منها حيث انها سمعت أنه يتم استخراج شهادة الاعفاء بتقديم طلب للشئون الاجتماعية ولايتم الآن تعقيد الامور وتتم الموافقة بسهولة لتوفير المبلغ الذى تحصل عليه الخريجة لاداء الخدمة وتطالب بالغاء النظام.

لافائدة تذكر

أما علياء عبدالمنعم «ليسانس اداب» فتقول أنها اتمت الخدمة فى جمعية تعاونية وهى لاتناسب شهادتها وترى أن فترة الخدمة تمثل فترة تعطيل لتحقيق امال الخريجات ولاتوجد فائدة تذكر منها

وتضيف زميلتها وفاء مصطفى «اداب» بان المقابل المادى لاداء الخدمة لايكفى حتى المواصلات اللازمة للوصول للعمل وبذلك فان الخدمة تضيف عبئا ماليا جديدا على الخريجات في الوقت الذى نلتزم فيه بكتابة اقرار بعدم العمل اثناء الخدمة.

وتقول حنان رضوان «ليسانس اداب - لغة عربية» انها تؤدى الخدمة العامة بعيادة خيرية وذلك غير مناسب لظروفها الاجتماعية نظرا لانها متزوجة ولديها طفل يجب رعايته والعمل بالعيادات الخيرية يكون فى الفترة المسائية وقد يصل العمل بها لمنتصف الليل فى بعض الايام مما يشكل صعوبة فى القيام بواجبها كام ولم يكن لها اى رغبة فى اداء الخدمة العامة ولكنها مضطرة لان أى عمل يشترط وجود شهادة الخدمة أو الاعفاء منها.

وقالت انه يتم الحصول على الاعفاء «بالواسطة» ونظرا لانه لم يكن لديها تلك الواسطة فلم تنجح فى الحصول عليها.

مشروعات مفيدة

اسامة زويل خريج - يطرح فكرة ان تكون سنة التكليف فى مشروعات مفيدة كاستصلاح الخريج أو الخريجة لقطعة ارض بالصحراء وتمليكها له بعد استصلاحها باجر مناسب

اما أمل فؤاد خريجة تجارة فتقول انها قد اصيبت بالاحباط من سوء المعاملة وكثرة التهديدات والاهانات من القائمين على الخدمة والذين يصرون علي الا تقوم باى شئ

وترى منال حسن محمد «بكالوريوس العلوم التعاونية الزراعية الاقتصادية» إن نظام الخدمة العامة الحالى نظام فاشل وتشير الى انها وقد قاربت على الانتهاء من الخدمة العامة لم تكتسب أى مهارة أو فائدة من العمل وتطالب بتعديل النظام والغاء شرط عدم العمل اثناء تأدية الخدمة نظرا لأنها لاتعتبر وظيفة كما أن مقابلها المادى ضعيف وتقترح استغلال مهارات المكلفات فيما يساعد على زيادة الانتاج وبالتالى زيادة دخلها.

افتقاد التخطيط

ثريا فهيم اخصائية خدمة عامة ترى أن مكلفات الخدمة العامة يعتبرن من العاطلات وبالتالى فان هناك من يرفض عملهن لديه عندما يتم توزيعهن ويكون الحل أن تاتى الخريجة لمجرد أن توقع ولا اكثر من ذلك ومن هنا فهناك عدم جدية أو انضباط وغياب للتخطيط والتنسيق اللازمين كما ان التوزيع يتم فى أماكن مكدسة بالموظفين ولايراعى طبيعة الدراسة أو التخصص.

مشاركة وطنية

د. أحمد عمر هاشم نائب رئيس جامعة الازهر ورئيس اللجنة الدينية بمجلس الشعب وهى من اللجان التى تناولت بالمناقشة موضوع الخدمة العامة يرى أن الخدمة العامة مطلوبة من كل مواطن سواء اكان شابا يعمل

أم لا، فهي مشاركة وطنية وأرى تركيزها في المجالات الطبية والامنية والعمل الاجتماعي وتنمية القرية فكل هذه المجالات بالاضافة لمحو الامية يمكن ان تلعب فيها الخدمة العامة دورا هاما بشرط أن تكون مثمرة ويستفيد منها المجتمع.

وعندما طلبنا رأى السيد سيد عبدالهادي مدير ادارة الخدمة العامة بالشئون الاجتماعية في الاسلوب الذي يتم من خلاله تطبيق الخدمة العامة طلب الحصول أولا على أذن المسئولين بالوزارة ثم اعتذر بعد أن رفض هؤلاء المسئولون اعطاءه التصريح بالكلام والسؤال الذي نتوجه به الآن للدكتورة أمال عثمان وزيرة الشئون الاجتماعية والتأمينات لماذا كل هذا القدر من السرية حول أنشطة الوزارة رغم انها في غالبيتها انشطة اجتماعية ويشير خبراء المجالس القومية المتخصصة الى مجموعة من السلبيات والمعوقات التي أسفر عنها التطبيق العملي للخدمة العامة ومن أهمها انه لاتقوم اللجان المحلية للخدمة العامة بالمحافظات بدورها بالجدية الكافية وبالتالي لايطبق هذا النظام بالدقة المطلوبة ايضا لاتلتزم الجهات في الاغلب المكلفين بالانضباط في العمل واداء مايعهد اليهم به من أعمال بالجدية المطلوبة بما يكفل الاستفادة الحقيقية من طاقاتهم وعطائهم كما أن هناك مشكلة تكدس المكلفين في محافظات بذاتها بعيدا عن المحافظات الأكثر حاجة الى خدماتهم ويكفي في هذا أن نشير الى أن محافظات القاهرة والاسكندرية والجيزة يجتمع فيها نحو ٦٠٪ من اجمالي اعداد المكلفين بينما تنخفض النسبة الى ٢,٢٪ في محافظة المنيا والى ٢,٣٪ في محافظة اسيوط والى ١,٢٪ في محافظة سوهاج مع أنها من أكثر محافظات الصعيد ازدحاما بالسكان، وتصل هذه النسبة الى ٠,٨٪ في محافظة الاسماعيلية و٠,٦٪ في محافظة السويس و٠,١٪ في محافظة مطروح

ويشير الخبراء الى نقص الاعتمادات الخاصة بمكافاة المكلفين وكذلك الاعتمادات الخاصة بالحوافز التي تمنح لهم، وهي الاعتمادات المخصصة للانشطة الرياضية والاجتماعية والحوافز ونقص اعتمادات التدريب والحوافز التي تمنح للعاملين بجهاز الخدمة العامة

كما ان أجهزة الخدمة العامة تعاني من عدم تحديد اجهزة الخدمات لاحتياجاتها من المكلفين ممايضطر اجهزة الخدمة العامة الى توزيع المكلفين دون تخطيط مسبق ويؤدي ذلك الى شكوى بعض المكلفين من وجودهم بوحدات عمل حقيقي لهم فيها من ناحية وشكوى بعض وحدات الخدمة من تكدس المكلفين بها من ناحية ثانية، وشكوى وحدات خدمة أخرى من قلة عدد المكلفين بها من ناحية ثالثة.

تقييم النظام

وقد قامت لجنتان بدراسة موضوع الخدمة العامة أحداهما شكلت بالجهاز المركزي للتنظيم والادارة سنة ١٩٧٨ والثانية شكلت من لجنة الشئون الدينية والاجتماعية والاوقاف ومكاتب لجان الشباب والدفاع والامن القومي والتعبئة القومية والقوى العاملة بمجلس الشعب وذلك لتقييم نظام الخدمة العامة والتعرف على الثغرات التي تعوق تحقيق المستهدف من هذا النظام وذلك من خلال تقويم اهم الجوانب المتصلة بنظام الخدمة العامة سواء منها مايرتبط بمجالات تكليف الخريجين واعدادهم وظروف عملهم بمكان التكليف والمكافاة الممنوحة لهم او مايتصل بتحديد الاحتياجات من المكلفين في الوحدات التي يعملون بها ومدى الاستفادة منهم وخلصت هذه الدراسات التي شملت بعض الزيارات الميدانية لمحافظات المنوفية والاسماعيلية وبورسعيد الى ان نظام الخدمة العامةبوضعه الراهن يحتاج لتطوير وتحسين.

واقترح خبراء المجالس القومية المتخصصة الربط بين نظام الخدمة العامة وتعيين فائض الخريجين وفقا لدرجة التعليم بحيث يتم الاستفادة من خريجي التعليم المتوسط او فوق المتوسط أو العالي في مجالات اوجهات تتفق مع تخصصاتهم او المجالات التي يحتاج المجتمع فيها لعمالة باعداد تفوق الاقبال عليها في مجالات الشرطة والتمريض والتعليم، وأن يخصص الجانب الاكبر من المكلفين للمشاركة في محو الامية في ضوء خطة قومية شاملة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم تنفذ خلال فترة زمنية محددة للقضاء على الامية

فشل في محو الامية

وعن دور مكلف الخدمة في برامج محو الامية وهو المجال الذي يراه الكثيرون مثمرا في الاستعانة بهم فيه تقول السيدة عنايات الفقي مديرة الادارة العامة لتعليم الكبار ومحو الامية بوزارة التربية والتعليم المكلفون بالخدمة العامة يؤخذ عليهم عدم الجدية في العمل في مجال محو الامية ولا يتمتعون بالالتزام الواجب ومن ثم فاننا نستبعد مكلفي الخدمة العامة من برامجنا لمحو الامية بعد ان كنا نستعين بهم في الماضي بعد ان اتضح عدم جدوي الاستعانة بهم

أسلوب خاطئ

الدكتورة سوسن عثمان عميدة معهد الخدمة الاجتماعية بشبرا ترى ان الاسلوب الذي يتم به التكليف بالنسبة للخدمة العامة اسلوب خاطئ ولايحقق اى نتائج إيجابية وتقترح ان توجه الخدمة العامة لخدمة هدف قومي محدد كل عام كما حدث في الصين في مواجهة الامية او في كوبا بالنسبة لمحصول السكر مع ضرورة مراعاة الجدية في أداء الخدمة العامة ووضع ضوابط لتحقيق ذلك فنحن نجد ان ٤٠٪من مكلفي الخدمة العامة ياتون باعفاءات من وزيرة الشئون والتامينات و٤٠٪ منهم يسجلون انفسهم على الورق فقط ومن يعمل ويعطى انتاجا لايتجاوز نسبته ١٠٪ فقط

ويؤكد الدكتور علي الدين محمد وكيل المعهد اهمية التخطيط لتحديد جهات اكثر احتياجا للمكلفين وتوزيعهم حسب التخصصات نظرا لأن التوزيع يتم الآن بشكل يجعل المكلفين طاقة معطلة.



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٤

●● ٦ ارقام للبطالة فى مصر ..
الفارق بين اكبر تقدير واقل تقدير ملايين عاطل ..
هل هذا معقول ؟! وهل يمكن ان يصدقه احد ؟!
وان كان معقولا وصدقناه .. فكيف نعتمد عليه فى تشخيص وتحديد هذه المشكلة وبالتالى نكون قادرين على الوصول الى حلول لها .
لا حديث لنا سوى عن ازمة البطالة والاخطار التى تسببها لمصر .
وعلى الرغم من تضارب الارقام الذى يصل الى حدود التناقض ، فإننا نقفز الى تقديم الحلول والخروج من المشكلة ..
مع ان معرفة حجم المشكلة هو نصف الطريق الى حلها ، والتغلب عليها .
فهل يمكن ان تأمل مصر التصدى للبطالة وهى لم تعرف بعد حجم القضية .
وهكذا اصبحت المشكلة الاولى والاخيرة هى تحديد الرقم .. اما الحلول ، وايجاد عمل لكل عاطل فلابد من الانتظار لحين الانتهاء من الاتفاق حول رقم واحد .
وهكذا نجد انفسنا فى مواجهة مشكلة جديدة .. كم عدد العاطلين فى مصر الآن ؟!
ذلك ان جميع المسئولين باختلاف مواقعهم لا يتفقون على رقم واحد لاعداد هؤلاء الذين يقفون فى طابور طويل طالبين فرصة عمل ●●

تحقيق : نبيل رشوان

● فى بيانه السنوى امام مجلس الشعب قال الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء انه من الطبيعى ان تكون الخطوة الاولى للقضاء على مشكلة البطالة هى حصر فائض الخريجين ، وقد انتهى هذا الحصر فى ٢١ محافظة من محافظات الجمهورية ، ولم يشمل الحصر حتى الآن المحافظات النائية ، وتشير النتائج الاولية الى ان فائض الخريجين يبلغ مليوناً و ٤٢٥ الف خريج يتوزعون بواقع ١٠٪ مؤهلات عليا ، ٨٪ مؤهلات فوق المتوسطة ، ٨٢٪ مؤهلات متوسطة .
الشيء نفسه تقريبا قاله الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية امام لجان المجلس حيث اوضح انه بالتنسيق بين وزارات الادارة المحلية والقوى العاملة والدولة للتنمية الادارية ، وبالتعاون مع مركز المعلومات بمجلس الوزراء ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء تم حصر فائض العمالة من خريجى المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة فى الفترة من ٨٣ وحتى ١٩٩٢ ، وقد شمل الحصر جميع محافظات الوادى والدلتا وعددها ٢١ محافظة ومدينة الاقصر ، واستثنى من ذلك المحافظات الصحراوية قليلة الكثافة السكانية وهى محافظات الوادى الجديد ومرسى مطروح ومحافظة البحر الاحمر ومحافظتى شمال وجنوب سيناء ويبلغ فائض الخريجين فى الـ "٢١" محافظة مليونا و ٤٢٥ الف خريج .

مليونا عاطل

● ويوضح عبدالعزيز مصطفى رئيس لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب ان احصائيات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء تشير الى ان متوسط الداخلين لسوق العمل سنويا خلال سنوات الثمانينات يبلغ ٣٧٨ الف فرد وهو ما يخلق

بطالة صريحة فى سوق العمل المصرية حيث ان الزيادة فى قوة العمل تلتهم كل فرص العمل المتولدة من عمليات التنمية .

ويضيف رئيس لجنة القوى العاملة لقد اختلفت التقديرات بخصوص حجم البطالة فقد حددها الاحصاء الرسمى للجهاز المركزى للتعبئة عام ١٩٨٦ بعدد ٢ر٠١ مليون فرد عاطل من سن ٦ وحتى ٦٤ سنة بنسبة ٨ر١٤٪ من اجمالى القوى العاملة .

إلا انه يؤخذ على هذا انه ادخل فيه شريحة من الاحداث يمنع القانون تشغيلهم حيث ان قانون العمل المصرى يمنع تشغيل الاحداث قبل ١٢ سنة ، كما ان قانون التعليم ينهى الطالب فيه مرحلة التعليم الاساسى عند سن ١٤ سنة ، فلا يمكن اعتبار الشريحة اقل من ١٤ سنة فى عداد العاطلين .. كما ان قانون التامين والمعاشات يتم بمقتضاه الخروج من الخدمة فى سن ٦٠ سنة لجميع العاملين فى جميع القطاعات باستثناء فئة بسيطة وهم حملة الشهادات الازهرية ، فتتم احالتهم الى المعاش فى سن ٦٥ سنة .

● ومن ثم فإن حساب تقديرات البطالة على اساس الفئة العمرية فى سن ٦ سنوات حتى ٦٤ سنة يكون قد ادى الى تقديرات تخالف الواقع المصرى وتشير حسابات الخطة الخمسية الثانية (٨٧/ ٨٨ ـ ٩١/٩٢) الى ان نسبة البطالة كانت ٥ر٢٪ من قوة العمل عام ٨٦/ ٨٧ بنحو ٦٦٦ الف عاطل زادت الى نسبة ٧٪ عام ٨٨ ـ ٨٩ بمقدار ٩٧٢ الف عاطل الى ١ر١ مليون عاطل فى نهاية الخطة بنسبة ٥ر٧٪ من قوة العمل (١٥ ـ ٦٤ سنة) .

ويضيف رئيس لجنة القوى العاملة ان اخر احصاء بالعينة حول العمالة اجراه الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء على الافراد من (١٢ ـ ٦٤ سنة) فى ديسمبر ١٩٨٧ بلغ عدد العاطلين ٣ر١ مليون عاطل بنسبة ٠٣ر١٠٪ من اجمالى قوة العمل فى ديسمبر ٨٧ البالغ قدرها ٣٧ر١ مليون فرد .

● وفى تقدير اخر تتضح ارقام وبيانات الخطة الخمسية الثالثة ان نسبة البطالة إلى قوة العمل تصل فى عام ٩٦/ ١٩٩٧ نحو ٥ر٧٪ ، بينما كانت نحو ٩٪ عام ٩١/ ١٩٩٢ اى نحو ٢ر١ مليون عاطل ، وعلى الرغم من اتجاه نسبة البطالة نحو الانخفاض إلا انها مازالت تمثل مشكلة ضخمة وخطيرة ، وتستهدف الخطة الخمسية كما عرضها الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط اضافة فرص عمل قدرها ١٩٠ر٣ مليون فرصة عمل كلية منها ٤٥ر٢ مليون فرصة عمل جديدة ، وحوالى ٧٤٠ الف فرصة عمل ناتجة عن عمليات الاحلال (المعاشات والوفيات) موزعة على القطاعات بحيث تتيح جملة القطاعات السلعية من اجمالى فرص العمل الكلية حوالى ٥ر١ مليون فرصة عمل كلية منها ١ر١ مليون فرصة عمل جديدة ، وحوالى ٣٩٧ الف فرصة عمل ناتجة عن عمليات الاحلال .. اما جملة قطاعات الخدمات الاجتماعية فمن المستهدف ان توفر حوالى ٩٧١ الف فرصة عمل كلية منها حوالى ٧٥٣ الف فرصة عمل جديدة وحوالى ٢١٨ الف فرصة عمل ناتجة عن عمليات الاحلال ، ومن المستهدف ان تتيح جملة قطاعات الخدمات الانتاجية حوالى ٧٠٠ الف فرصة عمل كلية منها حوالى ٥٧٥ الف فرصة عمل جديدة ، وحوالى ١٢٥ الف فرصة عمل ناتجة عن عمليات الاحلال .

ويرى توفيق عبده اسماعيل رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب ان عجز الاقتصاد المصرى ككل عن استيعاب العمالة القادرة والباحثة عن عمل واستخدامها ليس بالظاهرة الجديدة ، فمنذ اواخر السبعينات بدات ظاهرة البطالة تطفو على السطح واستمرت طوال عقد الثمانينات ، ويقدر حجم البطالة السافرة فى نهاية الخطة الخمسية الثانية وبداية الخطة الثالثة بنحو ٤ر١ مليون عاطل من قوة العمل (١٥ ـ ٦٥ سنة) .

٧ ٪ اطفال يعملون

● من جانبها تعترف الدكتورة ـ حمدية زهران عضو مجلس الشورى ورئيس اللجنة الخاصة لبحث مشكلة الفقد والهدر



●● بالملايين
٦ أرقام للبطالة :

رئيس الوزراء : ١ر٤٥٢
التخطيط : ٢ر١
الاحصاء : ٥ر٢
القوى العاملة : ٦ر٢
الحزب الوطنى : ٦ر٣
مجلس الشعب : ٨

فى مواردنا - بتزايد ظاهرة المشتغلين الصغار من سن ٦ الى ١٥ سنة ، وترى ان هذا بسبب ارتفاع معدل الاعالة فى الاسرة المصرية بسبب انخفاض عدد المشاركين فى قوة العمل ، ويمثل هؤلاء الصغار نسبة ٦٪ من اجمالى قوة العمل طبقا لبيانات ١٩٨٦ ، ارتفعت الى ٧٪ من اجمالى قوة العمل فى علم ١٩٨٩ ، وهو ما يعنى ان حسابات البطالة لابد ان تشمل هذه الشريحة السنية رغم ان المشرع المصرى قد حدد السن لدينا للعمل عند ١٢ سنة .

وتضيف ظاهرة البطالة زادت من ٢ر٢٪ علم ٦٠ الى ٧ر٧٪ ١٩٧٦ ، ثم الى ٧ر١٤٪ علم ٨٦ ، والى ٥ر١٧٪ علم ١٩٩٠ ، ويتوقع ان تصل الى ٥ر٢٤٪ علم ٢٠٠٠ .

● وتشير تقديرات وزارة القوى العاملة والتشغيل عن البطالة خلال عقد التسعينات بان اجمالى قوة العمل فى عام ١٩٩٠ بلغت نحو ١٥ مليونا وتصل البطالة الى ٦ر٢ مليون عاطل بنسبة ٥ر١٧٪ ، ومن المتوقع ان ترتفع الى ٦ر٣ مليون عاطل بنسبة ٢١٪ من اجمالى القوى العاملة (٢ر١٧ مليون) علم ١٩٩٥ ، وستزيد الى نحو ٥ر٢٤٪ علم ٢٠٠٠ بما يقارب ٨ر٤ مليون فرد عاطل .

● يؤكد الدكتور مصطفى السعيد رئيس اللجنة الاقتصادية لمجلس الشعب ان قوة العمل العاطلة وصلت ٢ر٣ مليون فى عام ١٩٨٦ ، ومع ملاحظة ان سوق العمل المصرى يستقبل سنويا ٥٠٠ الف عامل يبحثون عن عمل ، مضافاً اليها قوة العمل العائدة من العراق والكويت بعد حرب الخليج ، ومن اوربا الغربية بعد التطبيق الكامل لآليات اوربا الموحدة فى اول يناير ١٩٩٣ ، فان الصورة تصبح قاتمة للغاية ، ذلك ان قوة العمل العاطلة يمكن ان تقدر بما لا يقل عن ثمانية ملايين عاطل .

● ويقدر د . سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية للحزب الوطنى البطالة وفق تعداد علم ١٩٨٦ الذى حصر اعداد العاطلين بـ ٨ر٢ مليون عاطل من اجمالى السكان من سن ست سنوات وحتى ٦٥ سنة ، فى حين ان القانون يخرج الاطفال من الشريحة السنية ٦ - ١٢ سنه لانه يلزمهم بالتعليم ، ومن ثم فلا يعد من فى هذه السن من العاطلين .. كما انه بعد رفع سن الالزام الى ١٥ سنه ، فإن اعداد القوى العاملة تحسب لمن هم فوق سن الخامسة عشرة ، ولو طرحت هذه الشريحة السنية فإن اعداد البطالة تقدر بنحو ٦ر١ مليون عاطل فقط .

ويضيف د . سمير طوبار ان اكثر التقديرات التى اطلعت عليها تقول ان حجم البطالة فى اوائل عام ١٩٩٤ تصل الى ٦ر٣ مليون عاطل ويوضح رئيس اللجنة الاقتصادية انه لابد ان نضع فى تقديراتنا تراكم البطالة ، فالطلب على فرص العمل تزيد على ٥٠٠ الف فرصة سنويا .. وفى



خمس سنوات تصل الى ٢٫٥ مليون فرصة مطلوبة.. وما يتم توفيره سنويا يصل الى ٢٠٠ فرصة فقط ، وهو ما يعني انه في خمس سنوات تصل الفرص المتوفرة الى مليون فرصة ، وبطرحهم من الفرص المطلوبة تصبح البطالة التراكمية نحو مليون ونصف المليون ، وللوصول الى معدل بطالة مقبول اى نحو ٣ الى ٤٪ فقط ، حيث ان نسبة البطالة صفر غير موجودة في الواقع ، لانه لابد ان نسحب بصورة مستمرة من اعداد البطالة التراكمية ، اى من المليون ونصف المليون .

● هذا وكانت الامانة العامة للحزب الوطني قد ناقشت من قبل ورقة عمل حول قضية البطالة وابعادها واساليب علاجها ، أوضحت فيها ان حجم البطالة تطور خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية (٨٧/٨٨ - ٩١/٩٢) من نحو ٦٦٦ الف عاطل في بدايتها بنسبة ٢٫٥٪ من قوة العمل الى نحو ١٫١ مليون عاطل في نهايتها بنسبة ٧٫٥٪ من قوة العمل التي حددت بالسنوات ما بين ١٥ وحتى ٦٥ سنة .

واشارت ورقة العمل انه في الوقت الذى بلغ معدل النمو في السكان خلال عشر سنوات بنسبة ٣٦٪ كان من المفترض ان يزداد النمو في عدد موظفي الحكومة بالنسبة نفسها او اقل الا ان معدل النمو في عدد موظفي الحكومة خلال تلك الفترة زاد بنسبة ٣٠٠٪ حيث تضخم عدد موظفي الحكومة من اقل من مليون موظف عام ١٩٧٢ الى نحو ٣٫٦ مليون موظف ، وارتفع عدد موظفي القطاع العام من اقل من ٠٫٧ مليون عامل الى نحو ١٫٤ مليون عامل بمجموع يصل الى نحو خمسة ملايين موظف عامل .

● يقول المستشار احمد حمادى وكيل مجلس الشعب ورئيس اللجنة الخاصة للرد على بيان الحكومة - في تقدير مختلف - انه من واقع دراسة مشكلة البطالة ومعايشتها خلال السنوات الأخيرة ، فإن في مصر حاليا اربعة مصادر اساسية لتغذية البطالة :

اولاً : القادمون الى سوق العمل سنويا يتوقف حجم هذا المصدر بصفة اساسية على معدلات النمو المتزايد للسكان والتى تؤثر بدورها على حجم القوى العاملة ، وفي تقدير الخطة الخمسية الثالثة ، فإن عدد الذين يفدون الى سوق العمل سنويا يبلغ نحو اربعمائة الف طالب عمل .

ثانياً : رصيد البطالة القائم في اية لحظة زمنية ، ويقدر هذا الرصيد في الوقت الحاضر بما يعادل ١٫٥ الى مليوني عاطل .

ثالثا : البطالة المقنعة وهى تمثل تلك النسبة من القوى العاملة التى تشتغل في عمل أو آخر ولكنها لاتضيف شيئا يذكر الى الناتج القومي ، وينتشر هذا النوع من البطالة على نطاق واسع في المصالح الحكومية وشركات القطاع العام ، والواقع ان نسبة كبيرة من العاملين في تلك القطاعات كان يتم تعيينهم بناء على التزام الدولة بتشغيل الخريجين وليس بناء على حاجة العمل الحقيقية اليهم ، وترتب على ذلك تكدس يصل في بعض التقديرات كنسبة ٢٥ الى ٣٠٪ من العاملين .

رابعاً : البطالة الناشئة عن عملية التحول الاقتصادى حيث يقتضى الامر في بعض الحالات الاستغناء عن نسبه معينة من العمالة الفائضة في شركات قطاع الاعمال العام او الجهاز الحكومى او قد تنشأ بسبب انكماش بعض الصناعات على اثر تحرير التجارة الخارجية ..

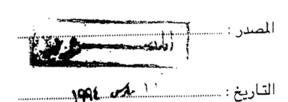
وللمجالس القومية تقدير آخر

● ومن جانبها قامت المجالس القومية المتخصصة بدراسة البطالة وسبل مواجهتها ويوضح الدكتور عبدالقادر حاتم المشرف العام على المجالس ان دراسة البطالة تستلزم الإلمام بالبيانات الاساسية عن السكان والقوى العاملة التى تولدت عنها ظاهرة البطالة ، ويجب ان يعتمد في قياس حجم الاستخدام وبالتالى حجم البطالة على عدد من المصادر الاحصائية ، ولا يكفى اى منها وحده لهذا القياس .. بل يعززه ويكمل بعضها البعض وهذه المصادر هى :

اولاً : الجداول المهنية في تعداد السكان .

ثانيا : حصر القوى العاملة بطريقة العينة على اساس عينة احصائية يتراوح حجمها بين ٥٪ و ٢٥٪ من مجموع السكان .



المصدر :


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ .... ١٩٩٤

ثالثا : البيانات الاحصائية المستمدة من مكاتب التشغيل والاستخدام التى يجب ان تعمم فى مختلف انحاء الجمهورية .

اخيراً : البيانات الاحصائية المستخرجة من سجلات التامين ضد البطالة وتتوفر هذه البيانات حينما يغطى التامين كل العاملين .

وتوضح بيانات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء لعام ١٩٨٦ ان اجمالى عدد السكان وقت اجراء التعداد يصل الى ٤٧ر٧ مليون لا يشمل المصريين الموجودين فى الخارج او الاجانب الموجودين فى مصر خلال هذه الفترة ، وان قوة العمل فوق ١٥ سنة تصل الى ١٢ر٧ مليون والعاطلون الذين سبق لهم العمل نحو ٠ر٣ مليون والمتعطلون الذين لم يسبق لهم العمل ١ر٢ مليون ، وبذلك يصل جملة المتعطلين وفقاً لاحصاء ١٩٨٦ نحو ١ر٥٧ مليون فرد ، بنسبة ١٢ر٣٪ من قوة العمل - وهى التى تقاس باكثر من طريقة بعضها من سن ٦ - ٦٥ سنة وبعضها من سن ١٥ وحتى ٦٥ سنة ، وبعضها يدخل شرائح من النساء غير ان الاكيد ان نسبة البطالة فى مصر مرتفعة ، ولم تكن معروفة من قبل ومعظم العاطلين لم يسبق لهم العمل .

وعند تقسيم اعداد العاطلين وفقاً لفئات السن يتبين انه لا يوجد عاطلون فى فئات السن اعتبارا من ٦٠ سنة فاكثر ، وهى نتيجة تبدو غير منطقية خاصة ان اجمالى قوة العمل بلغت ١٢ر٨ مليون يعمل منهم ٣٧ر٧٪ فى نشاط الزراعة ، ومن المعروف ان نشاط الزراعة يتميز بطبيعة خاصة تمكن الفرد من العمل فيه لسنوات طويلة بعد سن الستين ، وبذلك فان هناك احتمالا لوجود حالات تعطل بعد سن الستين .

والعاطلون الذين سبق لهم العمل موجودون فى جميع فئات السن اعتباراً من ١٥ سنة الى اقل من ٦٠ سنة ، اما المتعطلون الجدد الذين لم يسبق لهم العمل فهم موجودون فى فئات السن من ١٥ سنة الى اقل من ٣٥ سنة ، اى انه لا يوجد عاطلون جدد اعتبارا من ٣٥ سنة ، وهذا يعنى انه فى علم ١٩٨٦ وهو علم اجراء التعداد تلاشت فيه البطالة للداخلين الجدد فى سوق العمل الذين تبلغ اعمارهم ٣٥ سنة فاكثر ، وتتركز البطالة فى الاعمار الصغيرة ولقد بلغ عدد العاطلين فى إجمالى الفئات الثلاث (١٥ - ١٩ ، ٢٠ - ٢٤ ، ٢٥ - ٢٩) حوالى ١ر٤ مليون عاطل وبذلك تكون هذه الفئات الثلاث مشتملة على ٩٠٪ من اعداد العاطلين تحتل فئة السن (٢٠ - ٢٤ سنة) نسبة ٥٠٪ من عدد العاطلين .

اسباب التضارب

● وللتضارب فى ارقام البطالة فى مصر اسباب عديدة ابرزها الشريحة السنية التى تحسب على اساسها القوى العاملة ، هل هى من سن ٦ الى ٦٠ سنة ام من سن ١٥ الى ٦٠ سنة ، وماذا عن الذين فوق الستين ، كما ياتى التضارب بسبب اختلاف مفهوم البطالة وهل المقصود البطالة السافرة ، ام البطالة الموسمية ، ام المقنعة ، ام بطالة خريجى الجامعات والمعاهد والتعليم المتوسط .

لكن الدكتور حلمى نمر نقيب التجاريين يفجر بعدا مهما فى مسالة التضارب فيقول ان التضارب فى الارقام والاحصاءات موجود فى كل الأمور بسبب غياب الاجهزة التى تتابع باسلوب علمى كل المسائل المتعلقة بالسكان والبطالة .

ويوضح د . نمر انه ليس لدينا اجهزة علمية ولا نتبع اسلوبا علميا فى حصر الاعداد ، واحصاء البطالة بصورة دقيقة يتطلب عملا يوميا ومتابعة شهرية .. ويضيف نقيب التجاريين ان التضارب ياتى ايضا من الخلاف حول مفهوم البطالة .. هل هى بطالة جزئية ام شاملة ، وهل هى سافرة ام موسمية .

ويقول الدكتور رمزى زكى الاستاذ بمعهد التخطيط القومى انه لا يوجد حتى الآن تقدير موثوق به عن حجم البطالة السافرة فى مصر ، وهناك تفاوت كبير فى التقديرات بين المصادر المختلفة ، حتى التقديرات التى يصرح بها بعض المسئولين من حين لآخر تنطوى على قدر كبير من التضارب ويمثل التضارب فى تقدير حجم او معدل البطالة احد الجوانب المهمة لهذه المشكلة .



ويضيف الدكتور رمزى زكى ان التقارب فى ارقام البطالة فى حالة مصر غير مفهوم، وهو امر جائز فى البلاد التى تعانى من تخلف اجهزة الاحصاء لكن فى حالة مصر فإن اجهزة الاحصاء عريقة وموجودة منذ ايام الفراعنة وتطورت بصورة جيدة فى القرن العشرين، والقول بان رقم البطالة غير محدد يثير علامات استفهام كثيرة.

ويوضح : الاسباب وراء هذا التقارب فى عدم دقة تعريف العامل العاطل وهو العامل القادر على العمل والراغب فيه والباحث عنه لكنه لا يجده، والواضح انه يتم تطبيق تعاريف متباينة ينجم عنها هذا التباين فى الارقام ويضيف مستشار معهد التخطيط وسبب اخر لهذا التقارب وهو الموقف من عمالة الاطفال، ففى الوقت الذى تجرم وتحرم القوانين ظاهرة عمالة الاطفال نجد ان الاحصاءات تضعها ضمن العاطلين.

ويتصور الدكتور رمزى ان السبب الجوهرى فى عدم الافصاح عن رقم البطالة الحقيقى هو عدم رغبة الحكومة فى ذلك .

نبيل رشوان



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٤

تسهيلات جديدة لشباب الخريجين لتسويق منتجات مشروعاتهم

السماح للشباب بالاشتراك فى المعارض الخارجية والمحلية برسوم مخفضة

اقامة معرض دائم لمنتجات الخريجين بالسوق التجارية بأرض المعارض

تيسيرا على شباب الخريجين أصحاب المشروعات الانتاجية تبحث الهيئة العامة للمعارض، والاسواق الدولية حاليا السماح للشباب بالاشتراك فى المعارض المحلية والدولية التى تنظمها الهيئة على ان يتحمل الصندوق الاجتماعى للتنمية تكاليف الاشتراك فى بعض المعارض مع تخفيض رسوم الاشتراك فى المعارض الاخرى. وصرح السيد حامد عطوة رئيس الهيئة بأنه تم الاتفاق مع الصندوق الاجتماعى على منح شباب الخريجين تسهيلات جديدة لتشجيعهم على الاشتراك فى المعارض الدولية تتضمن تخفيض رسوم الاشتراك فى هذه المعارض والتنسيق مع مصلحة الجمارك لتخفيض نفقات الشحن مشيرا الى ان الهيئة تدرس حاليا اقامة معرض دائم لمنتجات شباب الخريجين بالسوق التجارية بأرض بالمعارض.

من ناحية اخرى صرح عاطف ابو بكر رئيس رابطة شباب الخريجين بمدينة الحرفين بأن الرابطة سوف تتلقى طلبات الشباب بجميع المحافظات للاشتراك فى المعارض المختلفة بالمجان فيما عدا استمارة خاصة يجرى اعدادها.

واضاف ـ فى تصريحات خاصة لأحمد مختار مندوب «الاهرام المسائى» ان الرابطة ستقوم بالتيسير على شباب الخريجين فى عمليات النقل والشحن، وسوف تبدأ هذه التسهيلات بمعرض الدمام الذى يقام بالسعودية اول الشهر القادم ثم معرض الرياض فى اكتوبر القادم.

واضاف انه تم الاتفاق مع الصندوق الاجتماعى على ان يتم تحصيل ١٤٪ من سعر بيع المنتجات كرسوم اشتراك فى المعارض بشرط الا نشكل عبئا على الشباب، وتتم أضافة هذه النسبة على سعر بيع المنتجات، وتقرر تخصيص هذه النسبة عى اساس ١٠٪ لحساب الصندوق، ٣٪ مصاريف بيع و ١٪ للرابطة على ان يتم استخدام الحصيلة فى تمويل الاشتراك فى مجموعة من المعارض الجديدة.

١١٠ آلاف فرصة عمل وفرها الصندوق الاجتماعى

الاسكندرية/ من محمود عبدالمقصود: أعلن الدكتور حسين الجمال أمين عام الصندوق الاجتماعى ان الصندوق وفر خلال العام الماضى نحو ١١٠ آلاف فرصة عمل للشباب منها ٩٥ الف فرصة دائمة والباقى فرص عمل مؤقته، مؤكدا ان الصندوق ساهم فى تخفيف الأعباء على نحو ١٠ ملايين مواطن من خلال أعمال الاشغال العامة التى تتراوح مدتها من عامين الى ٤ أعوام

واكد ان التمويل الكلى للصندوق بلغ ٢ مليار و١٠٠ مليون جنيه، تم تدبرها من ١٧ جهة دولية وعربية، وبلغت جملة التعاقدات التى اتفق عليها الصندوق نحو ٩٨٠ مليون جنيه، وصل بالفعل منها نحو ٥٠٠ مليون جنيه.

وقال الدكتور الجمال ان هناك اكثر من ١٦٠ اتفاقية وقعها الصندوق مع جهات وسيطة لتيسير عمليات منح القروض، وقد تم تشكيل مجموعات عمل بهدف اعداد مشروعات بدراسات جدوى فى كافة المجالات لطرحها امام الشباب، وقد تم استكمال ٨٠ نموذجا للمشروعات المقترحة امام الشباب،

جاء ذلك خلال اللقاء الموسع الذى نظمته نقابة الصحفين بالاسكندرية وحضره اللواء اسامة دبوس مساعد وزير الداخلية مدير امن الاسكندرية واحمد خيرى امين عام الحزب الوطنى ومنير المسيرى نقيب صحفيى الاسكندرية وقناصل الدول العربية والاجنبية ورجال الصحافة والاعلام.

وأكد امين الصندوق ضرورة مشاركة الجامعات ومعاهد البحث العلمى بأعداد مشروعات مناسبة وتقديمها للشباب للاستفادة منها فى مشروعاتهم.. وقد تم انشاء وحدة خاصة لاستقبال الشباب لتلبية حاجاتهم بالاضافة الى وجود ١٠ مكاتب فرعية للصندوق بالمحافظات بهدف الربط والتنسيق بين المحليات ومشروعات الشباب.



المصدر : .... النهار ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : .... ٢ مارس ١٩٩٤ ....

أمين عام الصندوق الاجتماعى

خفض الفائدة على القروض لدعم المشروعات الصغيرة

كتبت نوريس احمد

صرح الدكتور حسين الجمال امين عام الصندوق الاجتماعى للتنمية بانه تم تخفيض الفائدة على القروض التى يحصل عليها الشباب بنسبة ٩ ٪ فقط بدلا من ١٠ ٪ لدعم فرصة النجاح للمشروعات الصغيرة وحل مشاكل الشباب وتحمل الصندوق الاجتماعى الاعباء عنهم .

وقال انه تم تمويل ٧ مشروعات شملت التنمية الريفية وتحسين مياه الشرب ورصف طرق وترميم مبانى الخدمات العامة واحلال وتجديد شبكات مياه الشرب بأسوان والمنيا والبحيرة بلغت جملة المبالغ التى خصصت لها ٤٩ مليون جنيه مما يوفر ٦٠ الف فرصة عمل .

كما تم تمويل ٥ مشروعات خاصة بتنمية الثروة الحيوانية بالجيزة وبنى سويف والقليوبية واسوان والوادى الجديد بلغت تكلفتها ١٥ مليون جنيه بفائدة ٩ ٪ ايضا .. يتم الحصول عليها من خلال بنك القاهرة وفروعة بالمحافظات والبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى بأسوان لاقامة ١٥٠٠ مشروع صغير يوفر ١٥٠٠ فرصة عمل دائمة و٤٥٠٠ فرصة عمل مؤقته .

وهذا بالاضافة الى ٣ مشروعات خاصة بتنمية المجتمع باسيوط والفيوم والجيزة والدقهلية بتكلفة اجمالية ١٧,٣ مليون جنيه وتوفير ١٢٦٠٠ فرصة عمل دائمة و٥ الاف فرصة عمل مؤقته.

اضاف حسين الجمال ان مشروع الاسر المنتجة تعتبر من اهم المشروعات القومية التنموية حيث استفاد من قرض الدفعة الاولى والتى بلغت ٣١ مليون جنيه اكثر من ٣٠ الف فرد ، وبسبب زيادة الاقبال من محدودى الدخل على المشروع وتسديد بعض المحافظات القسط الاول من القرض قبل حلول موعده تقرر صرف ٦٨ مليون جنيه كدفعة ثانيه فى اول ابريل القادم ورفع مبلغ الدعم الفنى المخصص لهذه المشروعات الى ٥ ٪ من القيمة الاساسية للمشروع .. كما تمت الموافقة على انشاء مركز مشترك بين الصندوق الاجتماعى للتنمية والشئون الاجتماعية لتطوير المنتجات وجودتها فى حدود مبلغ مليون جنيه بما يتلاءم مع اقتصاديات السوق الحرة .

واكد امين عام الصندوق انه تم الاتفاق مع المجالس المحلية واجهزة وزارة الكهرباء لتسهيل استخراج تراخيص مشروعات الشباب او منحهم تراخيصا مؤقته لحين الحصول على القرض .. ومساندة المؤسسات الحكومية فى تسويق منتجات المشروعات الصغيرة .. مع تمليك الشباب الوحدات بالمدن الجديدة والمجتمعات العمرانية بأسعار رمزية .. على ان يكون السداد على فترات طويلة الاجل قد تصل الى ٣٠ سنة حتى يمكن تشجيع العمل الحر وتدريب الشباب على ادارة المشروعات وقال انه تم اعفاء المشروعات الصغيرة من سداد الضريبة على الارباح التجارية طوال فترة القرض بناء على القرار الجمهورى .. وبحد اقصى خمس سنوات ، وتم انشاء وحدة لاعداد دراسات الجدوى

الناس والاقتصاد

أفكار لمعالجة مشكلة البطالة (٣)

اثبتت دراسات وملاحظات جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية حول مواجهة مشكلة البطالة ان الصناعات الصغيرة والحرفية هى اقصر الطرق واسهلها واجداها لامتصاص قدر معقول من البطالة، لذلك فانها خاضت التجربة وحققت نجاحا كبيرا، مما يجعل هذه التجربة هدفا لتعميمها ومعرفة " سر الصنعة " حتى يمكن نقلها الى باقى محافظات الجمهورية والتى بدأ ينشأ بها جمعيات لرجال الاعمال.

فالصناعات الصغيرة مجالاتها كبيرة جدا فى خلق فرص عمل جديدة والمساهمة فى تطوير الاقتصاد المصري، فقد اظهرت الدراسات وجود حوالى ثلاثمائة الف مشروع حرفى ومشروع صغير فى مصر فى الوقت الحالى، وجميع تلك المشروعات تعانى من عدم توافر التمويل اللازم لتشغيلها بكفاءة وتواجه مشاكل التطوير والتسويق لنتجاتها.

وأفادت نفس الدراسة انه إن امكن حل مشاكل التمويل فقط لهذه الصناعات فان كل مشروع يستطيع ان يضيف فرصة او فرصتين للعمل سنويا نتيجة للتوسع الطبيعى وبالتالى فاننا نستطيع بمبالغ زهيدة ان نخلق سنويا ثلاثمائة أو اربعمائة الف فرصة عمل جديدة.

كما أثبتت هذه الدراسات ان قطاع الاعمال الحرفية والصغيرة هو الاكثر والاسرع نموا وهو ايضا الاقدر على تحقيق اغلبية فرص العمل الجديدة المطلوبة للدول النامية ولذلك فقد اهتمت الهيئات والدول المانحة للمساعدات المالية بزيادة تمويل برامج مساعدة وتنمية قطاع الاعمال الصغيرة والحرفية عن طريق الهيئات غير الحكومية والهيئات التطوعية الخاصة المهتمة بالتنمية والتى لاتهدف الى الربح مع امداد هذه الهيئات بالمساعدات الفنية والتدريبية لتمكنها من تنفيذ برامج التنمية لهذا القطاع بكفاءة.

وتمويل المشروعات المذكورة غير اقتصادى وغير جاذب للبنوك وذلك لصغر حجم القروض مما يجعل تكلفة دراستها مرتفعة، كما ان المشروعات المذكورة ليس لديها ضمانات مادية يمكنها تقديمها لضمان تلك القروض.

ويعتمد نجاح البرامج المخصصة لهذا الغرض على تقديم القروض لقطاع الاعمال الصغيرة والحرفية بسرعة كبيرة، وبكفاءة وباقل تكلفة ممكنة وبدون اجراءات معقدة والتعامل مع هذا القطاع بمفهوم اقتصادى وليس بمفهوم خيرى، وبالتالى فقد وجد ان الحل الامثل والذى اثبت نجاحه فى جميع انحاء العالم هو قيام مؤسسات المجتمع المدنى وخاصة جمعيات رجال الاعمال من خلال برامجها لخدمة المجتمع ان تدير مثل هذه المشاريع بكفاءة كبيرة وباقل قدر من الروتين واكبر قدر من المرونة.

وقد قامت هيئة المعونة الامريكية بتنفيذ ستة وعشرين مشروعا مماثلا للمشروع الذى تقوم جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية بتنفيذه بالتعاون معها وتجربة الجمعية هذه تستحق الوقوف عندها لأنها حققت النتائج التالية :

● توفير ٢٠ الف فرصة عمل.

تقديم الخدمة المستمرة لعدد عشرة آلاف منشأة اصبحت تعتمد تماما فى تمويلها على جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية وتحصل على قروض متوالية تتصاعد قيمتها باستمرار.

● امكن صرف حوالى ٤٣ مليونا من الجنيهات كقروض خلال تلك المدة.

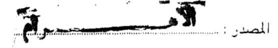
نسبة استرداد تلك القروض هى حوالى ٩٩٪.

تعطى الجمعية حاليا اكثر من تسعمائة قرض شهريا تصل قيمتها الى حوالى مليونين ونصف المليون من الجنيهات المصرية.

تهدف الجمعية فى السنوات القادمة الوصول الى الخمسين الف منشأة الموجودة بالاسكندرية لتوفر لها القروض والتطوير اللازم من هذا المشروع الرائد.

عبد الرحمن عقل





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٤

لأول مرة .. وظائف حقيقية للخريجين !

تعيين ٥٥ ألف خريج بالجهاز الحكومي لسد احتياجات فعلية في مواقع العمل

تراب الميرى مازال يسيل لعاب الشباب ويفضلونه عن العمل الخاص

التدريب التحويلي وتغيير قوانين العمل ضرورة لاستقرار سوق العمل

فى اطار سياسة الدولة لخلق فرص عمل حقيقية للشباب اعلنت وزارة القوى العاملة عن قبول تعيين ٥٥ الف خريج من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة من دفعات ٨٣ ومابعدها فى محاولة لكسر حصار البطالة الذى يعانى منه الشباب . وقد أثار هذا الموضوع عدة تساؤلات فى اذهان شباب الخريجين اهمها . هل هناك تخصصات ودرجات خالية بالفعل فى انتظار هؤلاء الشباب أم أنهم سيتحولون الى بطالة مقنعة تكتظ بها الوزارات والهيئات الحكومية ؟ وهل هناك اقبال على طلبات التعيين؟ وكيف سيتم معاملتهم حاليا من حيث المرتبات والعلاوات الاجتماعية وكيف قضى هؤلاء الشباب هذه السنوات الماضية قبل أن يأتى دورهم فى التعيين ؟

التعيين فى وظائف حقيقية

يقول محمد أمين محفوظ مدير عام الاستخدام بوزارة القوى العاملة أنه لأول مرة هذا العام نتبع سياسة جديدة فى التعيين على وظائف حقيقية لسد احتياجات فعلية حيث يتم تعيين المؤهلات المتوسطة وفقا للمجموع والمؤهلات العليا وفقا للتقدير العام .. ولا يتم تعيين الدفعات بأكملها كما كان يحدث فى الاعوام السابقة حيث أثبت هذا النظام فشله حيث تسبب فى وجود بطالة مقنعة تكلف الدولة أعباء مادية ضخمة دون مقابل إنتاج وقد بلغ اجمالى الاحتياجات الحقيقية هذا العام ٥٤٠٦٦ طلبا لسد العجز فى ٤ اجهزة حكومية من بينها وزارة التربية والتعليم والازهر واجهزة الحكم المحلى ووزارة الصحة والشئون الاجتماعية والزراعة والهيئة العامة للكتاب والمجلس الاعلى للشباب والرياضة .. وسوف تلتزم الوزارة بتعيينهم حتى نهاية شهر ابريل .. وقد انتهت ادارة الاستخدام الداخلى من وضع خطة للانتهاء من تعيين الدفعات من ٨٣ إلى ٩٣ واختلفت سنوات التخرج المطلوبة من دفعات ٨٣ المتوسطة وفوق المتوسطة ، ٨٤ مؤهلات عليا (كدفعة اساسية هذا العام) ودفعات استثنائية من ٨٥ إلى ٩٣

وعلى سبيل المثال كليات الشريعة والقانون والآداب قسم وثائق

الخريجون: نعم للميرى بحثا عن الاستقرار والمظهر العائلى والتأمينات!



تحقيق :
أمل سعد

ومكتبات من ٨٤ إلى ٩٣ حيث تم تعيين خريجي ٩٢ فى العام الماضى وهذا العام يتم تعيين خريجى ٩٣ بالاضافة الى المتخلفين من الدفعات السابقة ممن لم يتسلموا العمل بعد .. وفى نفس الدفعات المطلوبة لخريجي اقسام اللغة الانجليزية والعربية والفرنسية والالسن .. وخريجى كليات جامعة الازهر من ٨٤ إلى ٩٢ وسوف يتم اختيار العدد المطلوب من كل مؤهل وفقا للتخصص من السنة التى ياتى عليها الدور فى التعيين ثم السنوات التالية لها ..

بطالة جديدة

وعلى الرغم من ان هذا النظام الجديد - كما يقول محمد محفوظ - يؤدى الى القضاء على ظاهرة البطالة المقنعة لانه يشمل التعيين لسد احتياجات حقيقية .. الا انه قد يؤدى الى وجود بطالة من خريجي الكليات غير المرغوب فيها مثل كلية الاداب قسم لغات شرقية (على سبيل المثال) وهو ما يتطلب تصحيح المسار التعليمى (كخطة طويلة الاجل) ليتفق مع الاحتياجات الحقيقية للسوق واكساب الاجيال الجديدة مهارات تؤهلها للعمل لحسابها الخاص من ناحية .. وفتح منافذ جديدة لتوظيف هؤلاء الخريجين فى المشروعات الصغيرة من ناحية اخرى .

ويستلزم ذلك أيضا التركيز على دور التدريب التحويلى تجاه وظائف حقيقية منتجة وتاسيس جمعيات قطاع خاص بحيث تتولى كل جمعية تعيين أعضائها وحل مشكلاتهم وعمل دراسات الجدوى لمشروعاتهم وتدريبهم .. ولا شك ان هناك دورا للوزارة فى رسم خطط مثل هذه المشروعات للخريجين .. وقد تم اعداد خطة للتدريب التحويلى بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم (ومدته شهران) بالنسبة لخريجى اقسام علم النفس والفلسفة واللغات الشرقية بكلية الاداب لتحويل مسارهم الى التدريب على اعمال الوثائق والمكتبات للعمل كامناء مكتبات .. ولم يتم بعد وضع خطة بالنسبة لخريجى بقية الكليات النظرية والمعاهد المتوسطة .. وان كانت هناك ايضا حاجة ملحة الى ذلك خاصة اذا علمنا ان خريجى المعاهد المتوسطة وبالتحديد دبلوم التجارة يمثلون ٧٥٪ من نسبة البطالة بشكل عام بينما تمثل المؤهلات العليا ١٢٪ فقط منها وتمثل المؤهلات فوق المتوسطة الـ ١٣٪ المتبقية .. وهنا يجب أن نشير - كما يضيف مدير عام الاستخدام الداخلى - الى أن التدريب التحويلي للمهن يجب أن يتناسب مع كل فئة من الخريجين على حدة او نلجا الى رفع مستوى كفاءة هذه الفئة فى نفس تخصصها لتتناسب مع احتياجات القطاع الخاص ..

أما فيما يتعلق بالموقف المادى بالنسبة لهؤلاء الخريجين الذين سوف يتم تعيينهم .. فانهم سوف يحصلون علي المرتبات المحددة وهى ٦٤,٨٠ كمرتب أساسى بالنسبة لحملة المؤهلات العليا و ٥١,٣٠ جنيه كمرتب اساسى لحملة المؤهلات المتوسطة .. وهذه المرتبات تضاف اليها العلاوات الاجتماعية والدورية بالقطع .. وسوف ينطبق عليهم قانون «٤٧» لسنة ١٩٧٨ وتمنح لهم اقدمية اعتبارية من ٩٤/٢/١ مما يعطيهم الفرصة الكاملة للحصول على اول علاوة ٩٥/٧/١ .

إقبال على التعيين

وعن مدى الاقبال على شغل هذه الوظائف يقول محمود عسكر رئيس قسم تعيينات دبلوم التجارة بوزارة القوى العاملة أن هناك اقبالا شديدا للغاية علي تقديم طلبات تعيين منها نسبة متعطلة بالفعل ونسبة اخرى ممن يعملون بالفعل فى القطاع الخاص ويرغبون اما فى الجمع بينه وبين العمل بالحكومة او التخلى عنه تماما من أجل العمل بالحكومة بل ان هناك البعض ممن يتهرب من التامينات بارادته الكاملة ولا يؤمن على نفسه أثناء عمله بالقطاع الخاص حتى يتسنى له العمل بالحكومة حينما ياتى دوره فى التعيين لانه من المعروف أن العامل المؤمن عليه بالقطاع الخاص يتم استبعاده تماما من التعيين بالحكومة .. بل اننا لن نبالغ أذا اكدنا ان بعض الفئات وخاصة اصحاب المهن الحرة بالذات لاتؤمن على نفسها وتعمل لحسابها الخاص بهدف الحصول على فرصة عمل بالحكومة ومزاولة نفس المهن بعد انتهاء اوقات العمل.

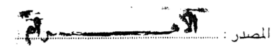
ويضيف أنه سوف يتم فرز جميع المتقدمين عن طريق الكشف عليهم بالكمبيوتر فى وزارة الشئون الاجتماعية للتاكد مما اذا كانوا متعطلين بالفعل ام لا وذلك لكى يقتصر شغل هذه الدرجات الخالية على المتعطلين بالفعل وليس راغبى الجمع بين وظيفتين ..

د. عزة كريم — محمد أمين محفوظ

رأى الشباب

كان لا بد لنا من لقاء مع نماذج من هؤلاء الشباب المتقدمين بطلبات تعيين وخاصة من خريجى ٨٣ او ٨٤ ممن قضوا حوالى ١٠ سنوات



المصدر :  الأهرام

التاريخ : ١٣ مارس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فى انتظار خطاب القوى العاملة واضطروا الى الاتجاه الى مهن اخرى بعيدة كل البعد عن تخصصاتهم بداية نؤكد ان التشبث بالعمل بالحكومة كان هو الاساس الذى اجمع عليه جميع الخريجين ممن التقينا بهم وان اختلفت مبرراتهم لذلك وكذلك اختلفت رغباتهم فيما بين التخلى عن اعمالهم تماما فى القطاع الخاص او الجمع بينه وبين العمل الحكومى.

عبد العزيز عطية محمد بكالوريوس علوم ١٩٨٤ (كيمياء) يعمل محصل قطار فى السكة الحديد (كمسارى) يقول يصل مرتبى الى حوالى ٢٠٠ جنيه شهريا من عملى لاننى احصل على مرتبى مضافا اليه نسبة من الغرامات التى اقوم بتحصيلها .. واعلم ان مرتبى فى الحكومة لن يصل الى نصف قيمة هذا المبلغ .. ولكننى اميل الى الاشتغال بتخصصى الذى اعشقه وعلى استعداد لان اترك وظيفتى الحالية من اجله ..

ليلى محمود القربى ليسانس اداب لغة انجليزية دفعة ١٩٨٩ تعمل موظفة سويتش فى احد الفنادق الكبرى وتتقاضى حوالى ٣٥٠ جنيها شهريا تطلب العمل بالتدريس بمرتب لن يزيد على ٨٦ جنيها باى حال .. وتقول لا بد لى ان اضحى بهذا المرتب الضخم من عملى الحالى لانه يتطلب منى العمل بنظام الورديات المسائية والصباحية وهو ما لايتناسب معى كزوجة وام .. وان ابحث عن العمل الحكومى الذى يوفر الراحة والمواعيد المنتظمة والحصول على اجازات الوضع ..

● رمزى جودة عبد الباقى دبلوم تجارة ١٩٨٣ من ابناء محافظة الشرقية وتعذر عليه العمل بمحافظته نظرا لعدم توافر فرص عمل له فجاء الى القاهرة وعمل بمحل كشرى وحلوانى ولما جاء دوره فى التعيين عن طريق القوى العاملة لم يتردد فى تقديم طلب تعيين على ان يترك عمله الحالى الذى يتقاضى منه ما يزيد على ٣٠٠ جنيه شهريا ويبرر ذلك بان عمله مجهد للغاية ويضطر الى العمل ما بين ١٢ - ١٥ ساعة يوميا بالاضافة الى عدم الاستقرار وعدم احساسه بالامان وخوفه من انهاء تعاقده مع صاحب المحل فى اى وقت .

المظهر العائلى

● محمد عبد الله الصعيدى حاصل على دبلوم تجارة سنة ١٩٨٣ ويعمل عامل تركيب بلاط ويقول اكره هذه المهنة فقد اضطررت للعمل بها فقط كى يتسنى لى ان انفق على نفسى واتقاضى منها بالفعل حوالى ٢٠ جنيها يوميا اى ٦٠٠ جنيه شهريا تقريبا .. ولكننى الان ارغب فى العمل بمؤهلى فقط حرصا على المظهر العائلى والشكل الاجتماعى اللائق.

● مجدى محمود بكالوريوس تجارة وادارة اعمال ١٩٨٤ يعمل مدرسا فى احدى المدارس الخاصة للغات ويرغب فى التعيين عن طريق القوى العاملة كى يحصل على حقوقه الكاملة فى الترقيات والمكافآت والحق فى الاعارة بالاضافة الى حصوله على مرتبه عن العام الدراسى بأكمله على عكس وضعه الحالى الذى لا يحصل فيه على مرتبه طوال شهور الاجازة الصيفية .

● نبيل خليفة خريج اداب قسم لغة فرنسية ١٩٨٥ يعمل ضابط من بأحد الفنادق الكبرى خمس نجوم ويقول لا ارغب فى التخلى عن وظيفتى الحالية فان عملى ينتهى فى السادسة صباحا وبعد ذلك استطيع ان اذهب الى عملى بالحكومة كى يتوافر راتب شهرى معقول اواجه به نفقات المعيشة المرتفعة بالاضافة الى الاستقرار فى الوظيفة الحكومية .

● سمير فاضل عبد الجواد بكالوريوس علوم قسم جيولوجيا ١٩٨٤ يعمل كاتب آلة كاتبة فى احدى الشركات الخاصة يقول لدى رغبة فى العمل فى الحكومة صباحا وممارسة مهنتى الحالية بعد انتهاء اوقات العمل الرسمية لانها مورد رزق لى ولاسرتى .. وعلى اى حال فذلك افضل من السفر للعمل بالخارج .

مشكلة القوانين

● د . عزة كريم خبيرة الاجتماع بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية تقول ان العمل فى القطاع الخاص او العام له دلالة ومنطق محدد لدى الشباب يتوقف على قوانين وظروف المجتمع المصرى .. فقد بدأ التمسك بالوظائف الحكومية منذ قيام الثورة وتطبيق النظام الاشتراكى الذى يدعم القطاع الحكومى من حيث القوانين التى تنظمه وضمان راتب شهرى ثابت وتامينات ومعاشات فى حالة المرض والوفاة ولا تسمح برفت العامل الا لظروف مشددة ولا تتطلب الانتاجية الكاملة المشروطة وقد دفعت هذه الضمانات بالشباب الى الاقبال على العمل الحكومى .. بعكس القطاع الخاص الذى تسبب قوانينه قلقا مستمرا للشباب على الرغم من ارتفاع اجوره .. فالاجر قد يكون غير ثابت

ويتوقف على الربح بالاضافة الى ان التامينات التى قد يحصل عليها العامل ليست بالقدر الكافى الذى يشعره بتامين مستقبله او عجزه .. ومن هنا فانه يجب الا نلقى باللوم على الشباب اذا تشبث بالعمل الحكومى ..

اما بالنسبة للجمع بين العمل الخاص والحكومى فانه على الرغم من تعدد اضراره ، واهمها تعرض العامل لمجهود مضاعف يضر بصحته ويجعله مقصرا فى اداء واجباته تجاه نفسه واسرته ومجتمعه وكذلك فإن العامل بذلك قد يحرم افرادا متعطلين من فرص عمل حقيقية (خاصة واننا نعانى من ارتفاع نسبة البطالة) الا اننا اذا نظرنا الى الامر بشكل اكثر منطقية فقد نلتمس العذر للشباب فى ذلك نظرا لانه يرغب فى تحقيق تلك المعادلة الصعبة فى ايجاد توازن ما بين الدخل المجزى فى القطاع

الخاص والامان والاستقرار فى العمل الحكومى ..

الانفاق الضائع

وهنا تثير - د. عزة كريم جزئية اخرى تتعلق بالقضية ذاتها وهى السنوات التى قضاها الشباب فى انتظار التعيين فاما ان يقضيها فى بطالة حقيقية ودون شك ان عشر سنوات من البطالة كفيلة بتحطيم الشباب علميا ونفسيا وتحويله الى قنبلة موقوتة تهدد بالانفجار فى اى لحظة نظرا لاحساسه بالفراغ الذهنى وعدم قدرته على المشاركة الايجابية فى المجتمع .. وإما أن يقضيها فى ممارسة مهنة بعيدة تماما عن مجال تخصصه ودراسته ، وهى ان كانت مشكلة اقل ضررا من البطالة التامة - الا انها مشكلة جسيمة أيضا لأنها تمثل انفاقا ضائعا من الدولة على الطالب لان كل ما انفقته عليه اثناء مراحل تعليمه قد ذهب هباء دون الاستفادة به .. بالاضافة الى ان اشتغال العامل بمهنة لا يحبها ولا ينتمى اليها ولا تشبع ذاتيته تصيبه بأمراض نفسية انتقامية ضد المجتمع الذى لم يعط له الفرصة للعمل فى مجال تخصصه .. وهى بالقطع مشكلة الدولة التى تمنح شهادات ثانوية ولا توفر مجالات العمل التى تستوعب هذه الشهادات على الرغم من تعدد مجالات العمل فى مصر .. خاصة اذا علمنا اننا نعيش على ٤٪ فقط من ارض مصر وان الـ ٩٦٪ المتبقية غير منتجة وغير مستوعبة لاى قوى عاملة .. فالمشكلة تكمن فى سوء توزيع للسكان وليست تضخما سكانيا !!

وفى النهاية تضع خبيرة الاجتماع بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية روشتة العلاج للخروج من هذه الأزمة التى تعانى منها مصر سنويا .. فتقول ان الحل يكمن فى امرين : اولهما ان تبدأ الحكومة فى اعداد قوانين للقطاع الخاص تحمى بها العمالة على كافة المستويات كى يقبل بشكل جاد واكثر جراة على القطاع الخاص لأن المشكلة تكمن فى القوانين وليست فى طبيعة العمل ذاتها ..

وثانيها هو الا يقتصر الاهتمام على المحافظات الأم المكتظة بالسكان وتوجيه الاهتمام الى المحافظات الجديدة القادرة على استيعاب طاقات الشباب للعمل بها وتحقيق انتاجية هائلة بعيدا عن تراب الميرى .



رأسمالية بلافرص عمل

أثارت «العربى» قضية التأمين ضد البطالة. قال الرئيس مبارك فى لقاء أخير: «غير ممكن.. فالاعتمادات المطلوبة ستكون ضخمة جداً، وحصر المتعطلين مسالة أصعب». رد الخبراء باقتراحات للتمويل وأخرى لحصر المتعطلين.. وعكف المفكر الاقتصادى وخبير التخطيط د. رمزى زكى على الدراسة التى يعرضها هنا والتى تقول: طالما أخذنا بالنظام الرأسمالى فلا مفر من البطالة، وطالما كانت هناك بطالة فلا مفر من التأمين ضدها.

التأمين ضد البطالة بدأته أمريكا سنة ١٩٣٥

الفقر هو الظل الكئيب المرافق للبطالة. والبطالة هى نتاج لأزمة الاقتصاد. من هنا يرتبط علاج الفقر وما يرتبط به من حرمان بمواجهة مشكلة البطالة التى لا يمكن حلها إلا من خلال علاج الأزمة الاقتصادية ووضع الاقتصاد القومى على طريق النمو، وعلى أن يتقاسم جميع الناس ثمار هذا النمو. على أنه من السذاجة الآن الاعتقاد بأن آليات السوق والمنافسة يمكن لها أن تعالج مشكلة البطالة. فهذا ما تؤكده حالة الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والحالة المتردية للبلدان النامية التى تتجه الآن نحو ليبرالية السوق التى تحولت إلى ما يشبه الدوجما الأيدلوجية.

والحق أن مشكلة البطالة كانت دوما من أبرز الشرور الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزها النظام الرأسمالى عبر مساره التاريخى الطويل، ومن ثم كانت، ولاتزال، تمثل أهم التحديات لهذا النظام. ولهذا احتل البحث فى أسباب البطالة وطرق مواجهتها أو التخفيف منها والحد من آثارها، مكانة هامة فى الفكر الاقتصادى منذ ولادته وحتى الآن على اختلاف اتجاهاته ومدارسه. وقد كانت هذه القضية تحديدا، مجالا لصراع فكرى ضخم بين هذه الاتجاهات والمدارس. وهو الصراع الذى انجب فرعا خاصا فى النظرية الاقتصادية يدرس الآن تحت مصطلح: الدورات الاقتصادية BUSINESS CY-CLES.

التوظف الكامل

ولنبدأ أولا بالاقتصاديين الكلاسيك والنيوكلاسيك الذين كانوا يعتقدون بأن التوظيف الكامل Full Employ-ment هو الوضع الطبيعى والعادى الذى يتوازن عنده الاقتصاد القومى، وأنه من غير المحتمل أو المتصور وجود بطالة على نطاق واسع (أى ازمة افراط انتاج) لأنهم آمنوا بقانون «ساى» للأسواق (نسبة للاقتصادى الفرنسى جان باتست ساى) الذى كان ينص على أن العرض يخلق دوما الطلب المساوى له، ومن ثم يوجد دائما توازن بين قوى الطلب الكلى وقوى العرض الكلى. النمو اذن لدى هؤلاء الاقتصاديين يمكن أن يستمر وأن يتقدم الاقتصاد القومى دون توقع أية أزمات. ومع ذلك تجدر الاشارة بأن الكلاسيك والنيوكلاسيك اعتقدوا فى احتمال وجود أزمات افراط انتاج جزئية. بمعنى احتمال ظهور بطالة فى قطاع ما من قطاعات الاقتصاد القومى. بيد أنهم اعتقدوا بأن هذه البطالة تقضى على نفسها بنفسها اذا تركت حرية السوق لكى تعمل بطلاقة.

ففى هذه الحالة من المتوقع أن تؤدى البطالة - التى هى تعبير عن وجود فائض فى عرض العمل - الى انخفاض الاجور. وانخفاض الاجور يعنى خفضا فى تكاليف الانتاج مما يغرى رجال الاعمال على توظيف العمال المتعطلين. المهم اذن عند الكلاسيك والنيوكلاسيك لعلاج هذا النوع من البطالة هو أن تكون الأجور مرنة، أى تتجه نحو الانخفاض اذا كان عرض العمل يزيد عن الطلب عليه. والشرط اللازم لذلك هو عدم تدخل الحكومات ونقابات العمال لتحديد معدلات الأجور. وقد استراح الكلاسيك والنيوكلاسيك الذين سيطروا بفكرهم على عقول الاقتصاديين وصناع السياسة الاقتصادية حتي نهاية العشرينيات من هذا القرن، استراحوا لهذا التفسير الذى اعطوه لمشكلة البطالة وسبل الخروج منها. ورغم ان النظام الراسمالي بالدول الصناعية فى الفترة التي كتب فيها الكلاسيك والنيوكلاسيك مؤلفاتهم قد عرف عددا من الأزمات الاقتصادية المصحوبة ببطالة واسعة (أزمة ١٨١٠، ١٨٢٥، ١٨٣٦، ١٨٦٤، ١٨٧٣، ١٨٩٠ ...) إلا أن هؤلاء الاقتصاديين قد نظروا الى تلك الأزمات على انها قلاقل عابرة لا تنتج من طبيعة النظام الراسمالى، وانما من فعل السياسات الاقتصادية الخاطئة وعدم كمال الاسواق نتيجة لجمود الأسعار والأجور والموقف المتعنت لنقابات العمال وعدم استجابتها للتغيرات المطلوبة لعلاج البطالة. وظلوا يؤمنون بفكرة التوازن التلقائى للنظام الراسمالى عند مستوى التوظف الكامل شريطة الالتزام بسياسات الحرية الاقتصادية Lais-sez Faire. ثم جاءت أحداث الكساد الكبير (١٩٢٩ - ١٩٣٣) لكى تحطم بقوة هذه الاوهام الفكرية تحطيما تاما. فما حدث فى هذا الكساد كان زلزالا عنيفا أطاح بالمسلمات الفكرية التى كانت تسيطر على عقول الاقتصاديين وأنصار الليبرالية. فقد حدثت بطالة على نطاق واسع جدا في شتى انحاء العالم (قدرت بأكثر من ١٠٠ مليون عاطل) واستمرت لمدة أربع سنوات متواصلة، وحدث هبوط سريع فى الناتج المحلى فى كل دول العالم، وافلست البنوك وأغلقت المصانع، وتدهور الاستثمار الى الحضيض، وتدنت حركة التجارة الدولية، وانهارت قيم العملات ونظام النقد الدولى.. الى آخره. هنالك حدثت ازمة ثقة كبيرة وشك هائل فى صحة ما كان يقوله الاقتصاديون عن هارمونية علاقات العرض والطلب والنمو المستمر والتوظف الكامل للنظام الراسمالى.

ومع تصاعد أحداث الكساد الكبير وتداعياته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والخوف من ثورات العمال وزحف النظام الاشتراكي، كان اللورد جون ماينرد كينز الاقتصادى البريطانى الشهير قد عكف علي اعادة النظر فى الفكر الاقتصادى الكلاسيكى، واصدر فى عام ١٩٣٦ نظريته العامة فى التوظف والنقود والفائدة، والتى اثبت فيها الاحتمالات الكبيرة لتعرض النظام الراسمالى لبطالة الواسعة والركود ولهذا نادى بالتدخل الحكومى

خطوة للأمام

وفى اعقاب الحرب العالمية الثانية انعكست الفلسفة الكينزية بتوجهاتها فى صياغة أهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية فى دول الغرب الصناعى، حيث تبنت هذه الدول هدف التوظف الكامل باعتباره هدفا عزيزا. كما انعكست هذه الفلسفة ايضا فى ظهور ودعم فكرة التأمينات الاجتماعية، حيث قامت فى جميع هذه الدول حركة ضخمة تبحث عن أفضل حماية اجتماعية للعمال. وكان ظهور هذه الحركة متأثرا بالذكريات الأليمة لأزمة الكساد الكبير وبالخوف من نمو الحركة اليسارية فى أوروبا فى عالم ما بعد الحرب الذى كان يعج بألوان عديدة من الفقر والبطالة والبؤس. وتسابقت القوى والاحزاب السياسية فى التفكير فى وضع النظم والقوانين التى تكفل تأمين دخل أساسي لجميع من هم فى حاجة الي الحماية الاجتماعية فى ظل النظام الراسمالي. وفى هذا السياق تبرز على وجه الخصوص تجربة كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية. ففى بريطانيا ظهر التقرير الشهير الذى وضعه السير وليم بيفريدج فى عام ١٩٤٢، والذى كان محور اهتمامه هو القضاء على الفقر فى بريطانيا من خلال تمكين الفرد من الحصول على دخل ثابت. ولما كان الفقر ينشأ نتيجة لتعطل الفرد عن العمل، بسبب المرض أو الحوادث أو الشيخوخة، فأن تقرير بيفريدج اقترح وضع نظام يكفل تأمينا اجتماعيا للفرد اذا ما تعرض للمرض أو للحوادث أو عندما يبلغ سن الشيخوخة ويكون من شأنه ضمان دفع تعويضات نقدية لتحل محل ما فقده العامل من أجر. وقد تبنت حكومة حزب العمال هذا المشروع وتمت الموافقة عليه فى عام ١٩٤٦. وهو مشروع اقرب الي التأمين ضد البطالة وذى أوجه متعددة، ويهدف الى ضمان حد ادنى للحياة لكل فرد. كما انه مشروع اجبارى يتسع لكل كاسبى الأجور والمرتبات، سواء من يعمل بالصناعة أو الزراعة أو الخدمات. ويتم تمويله عن طريق اشتراكات العمال واصحاب الاعمال والحكومة. ومنذ ذلك الوقت نما هذا النظام فى بريطانيا واصبح من أهم وسائل الحماية الاجتماعية للعمال. أما فى الولايات المتحدة الامريكية فانه بعد أن سكتت مدافع الحرب العالمية الثانية، دار جدل كبير حول أهداف السياسة الاقتصادية الامريكية ووسائل تحقيقها. واحتلت مشكلة المحافظة علي التوظف الكامل المكان المركزى فى هذا الجدل. فقد كانت ذكريات الكساد الكبير لاتزال شبحا يؤرق بال الامريكيين. وانذاك ظهر تيار فكرى كينزى ذى نزعة تشاؤمية، وكانت وجهة نظره تتمثل فى انه لما كانت آلة الحرب قد حققت التوظف الكامل من خلال ما خلقته من حجم ضخم للطلب الكلى، فانه بانتهاء



المصدر : العربى

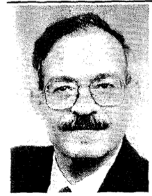
التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٤

مصروفات الضمان الاجتماعى

٥,٩٪ فى الدول الرأسمالية و١,٤٪ فى العالم الثالث

فى الصين:

إقتطعوا ١٪ من رصيد الأجور لتمويل التامين ضد البطالة



بقلم:

د. رمزى زكى

الحرب سوف تواجه الرأسمالية الامريكية أزمات شديدة وسوف تتعرض لحالات من الركود والبطالة. وانبرى فريق آخر من الكينزيين يرد على ذلك التيار بالقول، بانه من الممكن المحافظة على التوظف الكامل فى عصر السلام بمساعدة جهاز الدولة من خلال سياسة الانفاق العام، وان الدولة يجب ان تلعب دورا تعويضيا ومكملا لنشاط القطاع الخاص، بحيث تعمل على انعاش السوق خلال فترات التدهور الدورى للنشاط الاقتصادى وان تسحب يدها كلما اقترب التغير الدورى للنشاط الاقتصادى من منطقة التوظف الكامل ولاح التضخم فى الافق. على ان أهم ما ظهر فى هذا الجدل هو مشروع قانون التوظف الذى قدمه السناتور جيمس أموراى فى يناير ١٩٤٥. وهو مشروع كان ينص على ان جميع العمال الامريكيين القادرين على العمل والراغبين فيه لهم الحق فى العمل النافع والمجزى الدائم. وأن سياسة الولايات المتحدة يجب ان تضمن فى كل وقت هذا الحق، مما يعنى ان الدولة يجب ان تتخذ ما تراه مناسبا لتحقيق هدف التوظف الكامل، سواء كان ذلك من خلال نشاط القطاع الخاص أو من خلال الاستثمارات العامة والانفاق العام. وتفجر فى الكونجرس الامريكى آنذاك سجال عنيف حول صياغة هذا القانون والاهداف التى سعى اليها. ولكنه اقر فى عام ١٩٤٦ بعد أن طرأت عليه بعض التعديلات. فاستبدلت كلمة «اقصى توظف» بدلا من عبارة «التوظف الكامل».

دولة الرفاه

وبالاضافة الى قانون التوظف الذى لعب دورا هاما فى صياغة أهداف وادوات السياسة الاقتصادية فى عالم ما بعد الحرب كانت حكومة الرئيس روزفلت فى عام ١٩٣٥ قد قررت قانونا للتأمين ضد البطالة، يوفر للعامل مبلغا من الاعانة فى حالة تعطله، وهو مبلغ يتفاوت من ولاية لأخرى بحسب ظروفها وتشريعاتها، ويتم تمويله من خلال ضرائب الولايات والاعانات من الحكومة الفيدرالية.

والواقع ان ما حدث فى بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية بشأن تبنى اهداف التوظف الكامل والتوسع فى مظلة التأمينات الاجتماعية قد تم ايضا فى مختلف دول الغرب الصناعى بعد ان تيقنت حكومات هذه الدول ان دورها الاجتماعى هام جدا فى تحقيق الاستقرار لنمو النظام الرأسمالى فى عالم ما بعد الحرب. وزاد الانفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية (اعانات التعليم والصحة والاسكان ومساعدة الفقراء والمعوقين والشيوخ..) وبمعدلات أعلى من معدلات نمو بنود الانفاق العام الأخرى، وهى الزيادة التى رسمت أسس ما سُمى بدولة الرفاه فى الولايات المتحدة الامريكية ونظم الاشتراكية الديمقراطية فى دول أوروبا الصناعية. وأيا كان الأمر، فان هذا التوسع ال بير الذى حدث فى مصروفات الضمان الاجتماعى قد أدى لتحقيق مكاسب لا بأس بها للطبقة العاملة وللطبقة المتوسطة. وهى مكاسب كان من الصعب تصورها دون وجود هذا الدور الجديد للدولة وتدخلها فى النشاط الاقتصادى وسعيها للتوظف الكامل. على ان ذلك كان له مردود اقتصادى هام ساعد فى انعاش قوى السوق وزيادة دوران عجلات الانتاج من خلال ما وفرته المدفوعات التحويلية والتأمينات الاجتماعية من روافد مستمرة للطلب المحلى. كما كانت لهذه المدفوعات آثار سياسية، تمثلت فى اضعاف قوة نقابات العمال والحركة اليسارية التى كانت تزعج الطبقة الرأسمالية. لكن هذه المدفوعات، من ناحية اخرى، كانت تمثل تكلفة اجتماعية لراس المال (تمثلت فى الضرائب والمساهمات فى مصروفات التأمينات الاجتماعية التى دفعها أصحاب الاعمال). لكن الطبقة الرأسمالية تحملت عبئها آنذاك، على مضض، بسبب الازدهار اللامع والمستقر الذى كانت تمر به الدول الرأسمالية الصناعية فى عالم ما بعد الحرب (١٩٤٥ - ١٩٧١). أما فى الدول النامية التى حصلت على استقلالها السياسى فى اعقاب الحرب العالمية الثانية، فقد برز فيها بشكل واضح الدور الاقتصادى والاجتماعى الذى لعبته الدولة الوطنية فى مواجهة الارث الاستعمارى ولتحقيق التنمية. فقد زاد تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية لمواجهة التشوه الهيكلى فى بنيانها الانتاجى الذى فرضه عليها نظام التخصص وتقسيم العمل ابان الفترة الاستعمارية. كما ان هذا التدخل املته ايضا اعتبارات ضعف الطبقة الرأسمالية المحلية وعجزها عن تحقيق مهام التنمية. كما املته أيضًا ضرورات الارتقاء بمستوى معيشة الاغلبية الساحقة من المواطنين الذين كانوا يعانون من ثالوث الفقر والمرض والجهل. وكانت جميع نظريات التنمية (تقريبا) التى ظهرت فى تلك الآونة تدعو ، وتبرر، التدخل الحكومى. ولهذا زاد حجم الانفاق الحكومى فى الدول النامية زيادة واضحة، فبعد أن كانت نسبة هذا الانفاق الى الناتج القومى الاجمالى تتراوح فيما بين ٥ - ١٠٪ فى الفترة السابقة على نوال الاستقلال السياسى، ارتفعت هذه النسبة الى ٢٦٪ فى عام ١٩٨٥ (كمتوسط لجميع الدول النامية). وفى خضم هذا التدخل الحكومى، ارتفع حجم الارصدة المخصصة للاستثمار فى مشروعات البنية الاساسية واقامة بعض الصناعات التحويلية وكثير من مشروعات التنمية الزراعية. وزادت المخصصات المالية الموجهة للخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة، الاسكان، المرافق العامة..)



وكذلك مصروفات الضمان الاجتماعي. وأخذكثير من هذه الدول بنظم التأمينات الاجتماعية. كما لعبت الموازنة العامة للدولة دورا مهما في اعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء والمحرومين. وفي ضوء ذلك كله، تحققت بالفعل كثير من المنجزات الايجابية في مجال التنمية وخفض معدلات البطالة وتحسين مستوى المعيشة، وان كانت تلك المنجزات على مدار العقود الاربعة الماضية لم ترق الى المستوى الذى يحقق الرفاه لشعوب هذه البلدان.

ضد التدخل

والفكرة الأساسية التى نود التأكيد عليها من ذلك كله هى، أن تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى وزيادة دورها فى مجال التوظف فى الدول النامية لم يكن دافعه الجوهرى هو التخفيف من حدة الازمات الاقتصادية الدورية وتحقيق الاستقرار الاقتصادى كما هو الحال فى البلاد الرأسمالية الصناعية، بل كان دافعه الجوهرى التنمية الاقتصادية والارتقاء بمستوى المعيشة بسبب عجز الرأسمالية المحلية وضخامة حجم الأرث الاستعمارى اللعين. ولهذا يكتسب التدخل الحكومى ومبرراته فى الدول النامية طابعا خاصا.

والآن.......

اذا كانت هناك ثورة مضادة فى بلاد الغرب الرأسمالى قد حدثت ضد الكينزية منذ اندلاع الازمة الاقتصادية العالمية فى السبعينيات من خلال صعود تيار الليبرالية الجديدة، وهو التيار المعادى لسياسة التدخل الحكومى ويريد العودة بالراسمالية الى ايام صباها الأولى فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عن طريق التحجيم الشديد لدور الدولة وبيع مشروعاتها العامة واطلاق قوى السوق وتجريد الدولة من دورها الاجتماعى والتخلى عن هدف التوظف الكامل، وهي الثورة التى فشلت فشلا ذريعا فى أن تعالج ازمة الرأسمالية فى معاقلها المركزية (دول الغرب الصناعى) فما اخطر الاعتقاد بملاءمة هذه الثورة وتوجهاتها فى حالة البلاد النامية... ومنها مصر.

ولنأخذ هنا فقط قضية البطالة، وهى محور هذه المقالة لكى نوضح الفشل الذريع الذى منيت به الليبرالية الجديدة فى معالجة هذه القضية التى باتت الآن اخطر قنبلة تربض فى بنيان الرأسمالية المعاصرة. فقد ذهب الليبراليون الجدد الى الاعتقاد بأن ارتفاع معدلات البطالة فى دول الغرب الصناعى فى السبعينيات لا يعود الى نقص الطلب الكلى الفعال، كما كان يرى كينز، بل انه يعود اساسا الى ضعف قوى العرض الكلى. وانه يلزم لانعاش قوى العرض واستيعاب البطالة ابعاد الدولة عن التدخل فى النشاط الاقتصادى، لأن هذا التدخل شل من كفاءة ميكانيزم الاسعار فى سوق العمل. وأن المسئول الأول عن البطالة هو تبنى الحكومات هدف التوظف الكامل واعانات البطالة. ويشير الليبراليون فى هذا الخصوص الى انه فى المراحل الأولى من نمو الرأسمالية كانت البطالة تعالج من خلال انخفاض معدلات الاجور حينما يزيد عرض العمل عن الطلب عليه. اما الآن فان نقابات العمال واعانات البطالة تعطل من فاعلية سوق العمل، فاعانات البطالة التى تمنحها حكومات الدول الرأسمالية جعلت العمال العاطلين غير عابئين بالبحث عن فرص البطالة واشكال الضمان الاجتماعى الأخرى حتى تعود الحياة من جديد لقوى العرض والطلب فى سوق العمل. بل ان بعض الليبراليين الجدد لم يخجلوا من أن يشيروا الى ان حل معضلة البطالة يجب أن يكون من خلال القبول بالمزيد من البطالة. فمن شأن ارتفاع اعداد العاطلين عن العمل، وبعد الغاء اعانات البطالة واشكال الضمان الاجتماعى الأخرى، ان يضطر هؤلاء للبحث عن العمل والقبول بمعدلات الاجور المنخفضة التى ستغرى رجال الاعمال على استئجارهم وتشغيلهم. ويعترف الليبراليون الجدد، بان تلك السياسة الجديدة للتوظف قاسية ومريرة ولا تخلو من الام. ولكن لا مناص من تقبلها. والمهم هو توافر الارادة السياسية التى تقبل هذا التحدى. وواضح، ان هذه المرارة التى يتحدث عنها الليبراليون الجدد لن يتجرعها إلا الفقراء ومحدودو الدخل. حقا، لقد استجاب كثير من دول الغرب الصناعى لهذه الوصفة الليبرالية الجديدة، فاتجه إلى ضغط مصروفات الضمان الاجتماعى وخفض اعانات البطالة فى السبعينيات والثمانينيات من هذا القرن، وهو ماترجم فى النهاية بالتضحية بدولة الرفاه، فهل كانت تلك الوصفة ناجعة فى حل مشكلة البطالة فى هذه الدول؟ الواقع يقول.. لا، لم تتمكن هذه الدول من علاج ازمة البطالة، بل تفاقمت أكثر. ففى الولايات المتحدة الأمريكية وصل معدل البطالة فيها إلى ٧.٣ من اجمالى قوة العمل، وفى بريطانيا ١٠.٥٪، وفى المانيا ٤ ٧٪ وفى إيطاليا ١٠٪ وفى كندا ٥ ١١٪ ذلك وفى عام ١٩٩٢. وواكب ذلك تدهور بليغ فى أحوال البشر ومستوى معيشتهم.

النفق المظلم

أما فى حالة البلاد النامية. فالأمر فيها أكثر خطورة، سواء نظرنا إلى البطالة فيها من منظور الحجم أو من منظور الاوضاع الاجتماعية التى يعيش فى كنفها العاطلون. فمنذ ان دخلت هذه البلدان النفق المظلم للديون الخارجية منذ نهاية السبعينيات، حينما ارتفع حجم هذه الديون إلى آفاق عليا وتفاقمت خدمة اعبائها وبدأت تلتهم الشرط الأكبر من موارد النقد الأجنبى وأية زيادة تحدث فى الدخل، ومنذ ان توقفت فيها جهود التنمية بسبب تأثير أزمة الكساد العالمى عليها وهشاشة نظمها الاجتماعية وفشلها فى إدارة ازماتها الاقتصادية اضطرت هذه الانظمة الذهاب لنادى باريس ونادى لندن لاعادة جدولة ديونها وهو الأمر الذى انتهى بها إلى ان تترك مهمة صناعة القرار الاقتصادى وتحديد توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية للمنظمات الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) من خلال قبولها ببرامج التثبيت والتكيف الهيكلى ذات الطابع الليبرالى وهى البرامج التى تهدف فى جوهرها إلى إحداث موجة انكماشية فى هذه البلاد، يكون من شأنها تحقيق وفرة فى الموارد لتدعيم قدرة تلك البلاد على دفع اعباء ديونها الخارجية مستقبلاً، فضلا عن فتح هذه البلاد أمام حركة فائض السلع ورؤس الاموال التى تنساب من الدول الدائنة (تحرير التجارية الخارجية، وخلق مناخ موات لزيادة معدل الربح للاستثمارات الأجنبية). وليس يخفى ماأدت إليه هذه البرامج الانكماشية من زيادة تفاقم البطالة وعلى نحو لم تشهده هذه البلاد منذ ان حصلت على استقلالها السياسى. ولايقل عدد العاطلين فى

البلدان النامية حاليا عن ثلاثة أرباع مليار عامل، وإذا أخذنا بعين الاعتبار معدلات النمو السكاني، فيها فالصورة تبدو سوداء تماماً بالنسبة لمستقبل العمالة فيها. حيث يتعين خلق حوالى مليار فرصة عمل جديدة على مشارف القرن القادم لمواجهة هذا المأزق، وهو مايعني ضرورة ان يكون معدل زيادة العمالة الجديدة أكثر من ٤٪ سنويا خلال عقد التسعينيات. وهو أمر أقرب للسراب. ويعانى العاطلون فى البلدان النامية من هزال الحماية الاجتماعية لهم. فنظم التأمينات الاجتماعية فيها ضعيفة مواردها شحيحة، وتغطى فقط بعض القطاعات وبعض العاملين فيها. ولايوجد في هذه البلدان نظم إعانة للبطالة باستثناء بعض الانظمة الهزيلة في اوراجواى وشيلى والارجنتين. وتجدر الاشارة هنا، إلى ان حكومة كوستاريكا كانت قد أعدت مشروعا للتأمين ضد البطالة فى عام ١٩٨٣ يتم تمويله من خلال مساهمات العمال ورجال الاعمال. لكن وقوف هؤلاء الأخيرين والبنك الدولى الذى كان يتفاوض آنذاك مع الحكومة لوضع برنامج للتكيف الهيكلى، قد حال دون ظهور المشروع. وفى الصين الشعبية، التى بدأت تتجه لاقتصاديات السوق فقد بدأت بتطبيق نظام فعال للتأمين ضد البطالة، وبمقتضاه تقتطع الحكومة من رصيد الاجور ١٪ ويذهب ١٢٪ من الاموال المجمعة لدعم رواتب التقاعد و ١٤٪ منها يخصص لانفاق على الخدمات ودعم متاجر التجزئة، والمبلغ المتبقى يذهب كمدفوعات لاعانات العاطلين. وقد بلغت الاموال الفائضة فى هذا المشروع ٣٦٧ مليون دولار أمريكى سنويا فى الآونة الأخيرة. وعلى أية حال، فإن أهم أشكال الحماية الاجتماعية للعاطلين فى البلدان النامية إنما تتمثل في التضامن العائلى ، أى مساعدة أفراد العائلة لبعضهم البعض فى حالات الشدة والعوز، وهو ماكان يتجلى فى ذهاب جزء هام من تحويلات العمال المغتربين لمساعدة ذويهم، كما ان هذه الحماية الاجتماعية للعاطلين كانت تجد سندا لها فى الدعم السلعى الذى كانت تخصصه الحكومات للمواد التموينية الضرورية وفى النفقات التحويلية العامة ذات الطابع الاجتماعى وفى الانفاق على التعليم والصحة والاسكان الشعبى. ثم جاءت برامج التثبيت والتكيف الهيكلى لتضرب هذه الحماية في الصميم. من هنا فإن درجة القسوة التى تتسم بها البطالة فى البلدان النامية عالية جداً لو قورنت بقسوة البطالة فى الدول الراسمالية الصناعية. إذا مازالت الحماية الاجتماعية التى توفرها حكومات هذه الدول العاطلين فيها توفر الحدود الدنيا من المعيشة الانسانية رغم الانتقاص الذى حدث فيها فى ضوء السياسات الليبرالية الجديدة المطبقة فيها. ما بالنا إذا علمنا ان مصروفات الضمان الاجتماعى فى الدول الرأسمالية الصناعية قد قدرت بما نسبته ٩.٥٪ من الناتج القومى الاجمالى فيها مقابل ٤.١٪ فى الدول النامية فى عام ١٩٨٧.

الليبرالية الهمجية

وإذا نظرنا الآن إلى منظومة الاقتصاد الرأسمالى العالمى، فسوف نلحظ ان الليبرالية الجديدة المطروحة الآن كإطارعام لما يسمى بالنظام العالمى الجديد قد أدت إلى تعقيد مشكلة البطالة فى مختلف انحاء المنظومة، فقد أدت هذه الليبرالية، وبخاصة فى ضوء تدويل الاقتصاد العالمى إلى زيادة البطالة داخل مراكز هذه المنظومة من خلال هجرة كثير من الصناعات التحويلية التى تعتمد على العمالة الخفيفة إلى بعض الدول النامية؛ مما أثر على زيادة عدد المتعطلين الذين كانوا يعملون فى هذه الصناعات (ومن امثلة ذلك: صناعية المنسوجات والسفن والاحذية والمنتجات الجلدية وتجميع السيارات والاجهزة الالكترونية..) كما فشلت هذه الليبرالية فى توفير سبل الانعاش وعودة الحياة لتراكم راس المال وسوق العمالة فيها. أما الدول التى كانت اشتراكية والتى تطبق الآن نوعا من الليبرالية الهمجية، فإن صورة البطالة فيها قاتمة للغاية، وتزداد قتامة يوما بعد الآخر. ويبدو لنا، أن مراكز المنظومة الرأسمالية العالمية التى تمر منذ بداية السبعينيات فى أزمة هيكلية تراهن الآن على النتائج التى ستتمخض عن سياسات التكيف الليبرالية المفروضة الآن على الدول النامية والدول التى كانت اشتراكية كأحد المحاور الرئيسية لعودة الحيوية لتراكم راس المال فى تلك المراكز. فعبر هذه السياسات الليبرالية يتم إضعاف الدول وابعادها عن التدخل فى الحياة الاقتصادية. كما يتم الترويج لسياسات حرية التجارة، أى حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال. لكن ليس من المسموح به حرية انتقال الأيدى العاملة من هذه البلدان إلى تلك المراكز. بل على العكس، تسارع هذه المراكز بغلق أبواب الهجرة إليها وأكثر من ذلك تحاول التخلص من العمالة الأجنبية الموجودة بها. والنتيجة الرئيسية لهذه الليبرالية الناقصة والمشوهة فى انتقال رأس المال إلى العمل وليس انتقال العمل إلى رأس المال. والسياسات الليبرالية الجديدة وتفاقم أحوال الاحتياطي للعمل فى هذه البلدان يساعد على هذه الحركة ذات الاتجاه الواحد، التى سرعان ما تتحول إلى حركة فى الاتجاه المضاد (من هذه البلدان إلى تلك المراكز) ولكن فى شكل تيارات منزوعة من الفوائض الاقتصادية. لقد غاب عن أذهان الليبراليين الجدد أن هناك ثورة هائلة قد حدثت فى قوى الانتاج بسبب طبيعة التقدم التقنى والعلمى الذى أدى إلى قفزة شديدة فى الانتاجية وإلى احلال فنون الانتاج الحديثة مكان العمل الانسانى وأصبحت الراسمالية المعاصرة تتسم بظاهرة جديدة لم تعرفها من قبل، وهى ظاهرة النمو بدون فرص عمل جديدة، ففى الفترة مابين ٧٣ - ١٩٧٨ كان متوسط معدل النمو السنوى لاجمالى الناتج المحلى فى فرنسا ٢.١ بينما كان متوسط معدل النمو السنوى للعمالة فيها، خلال نفس الفترة، ناقص واحد، وفى ألمانيا كانت النسب ١.٨٪ - ٠.٩٪ وفى بريطانيا ١.٣٪ - ٠.٥٪ على التوالى خلال نفس الفترة وحتى فى الدول النامية حدثت فيها هذه الظاهرة. فقد لوحظ ان معدلات نمو الناتج المحلى فيها فى السنوات الأخيرة (على الرغم من تواضعها) تفوق معدلات نمو فرص العمل، وهو الأمر الذى يفاقم من البطالة. وحتى الشركات دولية النشاط التى اتجهت للاستثمارفى بعض هذه البلدان فإنه على الرغم من كبر حجم المبالغ التى استثمرتها فيها إلا انها لم تخلق اعداداً كبيرة من فرص العمل، بسبب طبيعة نشاط هذه الشركات من ناحية، وطبيعة فنونها الانتاجية المكثفة لراس المال، من ناحية أخرى. ويبدو أن السبب الجوهرى لظاهرة النمو بدون فرص عمل فى الراسمالية المعاصرة يتمثل فى أن التكنولوجيا السائدة - كما يشير لذلك تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ - أصبحت تعكس النمط القائم لتوزيع الدخل فنسبة ٢٠٪ من سكان العالم تحصل على ٨٣٪ من دخل العالم، وهو مايمثل خمسة أمثال القدرة الشرائية الموجودة لدى أفقر نسبة ٨٠٪ من البشرية. ومن الواضح ان التكنولوجيا ستسير حسب أفضليات أعضاء المجتمع الدولى الاغنى. وإذا استمر هذا الوضع فلن يكون هناك حل لمشكلة البطالة فى إطار النظام الرأسمالى. فمشكلة العمالة الآن لم تعد



مشكلة تفاوت كمي بين عرض العمل والطلب عليه وإنما مرتبطة بطبيعة التغير الجذرى الذى يحدث الآن فى قوى الانتاج. ويبدو ان علاقات الانتاج (الملكية والتوزيع) في الراسمالية المعاصرة أصبحت معيقة لاستمرار هذا التغير الذى ينطوى الآن على إمكانيات هائلة للوفرة وحل عذاب البشرية، لأن نسبة الـ ٢٠٪ الاغنى، سواء على صعيد العالم او الصعيد المحلى، غير مؤهلة لأن تضمن استمرار التراكم والنمو فى المستقبل. ولما كان البشر هم عماد أي مجتمع، فإن استمرار تهميشهم والحكم عليهم بالبطالة المستديمة، امر لايمكن تصوره لآماد طويلة، فهل باتت قضية تجاوز الراسمالية مسألة تلوح فى الأفق؟ ربما.





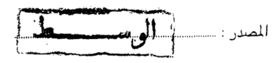
مشروعات يديرونها بأنفسهم وتكون أموالهم تحت ايديهم وأمام أعينهم، ولا يبقى أمام الادارة المصرية إلا أن تضع التخطيط العام وتهيئ المناخ الاقتصادى والسياسى لممارسة هذا النشاط، الذى لو تم تطبيقه بعلمية وموضوعية وصدق وإخلاص، فان مصر تستطيع أن تكون خلال سنوات معدودة ومحدودة عملاقا إقتصاديا وتعوض ما فاتها وتلحق بالركب الاقتصادى العالمى حيث أصبح الاقتصاد عنصرا حاكما ورئيسيا فى حركة السياسة العالمية وتحديد مكانة الدول على الخريطة السياسية الدولية.

وتقوم فلسفة المشروع بقانون المقترح على اسس عدة منها توفير الحماية اللازمة للصناعات الصغيرة من خلال إعادة تنظيم الهيئة العامة للتصنيع وتسميتها بمسمى جديد هو «الهيئة العامة لدعم وتنمية الصناعات» وتكون مهمتها تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، كما يهدف الاقتراح الى انشاء صندوق لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، يتبع الهيئة، وتكون الأولوية فى الدعم للمشروعات الصناعية المغذية للصناعات الكبيرة التى توفر فرص عمل للمواطنين بما يسهم فى حل مشكلة البطالة.

ويحدد المشروع المقترح فى مواده الـ ٢٨ التى يضمها خمسة ابواب، ماهية الصناعات الصغيرة والمتوسطة والشكل الذى يجوز أن يتخذه المشروع الصناعى، وأسلوب إعادة تنظيم الهيئة العامة للتصنيع بالمسمى الجديد لها وإختصاصاتها وكيفية تشكيلها وأدائها لعملها، وتحديد أسلوب الاستثمار ومصادر التمويل للصندوق الخاص وشروط وقواعد الاقتراض منه، وطريقة إنشاء المشروع الصناعى وإجراءات الترخيص الخاصة به وقيده بسجلات الهيئة، واسلوب تشجيع المستثمرين على اقامة مشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمزايا والاعفاءات المقررة لها.

وأخيرا.. لم يبق على إخراج هذا الاقتراح بقانون إلا خطوة أخرى فى لجنة الصناعة برئاسة الدكتور أمين مبارك، لتقره وتعد نشأنه تقريرا الى مجلس الشعب لاصداره فى الدورة البرلمانية الحالية، حتى يمكن أن نعوض ما فاتنا ونلحق بركب التقدم الاقتصادى العالمى... وهذا طبعا يتوقف على مدى صدقنا وإرادتنا الذاتية فى ذلك كما فعلت اليابان من قبلنا رغم أنها بدأت مشروعها الحضارى مع مصر لكن اليابان كانت أسبق وأسرع فى التطور والتقدم!!؟





المصدر : الوسط

التاريخ : ١٤ مارس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر: ١,٤١٥ مليون عاطل عن العمل حتى نهاية ١٩٩٢

اظهرت تقديرات اعدتها وزارة القوى العاملة في مصر، ان عدد العاطلين عن العمل في البلاد حالياً يصل الى ١,٤١٥ مليون شخص سجلوا اسماءهم لدى الوزارة للحصول على وظائف.

ويتوزع هؤلاء بنسبة ١٢,٥ في المئة على حملة الشهادات الجامعية العليا. اما الفئة الأكثر بطالة فهي فئة الشباب من حملة الشهادات المتوسطة، اذ يصل عددهم الى ١,٠٩٨ مليون شخص، وما نسبته ٧٧ في المئة.

ويقدر عدد العاطلين عن العمل في مصر، وفقاً لتقديرات غير حكومية بما يصل الى ٢,٥ مليون شخص، الا ان المصادر الحكومية تقول ان مثل هذا الرقم يشمل العاملين الموسميين في الزراعة.

الناس والاقتصاد

أفكار لمعالجة مشكلة البطالة (٢)

مقارنة الأمس بين مصر وعدد من الدول حول تفوق تلك الدول في متوسط دخل الفرد والدخل القومي بالرغم من تقارب عدد السكان بيننا وبين هذه الدول، ليس لها من دلالة سوى أمرين: الامر الاول ان هذه البلاد تتمتع بإدارة وتنظيم لاقتصادياتها .. والامر الثاني ان لدى هذه الدول قاعدة ضخمة من الاستثمارات في مجالي الانتاج والخدمات.

ولأن جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية قد شغلت نفسها بمشكلة امتصاص البطالة ولها تجربتها في تنمية الصناعات الصغيرة باعتبارها أحد المنافذ الرئيسية لخلق فرص عمل، فإنها تطرح أفكارا للتغلب على مشكلة البطالة نذكر منها :

١- ضرورة ان تتم استثمارات ضخمة في جميع مجالات الصناعة والزراعة والخدمات لزيادة حجم القاعدة الانتاجية والخدمية، وهذا لايمكن ان يتحقق مطلقا بدون وجود تسويق داخلي وخارجي، والامر يتطلب ان يتحول الاقتصاد المصري الى اقتصاد تصديري يفتح اسواقا كبيرة للصادرات بحيث تبدأ القاعدة الانتاجية في النمو لتغطية الصادرات المطلوبة حيث ان السوق المحلية سوق محدودة لايمكن ان تحقق هذا التطور.

٢- لابد من تطوير التعليم والتدريب لتخريج جيل متسلح بالعلم الحقيقي الذي يمكنه من المشاركة في عملية التطوير والتقدم ونحن نتصور ضرورة ان يجيد كل شاب او شابة احدى اللغات الاجنبية اجادة تامة وان يكون عنده قدر من العلم، والثقافة في المجالات المتطورة من العلوم وقدر من التطبيق لتلك العلوم عن طريق التدريب العملي بحيث يكون قادرا في وقت قليل على تكييف نفسه بما يمكنه من المشاركة في التنمية داخليا او العمل في احدى الدول الخارجية وهذه هي الطريقة الوحيدة لتحويل الزيادة الضخمة في عدد السكان الى طاقة منتجة.

٣- اثناء لقاء جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية بوفد صيني تبين لهم ان خمسين الف شركة اجنبية ذهبت للاستثمار في الصين في السنوات القلائل الماضية مما جعل الصين تحقق اعلى معدل زيادة في الدخل القومي وصل الى حوالي ١٣ ٪ وقد اتضح ان حوالي ٩٥٪ من تلك الشركات مملوكة لصينيين يعملون بهونج كونج وتايوان وبلاد كثيرة من العالم وان الشركات الاجنبية من غير اصل صيني لاتزيد على ٥٪ تقريبا.

ولاشك ان هذا مؤشر جيد بضرورة التركيز في الاستثمار على جذب اموال المصريين العاملين في الخارج حيث انه عن طريقهم يمكن ايضا جذب الشركات الاجنبية للاستثمار في مصر، واقناع المصريين انفسهم بأن الاستثمار هو الطريق الوحيد لجذب الشركات الاجنبية للاستثمار في مصر اذ يستطيع كل منهم نقل هذا الاقتناع الى تلك الشركات.

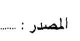
واعتقد انا ايضا ان مشروعات الخمسة ملايين التي سمح لاصحابها المصريين ان يقيموها بدون الحصول على موافقة مسبقة من هيئة الاستثمار، وقد بلغ عددها نحو ١٦٥ مشروعا في ٣ شهور فقط ،انما يؤكد انه اذا ازحنا البيروقراطية وتخلصنا منها فإنه ليس هناك ما يمنع المصريين من الاستثمار في مصر.

على كل جهة تقع عليها مسئولية اصدار قرار او اجراء بشان اى عملية استثمارية او تسهيل قيام مشروع ان تعلم وهي تقوم بواجبها انها تتيح فرص عمل .. وان مشكلة البطالة هي أهم التحديات التي تواجهنا.

.... وغدا نستكمل

عبدالرحمن عقل



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٤

مشروعات شباب الخريجين .. الى اين!! (٧)

فى الفيوم.. الشباب يبحث عن عمل وملايين الصندوق مجمدة بالبنوك!

الفيوم – محمد الفل :

لغز محير يواجه شباب الفيوم ، اكثر من عشرة ملايين جنيه – مخصصة لقروض الشباب – حبيسة البنوك منذ اكثر من عام ، ٦١٠ خريجين اعدوا ملفاتهم وهيأوا انفسهم لتنفيذ المشروعات التى تقدموا بها .

ورغم الاتصالات الودية والرسمية مع البنوك إلا أن الموضوع «محلك سر» .. الفوائد تعود للصندوق الاجتماعى والشباب يتجرع الصبر ! .

القضية لاتتوقف عند حدود محافظة الفيوم ولكن تتعداها الى غيرها من المحافظات ، وعلمت «الجمهورية» ان اجمالى المبالغ حبيسة البنوك فى هذه المحافظات تتجاوز ١٦٠ «مائة وستون» مليون جنيه المشكلة سببها قيام الصندوق الاجتماعى للتنمية – فى المرحلة – الثانية لمشروعات الصناعات الحرفية – بتعديل طريقة صرف القروض للشباب لتتم عن طريق البنوك التجارية – بدلا من المحليات – ووضعت البنوك شروطا قاسية لم يقبلها الشباب .

هذه المشكلة .. حبس القروض .. مازالت مستعصية على الحل رغم الاجتماعات التى دعا لها الدكتور فاروق التلاوى محافظ الفيوم مسئولى البنوك بالفيوم ورغم المطبات المستمرة مع رؤساء مجالس ادارات هذه البنوك والصندوق الاجتماعى للتنمية .. وما من مجيب .

جهاز لتشغيل الشباب بالفيوم

يقول محمد صميدة مدير الجهاز أنه تم توفير فرص عمل لـ ٤١٦ شابا فى مجال توزيع الخبز وتدريب وتستقبل ٩٢ فتاة من خلال مراكز تدريب وتشغيل الفتيات بالمحافظات تتراوح الاجور اليومية للشاب او الفتاة من ٣ الى ١٠ جنيهات يوميا .

ويقول ان من بين المشروعات جميعا لم يتوقف سوى ١٣ مشروعا فقط حصل الشباب منها على القروض المخصصة لهم ولم يقوموا بالتنفيذ فتم اتخاذ الاجراءات القانونية حيالهم لضمان حقوق المحافظة .



حسنى صوفى



محمد صميدة

ويقول حسنى صوفى مدير مشروع العمالة المكثفة بالفيوم ان المحافظة بالتعاون مع الصندوق الاجتماعى للتنمية بدأت تنفيذ مشروعين لتشغيل الشباب ، والعمالة العائدة من العراق والدولة العربية تكاليفها الاجمالية ١٦ مليون جنيه .

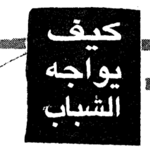
ويقول نعيم صابر مستشار المحافظة للخدمات ومدير مشروع محو الامية ان ٥٠٠ فصل بدأ عملها فى مركزى اطسا وابشواى أتاحت تشغيل ٥٠٠ شاب وفتاة من الخريجين يتقاضى كل منهم ٦٠ جنيها شهريا وحافزا شهريا مماثلا على ضوء انتظام العملية التعليمية ونسب الانجاز والنجاح بهذه الفصول .. تبلغ اعتمادات هذا المشروع مليونين و٨٤٣ الف جنيه جنيه .

٣٣٠٠٠٠



المصدر : اللواء الإسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨/٢/١٩٩٤





العمل الحرفى خير من انتظار الوظيفة

اكد علماء الاسلام أن العمل الحرفي هو الوسيلة الشرعية الوحيدة أمام الشباب لمواجهة خطر البطالة .. وقال العلماء أن العمل الحرفي مهنة قديمة في تاريخ المسلمين ، حتى أن معظم الأنبياء بجانب انهم اصحاب رسالات كانوا يعملون بمختلف الحرف المتواضعة ، والتى يهرب منها الشباب اليوم .

وحذر العلماء الشباب من التكاسل وانتظار الوظيفة واكدوا أن دخل العامل أعلى من دخل كبار الموظفين .

●● يقول الدكتور احمد شلبي استاذ التاريخ والحضارة الاسلامية بكلية دار العلوم جامعة القاهرة :

إن انبياء الله وهم اشرف خلق الله ، اختصهم الله بتبليغ رسالاته الى الناس كانوا لايكتفون بتبليغ الرسالة إنما كانوا يسعون في مناكب الأرض .. وياكلون ثمارها .. وكان ذلك عونا لهم في تبليغ رسالاتهم على اتم وجه ، واكمل قدوة .

كانوا لايسالون الناس ويقولون إننا انبياء ولايجوز أن نعفر ايدينا في تراب الأرض ، ولم يسعوا لنوع معين من الاعمال دون غيره بحثا عن عمل يليق بمقامهم وشرفهم ، إنما كانوا يعملون في أكثر الاعمال تواضعا من نجارة وحدادة ورعى الاغنام وغير ذلك .

البحث عن الوظيفة

لكن مابال شبابنا اليوم يبحثون عن الوظيفة والكرسى تاركين أعمال الدنيا الاخرى من تجارة وحدادة وزراعة ؟!

والسبب المفاهيم الخاطئة التى تسربت الى الاذهان .. وإبتعادهم عن حقيقة دينهم الذى يرفع من شان العامل والصانع والزارع والتاجر ، ويضعه في منزلة المجاهدين في سبيل الله .

لم يقرأوا تاريخ اجدادهم كى يعرفوا ماذا كانوا يعملون هؤلاء الشباب لو توقفوا قليلا عند السنوات الأولى التى تشكلت خلالها الحضارة الاسلامية لوجدوا ان الأعمال التى يعتبرونها عيبا هى سر قيام هذه الحضارة يوم كان المسلمون الأوائل يعملون في أعمال حرفية من زراعة وصناعة وحدادة .. وكانوا جميعهم يتفانون فيما اسند اليهم من اعمال .



المصدر : اللـــواء الإســـلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٤

كما اننا نجد ان معظم من خلدهم التاريخ من فقهاء وائمة ومحدثين وقضاة .. كانوا بجانب اعمالهم هذه يحترفون صنعة يتكسبون من ورائها ، ويزيدون من دخولهم والرسول صلى الله عليه وسلم بعد هجرته الى المدينة وهو فى اهبة إستعداده لبناء الدولة الاسلامية الكبرى امر صحابته بتعلم كافة الحرف التى كانت سائدة فى المدينة فى ذلك الوقت والتى كان يبرع فيها اليهود من صناعة السلاح والاقمشة واعمال الحرف والرى والزراعة وغيرها .. حتى تمكن المسلمون الاوائل الذين هاجروا، والانصار وكانوا اهل فقه وعلم ودراية بشئون القضاء وغيره الى جانب انهم صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم حجتنا حتى اليوم من إقامة اكبر تجمع زراعى وصناعى وتجارى وهى اللبنات التى شيد على اساسها مجتمع المدينة .

وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يشارك بنفسه فى اعمال الحفر والاستصلاح وقطع النخيل وغيرها حتى تمكن بقدوته الشريفة ان يغرس فى نفوس الصحابة حب الاعمال اليدوية .

كان دائما يذكرهم بفضل العمل فى الاسلام ، فهو مبدا تحقيق الخلافة فى الارض .. والعمل فى الدنيا هو نصيبنا منه قال تعالى : « وابتغ فيما اتاك الله الدار الآخرة ولاتنس نصيبك من الدنيا » ..

وكان الرسول صلى الله عليه وسلم لايفرق بين عامل واخر او بين صنعة واخرى .. كان صاحب الفقه يجلس بجواره كصاحب الحدادة والنجارة ، إنما كان مقياسه فى الحكم هو إتقان العمل والاخلاص له .. ولذلك يقول صلى الله عليه وسلم : « إن الله سبحانه وتعالى لاينظر الى صوركم واعمالكم ولكن ينظر الى قلوبكم واعمالكم » .. وشاعت سنة الله فى ارضه ان يجعل الناس مختلفين فى اعمالهم ، منهم الصانع ، ومنهم الزارع ، ومنهم التاجر لايستغنى احدهم عن الآخر .. وهذا من سر اكتمال الحياة وان كل مايحتاجه الانسان فى ماكله وملبسه وعمله ، ولوازم معيشته يجده ميسرا يقوم به اناس غيره ..

ومن هنا جاء فضل العامل المحترف لما يؤديه

ويؤكد الدكتور محمود على احمد استاذ ورئيس قسم الفقه العام بكلية الشريعة والقانون بالأزهر :

ان الرسول صلى الله عليه وسلم حرص على ان يكون المسلمين جميعهم عاملون ، وان تختلف الاعمال التى يؤدونها حتى تكتمل متطلبات الانسان فقد امر الرسول صحابته بتحصيل العلم والتفقه فى الدين حتى يخرج من هم علماء بالدين يوضحون للناس امور دينهم وامرهم بتعلم الحرف وإجادتها حتى يتمكن المسلمون من توفير احتياجاتهم من الغذاء والسلاح ولزوميات الحياة المختلفة .. ولايعطوا غيرهم فرصة إحتكار طعامهم وحاجاتهم .. وكان لكل صاحب عمل مكانة خاصة عند الرسول صلى الله عليه وسلم ..

وحرص الرسول صلى الله عليه وسلم ان يدفع المسلمين دفعا الى الاحتراف .. فيقول عليه الصلاة والسلام : « لان يحمل الرجل حبلا فيحتطب به ، ثم يجىء ، فيضعه فى السوق ، فيبيعه ، ثم يستغنى ، فينفقه على نفسه خير له من ان يسال احدا فيعطيه او يمنعه » .

ويقول صلى الله عليه وسلم : « إن الله يحب العبد يتخذ المهنة يستغنى بها عن الناس » ..

كان سيدنا عمر يامر المسلمين الذين لايجدون عملا ان يحفروا بئرا ثم يردموها مخافة الوقوع فى الكسل والانتظار ..

وكان يقول : « إن الله يكره الرجل الفارغ لاعمل له فى الدنيا ، ولاعمل فى الآخرة » ..

الوسيلة الشرعية

ويعيب الدكتور محمود على الشباب الذين ينتظرون الوظيفة ويرفضون الأعمال الحرفية .. فهؤلاء بجانب ان الاسلام لايرضى عنهم ، فهم يحملون الوظيفة اكثر مما ينبغى .. فبالنظر الى متطلبات الحياة اليوم التى تجبر صاحب الوظيفة على البحث عن مهنة اخرى تزيد من دخله .. فلم تعد الوظيفة هى الحلم الكبير الذى يجب علينا ان ننتظره حتى نضع لبنات مستقبلنا ..

الواقع يقول غير ذلك ، والاسلام ايضا ، لقد اصبح بما لايدع مجالا للجدل ان العمل الحرفى هو الوسيلة الوحيدة والشرعية للقضاء على البطالة ولتحقيق عيشة سعيدة ..

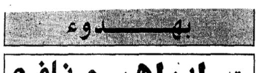
واصبح طلب الصنعة واجبا على كل شباب المسلمين اليوم قبل ان يمضى بهم قطار العمر دون ان يحصلوا من حياتهم شيئا .. واى عمل نافع يقوم به الانسان ، ويحقق من ورائه الكسب الحلال هو عبادة ..



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠٨ مارس ١٩٩٤

بهــــــدوء



بقلم: إبراهيم نافع

مصر وطريق التقدم الذى لا طريق سواه (٢)

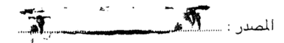
حقائق البطالة فى مصر بالأرقام الدقيقة.. وكيف العلاج؟

قلت فى مقالى السابق إن القضايا التى تكررت مناقشتها خلال جلسات مجلس الشعب منذ بدء دورته الحالية هى: تطوير الخدمات الاساسية (المياه - الصرف الصحى - التعليم والصحة والاسكان، البطالة، الغلاء وارتفاع أسعار السلع، ورعاية محدودى الدخل). وعرضت فى مقالى تجارب الدول النامية أو الفقيرة فى التعامل مع القضية الاولى وهى تطوير الخدمات الأساسية. وأكدت فى ذلك المقال أن المدخل الصحيح لتحقيق هذا التطوير هو أن يعمل الجميع أكثر، وينتجوا أكثر، ويصدروا أكثر، حتى يكبر الوعاء الذى يمكن الصرف منه على زيادة الدخول وبالتالى زيادة الانفاق على الخدمات.

وأنتقل هذا الاسبوع لمناقشة القضية الثانية وهى البطالة، التى تشغل - بلا شك - خواطرنا جميعا. غير أنه من الملاحظ أن الحديث قد طال عنها، وارتفعت الأصوات تدريجيا تندد وتشجب، ولم نقدم كعادتنا من خلال هذه المناقشات - حتى الآن - حلولا عملية لاحتواء المشكلة والتعامل معها، ولم نقدم حتى الآن علاجا للأسباب التى قد تؤدى الى تفاقمها مستقبلا، وانما جاء الكلام عنها معادا ومكررا وخاليا من المضمون ومليئا بالشعارات، بل كانت مناقشات لا تستند الى معلومات دقيقة وتكاد تحث العاطلين على السخط بدلا من حثهم على السعى وراء لقمة العيش. مناقشات وبيانات تلقى اللوم دائما على الغير وأهمهم الحكومة، وتكرر دعوة ثبت بطلانها فى كل دول العالم شرقه وغربه بأن الحكومة مسئولة عن الأفراد من المهد الى اللحد، ترعى مولدهم وتؤمن لهم تعليمهم ومعيشتهم، ثم تلتزم بتشغيلهم، حتى ولو كان التشغيل مقصورا على ادراج أسمائهم فى كشوف الموظفين، وإلحاقهم بأماكن مكدسة بالعمالة ولا تحتاج إليهم.

يحدث ذلك مع أن المشكلة بالغة الصعوبة، وتحتاج الى



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ ... ١٩٩٤

دراسة متعمقة لتجارب الدول، ومعلومات دقيقة عن البطالة فى مصر، ورؤية علمية للعوامل التى تحكم التنمية وزيادة الوظائف المتاحة فى المجتمع، كما تحتاج أيضا الى تقييم موضوعى للأسباب التى تقلل من فرص خريجى التعليم فى الحصول على الوظائف التى ينشدونها.

وفى هذا المقال سوف أتعرض بإيجاز لكل من هذه النقاط، وأرجو أن تكون موضع اهتمام المخلصين من أبناء هذا الوطن.

ان العالم كله يعانى من مشكلة البطالة منذ خمس سنوات، وهناك دول كثيرة تعانى من قسوة المشكلة، غير انها عاجزة عن السيطرة عليها رغم الجهود المتواصلة التى تبذلها. وعلى مدى خمس سنوات متصلة، لم تفرق موجة البطالة بين الدول الغنية والفقيرة بل أصبحت ظاهرة عالمية يحاول الاقتصاديون والسياسيون فى أغلب دول العالم صياغة حلول عملية للسيطرة عليها. ولم تكلل جهودهم بالنجاح حتى الآن، وأسفر هذا الوضع عن القلق الذى نسمع عنه يوميا. فالاحصاءات المنشورة عن البطالة فى أوروبا تؤكد أن عدد العاطلين فى دول المجموعة الاوروبية التسع قد وصل الى ٣٥مليون عاطل. وأدى هذا - بطبيعة الحال - الى انزعاج بالغ فى أوساط الاقتصاديين والمفكرين.

وقد زاد من حجم القلق الذى يسود أوساط التنظيمات العمالية والمؤسسات والتنظيمات السياسية فى دول كثيرة من العالم، ان نسبة البطالة الى قوة العمل قد وصلت الى أعلى معدلاتها منذ عام ١٩٣٠. وحتى ترى حجم المعاناة التى يمر بها العالم أنقل هنا ملخصا لما نشرته منظمة العمل الدولية والمجلات المتخصصة عن معدلات البطالة فى عدد من دول العالم فى اوروبا والشرق الأوسط.

معدلات البطالة فى بعض دول العالم ديسمبر ١٩٩٣

الدولة	نسبة العاطلين إلى قوة العمل ٪
أسبانيا	٢٣,١
كندا	١١,٢
أستراليا	١١,١
فرنسا	١٢,٠
المملكة المتحدة	٩,٨
إيطاليا	١١,٧
بلجيكا	٩,٧
ألمانيا	٩,٠
الولايات المتحدة	٦,٤
إسرائيل(١٩٩١)	١٠,٦
تركيا(١٩٩٠)	١٠,٤

هذه هى نماذج لنسب البطالة فى بعض دول العالم. فما هى اذن السياسات التى اتبعتها هذه الدول لمواجهة هذه المشكلة؟ وهل يتوقع الاقتصاديون نجاح هذه السياسات؟

لقد اتفق جميع القادة فى هذه الدول على أن الحلول يجب أن تبتعد عن التشغيل فى الحكومة، اذ أن هذا المنهج يعنى استبدال مشكلة واحدة بمجموعة من المشاكل المزمنة التى تؤثر على مسار التنمية والتقدم. فاستبعدوا فكرة توظيف العاطلين فى الوزارات والمصالح الحكومية، لأنهم أيقنوا جميعا أن هذا خطأ فادح تدفع ثمنه الأجيال القادمة. وأكدت دراساتهم أن زيادة حجم العمالة فى القطاع الحكومى يعنى مزيدا من الانفاق الحكومى الدائم السنوى، ولتغطية هذه الزيادة فى الانفاق لابد من زيادة الضرائب. وهذه الزيادة دائما مكروهة حتى فى الدول الغنية.

ولهذا فقد استبعدوا سياسة التشغيل من جانب الدولة لأنهم رأوا فى ذلك حرمانا للمجتمع من جزء من قوة العمل المنتجة. وعارض الجميع فكرة التشغيل الحكومى لأنهم وجدوا فيها خداعا متبادلا: حيث تخدع الحكومة الناس بأنها حلت مشاكلهم، وهى لم تحل (الا شكليا) لأنها حولتهم الى بطالة مقنعة. وعمالة مكدسة بلا عمل. ويخدع الأفراد الذين يلحقون بالأعمال الحكومية الحكومة لأنهم يقبلون ويصفقون فى البداية لتعيينهم فى الوظائف لأيام معدودة، ثم يشكون ويهاجمون الحكومة بسبب ضعف الأجور وقلة الأعمال.

وعلى العكس من هذا الفكر الاقتصادى الأمين تماما، نجد الصورة على الساحة المصرية. فهناك صراخ وضغوط مستمرة لكي تتحمل الحكومة مسئوليتها، وضغوط لكي تعلن أنها ملتزمة بتشغيل جميع الخريجين، وطلبات تقدم يوميا من الاصدقاء والاقارب ونواب الشعب الى الوزراء لتعيين معارفهم وذويهم وأبناء دوائرهم، واصرار على الحاق هؤلاء بالحكومة وشركات قطاع الاعمال حتى بعد استقلالها. وتشهد الساحة المصرية يوميا أمورا يصعب تفسيرها، لعل أعجبها النقد اللاذع لتكدس العمالة في الجهاز الحكومى والالحاح المستمر ايضا لدعم جهاز انشىء عام ١٩٦٨ لتشغيل الخريجين وأطلق عليه «القوى العاملة».

بل ودعوة صريحة للشباب إلى أن يتوقف عن التفكير في البحث عن العمل والعصيان عن قبول ما يعرض عليهم من أعمال بحجة أنها لاتتفق مع مؤهلاتهم، ودعوة علنية أو مستترة للانتظار، تماشيا مع تعبير يتناقله الشباب منذ عام ١٩٦٨، وهو «انتظار الدور» أى انتظار الخريج لدوره للتعيين فى الحكومة، وقد يمتد هذا الانتظار فى البيت لعدة سنوات!

لقد اتفق الاقتصاديون فى جميع بلدان العالم على أن المشاكل المتراكمة عبر سنوات طويلة لايمكن أن تحل خلال فترة وجيزة، اذ يستحيل معالجة مشكلة تفاقمت وتزايد حجمها عبر سنوات طويلة فى سنة أو خلال عدد محدود من السنوات. ولابد أن نسلم جميعا بأنه لايوجد حل سحرى لمشكلة البطالة اذ أن وجود فرص عمل جديدة تستوعب الذين وصلوا الى سن العمل يحتاج الى اقامة مشروعات جديدة، وبالتالى الى استثمارات اضافية، وهذه بدورها تحتاج الى وجود مستثمرين. اذن فمفتاح الحل الوحيد لمشكلة البطالة هو مزيد من الاستثمار، ومزيد من المستثمرين وليس مزيدا من تكديس الخريجين فى مصالح الحكومة وشركاتها المكدسة أصلا بالعمالة الزائدة.

إذن فكيف يتحقق الحل الصحيح للمشكلة؟..

لقد اتفقت آراء الخبراء في العالم على أن هذه الزيادة المرغوبة في اعداد المشروعات التى تخلق فرص العمل تحتاج الى جهود مستمرة ومنتظمة من جانب جميع مؤسسات المجتمع وفئاته، جهود تقوم بها الدولة فى عدة مجالات حددها الخبراء بشكل قاطع وهي:

أولا: حفظ الأمن وتوفير الاستقرار، اذ لايمكن أن يقدم أى فرد على استثمار أمواله، ولو فى بلده، اذا شعر انه غير آمن على حياته. ودراسات هؤلاء الخبراء تؤكد أن غياب الاستقرار معناه انعدام فرص الاستثمار، وبالتالى انعدام الفرص الجديدة للعمل.

ثانيا: ازالة العقبات أمام أى راغب في الاستثمار وبالتحديد العقبات الادارية. فالمستثمر يريد - وهو على حق- أن يعرف مقدما الأماكن والمجالات المسموح فيها بالاستثمار، وشروط البناء والأمن الصناعى، والرسوم الواجب عليه دفعها، وأن يكون هذا معلنا فى كتيب يستطيع أن يحصل عليه من أى مكتبة ولو خاصة.

وبعد أن تتوافر له هذه المعلومات والضوابط المعلنة، فهو لايريد أن يلتقى بأى ممثل لأى جهة حكومية الا بعد أن يبدأ نشاطه. فالمستثمر فى جميع بلدان العالم يعتقد عن حق أن مطالبته بالتردد على المصالح ودواوين الحكومة لاستجداء الموافقات والتراخيص يعني أن المجتمع غير جاد فى تشجيع الاستثمار. بل يعني بالنسبة له أن يبدأ رحلة عذاب هو فى الأصل فى غنى عنها.

ثالثا: استثمار أكبر قدر ممكن من الأموال فى توفير الخدمات الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الاقتصادية ،وأهم هذه الخدمات: الموانىء- الأراضى - الكهرباء - المياه - الصرف الصحى - الاتصالات التليفونية - التدريب والتعليم. هذه الخدمات تحتاج الى استثمارات ضخمة لايمكن تدبيرها الا من خلال الدولة، فضلا عن أن استرداد هذه الاستثمارات يحتاج الى وقت طويل لايصبر عليه مستثمرو القطاع الخاص.

رابعا: دراسة وتشاور مستمران للاعباء المباشرة وغير المباشرة التى تفرضها مؤسسات الدولة على كل من يمارس نشاطا اقتصاديا، سواء كانت هذه على شكل ضرائب أو رسوم أو اتاوات أو أى شكل آخر من أشكال الجباية، وذلك بهدف التعرف على تأثيرها على القدرة التنافسية للمشروعات. اذ من الممكن اذا تركنا الأمر دون مراجعة أن تشكل هذه الرسوم والاتاوات زيادة ملموسة فى التكلفة، وبالتالى تجعله غير قادر على المنافسة فى الأسواق العالمية.

خامسا: تخصيص مبلغ سنوى فى موازنة الدولة للمشاركة مع قطاع الأعمال فى تنفيذ خطة فعالة لتنمية الصادرات وزيادة الوجود فى الأسواق العالمية وتمويل مشروعات التطوير والتحسين للمنتجات الوطنية. وتجارب الدول حديثة النمو تؤكد أن هذا الوجود يحتاج بدوره الى اقامة مؤسسات قوية تمارس عملها فى الأسواق الخارجية. ولابد من مشاركة الدولة فى إقامة هذه المؤسسات.

وهذه المهام التى تقوم بها الحكومة لابد ان تؤدى الى وجود مناخ مناسب للاستثمار، غير أنها لاتقيم المشروعات المطلوبة لتوفير الوظائف، لذلك يجب أن تبدأ بقية مؤسسات المجتمع بالاستفادة من هذا المناخ. أولى هذه المؤسسات هى المؤسسات المالية.

فضلا عن أن علاج البطالة يحتاج أيضا الى جهود متزايدة من جانب المؤسسات التى تصب فيها المدخرات لتشجيع الراغبين فى اقامة مشروعات جديدة على الاسراع فى تنفيذها. فلقد أدرك الخبراء فى جميع دول العالم، أن المال هو عصب الحياة وأن المشروعات تقام اذا تدفق الادخار الى الاستثمار، وأدركوا أيضا أن هذا التدفق لايتم الا من خلال قيام

المؤسسات المالية الموجودة فى المجتمع بمهمتين معا هما: تشجيع وتجميع المدخرات، وتيسير استخدام هذه المدخرات في المجالات المتنوعة للاستثمار.

كما يحتاج علاج البطالة أيضا الى جهود مكثفة أيضا من جانب المؤسسات العاملة فى قطاع الأعمال بحيث تتحمل مسئولية التحرك عن فتح الأسواق الخارجية أمام منتجاتها وزيادة مبيعاتها فى هذه الأسواق. فمن خلال فتح هذه الأسواق تتحقق الزيادة فى فرص العمل. وفرص العمل تتاح اذا وجد طلب على الانتاج، وهذا الطلب عادة ما يكون شحيحا فى الدول الفقيرة، ومتعاظما ومتناميا فى الدول متوسطة الدخل والغنية. وبالتالى فان التحرك السريع لتنشيط الصادرات هو المدخل الطبيعى لزيادة فرص العمل فى الداخل.

وقبل كل ذلك وبعده فان علاج البطالة يتم أيضا من خلال الجهود المشتركة التى يبذلها الأفراد الراغبون فى العمل لاعادة تأهيل انفسهم للاستجابة الى المتغيرات الجديدة فى سوق العمل. ومنظمة العمل الدولية تناشد سنويا الشباب المقبل على العمل أن يستجيب لطلبات السوق، وتحث كل من لايجد عملا على أن يلتحق بأحد مراكز التدريب، لتأهيل نفسه على مهارات لم يكتسبها أثناء تعليمه طالما أنها أصبحت مطلوبة فى السوق. وتطالب منظمة العمل الدولية قطاع الأعمال والنقابات العمالية والحكومات بأن تتعاون من أجل اقامة وادارة مثل هذه المراكز.

هذه هى الصورة على الساحة العالمية.. جهود مكثفة وموضوعية تشارك جميع مؤسسات المجتمع فى تنفيذها، فما هى حقيقة الصورة فى مصر؟ لقد حاولت جاهدا خلال السنوات الثلاث الماضية الحصول على أرقام دقيقة لحجم البطالة فى مصر ونوعيات المتعطلين فحصلت على اجتهادات وتقديرات لاتوحى بالثقة ولا تزيد على ارقام متباينة وتقديرات مختلفة. وأخيرا طلب منى الانتظار الى أن ينتهى التسجيل الذى يعد الآن لأول مرة للبطالة وبمشاركة بين الخبرات الوطنية والدولية. وأخيرا تلقيت فى الأسبوع الماضى تقريرا عن نتائج الحصر الذى قام به مركز معلومات مجلس الوزراء فى جميع المحافظات بالتعاون مع وزارة الادارة المحلية ووزارة العمل، وهو تقرير فيه أدق التفاصيل وبالغ الأهمية اذ يؤكد المنهج الذى استخدم فى اعداده أن النتائج التى توصل اليها تعبر بتجرد علمى وصدق عن حقائق القضية.

الحقيقة الأولى: يعطى هذا التقرير لنا أساسا أمينا لحوار موضوعى، ويضع أمامنا المشكلة بحجمها الصحيح. كما يقدم معلومات بالغة الأهمية لكل فرد وأسرة مصرية، ولابد أن يحظى بعناية المفكرين والخبراء ورجال الأعمال والوزارة المسئولة عن العمال والعمل وهى وزارة القوى العاملة. واستأذن القارىء فى وضع هذه المعلومات أمامه، وكما جاءت فى هذا التقرير:

★عدد الذين دخلوا فى سوق العمل منذ عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٩٣ وطلبوا العمل ٤,٨٤١,٠٠٠

★عدد من أمكن تدبير أعمال لهم ٣,٤١٥,٨٨٧

★ اجمالى عدد العاطلين من خريجى الجامعات والمدارس الذين تخرجوا منذ عام ١٩٨٤ وحتى عام ١٩٩٣ ١,٤٢٥,١١٣

★نسبة هؤلاء الى قوة العمل ٩,٢٪

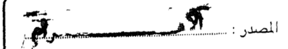
الجزء الأكبر من هؤلاء من حملة المؤهلات المتوسطة ١,٠٩٨,٣٠٩

★ الجزء الأكبر من هؤلاء موجود فى الريف ١,٠٠٧,٣٥٦

★ ٣١٪ من العاطلين متزوجون وأغلبهم من الاناث أو الذكور الذين لديهم اعمال مؤقتة ٤٣٥,٠٦٦

★★ الحقيقة الثانية: ان الحجم الحقيقى للمشكلة والواجب التعامل معه هو ٩٩٠,٠٤٧ شخصاً يبحثون عن وظائف، والجزء الآخر يضم اناثا تزوجن ويرغبن فى العمل، أى أنه يوجد عائل لهن، وبالتالى فان حاجتهن الى العمل أقل من حاجة الآخرين اليه. والرقم رغم أنه يقترب من المليون، الا أنه يخالف تماما اجتهادات الفلاسفة وأدعياء المعرفة والذين ظلوا يروجون ولفترة طويلة أن البطالة قد وصلت فى مصر الى عدة ملايين. اننى لا أريد أن أقلل من حجم المشكلة، ولكنى أريد أيضا من باب الأمان أن أضعها فى حجمها الصحيح. ويسعدنى أن أكون أول المشاركين، ومن خلال مؤسسة الأهرام، فى الدعوة الى صياغة البرامج الكفيلة بتخفيض هذا الرقم الى بضعة آلاف والى المشاركة فى تنفيذ هذه البرامج. وأؤمن أننا قادرون معا: حكومة ومؤسسات أعمال وبنوكا ونقابات ومفكرين على صياغة مثل هذه البرامج وتدبير التمويل المطلوب لها وتنفيذها بكفاءة. نعم نستطيع جميعا اذا أخلصنا النية أن نضع هذه القضية على جدول أعمال جميع مجالسنا القيادية، وأن يلتزم كل منها بالمشاركة فى حل هذه المشكلة.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٤

فنحن جميعا مسئولون عن ذلك، فالحكومة مسئولة عن تشغيل أكبر عدد ممكن من مراكز التدريب، وعن اعطاء حوافز مباشرة لمن يستوعب أى عاطل، والمشروعات الاقتصادية والخدمية مسئولة عن تنمية أنشطتها وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها وزيادة معدلات التشغيل للطاقات الموجودة لديها. والشباب مسئول أيضا، وعليه أن يقبل أعمالا لا تتفق مع مؤهلاته الدراسية، وأن يقتنع بأن التأهيل المناسب هو التأهيل الذى تحتاجه وتطلبه السوق، وليس بالضرورة التأهيل الذى اختاره أثناء تعليمه.

★ ★ الحقيقة الثالثة: أن الجزء الأكبر من البطالة موجود فى الريف ولأسباب معروفة أهمها:

عزوف الخريجين عن العمل فى الحقول بعد تعليمهم، والتوسع الحتمى فى الميكنة من أجل زيادة الانتاج، واقتصار التنمية على الانتاج الزراعى وبعض الانشطة الهامشية المكملة.

والنتيجة الواضحة لذلك هى حتمية التفكير فى مستقبل التنمية للريف المصرى، اذ لايمكن أن يستمر النشاط الاقتصادى فى عدد كبير من المحافظات مقصورا على الزراعة، اذ سوف يؤدى ذلك الى بقاء هؤلاء العاطلين دون عمل، وسوف ينضم اليهم آلاف جدد ممن اتيحت لهم فرصة التعليم وموطنهم الريف.

نعم لايمكن أن تستمر مسارات التنمية كما هى الآن فى الريف. فهناك بعض التجارب الناجحة فى العالم الآن لتنويع الأنشطة الاقتصادية فى الريف، واستخدام النشاط الزراعى كأساس للانطلاق الى انشطة أخرى. وتجارب أندونيسيا وماليزيا وتايوان والصين تستحق الدراسة عن قرب. لذلك أدعو الحكومة الى تشكيل فريق من الخبراء الوطنيين ممن لهم سبق العمل فى قطاع الأعمال وتكليف هؤلاء بالتوجه الى هذه الدول ودراسة تجاربها فى التنمية الريفية الشاملة والحصول على كافة تفاصيلها، واستيعاب الدروس الممكنة من هذه التجارب، ثم صياغة ما يمكن تنفيذه فى مصر، وتحديد آليات التنفيذ والموارد المطلوبة والمصادر المناسبة لهذه الموارد.

★ ★ الحقيقة الرابعة: إن حملة المؤهلات المتوسطة يمثلون الجزء الأكبر من عدد الباحثين عن عمل (٧٧٪ من اجمالى العاطلين).

ومعنى هذا بوضوح أن السوق لاتحتاج الى مهاراتهم، ومعناه بصراحة أيضا أن: حامل الدبلوم الصناعى لم يدرب لكى يكون صانعا، وحامل الدبلوم التجارى لم يؤهل لكى يكون فنيا ماهرا فى الأمور المالية والمحاسبية، وحامل الدبلوم الزراعى مهارته محدودة لممارسة أعمال الزراعة، فإذا كان من الضرورى الابقاء على هذا النوع من التعليم، فمن الضرورى أن يتغير المحتوى وأسلوب الاعداد وأن يكون التغيير جذريا، اننا نعرف جميعا أن هذا ليس أمرا سهلا ويحتاج الى وقت والى موارد، غير أننا نعرف أيضا أن بقاء الوضع على ما هو عليه أمر لم يعد مقبولا، ويعلم كل من درس تجارب الدول التى سبقتنا أنها تخلت عن هذا النوع من التعليم بالشكل المطبق فى مصر واستبدلته بتأهيل مهنى يتم خلال الدراسة فى الفصول لمدة يوم واحد فقط بالتدريب فى مواقع العمل، ومن خلال الممارسة العملية لمدة خمسة أيام. أرجو أن تكون الزيارات المتكررة لهذه الدول من جانب خبراء التعليم والتدريب المصريين قد أسفرت عن وجود خطة لادخال التطوير المنشود على نظام الدراسة عندنا فى هذه المدارس وعلى برامجنا للتدريب المهنى.

كما أرجو أيضا أن نرى نشاطا مكثفا لبعث الحياة فيما يقرب من ٤٥٠ مركزا للتدريب منتشرة على أرض مصر، وان كانت المعلومات المتوافرة أمامى تؤكد أن الجزء الأكبر منها يحتاج الى تطوير جذرى فى امكاناته واداراته. فالتدريب للكوادر الفنية هو أحد المحاور الرئيسية للعمل من أجل التخفيف من البطالة، وعلينا أن نعطيه أهمية خاصة وأولوية قصوى فى اهتماماتنا. والصورة الحالية تحتاج الى تغيير، وقد آن الأوان لكى تحظى باهتمام خاص من وزيرى الصناعة والقوى العاملة.

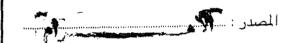
ان المشكلة ملحة وتحتاج معالجتها الى وقت وجهد ومال، وسوف تحقق جهودنا الصحيحة على طريقها السليم انجازا ملموسا فى السيطرة على هذه المشكلة والحد منها. ولابد من تعاون الجميع لتحقيق هذا الهدف الكبير.

وأكررها مرة أخرى «الجميع»، وليس الحكومة وحدها وانما الحكومة والتنظيمات المهنية والعمالية والمستثمرون والشباب الباحث عن عمل وعليه أن يطور قدراته، وأهل الرأى والفكر والمهتمون بالعمل السياسى والحزبى.

فالجميع شركاء فى هذه المسئولية، والقضية قضية الجميع، وليست قضية الحكومة وحدها أو قضية جهة بعينها□





المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨-١-مارس ١٩٩٤

من أجل امتصاص البطالة

اكدت تجربة جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية بتبنيها لمنهج الصناعات الصغيرة كوسيلة لامتصاص البطالة والمساهمة فى تطوير الاقتصاد المصرى نجاحا كبيرا بعد أن تغلبت على مشاكل تمويل هذا المشروع الكبير وساهمت ايضا المنح التى قدمتها هيئة المعونة الامريكية فى ذلك، بل وثبت أن مثل هذا المشروع قد حقق نجاحا فى جميع انحاء العالم من خلال قيام مؤسسات المجتمع المدنى «جمعيات رجال الاعمال» بالاشراف على مثل هذا المشروع. وكما قلنا سابقا - فان مشروع جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية قد اتاح توفير ٢٠ الف فرصة عمل.

وشعور الجمعية بأبعاد المشكلة الخطيرة وهى مشكلة البطالة يدفعها لأن تبذل جهدها فى نقل مثل هذا المشروع الى جميع محافظات مصر.

هذا وقد قررت هيئة المعونة الامريكية القيام بتنفيذ خمسة مشروعات مماثلة فى خمس محافظات، وتطوعت جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية لبذل كل جهد لتوفير التدريب اللازم ونقل الخبرة التى حصلت عليها للمحافظات التى سوف يتم فيها تنفيذ المشروعات الجديدة وبدأ فعلا هذا التدريب.

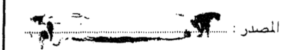
ونقل هذه الخبرة فى هذا المجال ضرورى لكل الجمعيات التى سوف تتولى هذه المشاريع وخاصة القيادات والكوادر العاملة فى مثل هذا المشروع.

ولا شك ان نقل النظم المطبقة فى الحسابات واستخراج البيانات والمتابعة التى تتم عن طريق برامج متطورة جدا للحاسب الالى والتدريب على الدورة المستندية لجميع العمليات وكذلك النظم الادارية ونظم الحوافز والنظم القانونية والجزاءات للعاملين سوف يوفر وقتا ومجهودا كبيرا ويوصل المشاريع الجديدة لتحقيق نتائج ايجابية فى اقصر وقت ممكن وهذا سيحقق سعادة كبيرة لنا بالاسكندرية ناتجة عن شعورنا بتقديم شىء للوطن.

ولعل الجمعيات الاهلية التطوعية غير الحكومية تتصدى لتطبيق مثل هذا المشروع بجميع محافظات مصر حيث نعلم عن وجود رغبة كبيرة لدى هيئة المعونة الامريكية لاقامة وتمويل مثل هذه المشاريع الهامة بمجرد وجود مجموعة رجال اعمال منظمة وعندها الرغبة فى خدمة بلدها وعلى استعداد للقيام بهذه المسئولية باحدى المحافظات.

وتقوم جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية فى الوقت الحالى





تجربة الاسكندرية وملاحظات حول التوسع فى تنمية الصناعات الصغيرة

عبدالرحمن عقل

بادارة مشروع ممول من الصندوق الاجتماعى بالاشتراك مع بنك مصر بمبلغ تسعة وثلاثين مليون جنيه هدفه اقامة مشروعات جديدة لخريجى الجامعات والمعاهد والمدارس الفنية.

الكثير من الشباب يسأل دائما.. ماهى شروط امكان الحصول على هذه القروض؟

الشروط تنحصر فى تقديم دراسة جيدة توضح امكانية نجاح المشروع ووجود مكان ينفذ به المشروع.

وقد بدأت الجمعية فى تنفيذ هذا المشروع، فمنذ اربعة شهور تقدم اليها حوالى ثلاثة آلاف شاب بدراسات يطلبون فيها قروضا لبدء اعمال جديدة. وقد تم استبعاد حوالى الفين وخمسمائة طلب منها لعدم توافر اماكن لهؤلاء الشباب لاقامة المشاريع التى يرغبونها اما باقى الطلبات فانها تسير سيرا جيدا.

وتقوم الجمعية بالاشتراك مع بنك مصر باعتماد حوالى مليون من الجنيهات شهريا كقروض للشباب المستوفى الشروط فى مجالات كثيرة من الصناعة والزراعة وتسمين الماشية والخدمات.

ومن خلال التجربة يحدد المسئولون عن التجربة بجمعية رجال الاعمال الاسكندرية المشاكل التى تواجه تنمية الصناعات الصغيرة، وللجمعية ازاء هذه المشاكل عدد من الملاحظات اهمها:

(١) نعلم جميعا ان الاعداد الضخمة من البطالة تتركز داخل المدن القديمة والمناطق العشوائية. وهذه الصناعات الصغيرة تعتمد فى تسويقها على افراد المجتمع وبالتالى فانها لا تستطيع ان تعيش اذا نقلت خارج هذا المجتمع.

والقرارات المطبقة حاليا تهدف الى نقل جميع الصناعات من داخل المدن بغرض تحسين ظروف البيئة فى الوقت الذى لم يتم فيه تجهيز اماكن بديلة قريبة من المجتمعات كى تتوسع فيها هذه الصناعات بدون قيود. وهذه القرارات تمنع اى مشروع صغير من عمل اى تعديل فى المكان الذى يستعمله او اعادة ترتيبه كى يتوسع وبالتالى فانها تهدف الى مقاومة التوسع فى حين ان مصلحة مصر تتطلب تطور وتوسع هذه المشروعات.

أيضا هذه القرارات تعطى فرصة ذهبية للموظفين المنوطين بمراقبتها بالتسلط على هذه الصناعات وبالتالى تخلق لها حالة من عدم الاستقرار.

وكلنا نعلم جيدا انه فى الشارع السابع من مدينة نيويورك عمارات شاهقة تحتوى جميعها على مصانع صغيرة تنتج كل مايمكن تخيله ونفس الموضوع نراه فى هونج كونج وتايوان وبلاد متعددة بها مئات من العمارات الضخمة تحتوى جميعها على مصانع فى كافة التخصصات تقع داخل المدن وفى جميع الشوارع.

ويجب ان نتذكر ايضا ان الموتورات الكهربائية التى تدير تلك الصناعات تطورت بحيث اصبح لا ينتج عنها اى ضوضاء والقوانين تصرح بتركيب اجهزة تكييف الهواء فى كل مكان وهى تدار بموتورات كهربائية تكون فى احيان كثيرة قوتها الحصانية اكبر كثيرا مما تستعمله بعض الصناعات الحرفية.

ولا شك ان مشكلة البطالة من الخطورة بحيث يجب ان تاخذ اولوية كبرى قبل مشكلة البيئة خاصة فى الظروف التى تعيشها البلاد حاليا.

وتنفيذ مثل هذه القرارات داخل المدن القديمة بجانب اعاقة تطوير الصناعات الصغيرة فانها تمنع امكانية قيام صناعات جديدة والابحاث تقدر امكانية بدء خمسين الف مشروع جديد على الاقل سنويا داخل تلك المجتمعات حاليا لا يمكن اقامتها وبتحول اصحابها الى طاقة ليست عاطلة فقط بل مدمرة للمجتمع.

ونحن نرجو ان تعدل جميع القرارات لتعمل على توسع الصناعات الصغيرة او اقامة مشروعات جديدة داخل المدن القديمة طالما انها لا تصدر ضوضاء اوغازات او ابخرة او روائح تضر البيئة وفيما عدا ذلك لا يصح وضع اى قيود.

ومشروع الاسر المنتجة الرائد الذى تتبناه وزارة الشئون الاجتماعية بقيادة الدكتورة الوزيرة أمال عثمان يعتمد على تشغيل تلك الاسر باعمال منتجة داخل السكن الذى يقيمون فيه لتحويلهم الى طاقة منتجة تستطيع ان تعول نفسها وتساهم فى التنمية الاقتصادية ولا يصح ان توجد قرارات يجرى تطبيقها تخالف هذا الاتجاه الوطنى.

(٢)تشجيع اقامة الصناعات الخفيفة كثيفة العمالة وغير



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٤

الملوثة للبيئة هو من اهم ما يمكن به معالجة مشكلة البطالة فى مصر. فنعلم جميعا ان ارتفاع اجور العمالة بالدول المتقدمة تسبب فى اغلاق تلك الصناعات بتلك البلاد ونزوحها الى البلاد التى تتمتع برخص العمالة. ومصر تستطيع ان تستفيد فائدة كبيرة من تشغيل ملايين العمال فى تلك الصناعات واهمها صناعة الملابس الجاهزة وصناعة السجاد اليدوى والالكترونيات والصناعات التجميعية، فاى مصنع للملابس الجاهزة أو الالكترونيات ممكن ان يستوعب ببساطة آلاف العمال.

وهذه الصناعات لا تصلح اقامتها فى المجتمعات الجديدة لان عملية نقل آلاف العمال يوميا من المدن القديمة حيث يوجد تكدس العمالة الى المدن الجديدة عملية مكلفة جدا تسبب ارهاقا شديدا لهؤلاء العمال يؤثر على قدرتهم الانتاجية. ومثل تلك المشاريع لابد من اقامتها فى المدن القديمة والقرى والمناطق العشوائية لتحويل البطالة فى تلك المناطق الى قوة منتجة صالحة. وللاسف ان هذا المبدا يتعارض مع القرارات المطبقة حاليا وبالتالى فان تلك الصناعات لاتنتشر ولاتتوسع لاستيعاب آلاف العمال بسبب أن عملية نقل العمالة يوميا تزيد تكلفة الصناعة وتقلل القدرة الانتاجية للعمال مع ضرورة استفادة تلك الصناعات بنفس سنوات الاعفاء الضرائبى المقررة فى المجتمعات الجديدة ونامل ان يتم دراسة هذه المشكلة بجدية ونحن نرجو من المسئولين زيارة مصنع ملابس موجود بالبدرشين يعمل به ثلاثة الاف عامل ومخصص جميع انتاجه للتصدير الى الولايات المتحدة الامريكية كمثال لما نقوله.

(٣) تنبهت الدولة عند اصدار قانون الضريبة الموحدة الاخير باعطاء اعفاء ضرائبى قدره خمس سنوات للمشروعات الجديدة الممولة عن طريق الصندوق الاجتماعى.

وقد تقدمت جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية فى لجنة الاستماع للقانون المذكور بمجلس الشعب باقتراح ان يطبق نفس الإعفاء بالنسبة للقروض التى تقدمها اى جمعية مسجلة لا تهدف الى الربح لمكافحة البطالة اسوة بالصندوق الاجتماعى ونامل ان يؤخذ بهذا الراى فى المستقبل.

انها ملاحظات تساعد على وضع الخطط اللازمة لمعالجة مشكلة البطالة..

طاقة نور .. وشباب مصر هو الخاسر الوحيد !

عندما يتورط القلم فى لعبة «الصيد فى الماء العكر».. فإنه يتنكر بذلك لواحدة من مهامه الاصيلة.. أعنى بها محاولة «تصفية العكارة».. إذا رآها تشوب مجرى ماء كان المفروض أن يظل متدفقاً بالخير.

اقول هذا فى مواجهة بعض المعالجات الصحفية التى تسببت ـ ولا أعفى بعضها من سوء القصد ـ فى إحداث «وقيعة مؤسفة» بين الصندوق الاجتماعى، وبين أجهزة المحليات.. جسدت وضخمت تبايناً فى وجهتى نظر للجهتين فيما يتعلق بتوفير الفرص الإنتاجية الصغيرة أمام شباب الخريجين العاطل عن العمل بمعاونته بقروض مالية ميسرة.

وصحيح أن القيادة السياسية اكدت اخيراً، ومن قبل مراراً، على ضرورة تقديم القروض المالية للشباب بشروط ميسرة..

صحيح أن اتاحة أوسع الفرص أمام تشغيل هؤلاء الشباب عن طريق المشروعات الانتاجية الصغيرة تمثل قضية دولة وسياسة حكومة.

وصحيح أن آلافاً من الخريجين افادوا عملياً من هذا التوجه الرشيد للدولة خلال الفترة الماضية، عندما كانت القروض الإنتاجية الصغيرة تقدم مباشرة لشباب الخريجين عن طريق الصندوق الاجتماعى، وعن طريق المحليات والأجهزة التابعة لها ولكن حدث اخيرا ان توقف الصندوق الاجتماعى عن الإقراض المباشر.. أو عن طريق المحليات.. أوكل المهمة بالكامل للبنوك.. من هنا برزت فرصة احداث «الوقيعة المؤسفة» بين الصندوق والمحليات.. بتفجر وعرض وإبراز عتاب متبادل بين الجهتين أدى بسبب ترك المهمة للبنوك .وبالتالى اضطرار الشباب إلى مواجهة شروطها البنكية المتشددة فى طلب الضمانات.. وربما من أكثرها غرابة وإثارة للدهشة أن يطلب من الشاب سابق خبرته فى المجال الإنتاجى الذى اختاره.. ولم يدخله بعد!

د. محمود شريف

على أية حال.. ماهى حقيقة العتاب المتبادل بين الصندوق والمحليات؟

○○○

المحليات.. يتركز عتابها فى أن الصندوق الاجتماعى حجب أمواله عنها بعد أن كانت تقرضها للشباب التى ترى انها الأكثر دراية بنوعية مشروعاته الصغيرة التى تفيده وتحتاجها المحافظات. ومن ثم تكون الفرصة ارحب أمام تسويق منتجاتها. وتدهش المحليات لما يقال عن افتقاد مشروعاتها للجدية اللازمة، وتأخر تنفيذها، وتأخر سداد أقساطها!

والحقيقة أن الأرقام تنفى ذلك كله::

□ تم مد المحليات بمبلغ ٦٣,٥ مليون جنيه من الصندوق الاجتماعى لإقراض الشباب لإنشاء ٥٧٣٦ ورشة إنتاجية صغيرة.

□ تم التعاقد بالفعل على إنشاء ٥٧٢٩ ورشة حتى الآن أى بنسبة ٩٩,٩٪ من المستهدف.

□ دخلت مرحلة الإنتاج عملياً ٥١٠٥ ورش حتى الآن أى بنسبة ٨٩,١٪.

□ أول أقساط سداد لقروض الصندوق الاجتماعى تستحق فى أبريل القادم أى أنها لم تتأخر يوماً واحداً..

□ يتبقى من مبلغ الصندوق الاجتماعى ٥٧٠ الف جنيه حرر شيك بقيمته لرده للصندوق.

ومن ثم يصبح التساؤل: أين أوجه التقصير التى يمكن أن تعتب على المحليات؟!

○○○

الصندوق.. يتركز عتابه فى أن المحليات لاتدقق بالقدر الكافى فى اختيار مشروعات الشباب التى تقدم لها القروض، كما أن المراجعة الميدانية لبعض المشروعات أثبتت عدم جديتها مثلما حدث فى دراسة مشروع شباب بورسعيد لإنشاء ورش لإنتاج قطع غيار غير تقليدية. فضلاً عن أن نوعيات مشروعات المحافظات محدودة جداً تكاد تنحصر فى مجالين أو ثلاثة مما يؤدى إلى تكدس الإنتاج وضيق فرصة تسويقه، وحتمية تعثر سداد القروض ، وتتعطل بالتبعية سرعة دورانها.

وهذا كله على أية حال ليس السبب وراء تحويل الإقراض إلى البنوك.. فقد كان يمكن دائماً علاج كل قصور يظهر فى تعامل المحليات مع قروض الشباب.. لكن السبب الرئيسى وراء تحويل مهمة إقراض الشباب إلى البنوك كان الاستجابة التى لامفر منها لطلب جهات تمويل الصندوق الاجتماعى العربية والأجنبية.. التى اشترطت أخيراً أن يجرى التعامل مع مشروعات الشباب عن طريق البنوك، ولكن بشروط الصندوق الاجتماعى الميسرة، وبهدف وحيد يتمثل فى توفير ضمانات السداد الأكثر جدية التى لاتملك سوى البنوك تحقيقها، لكى يمكن إتاحة حوالى الف مليون جنيه فى شكل تمويل للمشروعات الصغيرة فى فترة لاتتجاوز ٥ سنوات على أن يتم تدويرها مرة واحدة على الأقل لتوفير من ٥٠٠ إلى ٦٠٠ فرصة عمل مع بداية عام ١٩٩٧.

وفيما يتعلق بتشدد البنوك فى شروطها لإقراض المشروعات الصغيرة وهو مايعلو بسببه صراخ الشباب، يرى الصندوق الاجتماعى أنها ليست جميعها ضمانات تطلبها البنوك، وإنما كثير منها تفرضها جهات أخرى مثل رخصة التشغيل التى لاتصدرها الأحياء إلا إذا كان هناك مشروع قائم بالفعل، بينما المشروع لايحصل على قرضه ولايقوم إلا بالرخصة، هذا فضلاً عن ضيق مساحات الأراضى المقامة فى المحليات، ورفع مقدم التملك إلى ٤٠٪ بدلاً من ٢٥٪ مع ندرة المرافق فى المواقع الجديدة.

ويرى الصندوق أن اشتراط البنوك على الشباب ضرورة المشاركة بجزء من رأسمال المشروع الصغير ليس تشدداً وإنما لاثبات الجدية، ولديه تفسيره لبقية الـ ١١ شرطاً، ولكن الصندوق يبدى دهشته فى ذات الوقت لاشتراط توافر الخبرة لدى الشباب المبتدئ فى العمل الإنتاجى، ويؤكد انه لم يتفق مع البنوك على مثل هذا الشرط حين حدد أسلوب وضمانات وفوائد التعامل مع الشباب. وهى نفس الشروط التى تتعامل بها الصناديق الاجتماعية فى الدول الأخرى.

○○○

لاأظن اننا لو سألنا البنوك: لماذا كل هذه الضمانات والشروط التى تطلب لإقراض الشباب من أموال الصندوق الاجتماعى الذى حدد أصلاً شروطه الميسرة، وفوائده المخفضة.. فإن الإجابة ستكون: الفوائد لانزيد عليها.. لكن تعهد البنوك للصندوق باسترداد أمواله وضمان سرعة دورانها يفرض بالضرورة توافر الضمانات البنكية المحددة التى يتوازى فيها التيسير مع التقريط.

وهناك من يعطى تفسيراً خبيثاً للتحول بأموال الصندوق الاجتماعى إلى الإقراض عن طريق البنوك.. مؤداه أن الدول الأجنبية كانت تريد بعقد اتفاقية الصندوق الاجتماعى مع مصر، معاونتها فى مواجهة مشكلة بطالة الشباب، الظهور بمظهر المساندة الجادة لأكبر بلد عربى فى موقفه الشجاع والمبدئى إلى جانب الشرعية فى حرب الخليج.. ولكن بعد انفضاض المولد.. اكتشفت هذه الدول أنه أصبح فى عنقها التزام ثقيل بتمويل الصندوق الاجتماعى فى مصر بأموال متزايدة، مع تزايد احتياجات شباب الخريجين إلى القروض الإنتاجية، وانتظام واستقرار هذا الأسلوب فى مصر.. ومن ثم بحثت عن وسيلة للإفلات.. فلجأت إلى اشتراط أن يتم الإقراض عن طريق البنوك بضماناتها.. ووجدت بذلك أنها يمكن أن تسحب باليسرى ما قدمته باليمنى...



د. حسين الجمال

أرجو من صميم قلبى أن يكون هذا التفسير متجاوزاً..

لكنى أرجو بنفس القدر أن يعاد النظر فى الموقف كله.. فليس الأمر مجرد محاولة لإنهاء عتاب بين الصندوق الاجتماعى والمحليات.. لكنه أبعد وأخطر من ذلك بكثير.. لأننا أصبحنا فى مواجهة موقف عصيب.. الخاسر الوحيد فيه هو شباب من الخريجين العاطلين!



المصدر : الأهرام



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩٤

خريجو دفعات ٨٤ ومابعدها
إعداد بطاقات تعيينهم

بدأت وزارة القوى العاملة والتشغيل فى اعداد بطاقات للخريجين من دفعات ٨٤ ومابعدها من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة فى كافة التخصصات لتعيينهم فى وظائف التدريس لسد العجز فى وزارة التربية والتعليم والازهر وبعض الاماكن الشاغرة فى محافظة القاهرة، ومديريات الشئون الصحية ووحدات الحكم المحلى والهيئة المصرية العامة للكتاب والشئون الاجتماعية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٤

كلنا فى الهم شباب!

●● تواصل صفحة شباب وتعليم ـ بعد توقف للتأمل خلال شهر رمضان الكريم ـ رسالتها فى طرح مشاكل الشباب ومحاولة حلها بالحوار الصريح والقلب المفتوح . وترحب بمشاركة قرائها فى صياغة الصفحة بآرائهم وافكارهم ومقترحاتهم لان القارىء هو الذى يكتب الجريدة بحسن قراءته ومتابعته لكل ما يكتب. ●●

كلنا فى الهم شباب ، ان تخرجنا من الجامعة والمعاهد فاجاتنا البطالة وجذبتنا للمقاهى وارصفة الوهم وان عملنا فاجانا الراتب الحكومى الهزيل بشدنا لارصفة الياس لا فرق هنا بين طب وهندسة وبين علوم وزراعة فكلنا امام الميرى فقراء وبعد ان كان الميرى قمة المنى وترابه غاليا اصبح الميرى ترابا بلا قيمة.

وصلتنا رسالتان طبيتان من الطبيبة هالة الجبيلى بالهيئة العامة للتامين الصحى والطبيب ايهاب الطاهر بمستشفى الساحل التعليمى والرسالتان متشابهتان الى حد كبير واخترناهما لنكشف ان قمة الهرم التعليمى فى مصر وتمثله كلية الطب طالها الضعف والوهن لدرجة ان مستقبل الطبيب الذى كان فى حكم المضمون لم يعد كذلك.

الرسالتان تشيران الى مشكلة يعانى منها الكثيرون فى مصر وهى ضعف الراتب الحكومى فراتب الدكتور ايهاب مثلا بعد تخرجه بخمس سنوات هو ١٢٩ جنيها وهو حسب تعبيره وحسب كل المقاييس ـ لا يكفى ابسط متطلبات الحياة.

وترجع هذه المشكلة الى عدة اسباب ذكرتها الرسالة :

اولا: ارتفاع الاسعار بشكل خرافى وضعف الراتب الحكومى امامها.

ثانيا: ارتفاع اقساط ومقدمات الوحدات السكنية المتواضعة التى تعلن عنها الدولة كل يوم على اساس انها شقق منخفضة التكاليف.

ثالثا: صعوبة المواصلات وصعوبة شراء سيارة بهذا الراتب الضعيف

مازلنا نتحدث عن طبيبين:

ويرى الطبيبان ان الدولة مسئولة عن خلق هذه المشكلة واسبابها فى ذلك الرأى ان الدولة لا تساوى بين العاملين فى الاجور فبينما يمتاز اصحاب مجالات معينة كالشرطة والقوات المسلحة والقضاء ـ وهذا شىء طبيعى لا اعتراض عليه نجد انها تقدم اجورا منخفضة وضئيلة للاطباء والمدرسين مثلا بالرغم من خطورة دورهم فى خدمة المجتمع بشكل لا يقل عن غيرهم من المميزين كما ان الدولة هى التى تبنى الشقق السكنية وهى التى تفرض مقدماتها وشروط تاجيرها والدولة هى المسئولة عن توفير وسائل المواصلات العامة بشكل مريح للمواطن.

كما ان الدولة هى التى اضافت عبئا جديدا اسمه ضريبة المبيعات تفرضه على الغنى والفقير بدون تميز.

ويرى الطبيبان ان وسائل الاعلام سواء الصحافة او الاذاعة والتليفزيون لم تلعب دورها المنوط بها للحديث عن ضعف مرتبات الاطباء بينما ينهال الحديث دائما عن تكاليف العلاج واسعار كشف الاطباء فى العيادات الخاصة ناسين ان هناك اطباء لا عيادات لهم ودخلهم الاساسى هو فقط الراتب الحكومى (أدامه الله).

كما ان وسائل الاعلام ـ كما ترى الرسالتان ـ لم تتعرض بشكل جدى لارتفاع اسعار المواصلات العامة كل يوم.

وفى اجابتهما على سؤال مسئولية الحكومة فى حل هذه المشكلة قالا انها ملزمة وتملك الحل عن طريق رفع مرتبات العاملين والمساواة العادلة بين هؤلاء العاملين بحيث يرجع التميز فى الراتب الى التميز فى الاداء والمخاطر ولك ان تعلم ان بدل العدوى الذى يناله الطبيب يبلغ ١٦ جنيها فقط وليس ثلاثين كما يقول الصحفى وتملك الحكومة ان تخفض ضريبة المبيعات او تلغيها على السلع الضرورية وتقصرها فقط على السلع الكمالية او السلع الفاخرة.

اما الجهود الشعبية فنرى الرسالتان ان دورها محدود للغاية فلا تملك هذه الجهود شيئا فى مسالة الراتب الحكومى ولا اسعار شقة الاسكان ولا ضريبة المبيعات وان كان جهدها يمكن ان يجد له دورا محدودا فى مسالة الاسكان ودورا اكبر فى مسالة تنظيم الاسرة التى تحتاج لجهود كبيرة من الحكومة والشعب لخفض عدد المواليد بشكل يسمح بحل المشاكل الاقتصادية ولكن الحكومة مطالبة بزيادة الاهتمام ببرامج تنظيم الاسرة وحماية الاطفال والامهات فى مصر حتى لا تضيع جهود الشعب سدى.

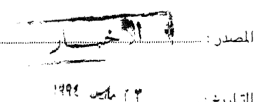
اما المشكلات الاخرى التى تكشف عنها الرسالتان فهى انتشار البطالة وزيادة الاهمال والتسيب الحكومى نتيجة لضعف الكوادر الادارية وتعاظم دور الوساطة والمحسوبيات وعدم مشاركة الشعب بصورة فعالة والقضايا السياسية وتلمس الرسالتان مشكلة خاصة بالاطباء فقط وهى عدم تفهم المجتمع للوضع الحالى للطبيب المصرى وتمسك المجتمع بالصورة القديمة التى ترتبط فيها صور الطبيب بالعيادة والعربة الخاصة والعروسة والعزبة والعمارة اى بما يسمى «خمسة ع» وهى المقتنيات الخمسة التى تبدأ بحرف العين وفقا للتصور الشعبى، ولم يعد احد يصدق ان الطبيب الان لا يستطيع ان يملك عينا واحدة منها ـ وهى العيادة ـ كاضعف الايمان.

● تعقيب: كان اختيارنا لرسالة طبيبين هادفا لانه اذا كان الاطباء الذين انفقوا من العمر سنوات دراسية اطول من زملائهم خريجى الكليات الاخرى يتعرضون لهذا المصير نتيجة التخطيط السيىء فى قبول اعداد اكثر مما يحتمله الواقع العملى لسوق العمالة الطبية فما هو مصير المدرسين الذين يتقاضون ملاليم ويهاجمون صباح مساء بتهمة الدروس الخصوصية فى زمن اصبح كله خصوصية او خصخصة ان شئنا الدقة وما هو مصير الموظفين المعذبين فى الارض فى زمن الغلاء الفاحش.

وفى رأينا ان الهم واحد سواء للذين لم يلحقوا بقطار العمل واصبحوا متعطلين رغما عنهم ـ او للذين لحقوا السبنسة لانهم اما ان يواصلوا السير البطىء او يهبطوا من القطار .. والى رسائل اخرى فى استطلاع مشاكل الشباب.

محمد حربى



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ مارس ١٩٩٤

البطالة .. بين المشكلة والحل

بقلم الدكتور : مصطفى كيره

تعد مشكلة البطالة من المشكلات الرئيسية التى تواجه معظم دول العالم وخاصة بين الفئات التى انفق عليها الكثير فى مجال التعليم والتدريب ويكفى للتعرف على حجم المشكلة انها تحتاج الى توفير فرص عمل جديدة للعمل لعدد قد يصل الى نصف مليون مواطن سنويا . وتفرض مشكلة البطالة لمواجهتها حلولا عملية يجب المبادرة اليها مع التسليم بانها تستلزم اتخاذ قرارات صعبة قد لا يرحب بها الكثير .

١ ـ تخفيض سن المعاش الى ٥٨ عاما باستثناء رجال القضاء واساتذة الجامعات :

انتهى العهد الذى كان الموظف فيه اسير الوظيفة العامة وتخفيض سن المعاش هو اقتراح جوهرى يسهم فى حل مشكلة البطالة ولو جزئيا ، ومن شأن تطبيقه أن يفسح المجال امام الشباب الذى بات ينتظر اى عمل يأخذ بيده من اليأس الى الأمل . وهذا الاقتراح معمول به فى القوات المسلحة والشرطة بل ان كثيرا من ضباط الشرطة يحالون الى المعاش قبل سن الخامسة والخمسين . وتأخذ كثير من الدول بتخفيض سن المعاش وفى ماليزيا كانت هذه السن ٥٨ وكذلك فى انجلترا يحال الاطباء الى المعاش فى هذه السن ولم يمنع ذلك من قيامهم بالعمل فى المستشفيات الخاصة وفى فرنسا صدر مرسوم فى ٣٠ ديسمبر ١٩٨١ انشأ ما سمى بعقود التضامن وبمقتضاه يحال الموظف الى التقاعد عند بلوغه سن الخامسة والخمسين على ان يحصل فى المرحلة الاولى على مقابل ٧٠٪ من متوسط راتبه عن الاثنى عشر شهرا الاخيرة و ٣٠٪ من راتبه منحة معاش فى المرحلة الثانية ويضاف اليها مكافأة نهاية الخدمة .

ولا يخشى ان يؤدى الاخذ بهذا الحل الى احداث فجوة فى الوظيفة العامة بخروج القيادات الرئيسية اذ يمكن ان يقترن ذلك بتدريب الموظفين الجدد على شغل وظائفهم .

والاستثناء من هذا الاقتراح بالنسبة لرجال القضاء واساتذة الجامعات تمليه الضرورات العملية والعلمية فقد عانى القضاء والجامعة من الاستنزاف الذى حدث ويحدث لهما بخروج هذه الخبرات الى العمل فى الخارج .

٢ ـ تحديث الوظيفة العامة :

يجب أن تتحرر الوظيفة العامة من القيود الآتية وهذا التحرر هو جزء لا يتجزأ من معالجة مشكلة البطالة .

أ ـ الغاء الجمع بين الوظيفة والعمل الحر .

من المتناقضات ان يجمع الموظف بين الوظيفة والعمل الحر وهو أمر رخص به التشريع نتيجة للحاجة الى تقرير مزايا لبعض الاشخاص ، غير انه بعد ان تفشت البطالة بهذه الصورة وبعد ان توافرت الكفاءات الى حد معقول فقد انتفت الحكمة من الجمع ، وهذا الفصل بين الوظيفة والعمل الحر فيه عودة الى الاوضاع الطبيعية ويقتضى ان يتفرغ كل الى عمله ولذلك ارى اصدار تشريع بالغاء حالات الجمع بين الوظيفة والعمل الحر . ويقينى ان الكفاءات من الموظفين تؤثر العمل الحر على الوظيفة . وجدير بالذكر انه لم يكن مسموحا فى ظل الدستور الملغى ـ لعضو مجلس النواب او الشيوخ ـ ان يجمع بين عضوية المجلس والوظيفة العامة حرصا على تحقيق الرقابة الكاملة للسلطة التشريعية على السلطة التنفيذية .

ب ـ منع الجمع بين الوظيفة والندب لعمل آخر .

ادى هذا النظام الى ندب الموظف لعمل آخر بجانب الوظيفة الرئيسية والغاء ذلك يؤدى الى افساح المجال لشغل هذه الوظائف بطريق التعيين وليس بطريق الندب .

ج ـ تقسيم الوظيفة وتقسيم العمل .

يعد تقسيم الوظائف والعمل من الحلول التى تهدف الى معالجة مشكلة البطالة ويقتضى ذلك تحديد ساعات العمل وحددت بعض التشريعات الغربية ساعات العمل فى الاسبوع مما ادى الى خلق فرص عمل جديدة . كما يجب تقسيم العمل وذلك بأن تعمل الحكومة والمصانع فترتين فترة صباحية واخرى بعد الظهر مع الالتزام بساعات العمل ويترتب على ذلك زيادة الانتاج بل ومضاعفته ، ويسمح بتشغيل طائفة اخرى من

الشباب وفى تركيا تعمل البنوك فترتين كما يمتد العمل فى الشركات فى الدول الغربية الى ما بعد الظهر ، وبذلك يتسنى فى ظل هذا النظام لاصحاب المصالح قضاء طلباتهم كمن يرغب فى صرف شيك او اجراء توكيل فى الشهر العقارى او التردد على مصلحة حكومية ممن لا يسعفهم الوقت صباحا ، كما يخفف من عبء المواصلات فى النهار .

٣ ـ تطوير دور البنوك فى التنمية الاقتصادية :

لا يكفي ان تقوم البنوك بدور الائتمان ذلك انه يمكنها ان تسهم فى حل مشكلة البطالة عن طريق تطوير دورها فى التنمية مما يسمح بخلق وظائف جديدة باستغلال الودائع الموجودة لديها فى انشاء شركات جديدة تشارك فيها باكثر من نصف راس المال ومن قبيل ذلك تكوين شركات زراعية تستوعب جانبا كبيرا من العمالة وتسهم بالمشاركة فى الدور الذى تقوم به بعض الصناديق العربية ، والبنك الاهلي وبنك مصر تراكمت لديهما الودائع التي تبلغ مليارات الدولارات واحتباس هذه الاموال دون توظيفها فى مشروعات اقتصادية مثمرة لا يتفق وقاعدة دوران راس المال ، ولقد كان لبنك مصر منذ انشائه فى عهد المرحوم طلعت حرب دور رئيسى فى تنمية الاقتصاد اذ انشأ شركات بنك مصر القائمة الآن من بينها شركة مصر للغزل والنسيج وشركة مصر للطيران وشركة مصر للسينما واعطي للبنك بذلك دورا فعالا فى الاقتصاد المصري .

٤ ـ صندوق اعانة البطالة :

وهذا الاقتراح مستمد من دور المجتمع فى التكافل والتضامن لمواجهة خطر البطالة وذلك بوضع نظام لمساعدة العاطلين وقد ادخلت بريطانيا نظام المساعدة العامة فى سنة ١٩٥٩ كما استحدثت نظام تأمين البطالة الذى عدل فى سنة ١٩٦٧ وجعلت هذا النظام فى كافة المؤسسات ومنها القطاع الخاص مما يعد تطويرا لدور الدولة فى تحقيق الامن الاجتماعى .

وغنى عن البيان ان اعانة البطالة تشكل عبئا ضخما على ميزانية الدولة ولذلك يجب ان توضع لها شروط دقيقة بحيث لا تكون وسيلة للجمع بين العمل والاعانة وان تدرس حالة كل فرد يتقدم بطلب الاعانة يحاط فيها بظروفه وقدراته .

●● كاتب المقال : الرئيس السابق لمحكمة النقض ..

البطالة .. والدور التكميلى للدولة



بقلم :
د.جمال الدين صادق
استاذ اقتصاديات

ظاهرة تفشى البطالة بين شباب الخريجين من الجامعات والمعاهد المتوسطة بهذا الكم الضخم تشكل خطورة بالغة لها ابعادها الاقتصادية والاجتماعية التى تتمثل فى انحراف الشباب وتسكعهم فى الطرقات وقضاء معظم اوقاتهم علـى المقاهـى أو بالاماكن المشبوهة وبذا يعلو عقول الشباب الصدأ ويحيط بهم الاحباط والكراهية الشديدة للمجتمع الذى يعيشون فيه ومن هنا تتجه أفكارهم ناحية الارهاب أو الانحراف أو التطرف الدينى أو السلوكى.

ولاشك انه فى المستقبل مع الزيادة الرهيبة فى استخدام الاساليب التكنولوجية والالية المتطورة لايمكن القضاء على البطالة فى فترة وجيزة ولايمكن ايضا للصناعات الصغيرة التى تقدم رؤوس اموال متواضعة ان تعالج مشكلة البطالة كلية اللهم الا فى جزء يسير منها.

أما البطالة الشاملة التى تحاصر الاقتصاد المصرى حاليا والتى تقدر بحوالى ٤،٥ مليون خريج فهى نتاج تراكمات ماضية وافراز لسياسات التخلى عن التزام الدولة بتعيين الخريجين انصياعا لنصيحة صندوق النقد الدولى.

وايا كانت نوعية البطالة فان السبب فى ظهورها فى مجتمعنا الذى اصبح يتبع نظام السوق الحر الى اسباب ثلاثة هى:

- نقص الطلب على العمالة.
- اساءة تنظيم سوق العمالة.
- سوء توجيه الطلب على العمالة.

وارى فى ظروفنا الحالية ان علاج البطالة بالنسبة للمستقبل ولتراكمات الماضى ينحصر فى نقاط رئيسية هى:

١ - تنظيم سوق العمالة ومراعاة توجيهها التوجيه الصحيح ومراعاة تطابق العرض والطلب.

٢- الاحتفاظ بمستوى الانفاق العام للدولة مع زيادة المخصص فى الميزانية للاستثمارات.

٣- ربط سياسة الاجور بالاسعار.

٤- تبنى الدولة لسياسة العمالة الكاملة.

٥- فصل صندوق التأمين ضد البطالة عن التأمينات الاجتماعية وضمه لوزارة العمل والتشغيل لارتباط ذلك بفترات التعطل وصرف تعويض البطالة لكل خريج خاصة ان هذا النظام متبع فى كل الدول الاوربية والامريكية وقد رأيت ذلك النظام اثناء تواجدى هناك ولمست مدى النجاح الذى حققه.

أما الاتجاه العام نحو تحقيق العمالة الكاملة فيتأتى بخلق فرص عمالة تغطى قوى العمل المتاحة ويجب ان يكون دور الدولة تكميليا لدور القطاع الخاص ولذلك لابد من وضع خطة للاقتصاد القومى تضع فى اعتبارها كفاءة القوى العاملة المتاحة فى مختلف المجالات مع وضع الاحصاءات للمقارنة بين هذه القوى والعمالة المطلوبة اضافة لاعادة تدريب العمل وفق احتياجات المستقبل للايدى العاملة على ان تعتمد هذه الخطة على:

- انقاص ساعات العمل مع الاحتفاظ بمعدلات الانتاج.
- رفع مستوى المعيشة بكل الوسائل ومنها زيادة الاجور واللجوء لاعانات الاعالة.
- وضع خطة تدريب متكاملة على مستوى الدولة.
- تكافؤ الفرص امام كافة المواطنين للعمل بعد ان اصبحت الوساطة هى المؤهلة للعمل.
- رفع القيود على هجرة الايدى العاملة للخارج وتشجيعها.

ويلزم لتحقيق العمالة الكاملة بمعنى تحقيق حالة يكون فيها المجتمع القومى فى ظروف خفضت من البطالة لاقل المستويات ضرورة ان يكون الطلب على الايدى العاملة اكثر من القوى العاملة المتاحة وتوجيه الطلب على الايدى العاملة توجيها صحيحا يخدم الانتاج ويلزم هنا ان يتم التنسيق بين برامج وزارة التعليم وبين احتياجات سوق العمالة.

ولاتعنى العمالة الكاملة عدم وجود بطالة كلية بل تعنى وجود فرص عمل متاحة على الدوام وان تكون سوق العمالة بصفة مستمرة «سوق شراء» ومن تجربة الدول الاوربية التى واجهت بطالة عارمة عقب الحرب

١- توجيه التوظيف الى الصناعات التى تحتاج اليها البلاد.

٢- تثبيت الاسعار وربطها بالاجور.

٣ - توجيه الاستثمارات وتشجيعها.

٤- الرقابة على الواردات.

٥ - اعادة توزيع الدخل عن طريق الضرائب.

٦ - تحويل صرف المبالغ الطائلة التى كانت تحول للانتاج: الحربى والاغراض العسكرية الى عمليات البناء والتشييد والتعمير.

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٦



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حول تقدير معدل البطالة

قرأت مقال الاستاذ ابراهيم نافع عن البطالة فى عدد الجمعة قبل الماضى من الأهرام. وإذ يتعلق الامر بقضية خطيرة يتعين التعرض لها على اعلى مستوى من العلمية والجدية، وحيث يمكننى الإفادة فى هذا المجال، فقد نشرت دراسة عن تطور البطالة فى مصر فى السنوات الأخيرة، وتقدر على اساس علمى متين ان حجم البطالة وصل إلى حوالى ثلاثة ملايين، أى بمعدل ١٧,٥٪ من قوة العمل.

لايحمل هذا التقرير اى تناقض مع الرقم الذى توصل إليه تسجيل الحكومة للمتعطلين والذى انتج رقم ١,٤ مليون متعطل الذى استخدمه الاستاذ ابراهيم نافع فى مقاله.

فالتسجيل لم يشمل إلا المؤهلين تعليميا على المستويين المتوسط والعالى والذين يشكلون ٥٧٪ من جملة المتعطلين. وعليه فإن إجمالى عدد المتعطلين يصل باستخدام الرقم المسجل، إلى حوالى ٢,٥ مليون غير انه من المعروف أن عمليات التسجيل تنطوى عادة على قدر من نقص الحصر، خاصة إذا تطلب التسجيل تقديم مستندات، كما حدث فى العملية الاخيرة، وأيضا إذا كان هناك شعور عام بقلة توافر فرص العمل عامة، وبعدم قدرة الحكومة على توفيرها خاصة.

وتبين الدراسة المنشورة تفاقم ظاهرة خطيرة وهى قعود نسبة كبيرة من المتعطلين عن البحث عن عمل، وهو مايسمى «البطالة اليائسة». discouraged unemployment حيث ان عدم البحث عن عمل عند التعطل هو أسوأ انواع البطالة السافرة إذ يعنى اليأس، من الحصول على عمل الذى. أو كان. هو حق وواجب. البطالة اليائسة إذن هى التعبير النهائى عن اهدار الثروة الأساسى اى الطاقة البشرية من جانب وهى ايضا المظلة الابلغ من قبل المتعطلين تجاه المجتمع وجعلهم كما نعلم شبابا متعلما يبحث عن العمل لاول مرة.

والواقع أن البحوث تشير إلى مشكلة حتى أخطر من ذلك، إذ ان معدلات البطالة اعلى بين ابناء الفقراء، فى حين لا يعانى ابناء الاغنياء مشكلة تعطل تذكر. بمعنى آخر فإن البطالة تؤدى إلى تكريس الفقر ولايخفى على المرء مغبة ذلك..

د. نادر فرجانى



المصدر : الأهـرام
التاريخ : ٦-٢-مارس-١٩٩٤

ثلاثة قطاعات لامتصاص البطالة

شريف دلاور
جمعية رجال الأعمال بالاسكندرية

قضية البطالة تشكل بكل تأكيد محور اهتمام كافة الحكومات ـ فى الدول النامية والمتقدمة على السواء ـ فى السنوات الباقية من القرن العشرين، وتناول مقال الأستاذ إبراهيم نافع فى أهرام الجمعة (١٨ مارس ١٩٩٤ هذه القضية) ويهمنى فى هذا المقام إضافة بعض النقاط على الموضوعات الهامة التى تناولها المقال:

أولا : السياسات الماكرواقتصادية التى تؤدى إلى تخفيض التضخم تؤدى أيضا إلى ارتفاع نسب البطالة، والإشكالية التى تواجه الفكر الاقتصادى المعاصر هى فى محاولة التوفيق بين السياسات التى تؤدى إلى مكافحة التضخم، وتلك التى تكافح البطالة، ومما لاشك فيه فإن الحكومة المصرية نجحت نجاحا ملموسا فى سياسات الإصلاح المالى والنقدى، وقد آن الأوان لإعادة النظر فى تلك السياسات. ولا توجد سياسات تحقق نتائج إيجابية فى كل مجالات الاقتصاد!

ثانيا : أهمية إطلاق القطاع القائد فى الاقتصاد المصرى وهو نشاط التشييد والبناء وهو القادر على إطلاق باقى الأنشطة الإنتاجية والخدمية وامتصاص العمالة نصف الماهرة وحملة المؤهلات المتوسطة، وسيأتى ذلك بالسير فى اتجاهين متوازيين:

١ ـ قيام الدولة بطرح مشروعات كبرى للبنية الأساسية (مطارات/ طرق/ محافظات الصعيد/ التجمعات النائية.. إلخ) ويمكن تمويل برنامج الحكومة الاستثمارى من خلال سندات حكومية متحركة القيمة ومرتبطة بالأرقام القياسية لنفقات المعيشة، بحيث لا تسبب هذه المشروعات ضغطا على الموازنة، كما يشترط فى جدوى تلك الاستثمارات الجديدة أن تكون قادرة بنفسها على الوفاء بالتزامات الاقتراض، ويفضل التعاقد على إدارتها بعد



اتمامها مع القطاع الخاص وعدم تحميل الدولة بأية زيادة فى الأجهزة الإدارية ومرتبات العاملين الجدد.

٢ ـ تغيير قوانين الإسكان سيتيح للبنوك المصرية تمويل عمليات الإسكان على فترات زمنية تتراوح من ١٥ إلى ٢٥ عاما ـ مثل ماهو متبع في دول العالم المتقدم ـ وسيؤدى تغيير التشريع إلى إحياء سوق الرهن العقارى القادرة على تحريك المدخرات والأموال الراكدة فى البنوك، ودفع قطاعي المقاولات العام والخاص لبناء حوالى نصف مليون شقة سنويا، وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية محفزة لباقى قطاعات الاقتصاد القومى، وآثار اجتماعية فى امتصاص البطالة وامكانية الحصول على سكن للشباب بأقساط مريحة تصل إلى حوالى ٢٥ سنة.

ثالثا : القطاع الخدمى سيأتى فى المرتبة الثانية بعد قطاع التشييد فى امتصاص الأعداد الكبيرة من العاطلين، ومن هنا أهمية إحياء السياسات التى تشجع الطلب فى الفترة القادمة وتشجيع المشروعات الخدمية وفك القيود الاحتكارية وإطلاق المنافسة فى مجال الخدمات وياحبذا لو بدأ برنامج التخصيصية بالقطاع الخدمى وليس القطاع الصناعى حيث انه على خلاف قطاع الصناعة ستؤدى التخصيصية إلى تشغيل مزيد من العمالة لا الاستغناء عنها.

رابعا : لا يمكن تناول مشكلة البطالة بمعزل عن سياسات التعاون الاقتصادى الإقليمى على مستوى الدول العربية والشرق أوسطية، وعلينا الاتفاق مع شركائنا الاقتصاديين فى المنطقة وخارجها على السياسات التى تؤدى إلى تخفيف حدة هذه المشكلة، وهذا ما تفعله الدول الصناعية من خلال التشاور والتنسيق بينها (اجتماع ديترويت الأخير لمجموعة G7).

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٤



طريق شجاع للقضاء على البطالة

د.سلطان أبو على

من المتفق عليه أن مشكلة البطالة التى تعانى منها مصر حاليا هى من اكبر مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية. ومن المسلم به انها مشكلة معقدة وليست سهلة الحل. وعلى قدر تعقدها نحتاج الى حلول جذرية وفعالة ومن غير الضرورى أن نذكر أن مؤتمراً لهذا الغرض قد عقد بين مجموعة الدول السبع الكبار مؤخراً ولم يسفر عن اتفاق ناجح للقضاء على مشكلة البطالة بها. وعلى الرغم من امكان اسهام المشروعات الصغيرة - التى يركز عليها البعض - فى التخفيف من حدة هذه الأزمة إلا أنها لن تكفى لعلاجها بطريقة ملموسة. وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادى هو الفعال فى خلق فرص العمالة التى تمتص البطالة المشاهدة الا أنها تحتاج الى فترة طويلة نسبيا لانستطيع ان نظل خلالها مكتوفى الأيدى دون اجراءات مباشرة.

وفى حديث مع أحد الأصدقاء - ولاشك أن الحديث عن مشكلة البطالة متواصل بيننا جميعا - اجمع الرأى على أن الحل الفعال يكمن فى أمرين :

أولهما : اشاعة الثقة والتفاؤل فى مستقبل الاقتصاد المصرى.

ثانيهما : مشروعات كبيرة للمرافق العامة والبنية الاساسية.

اما بالنسبة لاشاعة الثقة وروح التفاؤل فى مستقبل مصر الاقتصادى فهى تحتاج الى حزمة من السياسات والاجراءات والسلوكيات الاجتماعية والسياسية. ويلزمها معالجة تفصيلية ليست موضوعنا هنا.

غير أن الأمر الذى يمكن أن يؤثر فى إقلال البطالة هو الشروع فوراً فى تنفيذ مشروعات كبيرة عملاقة فى مجالى المرافق العامة والبنية الأساسية، ويجب ان تكون هذه المشروعات فى مناطق جديدة حتى تسهم فى اضافة موارد جديدة فى دائرة الاستغلال. وكذلك أن تركز على المناطق الفقيرة النائية المكتظة بالسكان وخاصة فى صعيد مصر بحيث ترفع من مستوى معيشة سكانها وتخفف من حدة الفقر بها وتزيد من صلابة النسيج الداخلى للمجتمع وتؤكد التمازج الوطنى. ومن أمثلة هذه المشروعات:



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٤

- طريق صحراوى جديد من الواحات جنوبا الى العلمين على البحر الابيض.
- طريق رئيسى من الواحات الى سفاجا على البحر الأحمر.
- البنية الاساسية من شلاتين الى السويس.
- المرافق العامة ومشروعات الطرق والكهرباء والمياه بسيناء
- البنية الاساسية بالساحل الشمالى من أجل استغلال الاراضى الزراعية الجيدة المتاحة بها والتى تقدر باكثر من ٦٠٠ الف فدان.
- البنية الاساسية اللازمة لتنمية الزراعة بسيوة واستغلال المياه المتاحة بها لأغراض الزراعة مع ربطها بالوادى بطريق رئيسى.

والسؤال الجوهرى الذى يطرح نفسه مباشرة هو من أين ستمول هذه المشروعات؟ والاجابة على ذلك هى الاقتراح الرئيسى لنا هذا. صحيح ان متطلبات الاصلاح الاقتصادى تستلزم تحقيق التوازن فى الموازنة العامة للدولة. إلا ان الطريق الشجاع الذى لايتعارض مع ذلك هو تمويل هذه المشروعات من احتياطيات العملات الاجنبية التى تراكمت خلال الاعوام الثلاثة الماضية، وتقدر هذه الاحتياطيات باكثر من ١٦ الف مليون دولار، وهو مايكفى لاستيراد احتياجاتنا لاكثر من ١٨ شهراً.

فاذا خصصنا منها نحو ٦ آلاف مليون دولار لتمويل المشروعات المماثلة الواردة على سبيل المثال هنا، فإن باقى الاحتياطيات تكفى لواردات نحو عام وهى ايضا أكثر مما هو متاح لكثير من الدول التى تفوقنا فى متانة أوضاعها الاقتصادية.

ولا أعتقد أن الاقتراح السابق يتعارض مع مقتضيات الاصلاح الاقتصادى أو يؤثر سلبا على المتغيرات الاقتصادية الكلية. بل العكس هو الصحيح. إذ ان الاصلاح فى الاجل القصير يتطلب ادارة الطلب وتقييد الاستهلاك. أما على الاجل الطويل فهو يشجع النمو المطرد. . واقتراحنا هو من أجل ذلك وللانتقال من تقييد الطلب الذى نجحنا فى تحقيقه خلال السنوات الثلاث الماضية وننطلق الى آفاق جديدة.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٤



رأى

مصريات

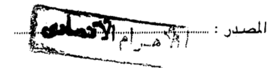


يقدمها: **محمد باشا**

« هذه سطور مصرية ١٠٠٪ ليس وراءها إلا صالح مصر ومصلحة كل مواطن مصرى اليوم وغدا وبعد غد بإذن الله »

نواب الشعب ورئيس الوزراء فى مواجهة البطالة والاجور وحماية المستهلك



المصدر : 

الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٤

"مواجهة مشكلة البطالة بين الشباب، وفكرة المعاش المبكر للعاملين بالحكومة.

رعاية محدودى الدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعديل أجور العاملين وإنشاء اتحاد لحماية المستهلك..

هذه بعض المسائل والقضايا الجماهيرية التى إحتلت جانبا كبيرا من إهتمام مجلس الشعب سواء من خلال لجنة الرد على بيان الحكومة او مناقشات ومطالب ٢١٤ عضوا من اعضاء المجلس بينهم ١٨٨ من حزب الأغلبية و٥ من التجمع و٢١ من المستقلين.

ماذا كان رد الحكومة على هذه المطالب والمشاكل؟

الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء يشرح ذلك مؤكدا أن التقرير ومطالب الاعضاء تعكسان إهتمامات كبيرة تنال من تفكير الشعب وتفكير الحكومة الشئ الكثير، وأن التقرير جاء معبرا تعبيرا صادقا عن كل مايدور فى ذهن الحكومة وفى اذهان المواطنين من قضايا تحتل مركزا رئيسيا فى إهتماماتنا جميعا المجلس والحكومة وشعب مصر.."

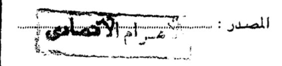
□□□

□□ حول مشكلة البطالة، وأسلوب مواجهة الحكومة لها وإمكانية إسهام خروج العاملين على المعاش المبكر فى حل هذه المشكلة.. قال رئيس الوزراء:

ان عدد المتعطلين من الخريجين طبقا للحصر الذى تم ميدانيا فى ٢١ محافظة بلغ مليونا و٤٢٥ الف مواطن حتى نهاية عام ٩٣، من بينهم ١٣,٦٪ مؤهلات جامعية و٩,٤٪ مؤهلات فوق المتوسطة و٧٧٪ مؤهلات متوسطة.. وهناك لجنة لمتابعة حل المشكلة تقوم بمتابعة دورية لتشغيل المتعطلين من كل الفئات لكن والكلام للدكتور عاطف صدقى ـ أن الحل النهائى للبطالة لابد أن يرتبط بعملية توسيع قاعدة الانتاج زراعة وصناعة بالدرجة الأولى، وكلما اتسعت قاعدة الاقتصاد القومى، اتسعت قاعدة الانتاج وبالتالى تتاح فرص عمل تقلل من البطالة، وهذا كلام لن أحيد عنه باقتناع وأعتقد أن الغالبية من أعضاء المجلس من المؤيدين والمعارضين لديهم هذا الاقتناع.

ويؤكد رئيس الوزراء أن مصر ليست وحدها التى تعانى من مشكلة البطالة، وليس هذا تبريرا وإنما شرحا وتأكيدا من الواقع حيث المشكلة





موجودة فى كل دول العالم وفى الولايات المتحدة تزداد، وأيضا فى أوروبا لكن طبيعة البطالة عندنا تختلف عن طبيعتها فى هذه الدول، نحن عندنا بطالة هيكلية أى مرتبطة بهيكل الانتاج، لكنها فى الدول الأوربية والولايات المتحدة البطالة هناك تسمى بطالة دورية مرتبطة بتقلبات الانتاج او الاقتصاد القومى، بين الرخاء والكساد.

وهناك عدة وسائل تلجأ إليها الحكومة المصرية للقضاء أو تخفيف عبء هذه الظاهرة، حيث نهتم بصورة مكثفة بتنمية الصناعات الحرفية والتعاونيات، على أساس أنها تستوعب أعدادا كبيرة من المتعطلين وبدأ العمل فعلا فى إنشاء مجمعات صناعية حرفية فى كثير من المحافظات،

بإنشاء مناطق فى محافظات الاسكندرية ودمياط وبورسعيد والاسماعيلية والشرقية والمنوفية وبنى سويف وأسيوط وسوهاج وأسوان، ويصل عدد الورش الحرفية التى تم الترخيص لها أكثر من ٢٣١ الف ورشة تتيح فرص عمل لهم.

● أيضا فإن جهود الحكومة تتجه أيضا إلى القطاع التعاونى الانتاجى الذى يضم ٤٦٤ جمعية وسوف تستوعب مشروعاتها والمشروعات الحرفية حوالى نصف مليون شخص.

● إلى جانب ذلك فإن الصندوق الاجتماعى يمثل وسيلة من وسائل استيعاب المتعطلين وحتى نهاية عام ٩٦ سوف تستوعب مشروعاته مايقرب من ٩٠٠ ألف شخص، وموارد الصندوق الفعلية تصل إلى ١٤٢ مليون دولار وعدد المشروعات المتفق عليها أو المتعاقد عليها تصل إلى ١٤٠ مشروعا بإستثمارات إجمالية تصل إلى ٨٧٢ مليون جنيه، ثم صرف ٣٦٩ مليون دولار، ومن أنجح مشروعات الصندوق هى المشروعات الحرفية والأسر المنتجة إلى جانب اهتمام الصندوق بالتدريب التحويلى لبعض الخريجين لاتاحة الفرصة أمامهم فى أعمال أخرى تكون أكثر ملاءمة لهم.

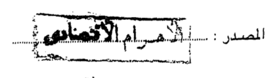
□□□□

□ وعن مدى إسهام فكرة المعاش المبكر فى حل مشكلة البطالة يقول رئيس الوزراء ردا على اسئلة وملاحظات أعضاء مجلس الشعب أن الحكومة تسعى فى هذا المجال الأخذ باتجاهين:

● الاتجاه الأول: هو إعداد قانون للعاملين بالدولة سوف تقوم به هذا العام ومن أهم ملامحه إطلاق الأجازات والاعارات وبدون حد أقصى.

● الاتجاه الثانى: دراسة اقتراح يسمح بالخروج المبكر لبعض العاملين وهو موضوع لانستطيع أن نعد به فى هذه المرحلة لأن المعاش المبكر يقتضى أن نضع نطاقا له لأن هذه المعاشات لها حساب اكتوارى خاص، وإذا ثبت أننا يمكن أن نتجاوز هذه الصعوبات، فسوف يعاد النظر فى سن المعاش لكن تحقيق ذلك ليس بالأمر الهين.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠٨ مارس ١٩٩٦

ويؤكد د. صدقى أن اللجنة الخاصة لمواجهة مشكلة البطالة لديها برنامج عمل لهذه المواجهة مثل توزيع الأراضى على الخريجين الى جانب هذه المشروعات، ونأمل أننا فى المدى المتوسط او الطويل سوف نتمكن من اختفاء هذه المشكلة أى حوالى عام ١٩٩٩ او ٢٠٠٠ على أكثر تقدير.

□□□□

□ أيضا فإن لجنة الرد ومناقشات واقتراحات الأعضاء تناولت المطالبة بضرورة تحقيق نوع من الاستقرار الاجتماعى للمواطنين بالتوصية بالتالى:

● التريث فى تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من مراحل تطبيق الضريبة على المبيعات.

● ضرورة مراجعة ما فرض منها على بعض السلع والخدمات لتخفيف العبء على محدودى الدخل.

ويؤكد رئيس الوزراء أنه لن يتم الانتقال إلى المرحلة الثانية من ضريبة المبيعات، وهى التى تدخل فيها صورة الضريبة على القيمة المضافة، وذلك قبل بضع سنوات وعلى الأقل سنتين ونحن حتى الآن فى حاجة إلى مزيد من الاعداد لرفع كفاءة الجهاز الضريبى، كما أنه من ضمن التوصيات فى هذا المجال ضرورة إعادة النظر فى الضرائب المفروضة على المشروعات الصغيرة، وقد تم بالفعل إعفاء هذه المشروعات لمدة خمس سنوات وهى التى تعمل فى إطار الصندوق الاجتماعى أما التى عمل خارجه فهى أيضا

معفاة من ضريبة المبيعات التى تفرض على مايزيد على ٥٤ ألف جنيه كعائد سنوى.

□ وحول الاقتراحات والتوصيات التى تطالب بتعديل أجور العاملين فى الدولة حتى تتمشى مع الأعباء، ويغطى الأجر الأساسى الاحتياجات الضرورية للفرد وأسرته.

● قال رئيس الوزراء تعقيبا على هذه المطالب: ان الحكومة أجرت مجموعة من التعديلات فى الأجور والمرتبات من خلال العلاوات الخاصة وهذا اجراء سوف يستمر طالما أن هناك للتضخم اتجاها فى إقتصادنا.

وقانون العاملين الجديد سوف يتضمن مسألتين رئيسيتين هما:

● أولا العلاوات الدورية والعلاوات الخاصة سيتم ضمهما معا بحيث تبقى العلاوة علاة دورية أوتوماتيكية مرتبطة بمعدلات التضخم ونحن نراعى هنا ما طالبت به اللجنة والأعضاء.

● ثانيا: الحل الثانى الذى سنتقدم به للمجلس هو فتح مربوط أو نهاية مربوط الدرجات بلا حدود فى حالة عدم ترقية العاملين، وعندما تتم الترقية ينتقل إلى البداية الجديدة فى الدرجة الجديدة ويفتح له المربوط إلى ما لا نهاية بحيث أننا نعطى العاملين زيادة مستمرة فى أجورهم سنويا لمراعاة حدود التضخم.

□□□□



ويتواصل حديثنا فوق سطور مصريات، بما أعلنه رئيس الوزراء من سياسات فى مختلف الاتجاهات.

آخر مصريات

قال تعالى:

«وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم»

[صدق الله العظيم]

[المائدة/ ٩]



الوظيفة حسناء.. والراتب ٢٠٠٠ جنيه!



كتبت منال لاشين:

بين الجمال والدلع من ناحية وخدمة البيوت من ناحية أخرى تحدد مصيرى المهنى ،كان لدى طريقان لابد أن اسلك أحدهما: ان أعمل حسناء بـ «٢٠٠٠» جنيه أومربية بـ «٤٠٠» جنيه و «بالاكسسون» يرتفع الرقم إلى ١٥٠٠ جنيه.

.. نظرت لطابع الحسن فى وجهى وتوجهت إلى مقر الشركة صاحبة أغرب إعلان «١٥٠٠» ألف وخمسمائة جنيه المرتب الشهرى وأكثر بخلاف الحوافز والمكافآت والمصاريف النثرية واليومية لشابات حسناوات المظهر ولديهن موهبة الحديث والدراية بالتعامل لانجاز الأعمال لدى الجهات الحكومية والإداريه والسجلات والرخص. وتمنح المقبولات عقوداً طويلة المدة وتفضل من تملك سيارة.

.. انتهى الإعلان وبدأت طريق الدهشة بتليفون.. جاءنى صوته على الجانب الأخر.. صوت وقور جداً ينفى الشبهات.. اجاباته سريعة ومحددة.. لايهم المؤهل ولسنا فى جامعة للغات.. المهم لغة الحكومة.. عايز واحدة ترحمنى من تضييع الوقت: نعم احنا معارض حلويات محترمة!! سألته : ولماذا تدفع كل هذا المبلغ.. لازم فيه مؤهلات.. «لا اطلب سوى ماورد فى الإعلان بنات حلوة وتعرف تتعامل مع الحكومة.. تعالى بكره من الساعة ١٠ إلى الساعة ٤ سألته : ببراءة ممكن بابا يحضر معايا!! نفد صبره.. ليه؟ على العموم زى ما انتى عايزه!!واغلق الخط

.. كنت أريد أن اعرف شكل المتقدمات لاغرب امتحان.. امتحان فى إجادة «لغة الحكومة».

.. فى الصباح رأيت العجب هل أنا فى دفيليه أزياء أو ناد على حمام السباحة؟ هل أنا فى سهرة أم اننا لانزال فى الصباح حاولت البحث فى رءوس المتقدمات عن شعر أسود فلم



أعشر .. كل الموجودات لديهن شعر ذهبي يخطف الابصار.. تشاءمت فلون شعري أسود ويبدو أن لون الحكومة الرسمي هو الأصفر الذهبي.. جلست

اتأمل الفتيات من حولي.. البشرة لونها كان أبيض قبل أن يختفي اللون خلف ستائر من أحمر الخدود.. العين تحولت إلى لوحة فنية تشكيلية تذكر بالمدرسة السريالية كلهن يرتدين الألوان الصارخة : الأسود.. الأحمر بدرجاته .. تاييرات قصيرة!! واستريتشات ساخنة!! عليها رسومات لزهور وتماسيح مستعدة لالتهام من يحاول الاقتراب أو اللمس.

.. بدأت «أثرثر» مع جارتي.. صعيدية تسكن مع خالتها تحمل دبلوم صناعة.. صاحبة خبرة في «التشهيلات» والذى منه تساءلت في دهشة حقيقية عن معنى تشهيلات فأجابتني بسؤال أنت جايه تعملي إيه؟ شكلك مايعرفش حاجه..؟ قلت لها سأحاول.. المبلغ مغر ١٥٠٠ جنيه قالت بسرعة لاذا الاساسى الموظفة الشاطرة توصل «٣٠٠٠» جنيه أصل الحكومة بحورها غويطه.. الورقة ممكن تخلص في دقيقه أو في شهر وممكن ماتخلصيش.. كل واحدة وشطارتها.. «الحاج» اللي كنت باشتغل عنده قبل كده كان بيقولي ان البنات الخفيفة تفتح الأبواب المغلقة.. كان باب المدير يفتح في هذه اللحظة ولكنني عرفت انه باب مغلق بالنسبة لي.. نسيت طابع الحسن في وجهي ولم احاول خوض الامتحان فأنا لا أجيد لغة الحكومة.. قررت العمل كمربية المرتب بدون أكسون ٤٠٠ جنيه طلبت رقم التليفون.. جاءني صوتها المتعجرف يحمل نذر الشر.. طبعاً مطلوب مؤهل.. دبلوم على الأقل.. لامش عايزين لغات قلت بفخر.. أنا أعرف انجليزي من الجامعة تجاهلت اشارتي للجامعة وقالت ما اقدرش أضمن «الاكسون» قلت لها «هون» ايه يامدام ؟ قالت وهي تنهي المكالمة: الاكسون يعني مخارج الكلمات باللغة الفرنسية .. قررت «استعادة الأمل» وحاولت ان اجيد الاكسون حتى أعمل مرافقة اطفال بـ ٨ جنيهات في الساعة يعني ١٥٠٠ جنيه في الشهر والعمل لمدة ٧ ساعات فقط وبدون شعر أصفر ذهبي وعيون مرسومة أو بدون اجادة لغة الحكومة!!

خريجو الجامعات يواجهون البطالة بالرقص فى الأفراح

نحن نرقص فى مواجهة البطالة.. جملة قالها احد شباب فرق الأفراح التى انتشرت فى السنوات الأخيرة بين حوارى وأزقة القاهرة والمدن الكبرى فى مصر.. شباب حاصل على مؤهلات عليا ومتوسطة واخرون هجروا الرقص فى فرق الحكومة الرسمية، .. فربح ليلة رقص واحدة فى فرح شعبى يفوق دخل موظف حكومى ظل لسنوات «يتمرمغ» فى تراب الميرى المستحيل على حد قول بعضهم.

«العربى» طافت ببعض شوارع القاهرة وأبحرت فى عالم جديد تشكل على ايقاعات اعداد البطالة المتزايدة.فى البداية لم نكن نتخيل هذا العدد من الفرق واعداد الاشخاص العاملين بها، فالفرقة الواحدة تضم على الأقل ٣٥ عضواً ما بين مطرب وعازف وراقص.. أما اعداد الفرق فقد تجاوزت فى مناطق الزاوية الحمراء والوايلى الـ ١٦٠ فرقة ، بينما كان العدد فى المطرية حوالى ٧٥ فرقة.. ولا تقتصر الظاهرة على القاهرة وحدها بل تنتشر فى المحافظات ، ففى السويس حوالى ٢٥ فرقة و ٣٠ فرقة بالاسماعيلية و ٣٥ فى بورسعيد ، وأما دمياط فبها حوالى ٤٠ فرقة .. العاملون بتلك الفرق تتراوح اعمارهم ما بين ١٧ و ٣٥ عاما، اسعارهم تتحدد اساس موقع كل عضو بالفرقة وتتراوح ما بين ثلاثة جنيهات وتسعين جنيها فى السهرة الواحدة وعلى سبيل المثال يتقاضى ضارب الدف على ثلاثة جنيهات فى حين يتقاضى قارع الطبول ١٠ جنيهات وعازف الاورج ٣٠ جنيها، أما صاحب المزمار فيتقاضى ٩٠ جنيها فى الليلة.

فرق ورقصات

● ومن بين تلك الفرق «النجوم، سندباد، هاين داى، شروق، الطرابيش، لينرى دايز، شباب ٢٠٠٠، مجانين الزفة» وبالقطع تلك نماذج من اسماء هذه الفرق التى لا تعد ولا تحصى فهى تتوالد يوماً وراء الآخر.

ويرتدى اعضاء تلك الفرق ملابس تأخذ فى اغلب الاحيان الطابع الفولكلورى سواء المصرى أو العربى ، فهناك من يرتدون الزى الفرعونى أو الرومانى، وآخرون يرتدون الزى المغربى ، بينما تفضل بعض الفرق ارتداء الجلباب الصعيدى أو ملابس الصيادين. ومن اشهر الرقصات التى تقدمها تلك الفرق رقصة التنورة الشهيرة أو استخدام المباخر ووجوه الحيوانات فى تقديم بعض الاستعراضات الراقصة ، أما أخر تقاليع تلك الفرق فهى استخدام الاقزام والاطفال فى الرقص والغناء.

المهنة راقص

عادل السيد احد اعضاء تلك الفرق يقول انه تخرج فى كلية التجارة شعبة محاسبة عام ١٩٨٨ وبالقطع فقد حاول الحصول على وظيفة فى احد البنوك أو أى مكان أخر فواجهته الوساطة فى كل مكان ذهب إليه رغم حصوله على البكالوريوس بتقدير جيد جداً ، ففضل الانضمام إلى فرق الرقص على الجلوس فى البيت..

سعيد محمد شاب أخر حصل على ليسانس القانون عام ١٩٩٠، تدرب فى البداية بأحد مكاتب المحاماة لمدة عام مقابل ٦٠ جنيها فى الشهر بعد ذلك حاول أن يفتح مكتباً للمحاماة ولكن «العين بصيرة واليد قصيرة» فلجأ إلى بعض الاصدقاء الذين سبقوه فى تكوين فرقة للزف فى الافراح رغم أن مواهبه الفنية لم تعرف عنه من قبل. ويضيف «أنا قلت لنفسى أوفر خمسة جنيهات ثمن الشاى وعلبة السجائر بدلاً من تكلفة الأهل هذا المبلغ».

طموحنا اكبر

ويقول ناصر أبو الفتوح صاحب أحدى الفرق «أنا احب الفن، ولا تعرف كيف صنعت هذه الفرقة من لحم الحى.. طموحى اكبر من فرقة زف وافراح ولكن ماذا افعل امام ظروف الحياة؟! اعمالى الجادة اقدمها من خلال الثقافة الجماهيرية وإن كانت لا تدفع شيئا..

ويحكى أمجد الشيمى حكايته مع فرق الزفة بقوله: كنت أعمل بورشة فى السبتية مقابل ٤٠ جنيها فى الاسبوع حاليا احصل على نفس المبلغ فى الليلة الواحدة وبملابس نظيفة وبدلاً من أن يقال عنى حداد يقال فنان».

● خالد حسن شاب أخر حصل فى بداية حياته على قرض اقام به مشروع للتريكو لكن التجربة فشلت لأنه لم يستطع منافسة اصحاب المصانع الكبيرة.. وعندما حان وقت سداد القرض واوشك على الدخول للسجن ففضل الانضمام لفرقة الزفة لتسديد ديونه.. ولا تختلف تجربة ممدوح بخيت «دبلوم صنايع» وسامر خليل عن باقى زملائهما اعضاء الفرق اتقاءً للبطالة والجلوس فى البيت أو المقاهى.. نفس الأمر تكرر مع ميمى فريد الذى يعمل طبالاً حالياً تمهيداً لتكوين فرقة خاصة به ويختتم شعبان قنديل بتساؤل شديد اللهجة بدلاً من أن تسألونا عن العمل فى فرق الزفة والافراح اسألوا الحكومة ماذا وفرت لنا حتى لا نعمل فى تلك الفرق؟!



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....

من يتحملها؟

اعانة بطالة للشباب!!

اينما تكونوا تدركم البطالة ولو كنتم فى فرنسا او يطولكم لسان من لهبها.. هذا هو الانطباع الذى خرجت به بعد قراءة رسالة القارىء العزيز. محمد السعيد الشيوى الذى يحمل الجنسية الفرنسية بالاضافة لجنسيته المصرية. والتى ارسلها لنا من مدينة النور باريس يبكى فيها على حال زملاء واصدقاء له لم توفقهم ظروفهم لاقتناص فرصة العمل الذى يعطى الانسان فرصة لاكتشاف ذاته وتحقيقها لخدمة نفسه والمجتمع الذى يعيش فيه.

الرسالة تقول بالحب «بالرغم من اننى لست مقيما بمصر الآن الا أنى كمصرى شاب اود المشاركة معكم فى هذا الاستطلاع لما لمسته من معاناة ومشاكل اولا وثانيا حرصا منى على زملائى المقيمين بمصر فى ظروف صعبة واليكم الرد على اسئلتكم المطروحة فى الاستطلاع .
المشكلة الرئيسية هى العمل (يقصد بالطبع عدم توافر فرص العمل الحقيقى للشباب فى مصر).
والاسباب التى خلقت هذه المشكلة هى حالة الفوضى التى تسير على العملية التعليمية فى مصر والتى تخرج كتبة وموظفين لا يعرفون شيئا وبيروقراطية العمل الادارى وعدم تطوير القوانين فى مصر بشكل يسمح بخلق فرص عمل للشباب.
وارى ان الدولة هى المسئولة ممثلة فى الحكومات المتعاقبة التى لم يكن لها هدف واضح فى هذا الصدد ومن ثم لم نر نتائج ايجابية فى مسالة فرص العمل.
بينما تلعب وسائل الاعلام دورا لا بأس به فى توضيح المشكلة والدق على اوتارها. ولكنها للاسف فى ظل فوضى التعليم والبيروقراطية كمن ينفخ فى قربة مقطوعة ويحمل المصرى المغترب الحكومة مسئولية حل هذه المشكلة الصعبة ولكنه يقدم النصيحة فى نقاط اربع هى :
اولا - تطوير التعليم المصرى بشكل جذرى يتناسب مع التطور الحادث فى العالم وبشكل يلبى احتياجات سوق العمل فى مصر والخارج.
ثانيا - العمل على مشاركة الشباب فى الحياة السياسية والاجتماعية لحمايته من الانحراف ولم يوضح القارىء الكريم شكل المشاركة فى الحياة السياسية التى يمكن ان تقدمها الدولة للشباب هل هى الانتماء للاحزاب ام حق التظاهر والادلاء بالاصوات فى الانتخابات؟
ويطالب القارىء هنا كجزء اجتماعى من دور الدولة لحماية الشباب بصرف اعانة بطالة للشباب المتعطل عن العمل وهو اقتراح وجيه قد تقف امام تنفيذه الظروف الاقتصادية التى تواجهها مصر ولا تخفى على احد ولكن الفكرة وجيهة بكل المقاييس وتستحق الدراسة والنقاش ومن قبل تستحق التنفيذ ولكن ما باليد تمتد لصندوق النقد الدولى حيلة!!
ثالثا - التخلص من بيروقراطية الادارة لعله يذكرنى هنا بالثورة الادارية التى انطلقت ذات يوم فجأة ثم ماتت بالسكتة القلبية وهى لاتزال جنينا فى مهد القرارات والتصريحات المجانية!!
رابعا - وضع الشخص المناسب فى المكان المناسب. وهى قاعدة ذهبية ولكن القارىء الكريم بخل علينا بالكيفية التى تنفذ بها هذه القاعدة هل باللجوء للانتخاب الحر الديمقراطى فى شغل كل المناصب القيادية على كل المستويات أم ماهى الوسيلة المثلى لتطبيق هذا المبدأ الاصيل.
ويعرج القارىء على المشاركة الشعبية فى حل مشكلة البطالة ويقول انها ممكنة ولكن فى ظل الحالة السياسية الراهنة تعتبر الحكومة هى الراعية والمسئولة عن كل شاردة وواردة صغيرة كانت أم كبيرة والشرط اللازم لتحقق المشاركة الشعبية هو عندما يكون للجهود التطوعية اثر ملموس يحسه الناس ويشعرون معه أن ما يبذلونه من جهد ومال سيوضع فى مكانه حيث أننى لمست فى اقامتى بمصر المعاناة من بعض لصوص المكاتب الذين يعطلون كل جهد تطوعى فرديا كان أم جماعيا.
والقارىء هنا بذكاء شديد لمس وترا حساسا لابد من التوقف عنده لان القراءة فعل ايجابى

للابحار داخل السطور. القارىء يقول فى الحالة الراهنة من (سيطرة الدولة) تصبح راعية فكيف يكون الحال فى زمان الخصخصة القادم وماذا يكون دور الحكومة ودور الشعب فى مواجهة المشاكل بعد ان تتخلى الدولة عن دور الام الحاضنة الى دور الاب أو الحارس فقط!!

كما انه يطرح مشكلة الثقة من الجماهير فى مسالة التبرعات ولكن الرد عليه هو ما قدمه الاهرام من خدمات لصالح المراكز الطبية عبر بريد الاهرام وما يفعله بالطبع الاستاذ مصطفى أمين فى ليلة القدر وهذان نموذجان فقط.

ثم نواصل قراءة الرسالة الذكية نراها تحدد المشكلات الاخرى التى يراها تلى مشكلة البطالة فى الخطورة والاهمية وهى: تفشى الامية بشكل مريع فى المجتمع (اكثر من ٥٠٪ حسب الاحصاءات الرسمية) ولا يستثنى القارىء محمد الشيوى هنا المتعلمين و بعض المسئولين الكبار من الاندراج تحت دائرة الجهل بمعناه الواسع.

اما المشكلات الاخرى من سوء الادارة الحكومية والتضارب وعدم التنسيق بين الهيئات والمصالح وارتفاع الضرائب مقارنة بالدخل العام للفرد وذلك لوجود قوانين اقتصادية باليه ويختم هذه المشكلات بمشكلة التمييز فى الراتب الحكومى لنفس المؤهل وسنة التخرج والتقدير من مصلحة لاخرى

ولا نملك هنا الا الشكر لمواطن خرج من نار البطالة لكنه لايزال يكتوى بها معنويا مع اخوة له هنا فى مصر ولاشك ان رؤيته للامور من الخارج (رغم انه يغلفها بدبلوماسية رقيقة) لها من العمق والالمعية مالها.

محمد حربى



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تجربة مضيئة للجهود الذاتية

بعيداً عن ثرثرة المدن .. ولطم الخدود في القهاوى .. وإلقاء كل المسئولية على « التقاعس » الحكومي .. استطاعت قرية « تَفَهْنَا الاشراف » بمحافظة الدقهلية .. ان تعتمد على نفسها .. وعلى اموال أهلها .. للقضاء على كل مشاكلها التعليمية والاقتصادية .. فلم تنتظر قطار الحكومة البطيء ، وانشات بيتا للمال .. اقامت به المدارس والكليات إلى جانب الورش والمصانع والمواصلات .. وحتى محطة السكة الحديد حتى انه لم يعد هناك طفل إلا وله مقعد في مدرسة ، او شاب إلا وله مكان في ورشة او مصنع .. وهكذا نفذت دون دعاية او ضجيج « خصخصة » كل مراكز الخدمات ، وانشات دون فلسفة أو سفسطة كل مايحتاجه أهلها .. من مواقع الانتاج .. و .. تمكنت في هدوء شديد بعيداً عن الصراخ والعويل والضجيج .. ان تخرج لسانها لسنوات الكسل والامية وللجهل .. وان تقول للبطالة ـ التي تعاني منها كل بلاد الدنيا ـ وداعا .. !!

والآن .. ماهي حكاية هذه القرية الذكية ؟ !

قرية مصرية تقول :

وداعــا للبطــالـة !

● مدارس ومصانع وكليات ومحطة سكة حديد فى قرية الاشراف !

المشروع العملاق بدأ بمليون جنيه

● لا يوجد عاطل واحد فى القرية



● إعداد : قسم التحقيقات

اسم القرية « تفهنا الأشراف » وهى احدى قرى مركز ميت غمر التابع لمحافظة الدقهلية تبلغ مساحتها ١٠٠ فدان وهى تتوسط محافظات الشرقية والغربية والقليوبية والدقهلية .

عندما اقتربنا من تلك البلدة رأيت الارشادات التى تنم عن الانجازات الموجودة .. بها وهى « بيت مال المسلمين » المعاهد الأزهرية ـ مصانع الأعلاف والمركزات ـ كليتان تابعتان لجامعة الأزهر الشريف . كل هذه الارشادات كانت تزيدنى حماسا لرؤية كل هذه المشروعات على الطبيعة وفى مدخل تلك القرية كانت جولتى فى المركز الاسلامى الذى يدير كل هذه المشروعات .

الفهم السليم للاسلام .. ثم التطبيق

— بداية التقينا بالمهندس صلاح عطية صاحب الفكرة الأولى لانشاء هذا المركز بل أحد الدعائم والممول الرئيسى لكل هذه المشروعات .. وكان أول شىء لفت نظرى انه كان يرتدى بدلة غاية فى الأناقة ـ وقابلنا بابتسامة رقيقة ـ مرحباً بنا . كما أن أول شىء يشاهده الزائر لمكتبه بهذا المركز صورة السيد الرئيسى حسنى مبارك وقوله ـ إن البناء لايرتفع إلا بـ وحدة الصف .. ونظافة اليد وسلامة القصد وصدق العزيمة ..

● وعندما سألته بداية عن أهداف هذا المركز الاسلامى فبادرنى بقوله :

— إن هذا المشروع كان عام ١٩٨٤ عندما عقدنا اجتماعا لابناء « تفهنا الأشراف » وأعلنا عن فكرة انشاء مركز إسلامى متكامل بالبلدة يشارك فى انشائه كل أبناء البلدة وبالفعل تم الاتفاق على هذه الفكرة وتم تشكيل مجلس إدارة لهذا المركز برئاستى وعضوية نخبة من بعض ابنائها المخلصين ..

وبدأنا الخطوات التنفيذية بشراء قطعة أرض مساحتها ٢٧٥٠ متراً مربعا فى مدخل القرية وذلك بالتبرعات سواء المادية أو العينية أو البدنية ـ وبالفعل تم إعداد الرسومات الهندسية والدراسات الفنية لانشاءات مشروعاتنا الأول بحفر الأساسات لمدرسة تحفيظ القرآن الكريم ـ والمسجد والمعهد الابتدائى ـ ومع مرور السنوات ـ ازداد عدد المشروعات التعليمية والانتاجية ، فعلى مدار الخمس سنوات التى مضت بلغ حجم الانفاق العام مليونا ومائتان وخمسة عشر الفا وثلاثمائة وثمانية وعشرين جنيها وبهذا المبلغ البسيط نسبيا تم انشاء :

— مدرسة لتحفيظ القرآن الكريم ويدرس بها ٤٠٠ طفل .

— معهد ابتدائى أزهرى يدرس به ٨٠٠ تلميذ وتلميذة وبه ٥٠ فصلا دراسيا كاملة الأثاث تسع ٢٠٠٠ تلميذ وتلميذة .

— معهد اعدادى أزهرى بنين طفل به ٢٥٠ طالبا وبه ١٤ فصلا دراسيا كاملة الأثاث تسع ٥٠٠ طالب .

— معهد اعدادى ازهرى للبنات ويدرس به ٢٠٠ فتاة وبه ١٠ فصول دراسية تسع ٤٠٠ طالبة .

هنا العلم .. أصبح حقيقة !!

— مسجد لأداء الصلوات الخمس ويسع ٥٠٠ مصل .

— عيادة طبية شاملة من أجل الطلاب والعاملين بالمركز .

— ورشة كاملة لتصنيع الأثاث الخاص بالمعاهد الأزهرية من مقاعد ومكاتب ودواليب وكراسى وسبورات .

— كذلك تم تخصيص سيارات لنقل الركاب والمدرسين الوافدين للمركز من البلاد والقرى المجاورة .. ويستطرد سيادته قائلا ثم كانت بعد ذلك الخطوة الكبرى وهى انشاء كليات جامعية بقريتنا وبالفعل مع الايمان الشديد لأهالى البلدة ووحدة كلمتها تم انشاء كليتين هما الآن تابعتان لجامعة الأزهر وهما كلية الشريعة والقانون للبنين ـ وكلية التجارة للبنات .. وتم ـ بالفعل ـ افتتاحهما وتفضل شيخ الأزهر بافتتاحهما عام ١٩٩٢ .

وماذا كان دور الأهالى إزاء كل هذه المشروعات ؟

يقول المهندس صلاح جعفر نائب رئيس مجلس ادارة المركز الاسلامى إن أهالى القرية هنا كلهم يد واحدة الفقير قبل الغنى فعندما نريد تنفيذ أى مشروع نجتمع فى مكان عام يضم كل أهالى البلدة ونتشاور ونحدد كل مايحتاجه هذا المشروع من مصروفات وتكاليف وفى حدود امكانيات كل فرد نحدد ما الذى سيقوم به كل فرد ـ حتى ان الفقير الذى لايملك أى شىء يتبرع بأى شىء كان يعرض أن يعمل بأحد أقسامه بدون مقابل .

قضينا على البطالة

وهكذا ..

وبالجهود الأهلية استطعنا تحقيق المستحيل والذى كان يعتبره البعض عندما عرضنا فكرة هذا المركز الاسلامى تحقيقه من قبيل الخيال ولكننا بوحدة الصف وبالاصرار وصدق العزيمة حققنا كل احلامنا ـ بل على العكس من ذلك استطعنا تحقيق الاكتفاء الذاتى داخل بلدتنا ـ بل القضاء على البطالة التى يعانى منها شعب مصر وقلت له كيف :

فقال : بانشاء الورش والمصانع التى استوعبت كل طاقة العمل العاطلة فى القرية ويؤكد بانه من أجل تحقيق هذا الهدف بالذات كان لابد من إنشاء (وحدات انتاجية) لتحقيق عائد مادى كبير يفى بمتطلبات مشاريع المركز ـ فكان أن تم انشاء مصنع أعلاف تابع لادارة المركز ـ بطاقة سنوية ٤٠,٠٠٠ طن علف دواجن ويحقق عائدا سنويا يمثل الركيزة الأساسية لتمويل الخطة الخمسية الثانية للمركز الاسلامى وتم وقف ايراد



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٩٤

المصنع بالكامل للأزهر الشريف بعقد « هبة رسمي » وذلك بعد أن تولى الأزهر الشريف الاشراف على كل المشروعات التى تم انشاؤها وبداية الدراسة بها .

وفى نفس الوقت فان المصنع قد استوعب معظم العمالة الموجودة بالبلدة ولم يعد هناك شكوى من البطالة فى قريتنا .. علاوة على بعض القرى المحيطة .. ونتصور النتيجة أن كل قرية او بلد فعلت المثل ولم تنتظر مشاريع الحكومة ..

— كذلك تم افتتاح مصنع مركزات حيث ينتج مركزات الأعلاف التى تدخل فى صناعة علف الدواجن بنسب معينة ـ أيضا تم وقف ايراد هذا المصنع للأزهر الشريف وتخصيص ايراداته لبناء فرع جامعة الازهر « بتفهنا الأشراف » .

— ومن أجل تحقيق مشروعاتنا بأقل تكلفة ممكنة فقد انشأنا ورشة نجارة تقوم بتصنيع مقاعد للطلبة والدواليب والمكاتب والسبورات والأبواب والنوافذ .

أيضا أصبح لدينا ورشة تصنيع الزى الأزهرى للمعاهد وتوزيعه على الطلبة والطالبات بالمجان .

— بالاضافة إلى ذلك انشأنا ورش السباكة والحدادة والتى تغطى احتياجات المركز والمنطقة المحيطة ـ وتخرج هذه الورش المتدربين فى هذه الحرف ليبدأوا حياتهم العملية مزودين بالحرفة وأدواتها المختلفة .

كل هذه المشروعات الانتاجية كان لابد أن تقضى تماما على البطالة ورفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى لأفراد هذه القرية بل القرى المجاورة .

والدليل على المستوى المرتفع لأفراد هذه البلدة اننا استطعنا انشاء محطة للسكة الحديد خاصة ببلدتنا بالجهود الذاتية ـ بل وانشاء محول كهرباء للمركز الاسلامى بطاقة ٨٠٠ ك ف أ .

لا للتطرف .. نعم للبناء

— ويؤكد سيادته بأننا هنا فى قريتنا نقول بالفعل لا للتطرف واهلا بالبناء ونحن نقول لكل من يسىء للاسلام بأعمال تخريبية مدعين متدثرين بعباءة الاسلام .. تعالوا هنا فى قرية « تفهنا الأشراف » لكى تروا قيم وتعاليم الاسلام حقيقة .. وعملا .. فنحن هنا ندعم دعائم اسلامنا بالعمل والانتاج .. ونربى اطفالنا .. على اعلاء قيم الانتاج والابداع وهكذا أصبح كل أب فى القرية آمنا على مستقبل طفله بدءا بالحضانة وحتى الجامعة ..

ولكن .. ماذا يقول الأهالى ؟ !

— بعد هذا اللقاء كان علينا أن نرى كل هذه المشروعات على الطبيعة وأن نتقابل مع العاملين بها .

— فى أحد المعاهد الأزهرية داخل المركز الاسلامى التقينا بالعديد من المدرسات اللاتى اكدن جميعا أن انشاء تلك المعاهد والمشروعات الانتاجية كان حافزا لهن للعمل والقضاء على البطالة واليأس الذى كان قد تسرب إلى قلوبهن ..

— فتقول السيدة هوانم محمد السيد الحاصلة على الثانوية الازهرية : كنت قد وصلت إلى درجة اليأس نتيجة لعدم العمل فالأهل يعارضون خروجى من البلدة لبلدة أخرى للعمل وفى نفس الوقت قريتى صغيرة ليست بها فرص عمل لكل الشباب ومع كل تلك الانشاءات أصبح المجال واسعا أمام أى رجل وسيدة للعمل سواء فى المجال الحكومى من خلال المشروعات التى تم انشاؤها بالمركز وتم تسليمها بعد الانتهاء منها للأزهر الشريف ـ او العمل الحر من خلال المصانع التى تم انشاؤها والورش التابعة للمركز والتى تم تخصيص ايراداتها للمشروعات التعليمية والانتاجية داخل البلدة .

وسيلة انتقال للوافدين

● وهذا هو ما تؤكده كذلك السيدة الطاف عبد الواحد عبد العزيز والتى تعمل بالمعهد الأزهرى وتأتى إليه من قرية مجاورة ـ بأن المركز الاسلامى اتاح لها الفرصة للعمل به ـ بل إنه يوفر وسيلة الانتقال من بلدتها إلى قرية تفهنا الأشراف بتوفير اتوبيسات خاصة بالمعهد الأزهرى التابع للمركز ..

● أما الأستاذ مجدى حمزة جاب الله الحاصل على ليسانس الدراسات الاسلامية فيقول إنه يعمل مدرسا بالمعهد الأزهرى ويأتى إليه من بلد ليست بقريبة لقرية الأشراف لاتصالها بالأتوبيسات الخاصة بالمركز ومن هنا فهو يستقل القطار من محطة السكة الحديد إلى تلك البلدة ولكن على حساب نفقة المركز الاسلامى !!

● وانتقلنا إلى داخل ورشة النجارة التابعة للمركز الاسلامى حيث وجدنا العديد من العاملين مابين صبى وعامل ـ ومهندس وقابلنا محمد عبد الله صالح رئيس العمال بهذه الورشة وسألته عن طبيعة العمل بهذه الورشة فقال إنها تقوم بتصنيع المقاعد والأبواب والشبابيك والسبورات الخاصة بانشاءات المركز الاسلامى وقال إنه يعمل هنا من باب الثواب وبلا اجر وذلك لأننى نجار قديم ولدى ما يكفينى ..

ويضيف السيد محمد عبد الله صالح بأنه منذ انشاء كل هذه المشروعات لم نسمع عن سرقة واحدة فى قريتنا وذلك لأنه لم تعد هناك بطالة .. فالكل يعمل .. والكل يكسب حتى الفقير هنا فى قريتنا لايحمل للدنيا هما « فبيت مال المسلمين » يتولى الانفاق عليه وعلى اسرته .. ومن هنا فالكل يعيش فى حب ووئام بلا تنافر ولاتحاسد ..



العامل أجره ٢٠٠ جنيه

● وفي مصنع الأعلاف التابع كذلك للمركز الاسلامي التقينا مع السيد يوسف أبو هاشم نوفل رئيس شئون العاملين بالمصنع ومن أهالي القرية والذي بادرنا بالقول :

— قد يقول الناس عن كلامي بانه « مجرد كلام جرائد » ولكنه اقسم بأن هذا المصنع (حاليا) تابع لادارة الأزهر الشريف ومع ذلك فإن المركز الاسلامي هو الذي يتولى الانفاق علينا - كما أن ايراد هذا المصنع (موقوف) للانفاق على الانشاءات والمعاهد الدينية بالبلدة .

— وعن أجور العاملين بالمصنع أكد سيادته بأن الأجور متفاوتة من شخص لآخر حسب طبيعة العمل ولكن أقل مرتب يحصل عليه العامل يصل إلى مائتي جنيه شهريا ..

وداعاً .. لتراب الميري

● وعندما علم أهالي القرية بزيارتنا الصحفية جاءنا شباب القرية لكي يقولوا لكل شباب مصر انفضوا عن انفسكم تراب الوظيفة وانتظار قطار الاعتماد على الميري وتعاونوا من أجل البناء والتعمير حيث قال لنا (الفني) محمد عبد الخالق عبد الغني من أبناء القرية إننا استطعنا بالعقل والتفاهم ان ننشيء محطة للسكة الحديد وسنترالا للقرية وأكثر من معهد ديني ما بين ابتدائي واعدادي وثانوي وهذا كله عاد بالفائدة علينا مرة أخرى حيث اننا وفرنا لأولادنا أماكن تعليم وفي نفس الوقت فرص كثيرة للعمل امام شبابنا ..

● بل لقد استطعنا أن ننشيء كليتين تابعتين حاليا لجامعة الأزهر احداهما للشريعة والقانون بنين - والأخرى كلية تجارة للبنات .. كما اننا نقيم حاليا بيتا للطالبات المغتربات اي « مدينة جامعية » كل هذا بالجهود الذاتية واستطعنا بفضل ذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي علماً وعملاً ..

لا للقوى العاملة –

● ويضيف أبو بكر شرف علي الحاصل على بكالوريوس تجارة دفعة ١٩٨٦ والذي كان يعاني من البطالة حتى كاد ان يصيبه اليأس ولكن مع كل تلك الانشاءات استطاع أن يعمل محاسبا باحدى تلك الانشاءات واستطاع أن يتزوج .

وعندما سألته عن خطاب القوى العاملة ابتسم قائلا إنه لم يصله بعد ولكنه عندما يصله فسوف يمزقه أو يتنازل عنه لغيره .. فقد قلت منذ زمن :

— وداعا لتراب الميري ..

● أما السيد محمد الأسود فيقول إنه كان أصلا فلاح (أجري) لايملك أي شيء سوى الأجر اليومي الذي يأتي يوما وقد لايأتي شهرا - حاليا أتاح لي المركز الاسلامي العمل بأحد مشروعاته كساعي اتقاضى اجرا .. وفي نفس الوقت التحقت باحدى الورش التابعة للمركز لكي اتعلم بها واصبح « صاحب صنعة » ارتزق منها واغطي مصاريف اولادي .

يد تخرب .. وألف تعمر

● وتوجهت بعد ذلك لكلية التجارة بنات بتلك القرية ووجدت بنات غاية في الجمال محتشمات غير منقبات - رقيقات بسيطات .. بعضهن من أهالي القرية والبعض الآخر من القرى والمدن المجاورة .. جلسن يستمعن في هدوء للمحاضرة ..

والواقع انني بعد هذه الجولة الواسعة لهذه التجربة الذكية الصالحة احسست بالأمان والاطمئنان فإذا كان هناك يد تخرب فإن هناك الف يد تعمر .. وهذا هو الاسلام الحقيقي ..

الاسلام سلوك - تعاليم - الاسلام دين إعمار وتعليم وتطوير وتقدم ومدنية .. لا دين هدم وقتل و .. تخريب وتطرف ..

فكل أفراد تلك القرية يملأ قلوبهم .. الايمان المبصر والفهم العميق لقيم الاسلام الداعية للتقدم والبناء والعلم والابداع لم يهتموا هنا بماذا يرتدي الرجل والمراة مثلما يهتم الكثير من المخربين وتكفير المسلم .. كل ما يهمه هو تحقيق تعاليم الاسلام « الجوهرية » وليس التمسك بالقشور والذقون والجلباب والنقاب .. وإنما بمعاهد العلم .. والمصانع .. ومؤسسات العمار والبناء ..

فإذا ما حل وقت الأذان سمعته يتعالى من كل مكان يحيط بي فإذا كل فرد في مكانه اتخذ من الأرض التي هو واقف فوقها مسجداً لكي يؤدي الصلاة .. حتى لاتتوقف عجلة العمل .. فهناك يد تكبرّ وفي نفس الوقت تعمل وتقول لا للجهالة و .. لا للبطالة .. والف لا للفهم المزيف للاسلام .. وتركت هذه القرية وأهلها .. وسؤال حائر حزين يلح على خاطري ماذا يحدث لمصر .. لو أن كل قرى مصر .. فعلت المثل .. وجعلت من الدين دافعا لتقدمها .. وليس عائقا يقيدها في سلاسل التخلف والجهالة والكسل ..



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٢٨ مليون جنيه قروضا لدعم الانتاج بأراضى الشباب

أعلن الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى أنه تم توفير قروض تبلغ ٢٨ مليون جنيه من الصندوق الدولى للتنمية الزراعية وفائض معونة الغذاء الفرنسى لشباب الخريجين وجمعياتهم لدعم الانتاج الزراعى فى الأراضى الجديدة، وقال ان هذه القروض تصرف بمعدل ٧٠٪ من قيمة المشروع المستهدف تنفيذه وتسدد فى نهاية الدورة الزراعية. جاء هذا عقب لقاء نائب رئيس الوزراء مع الدكتور ريتشارد بلومر وزير الثقافة فى احدى المناطق الالمانية، والدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال.

من هنا يبدأ حل مشكلة البطالة

● كيف حققت اليابان هذه النهضة الصناعية الكبيرة فى هذه الفترة الوجيزة التى بدأتها مع مصر، وكيف وقفت مصر عاجزة وغير قادرة على مثل ما فعلت اليابان، رغم الفارق الكبير فى الامكانيات فاليابان مثلا تعتمد فى الحصول على مواردها اللازمة للصناعة من الخارج، بينما تتوافر لمصر كل الموارد الطبيعية، وليس الانسان اليابانى بأذكى من الانسان المصرى، وموارد مصر المالية متعددة مقابل موارد اليابان المحدودة؟!

هذا السؤال الضخم كان يدور فى خلد وعلى لسان أعضاء لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب وهم يناقشون برئاسة الدكتور عبدالأحد جمال الدين الاقتراح بمشروع قانون المقدم من المهندس محمد عبدالعال خليف (حزب وطنى)، بشأن تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

أما الاجابة على هذا السؤال فقد استنتجتها من خلال النقاش الطويل والحاد الذى كشف عن حماس وطنى كبير وغيرة على الاقتصاد الوطنى ورغبة صادقة فى تحقيق إنجاز كبير يفيد الشعب كله، وتتلخص هذه الاجابة فى أن إرادة الانسان على الفعل والاخلاص والاخذ بأساليب العصر والتفاعل الايجابى مع حركة النشاط الاقتصادى العالمى والاحساس الراقى دائما باحتياجات الأسواق ومراعاة ذوق المستهلك من خلال الدراسة الميدانية والعلمية لمختلف الاسواق، هذه كلها هى أسس التقدم التى ارتكزت عليها اليابان فى نهضتها الصناعية ولذلك فإنها بدأت مشروعها الصناعى بالاعتماد أولا على الصناعات الصغيرة، وقد كان لذلك هدف مهم وهو أن تدريب الأفراد على التصنيع أولا ثم إتقانه ثانيا، وأن يترسخ فى وجدان الفرد أنه صاحب مصلحة مباشرة فيما يعمل وينتج وأن نموه لن يتحقق الا بمدى قدرته على الاجادة والتطوير فى الانتاج، وبذلك خلقت

محمد عبد العال



عبدالأحد جمال الدين

● الصناعات الصغيرة والمتوسطة.... قد تنقذ الاقتصاد

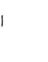
الادارة اليابانية نوعا من التنافس الايجابى بين أصحاب هذه الصناعات الصغيرة، وبمرور الوقت نما وكبر ثم تفوق وأجاد، وتكونت الشركات الصناعية المتوسطة ومنها جاءت الشركات الكبرى التى جعلت اليابان قوة اقتصادية عالمية لها مكانتها ويعمل الكل لها الف حساب وحسابا.

أما نحن فى مصر فقد انشغلنا أو أريد لنا ذلك، بأشياء عديدة جانبية، ونسينا المشروع الصناعى والنهضة التى كان قد بدأها محمد على فأصبحنا من مستهلكى الصناعات اليابانية ومن الطالبين دائما لقروضها ومساهماتها فى دعم حركة التنمية التى بدأناها مؤخرا بعد ان أزلنا بعضا مما يثقل كاهلنا ولا نزال نأمل فى التخلص مما بقى من أثقال حتى ننطلق ونعوض مافاتنا ونلحق بركب التقدم والتطور.

ولعل المهندس محمد عبدالعال خليف، وهو صاحب خبرة عملية وعلمية فى مجال الصناعات الصغيرة من خلال قيادته لشركة السكر والتقطير المصرية التى تعمل بنظام الصناعات الصغيرة من خلال المنتجات الفرعية التى تعتمد على صناعة السكر مثل الكحول، والعطور ومشتقات عديدة من صناعة التقطير، لعله فى هذا المقام قد استلهم المشروع اليابانى وطبقه على مستواه فوجده مجديا، ولذلك اراد ان تكون التجربة أوسع وأشمل ولكن بعد أن يتم وضع الاطار التنظيمى والقانونى لها من خلال مثل هذا المشروع المقترح ليكون اساسا ترتكز عليه الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر فى المرحلة المقبلة خاصة ان العوامل اللازمة ماديا لذلك متوافرة مثل الخامات والاسواق والايدى العاملة الفنية والرخيصة نسبيا، وايضا الاموال لدى الافراد الراغبين فى استثمار أموالهم فى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩٤

الناس والاقتصاد

افكار لمعالجة مشكلة البطالة (١)

اصبح لمنظمات رجال الاعمال فى مصر دور مؤثر فى قضايا الاصلاح الاقتصادى وبالتبعية انعكس هذا الدور على الاصلاح الاجتماعى ايضا واشهرها هذه المنظمات جمعية رجال الاعمال المصريين ومقرها القاهرة وجمعية رجال الاعمال بالاسكندرية وهى منظمات اهلية وليس لها صلة بتعبية للحكومة وتقدم جهودها للمجتمع والتنمية، ونشات منظمات اعمال كثيره فى عدد من محافظات مصر ولكنها منظمات وليدة تحتاج الى رعاية من جمعيتى رجال الاعمال بالقاهرة والاسكندرية لتاخذ بيدها لخدمة مجتمعاتها فى محافظات مصر.

وجمعية رجال الاعمال بالاسكندرية تشارك دائما فى طرح قضايا المجتمع للمناقشة سعيا فى الوصول الى حلول لمشاكلنا المزمنه وقد تلقيت من محمد رجب رئيس الجمعية افكارا المعالجة مشكلة البطالة - فلا يختلف اثنان فى مصر على انها أهم التحديات التى تواجهنا فى الوقت الراهن.

والبطالة فى اطار - افكار جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية - هى نتيجة حتمية عندما يكون حجم القاعدة الانتاجية والخدمية بالدولة صغيرا بالمقارنة الى عدد القوى التى تستطيع العمل. واذا اخذنا مثال اليابان نجد ان تعداد السكان ١٢٤ مليونا هو اكثر من ضعف عدد سكان مصر تقريبا ومع ذلك فانه يوجد نقص شديد بالعمالة ويوجد بطالة بنسبة متدنية جدا رغم ان قيام القاعة الصناعية باستخدام الإنسان الآلي على نطاق واسع ورغم ن الصناعة تطورت بحيث نجد مصانع ضخمة جدا تدار بعدد محدود جدا من العمال والميكنة تطبق على اوسع نطاق للتغلب على نقص الايدى العاملة، ومعنى ذلك ان القاعدة الانتاجية والخدمية من الضخامة بحيث تستطيع استيعاب، جميع القوى العاملة بل ويوجد مكان كبير ايضا لاستعمال الانسان الآلي ROBOTS واستعمال الميكنة على نطاق واسع.

ولايوجد مانثبت به هذا التفكير اكثر من عمل مقارنة صغيرة لموقف بعض الدول وبعضها عدد سكانه ضعف مصر والبعض عدد سكانه متقارب مع مصر والبعض الاخر عدد سكانه اصغر بكثير من سكان مصر. يبلغ عدد سكان اليابان ١٢٤ مليون نسمه ومساحتها ٣٧٨ الف كيلو متر مربع ويصل متوسط دخل الفرد بها ٢١٩١٤ دولارا ويصل الدخل القومى إلى ٢٨٢٩ مليار دولار ويبلغ عدد سكان فرنسا ٥٦ مليون نسمه ومساحتها ٦٧٥ الف كيلو متر مربع ويصل متوسط دخل الفرد بها إلى ١٦٤١٩ دولارا ويصل الدخل القومى ٩٤٠ مليار دولار.

ويبلغ عدد سكان انجلترا ٥٨ مليون نسمه ومساحتها ٢٤٤ الف كيلو متر مربع ويصل متوسط دخل الفرد بها إلى ١٠٩١٧ دولارا ويصل الدخل القومى إلى ٦٤٦ مليار دولار.

ويبلغ عدد سكان ايطاليا ٥٨ مليون نسمه ومساحتها ١٣٠١ كيلو متر مربع ويصل متوسط دخل الفرد بها إلى ١٣٨١٤ دولارا ويصل الدخل القومى ٨٢٦ مليار دولار.

ويبلغ عدد سكان هونج كونج ٦ ملايين نسمه ومساحتها ١٠٦١ كيلو مترا مربعا ويصل متوسط دخل الفرد بها إلى ١٠٤٢٣ دولارا ويصل الدخل القومى إلى ٦٧ مليار دولار.

ويبلغ عدد سكان اسرائيل ٥ ملايين نسمه ومساحتها ٢١ الف كيلو متر مربع ويصل متوسط دخل الفرد بها ٨٨٨٢ دولارا ويصل الدخل القومى ٣٩ مليار دولار.

فى حين يبلغ عدد سكان مصر ٥٦ مليون نسمه ومساحتها مليون كيلو متر مربع ويصل متوسط دخل الفرد بها ٦١٠ دولارات فقط ويصل الدخل القومى إلى ٣٤ مليار دولار.

من هذه المقارنة يتضح ان هناك فرقا شاسعا بين حجم القاعدة الانتاجية والخدمية بتلك البلاد وبيننا، فبعض هذه الدول يتساوى معنا فى الانتاجية والخدمية بتلك البلاد وبيننا فبعض هذه الدول يتساوى معنا فى عدد السكان ومساحتها اقل من مساحتنا بكثير ومع ذلك فد فدخلهم القومى ومتوسط دخل الفرد لديهم يفوق بكثير الارقام التى بلغناها ولايجب ان نقبل المقوله التى نعلق عليها دائما تاخرنا بان تلك بلاد متقدمه عنا ! السنا بشرا مثلهم ؟ هل هم يختلفون عنا؟ نعم هم يختلفون عنا ولابد ان نحدد هذا الاختلاف ونعرف كيف توصلوا الى هذا التقدم طالما قد قررنا ان نتقدم مثلهم

وغدا نستكمل

عبدالرحمن عقل


المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ ابريل ١٩٩٤

بدء تنفيذ توجيهات مبارك لحل مشاكل الشباب

اشراف : محمد فتح الله

تيسيرات جديدة لشباب الخريجين والحرفين

د . حسين الجمال :

تخفيض الفائدة على قروض الشباب إلى ٩٪

تمليك الوحدات الانتاجية في المدن الجديدة بأسعار رمزية

استخراج تراخيص مؤقتة لحين صرف القروض

٥٠ ألف جنيه قرض لكل شاب و٣٠٠ ألف لتعدد الشركاء

يبدا اول الشهر القادم تنفيذ توجيهات الرئيس مبارك بحل مشاكل الشباب وتحمل الاعباء عنهم بواسطة الصندوق الاجتماعى للتنمية لدعم فرص النجاح للمشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل جديدة للمساهمة فى حل مشكلة البطالة .

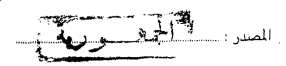
صرح بذلك الدكتور حسين الجمال الامين العام للصندوق الاجتماعى مشيرا الى ان التوجيهات تتضمن تخفيض اسعار الفائدة على قروض مشروعات الشباب الجديدة الى ٩٪ بدلا من ١٠٪ وهى المشروعات التى يتم تمويلها من الصناديق العربية والمخصص لها ٥٥٠ مليون جنيه تم استخدام ١٦٠ مليون جنيه منها حتى الان ويتبقى ٣٩٠ مليون جنيه ويتم تنفيذها من خلال ٥ بنوك قومية وخاصة .

كما يجرى التفاوض الان مع البنك الدولى لتخفيض اسعار الفائدة التى تطبق حاليا على قروض الاسر المنتجة وهى الآن ١٠٪ وخصص لها ٦٨ مليون جنيه خلال ٣ سنوات . تم استخدام نحو ٣٢ مليون جنيه واستفاد منه ٣٠ الف فرد وقد تقرر انشاء مركز مشترك بالاتفاق بين الصندوق ووزارة الشئون الاجتماعية فى حدود مليون جنيه بهدف تطوير المنتجات وتحسين جودتها وتنشيط تسويقها .

واضاف الامين العام للصندوق الاجتماعى انه نظرا لمايعانيه الشباب من صعوبة فى الحصول على المعلومات وتحديد افضل الفرص الاستثمارية فى مجال المشروعات الصناعية والهندسية والزراعية والتصنيع الزراعى والخدمات والحرف واعداد نماذج للاسترشاد بها وذلك بعد ان تبين اتجاه نحو ٨٠٪ من المشروعات لصناعة الملابس الجاهزة والتريكو والغزل والنسيج .

وقد انتهت اللجنة من اعداد ٦٥ نموذجا تتضمن مساحة الارض المطلوبة والمعدات والعمالة ومصروفات التشغيل واقتصاديات





المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ ابريل ١٩٩٤

المشروع وربحيته .

كما سيتم تشكيل لجنة من الدكتور محمد ابراهيم سليمان وزير الدولة للمجتمعات العمرانية وظافر البشرى نائب رئيس بنك الاستثمار القومى لوضع القواعد التنفيذية لتمليك الشباب للوحدات بالمدن الجديدة والمجتمعات العمرانية باسعار رمزية وعلى فترات سداد طويلة الاجل تصل الى ٣٠ سنة اسوة بمشروعات الاسكان .

واشار د . حسين الجمال انه تقرر ان يتراوح الحد الاقصى للقرض للمشروع الفردى بين ٣٥ الف جنيه الى ٥٠ الف جنيه وفى حالة تعدد الشركاء يصل القرض الى ٢٠٠ الف جنيه وذلك لضمان تغطيه تكاليف المشروع من شراء المعدات والالات ومستلزمات الانتاج .

وقال الامين العام انه تم استصدار قرار جمهورى باعفاء المشروعات الصغيرة من سداد الضريبة على الارباح التجارية طوال فترة القرض وبحد اقصى ٥ سنوات

ولحل مشاكل تسويق منتجات شباب الخريجين والحرفيين اقرت اللجنة التنفيذية للصندوق الاجتماعى برئاسة الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط فى اجتماعها الاخير استراتيجية الدعم التسويقى للحد من المشاكل التى تواجه المشروعات الصغيرة بالاشتراك فى المعارض المحلية والدولية واقامة معارض دائمة وقد تم انشاء مركز الدراسات التسويقية للمشروعات الصغيرة والذى يتضمن وحدة معلومات ووحدة دراسات وبحوث التسويق ووحدة تحسين الجودة .

كما تم الاتفاق مع المؤسسات الحكومية على مساندة الشباب فى تسويق منتجات مشروعاتهم الصغيرة بافضلية الشراء منها .



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ ابريل ١٩٩٤

شريف وشحاته في افتتاح مشروعات جديدة بالجيزة:

تمويل ٥٨٧٦ مشروعا للشباب وتصدير بعض إنتاجها

كتب ـ عادل الديب :

أعلن الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية أن الوزارة تولت حتى الآن ٥٨٧٦ مشروعا للشباب بقروض تتراوح من ٥ إلى ١٠ آلاف جنيه للمشروع الواحد، وأن ٨٩٪ من هذه المشروعات بدأت الانتاج خلال الشهور السبعة الأخيرة، وأن بعض انتاجها تم تصديره.

وأضاف ـ خلال افتتاحه والدكتور عبدالرحيم شحاته محافظ الجيزة معرض انتاج شباب الخريجين بنادى الجيزة الرياضى ـ أن الدولة تمول مشروعات تشغيل الشباب لتوفير فرص عمالة والحد من البطالة وزيادة الانتاج القومى للمشروعات غير التقليدية.

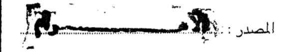
وأعلن محافظ الجيزة أن المحافظة ـ عن طريق جهاز تشغيل الشباب بها ـ وفرت ١٧٥٠ فرصة عمل للشباب منها ٦٠٠ فرصة بامبابة وحدها، وأن المحافظة تدعم الشباب بقروض ميسرة وتوفير محلات والاتصال برجال الاعمال للمساعدة فى تسويق المنتجات.

وافتتح الوزير والمحافظ فى إطار احتفال المحافظة بعيدها القومى «نادى الطفل المعوق» بامبابة الذى تكلف ٨٠٠ الف جنيه تبرع به رجل الأعمال مدحت التونسى، وشركة ياسمينا، ويضم مركزاً لتأهيل الطفل المعوق، وصالة رياضية للبطولات العالمية للمعوقين وعيادة متخصصة، وسيصبح هذا النادى مدينة للمعوقين.

كما تم افتتاح المركز الطبى بشارع البوهى بالمنيرة الغربية، ويضم ٧ عيادات متخصصة، وقسما للاشعة وتنظيم الاسرة وغرفتى عمليات، ويخدم نصف مليون مواطن بالمنطقة العشوائية بامبابة، وتكلف ٢ مليون جنيه للمبانى والتأسيس.

كما افتتحا أيضا الموقف الجديد لسيارات السرفيس بامبابة وتكلف ١٦٠ الف جنيه ويسع ٩٠٠ سيارة، وكذلك مدرسة صلاح الدين للتعليم الأساسى بشارع البوهى بالمنيرة الغربية بامبابة وتضم ١٤ فصلا وتكلفت نصف مليون جنيه. كما تم افتتاح وحدة مطافى، ووحدة اسعاف ومكتب اتصالات دولية وبريد بشارع المطار بامبابة بتكلفة ربع مليون جنيه.





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ [illegible] ١٩٩٤

الأزمة الاقتصادية والبطالة والقضايا الخارجية فى قطار الشباب

العائدون من أرض الأجداد، كانت لهم تصوراتهم الخاصة بمجتمعنا ورؤاهم لطبيعة مشكلاته ومحاولة حلها، فقد أمضى الشباب مايقارب الأسبوع بين ربوع مدينتى الأقصر وأسوان حيث امتزجت هموم الحاضر بحضارة الماضى العريق فى إطار تجربة المجلس الأعلى للشباب المعروفة باسم «قطار الشباب».

وعبر دائرة الحوار التى فتحتها معهم صفحة شباب وتعليم كان هناك إجماع من الشباب المشارك فى تجربة القطار الشتوى حول أهمية هذه التجربة التى أتاحت لهم الفرصة فى اللقاء برجال الفكر والثقافة والدين !

يقول ياسر حمدى عبدالستار الطالب بالسنة الثالثة بحقوق الزقازيق: إن اشتراكه فى قطار الشباب مكنه من الاحتكاك بمستويات مختلفة من شباب مصر فالحوارات والندوات التى عقدت خلال فترة القطار والتى استمرت نحو أربعة أيام أوضحت أن لكل فئة من الشباب مشكلاتها الخاصة بها ومالفت نظرى حقاً هو حرص المسئولين على الاستماع والوقوف على هذه المشكلات ومحاولة حلها. ولكن بوصفك شاباً تنتمى لمجتمع الجامعة ماهى تصوراتك للمشكلات التى تواجههم؟ يجيب: هناك مخاوف لدى شباب الجامعة من مشكلة البطالة والعثور على عمل ولكن لقاءاتنا بالمسئولين أزالت الكثير من هذه المخاوف حيث تلمسنا مدى اهتمام الدولة فى أعلى مستوياتها بهذه المشكلة ومحاولة حلها.

ويشير زميله محمد مصطفى السيد الطالب بتجارة القاهرة إلى أن اللقاء مع رجال الفكر والدين أتاح فرصة جيدة للرد على جميع استفساراتنا وكشف لنا عن حقيقة كثير من الأفكار المغلوطة التى تحاول جماعات الهدم المتطرفة بثها فى عقول الشباب متخذة من الأزمات التى تمر بمصر تجارة رابحة لها وهنا كان دور المحاورين لنا الذين أوضحوا طبيعة هذه الأزمات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية وكيف أن دورنا كشباب يكمن فى المشاركة القصوى لهذه المشكلات والمشاركة فى الحياة السياسية عن طريق تحريك الأغلبية الصامتة تجاه المناخ الديمقراطى الذى تعيشه مصر.

ومن شباب العمال يوضح عاصم خليفة أن القطاعات العمالية لديها مخاوف من عملية الخصخصة التى قد يصحبها بيع بعض المصانع إلا أن حواراتنا مع المسئولين كشفت عن اهتمام الدولة بالعاملين وعدم اتساع رقعة البطالة والمحاولة الجادة من جانبها لتخفيض نسبتها عن طريق إنشاء الصناعات الإنتاجية كثيفة الاستخدام للأيدى العاملة.

ويقول محمد سعد فاروق الطالب بكلية الخدمة الاجتماعية: إن ردود رجال الدين على أسئلتنا أحدثت نوعاً من التفهم لطبيعة المشكلات التى تعانى منها مصر مثل تحقق على يد الحكومة من إنجازات ممثلة فى نجاح سياسة الإصلاح الاقتصادى ومرور مصر من عنق الزجاجة عبر تكوين بنية أساسية متكاملة فى كافة القطاعات والخدمات.

أما إسماعيل عبدالرؤوف الطالب بحقوق القاهرة فيوضح أنه استفاد على المستوى الشخصى من الحوار المباشر مع أساتذة الجامعة نظراً لأن هذه العلاقة مفتقدة داخل أروقة الحرم الجامعى.

ويرى مروان جميل من كلية الآداب أن من أمتع الحوارات التى دارت فى قطار الشباب كان الحوار مع السفراء ورجال السلك الدبلوماسى حيث أثرنا معهم أسئلة حول دور مصر فى النظام العالمى الجديد ودورها فى حل مشكلة البوسنة والهرسك.. وماهو وضع المنطقة فى مرحلة مابعد إقرار السلام وأذكر أن المسئولين قد أوضحوا لنا موقف مصر تجاه هذه القضية ووقوفها إلى جانب شعبها انطلاقاً من محورين: الأول إسلامى، والثانى إنسانى لما يتعرض له الأبرياء هناك من انتهاكات بربرية على يد الصرب وقد أعجبنى الرأى الدبلوماسى الذى يعبر عن توجه الدولة بأن التحرك على الصعيد الخارجى يأتى بالدرجة الأولى لخدمة قضايانا القومية.

ماجد كامل

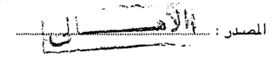
خداع الجماهير

أشهد ان مطيباتية الميرى وحارقي البخور وكدابى الزفف قائمون بواجباتهم خير قيام وانهم متنبهون تماما لواجباتهم فى الضحك على الذقون بالترويج للوهميات الميرى لمشروعات ومصانع وانشاءات تستوعب مئات الألوف من المتعطلين وان ازمة البطالة التى تقض كل المضاجع حتى مضاجع ولاة الامور لن تلبث ان تنفرج. ومعنى هذا ان اطمئنوا ايها المتعطلون واصبروا فالصبر من فضائل المؤمنين وفات الكثير ما بقى الا القليل وترتفع شعارات واغانى (بكرة أحلى من النهاردة) ولن تكونوا ظالمين إذا صادرتم امعاءكم ان تلوت من الجوع ولا معتدين على الحرية ان صادرتم حرية عصافير بطونكم فى الزقزقة فالخير الهاطل فى الطريق!

هذه الشهادة منى لصالح مطيباتية الميرى ستساعدهم على المطالبة بعلاوات وحوافز ومكافآت على انهم قائمون بعملهم وهو الضحك على الذقون وخداع الجماهير كلما تحرك القلق عند الجماهير وهم يرون المختصين محلك سر فى حل مشاكل البطالة. فقد بدأ موسم التخدير الذى يتجدد كلما برطم المواطنون ضيقا بمعاناة البطالة والبرطمة من الحقوق التى كفلها اولو الامر لنا معشر المغلوبين على امرنا مما يؤكد مقولة: حرية الرأى مكفولة!! ففى البلد - دائما - بشريات وهمية بان الحكومة اعتمدت كذا مليون لمصانع جديدة وكذا مليون لاستصلاح اراض وتمليكها وكذا مليون لتطوير الآلات وتقوية الشبكات الكهربائية ورصف الطرق العشوائية.. الخ.. ومانشيتات الصحف حافلة يوميا بأنباء مماثلة وهى انباء فاتت علينا وعليكم من سنوات دون تحقيق شىء منها. وفى هذا الصدد نتذكر مشروعات محو الامية التى تحدثوا عنها من سنوات ومشروعات زرع سيناء بالبشر ومشروعات الشقق الجديدة للعرسان والعرايس ومشروعات عمل البحر طحينة واكتشاف آبار العسل واللبن المصفى وها نحن فى عز موسم كده تخدير كده تغرير أعاده الله علينا بالمسكنات!!

جبرتي الوفد



المصدر : 

التاريخ : ٦ ابريل ١٩٩٤

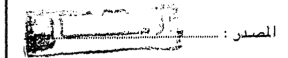
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خبراء الاقتصاد وتخطيط القوى العاملة :

الحجم الحقيقى للبطالة ٣ ملايين عاطل

اثارت الارقام المنشورة عن حجم البطالة فى مصر نقلا عن تقرير مجلس الوزراء دهشة خبراء الاقتصاد وتخطيط القوى العاملة . اشار التقرير الى وجود مليون و ٤٢٥ الف عاطل فقط فى مصر . ويسعى البعض فى الدوائر الحكومية والاعلامية لتخفيض الرقم الى ٩٩٠الف عاطل فقط باستبعاد الاناث المتزوجات اكتفاء بان ازواجهن يعملون ! جاءت هذه الارقام متناقضة مع تقرير البنك المركزى المصرى الصادر العام الماضى والذى اشار الى ارتفاع نسبة البطالة الى ١٠٪ من اجمالى القوى العاملة ليصل عدد العاطلين الى مليون و ٥٦٠ الف . بينما ذكر تقرير للسفارة الامريكية عن الاقتصاد المصرى ان نسبة البطالة تبلغ ٢٠٪ من قوة العمل التى تصل الى ١٥ مليون اى ان عدد العاطلين وصل الى ٣ ملايين عاطل . وقرر تقرير اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب حجم البطالة بثمانية ملايين عاطل بعد اضافة العائدين من العراق والكويت . بينما ذكر تقرير لمجلس الشورى صدر عام ١٩٨٩ حجم البطالة بـ ٢ر٨ مليون عاطل . واشارت دراسة لجهاز التنظيم والادارة فى سبتمبر ١٩٩٢ إلى ان عدد العاطلين يتراوح بين مليون





المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ ابريل ١٩٩٤

خبراء الاقتصاد [بقية]

ونصف و ٢ مليون عاطل !

د . اسماعيل صبرى عبدالله الخبير الاقتصادى ووزير التخطيط الاسبق

يعلق على الرقم الوارد بتقرير مجلس الوزراء قائلا انه يقتصر على العاطلين من خريجى الجامعات والمدارس الفنية ويؤكد ان العاطلين لايقلون عن ٣ ملايين مواطن . ويرى ان استبعاد الاناث المتزوجات من ارقام العاطلين أمر يخالف الدستور والأوضاع الاقتصادية التى نعيشها فالدستور يعطى المرأة حق العمل . وعمل المرأة الى جانب عمل زوجها ضرورة لمواجهة ارتفاع أعباء المعيشة خاصة مع الغاء مجانية التعليم والصحة . ولم يعد دخل فرد واحد كافيا للانفاق على أسرة مكونة من ٤ افراد .

ويتفق د . نادر فرجانى خبير تخطيط القوى العاملة ومدير مركز المشاه للبحث والتدريب مع د . اسماعيل حول تقديره لحجم البطالة وانتقاده لارقام تقرير مجلس الوزراء . فالتقرير يشمل العاطلين من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة والذين يشكلون ٥٧٪ من جملة العاطلين فى مصر . وباستخدام الرقم المسجل ونسبة العاطلين غير المؤهلين يكون الحجم الحقيقى ليس اقل من ٥ر٢مليون عاطل فى أفضل الأحوال . ويشير الى ان عمليات التسجيل تنطوى عادة على قدر من نقص الحصر . خاصة اذا تطلب التسجيل تقديم مستندات ـ كما حدث فى العملية الأخيرة التى تمت عن طريق مكاتب القوى العاملة

فهامة



أحمد رجب

حكومة أعصابها حديد !

البطالة تتفاقم دون أن تطرف للحكومة عين . في الداخل لا يوجد عمل . في الخارج انكمشت سوق العمل وسيطرت العمالة الاسيوية على الخليج وزحف جياع افريقيا إلى ليبيا وغيرها هربا من الجوع واكتفاء بالمأكل والملبس والاقامة . من المضحك أن بعض الشركات المصرية في الخليج تستخدم العمالة الأسيوية الاعلى اجرا (أجر النجار السيرلانكي ضعف أجر المصرى) هذه هي البطالة المنظورة أما غير المنظورة او المقنعة فكلنا نعرفها في القطاع العام . ما الحل ؟ القطاع العام لا يجد من يشتريه بخسائره الفاحشة وعمالته الزائدة . القطاع الخاص يتوسع في حذر وتوجس وبعضهم يوقع عقد العمل مع العامل ومعه استقالة يكتبها على بياض هربا من قوانين العمل التي تعتبر صاحب العمل حرامي . هل الحل في الاستثمار ؟ النظام الضريبي الجائر اصبح يطفش المستثمرين حتى أن المصرى نفسه يستثمر الآن في تايلاند وتونس حيث لا يدفع أكثر من ١٥٪ ضرائب . ما العمل وطابور العاطلين يمتد والجامعات تقذف شبابا بالملايين تطوروا فكريا ولم يتطوروا اقتصاديا والنتيجة تسرب اعداد منهم إلى ذوى الجلباب الابيض واللحية .

فماذا يستطيع أن يفعل حسن الألفي وحده ؟



باعتراف رسمي:
لا بديل عن إعانة «البطالة»

كتبت همت مصطفى:

أوصت المجالس القومية المتخصصة في تقرير أخير لها بضرورة تطبيق نظام «إعانة البطالة» في مصر، أسوة بماهو متبع في معظم الدول التي أخذت بنظام آليات السوق والاقتصاد الحر. خاصة بعد تزايد أرقام البطالة بشكل يهدد السلام الاجتماعي.

وأكدت في دراسة خاصة بالأبعاد الاجتماعية في ظل تطبيق نظام آليات السوق أن الصندوق الاجتماعي للتنمية لايصلح لمواجهة البطالة، وليس في امكاناته دفع فاتورة (مايسمى) الإصلاح الاقتصادي عن كاهل طوائف الشعب المختلفة، كما وأنه ذو طبيعة مؤقتة بأربع سنوات فقط. ويهدف إلى إحداث تخفيف نسبي بسيط في أعداد المتبطلين من الشباب.

يذكر أن «العربي» انفردت بحملة صحفية من أجل تطبيق اقتراح إعانة «البطالة»، وطرح رئيس التحرير الاقتراح في لقاء الرئيس مبارك مع المثقفين في معرض القاهرة للكتاب.

توقيع عقد مشروع لتشغيل شباب الخريجين كمعلمين بالحملة القومية لمحو الأمية بأسيوط



محمد سميح السعيد

إستكمالا لنشاط الصندوق فى أداء دوره فى مجال محو الامية تم امس الأحد توقيع عقد مشروع محو الأمية بين الصندوق الاجتماعي للتنمية ومحافظة أسيوط بحضور كل من الدكتور حسين الجمال الأمين العام للصندوق ومحمد سميح السعيد محافظ اسيوط وصرحت نظيمة بكرى مديرة شئون التعاون الدولي والاعلام والعلاقات العامة بان المشروع يهدف الى اتاحة فرص عمل جديدة مؤقتة لعدد ٥٠٠ شاب وفتاة من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة وفوق المتوسطة لمدة عامين دراسيين لتشغيلهم كمعلمين فى برنامج محو الامية لعام ٩٤/٩٥ و٩٥/١٩٩٦ وهذا بعد اجتيازهم برنامج تدريبي لمدة ٣ اسابيع وذلك لمحو امية مابين ١٠ الاف و١٥ الف أمي وأمية كذلك لتمكين هؤلاء الاميين من الاسهام الايجابى في الحياة بعد تزويدهم بمهارات أساسية فى القراءة والكتابة والحساب والثقافة العامة لتحقيق التنمية الشاملة.

هذا بالاضافة الى تاهيل شباب الخريجين للدخول فى سوق العمل بعد اكسابهم المهارات اللازمة عن طريق برنامج التعليم الوظيفى اوالتدريب التمويلى بمحافظة اسيوط.

هذا وتصل الشريحة العمرية التى سوف تستفيد بالبرنامج من ١٥ الى ٣٥ سنة واكثر من ٣٥ سنة وينفذ المشروع على مدى ٢١ شهرا..

هذا وقد قدم الصندوق الاجتماعى تمويلا قدره ٣ ملايين جنيه مقسمة بين شرق وغرب محافظة اسيوط وبالتحديد لتغطية مراكز شرق النيل البدارى، ساحل سليم، الفتح، ابنوب، وديروط والقوصية ومنفلوط وابوتيج وصدفا والغنايم..



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٤

بدء تنفيذ ٧ مشروعات عملاقة توفر ١٠٠ ألف فرصة عمل للشباب

١٣٠ مليون جنيه لتوصيل مياه الشرب والصرف الصحي بالمحافظات

وتوزيع الدفعة الثانية من قروض الصندوق الاجتماعى للأسر المنتجة



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٤

وسط عالم تحكمه اقتصاديات السوق:

مشكلة العمالة الفائضة تبحث عن حل!

كل المؤشرات تؤكد أن قضية البطالة وايجاد فرص عمل للشباب أصبحت تحتل مركزا متقدما في قائمة اهتمامات الدولة سواء في خطابها الرسمي أو محاولاتها الجادة للتصدى لهذه المشكلة.

وفى ظل مناخ عالمى تعيشه مصر الآن وتشهد معه التحول الى اقتصاديات السوق أصبح القلق من زيادة نسبة البطالة ملحوظا داخل الدوائر الشبابية

حيث يتجلى هذا القلق من خلال دائرة الحوار المباشر بين الوزراء والمسئولين ورجال الفكر من جهة وشبابنا بمختلف فئاته من جهة اخرى وذلك عبر تجربة قطار الشباب التى ينظمها المجلس الاعلى للشباب والرياضة حيث يشير الدكتور محمد نعمان جلال نائب مساعد وزير الخارجية الى ملاحظته الخاصة بشباب العمال بقوله لقد لاحظت خلال حوارى الشبابى سيطرة حالة من القلق لدى شباب العمال حول مستقبلهم فى ظل السياسة الاقتصادية الجديدة والاتجاه نحو الخصخصة وأثر ذلك على ما اقيم من صناعات ثقيلة فى مراحل تاريخية سابقة وكذلك شباب العمال من مدينة العاشر من رمضان حول مستقبلهم بعد انتهاء السنوات العشر الأولى الممنوح بها تسهيلات للمشروعات الشبابية.

ماجد كامل

الحل فى الصندوق

ويلعب الصندوق الاجتماعى للتنمية دورا هاما فى وضع تصور ورؤية للتصدى لحالة القلق التى تنتاب شباب العمال فى مرحلة التحول نحو اقتصاديات السوق حيث يؤكد الدكتور حسين الجمال الامين العام للصندوق الاجتماعى للتنمية ان البطالة مشكلة قومية بالدرجة الأولى، وأن خفض معدلاتها ياتى عن طريق اتباع عدد من ا لاساليب منها تغيير هيكل الانتاج بحيث يتم التركيز على الصناعات المختلفة التى تتسم بانها كثيفة الاستخدام للعمالة، مع عدم الاستمرار فى الصناعات التى تعد كثيفة الاستخدام لرأس المال وذلك بما يمكن من الاستفادة من العمالة منخفضة الأجور نسبيا.

ويركز الامين العام للصندوق على الطاقات الانتاجية القائمة بقول انه ياتى بعد الاتجاه الى الصناعات كثيفة الاستخدام للايدى العاملة محاولة استغلال الطاقات الانتاجية القائمة ورفع كفاءة استخدام الايدى العاملة الموجودة مع العمل على توسيع القاعدة الانتاجية القائمة وذلك الى جانب تشجيع الاستثمار ورفع معدلاته.

ويشير الى ان تشجيع الاستثمار ياتى عن طريق زيادة الانتاجية بمعدلات أعلى تفوق معدلات نمو الاجور وذلك بما يسمح بتكوين فوائض يعاد استثمارها.

التركيز على الصناعات كثيفة استخدام العمالة لمواجهة البطالة

رؤية واقعية

وتؤكد الدكتوره: سلوى سليمان مديرة مركز البحوث الاقتصادية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية الدور الفعال الذى يلعبه الصندوق الاجتماعى للتنمية حيث يلعب دورا هاما فى عملية المساعدة على عبور مراحل الاصلاح الاقتصادى بسلام واستقرار.

وتقول أنه يجب النظر والتناول لمشكلة البطالة برؤية وتناول واقعيين وذلك من منطلق منظور تنموى شامل مما يعنى ضرورة الاهتمام بقضية توفير فرص العمل الحقيقية الكافية للعمال الزائدة وذلك مع مزيد من الاهتمام بالدور الذى يلعبه الصندوق الاجتماعى

مع ضرورة التركيز على وضع وتنفيذ برنامج سريع وفعال للتدريب.

أكد الدكتور حسين الجمال الأمين العام للصندوق الاجتماعي انه تقرر البدء فوراً فى تنفيذ ٧ مشروعات عملاقة بالمحافظات توفر ١٠٠ الف فرصة عمل لشباب الخريجين والحرفيين، وسيتولى الصندوق الاجتماعى تمويلها بتكاليف تصل الى ١٣٠ مليون جنيه.

وأضاف ان المشروعات تتضمن تجديد شبكات مياه الشرب والصرف الصحى بمحافظات أسوان والمنيا والبحيرة بمبلغ ٤٩ مليون جنيه، وتوفر حوالى ٦٠ الف فرصة عمل للشباب بهذه المحافظات.

كما تتضمن اقامة ٣ مشروعات خاصة بتنمية الثروة الحيوانية والانشطة المرتبطة بها فى محافظات القليوبية وأسوان والوادى الجديد بتكاليف ١٥ مليون جنيه، وبفائدة ٩٪ على القروض التى ستوزع على المستفيدين من المربين والتجار والخريجين من خلال بنك القاهرة وفروعه بتلك المحافظات. كما سيتم بدء تنفيذ ٣ مشروعات في مجالات تنمية الطاقات البشرية للطفولة والمرأة بأسيوط، بتكاليف ٤ ملايين جنيه، وانشاء مدارس بالفيوم والجيزة بتكاليف ٢,٨ مليون جنيه، ومشروع للتنمية المتكاملة بالدقهلية بتكلفة ١٠ ملايين جنيه. وتوفر هذ المشروعات ٩ الاف فرصة عمل للشباب.وقال الدكتور الجمال في تصريحات خاصة لاشرف بدر مندوب «الأهرام المسائى» انه سيتم صرف الدفعة الثانية لقروض الصندوق الاجتماعى المخصصة لمشروعات الاسر المنتجة الاسبوع المقبل وتبلغ قيمتها ٦٨ مليون جنيه، وتستفيد منها أكثر من ٢٠ الف سيدة، مشيراً الى انه سيتم رفع الدعم الفنى المخصص للاسر المنتجة الى ٥ ٪ بدلاً من ٢٪.

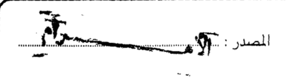
وأضاف انه تم الاتفاق مع المجالس المحلية ووزارة الكهرباء واجهزتها بالمحافظات على وضع نظام يسمح بتسهيل استخراج التراخيص الخاصة بمشروعات الشباب الحرفية، واعطائهم تراخيص مؤقتة لحين الحصول على القرض المطلوب لانشاء مشروعاتهم، بجانب موافقة المؤسسات الحكومية على تسويق منتجات الشباب الصغيرة من خلال وضع هذه المنتجات ضمن افضلية الشراء مع تمليك الشباب الوحدات بالمدن الجديدة بأسعار رمزية مع فترات سداد طويلة الأجل تصل الى ٣٠ عاماً.

وقال : انه تم صدور قرار جمهورى باعفاء المشروعات الصغيرة من سداد الضريبة على الارباح التجارية طوال فترة القرض، وبحد اقصى ٥ سنوات وذلك تيسيراً على شباب الخريجين. واشار د. الجمال الى انه يجرى حالياً انشاء وحدة لاعداد دراسات الجدوى، ونماذج مشروعات جاهزة ليقوم الشباب بتنفيذها فى مختلف المجالات لتوفير فرص عمل لهم.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام



التاريخ : ١٣ / ٢ / 1994



تعيين ٦٠٠٠ خريج دفعات مختلفة بأقدمية من فبراير

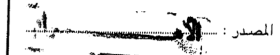
كتب . هيثم سعد الدين:

أصدر السيد احمد العماوى وزير القوى العاملة والتشغيل قرارات بتعيين نحو ٦ آلاف خريج من دفعات مختلفة لسد الاحتياجات في الجهات الطالبة على ان تحسب اقدمية هؤلاء الخريجين من اول فبراير الماضي.

وصرح الوزير بان القرارات شملت تعيين خريجى كليات الشريعة والقانون دفعة ٩٣، واللغة العربية جامعة الأزهر دفعة٩٢، والدراسات الاسلامية والعربية بنين دفعة ٩٢ للعمل بالأزهر الشريف الذى سيقوم باستدعاء هؤلاء الخريجين لتسلم العمل به.

وقال الوزير: ان القرارات تتضمن ايضا تعيين المؤقتين والمطلوبين بالاسم بوزارة الزراعة من بعض خريجى المؤهلات العليا دفعة ٨٤ وفوق المتوسطة والمتوسطة دفعة ٨٣، وكذلك بوزارة الاعلام «اتحاد الاذاعة والتليفزيون» من حملة عدة مؤهلات دفعة ٨٤ ودفعتى ٩٠ و ٩١ والمتوسطة وفوق المتوسطة من دفعة ٨٣. وتلبية احتياجات مديريات الشئون الصحية بتعيين خريجى بكالوريوس الخدمة الاجتماعية وليسانس الآداب قسم اجتماع دفعة ٨٤ بصفة اساسية و ٨٥ احتياطيا.





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ ابريل ١٩٩٤

برنامج قومى للقضاء على البطالة يكفل تشغيل مليون و٦٢ ألف خريج

أولوية للمتزوجين وسكان المناطق الريفية الفقيرة

١٥ وزيرا يناقشون البرنامج وعرضه على مجلس الوزراء

مشروعات لاستيعاب المتعطلين فى السنة المالية القادمة فى مجالات التعليم ومحو الأمية والمؤسسات الانتاجية

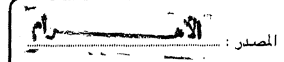
يجرى حاليا بحث وضع برنامج قومى لتوفير فرص عمل لحوالى مليون و٦١ ألفا و٦٣٧ خريجا متعطلا، ويجرى طرح الخطوط العريضة للبرنامج على ١٥ وزيرا، تمهيدا لعرضه على مجلس الوزراء فى اجتماع قادم برئاسة الدكتور عاطف صدقى لاستصدار القرارات المنفذة لهذا البرنامج ليلتزم به الوزراء والمحافظون، باعتباره برنامج عمل لمواجهة مشكلة البطالة. وكان الرئيس حسنى مبارك قد كلف الحكومة بأن تضع تشغيل العاطلين على مقدمة جدول أولوياتها.

وصرح السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة ومقرر اللجنة الوزارية العليا للتشغيل بانه ستكون هناك أولويات لمواجهة المشكلة تشمل تشغيل الشباب المتزوجين أولا طبقا لاقدمية التخرج ونسبتهم ٣١٪ من إجمالى فائض الخريجين البالغ عددهم بعد الحصر مليونا و٤٢٥ ألفا و١١٣ يليهم غير المتزوجين وإعطاء الأولوية جغرافيا للمحافظات التى ترتفع بها معدلات البطالة، والمناطق الريفية والحضرية الفقيرة. ويتم البدء بتشغيل ذوى التخصصات التى ترتفع نسبة البطالة فيها عن غيرها من التخصصات.

ويتضمن البرنامج ٤ مشروعات لتشغيل ٢١٠ آلاف خريج متعطل خلال العام المالى ٩٤ - ٩٥ بتكلفة ٢.٦ مليار جنيه منها ١.٦ مليار فى المشروعات الحكومية، وذلك فى مجالات تحسين كفاءة التعليم، ومحو أمية ١١ مليون مواطن ضمن خطة قومية. وكذلك فى المنشآت الاقتصادية القائمة والمشروعات الإنتاجية الصغيرة وتنمية امكانات القطاع الخاص بالاعتماد على كوادر تتحمل الدولة قدرا كبيرا من مسئولية تدريبها، وانعاش قطاع الانشاءات ليستوعب مزيدا من قوة العمل.

وأكد الوزير فى تصريحات لهيثم سعد الدين مندوب «الأهرام» أن اللجنة الوزارية وضعت اقتراحاتها بالحلول العاجلة لمشكلة البطالة وأن الحلول لاتحتاج إلى إنشاء مشروعات جديدة بل تستفيد من المؤسسات والمشروعات القائمة، وذلك فى الأجهزة الحكومية والمحليات التى تستوعب أعدادا كبيرة فى فائض الخريجين فى أنشطة الخدمات، وإسهام مراكز الدفاع والأمن فى التدريب التحويلى للخريجين لإعادة تأهيلهم



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٤

لسوق العمل، بالإضافة إلى تشجيع إنشاء قرى الصناعات المغذية الملاصقة للتجمعات والقلاع الصناعية الكبرى التابعة لقطاع الأعمال العام وتدريب الخريجين فى الشركات الكبرى على نفقة الدولة لمدة عام وخلق فرص عمل فى أنشطة توزيع السلع التى ينتجها القطاع. وفى مجال القطاع الخاص تؤكد اقتراحات اللجنة الوزارية أهمية تحفيز شركات ومؤسسات القطاع على تشغيل العمالة من خلال تحمل الدولة نفقات تدريب وتشغيل عدد من الخريجين بكل مؤسسة لمدة عام، وتشغيل بعض الفائض من شباب الخريجين من خلال تقديم سلف بدون فائدة فى حدود [illegible] لكل عامل جديد، وتشجيع التشغيل الذاتى فى المنازل فى الحرف التى يمكن ممارستها فى المنازل، وتطبيق المزايا التى تتمتع بها مشروعات المجتمعات العمرانية الجديدة على كل استثمار جديد.

وقال وزير القوى العاملة ان محاور العمل للبرنامج فى المدى المتوسط والبعيد تتضمن انشاء مدن ومناطق صناعية متكاملة فى المحافظات بحيث يوجه انتاجها لفتح أسواق عالمية، ومنها مشروع وادى الانتاج الحرفى بإنشاء مناطق انتاجية اقليمية تخفف الضغط على المناطق العشوائية أو ذات الكثافات العالية، ومشروع خليج السويس بإقامة تجمعات صناعية للتكرير والأسمدة والمنسوجات، والزجاج والصيد إلى جانب اقامة مشروعات سياحية على الساحلين الشرقى والغربى للخليج، وزراعية نستغل مياه النيل والمياه الجوفية وتحلية مياه البحر وإنشاء تجمعات سكانية مستقرة. وكان حصر فائض الخريجين قد أوضح أن نسبة البطالة فى القاهرة والمحافظات الحضرية تبلغ ٨.٢٪ من قوة العمل منها ٢٢٪ من اصحاب المؤهلات العليا و١٣.٧٪ فوق المتوسطة و٦٤.٣٪ متوسطة، وفى الوجه البحرى ٩.٦٪ منها ١٠.٦٪ عليا و٨.١٪ فوق المتوسطة و٨١.٣٪ متوسطة، وفى الوجه القبلى ٩.٤٪، منها ٩.٢٪ عليا و٧.١٪ فوق المتوسطة و٨٣.٧٪ متوسطة.



المشروعات الصغيرة .. المشكلة والحل

على مائدة البحث العلمي

● المشروعات الصغيرة .. طريق الوصول للتنمية الشاملة .. والحل لمشاكلنا الاقتصادية .. والامل لتوفير فرص عمل جديدة .. وامام مؤتمر البحث العلمى فى خدمة المجتمع والذى نظمته وزارة البحث العلمى قدم الدكتور حسين الجمال الامين العام للصندوق الاجتماعى للتنمية «روشته علاجية» لتطوير المشروعات الصغيرة عن طريق تحديد المعوقات التى تواجهها مع توضيح الاساليب العلمية التى تساعدها علي الانتشار .



د . حسين الجمال

د . حسين الجمال

واستعرض الأمين العام الامراض المزمنه التى تظهر فى صورة معوقات للحد من تطوير تلك المشروعات وأهمها : تعدد الجهات المعنية بالصناعات الصغيرة فى مصر وعدم التنسيق فيما بينها وعدم الاهتمام بمفهوم المشروعات الصغيرة الشاملة وليس الصناعات الصغيرة فقط .

بالاضافة إلى نقص الخبراء المتخصصين والمدركين لمفهوم المشروعات الصغيرة علاوة على ذلك القيم الاجتماعية السائدة والتى تعمل على الاعلاء من شأن الشهادات الجامعية والوظائف الحكومية والحط من قيمة العمل اليدوى والحرفى وتملك المشروعات الصغيرة .. وطول وصعوبة الاجراءات اللازمة لاقامة المشروع الصغير حيث ان هناك اكثر من ١٥ اجراء من خلال التعامل مع ٥ وزارات وعشرات الجهات الاخرى .. وعدم وجود معامله تفضيلية للمشروعات الصغيرة فى مجال



١٧ ابريل ١٩٩٤

١٥ اجـــراء و٥ وزارات لاقامـــه مشروع صغير!!

الكهرباء والمياه والضرائب والجمارك وافضلية الشراء من منتجاتها من قبل الحكومة .

كما ان عدم توافر الاراضي والمبانى المجهزة بالمرافق الاساسية وارتفاع اسعارها بالاضافة إلى ارتفاع التكلفة الرأسمالية للمشروعات الصغيرة نظرا لارتفــاع المعــدات المستـــوردة .. وصعوبة التسويق فى ظل ارتفاع تكلفة الاعلان والدعاية والترويج وغياب قنوات ومنافذ البيع المتخصصة التى تشكل وحدة متكاملة من المنتج إلى المستهلك .

ومن المعوقات التـى تقـف ضد تنمية المشروعات الصغيرة نقص المعاونة الفنية والخدمات الدائمة التى تتطلبها المشروعات الصغيرة واهمها المعلومات والتكنولوجيا والتدريب والمعونة الفنية والتسويق والصيانة والتصدير ، بالاضافة إلى عدم توفر الشباب المؤهل بفكر المشاريع نظرا لقصور برامج التعليـم والمناهـج المتعلقة بفكر المشاريع .

الحـــل

● وأشار د . حسين الجمال إلـى الحلول المقترحة للقضاء على هذه المعوقات لتنمية المشروعات الصغيرة من خلال وسائل واساليب علمية كأحد ادوار البحث العلمى وذلك بالتركيز على إختيار التكنولوجيات الاكثـر مناسبة لتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة .. وتوسيع فرص الاستثمار فى مجالات المشروعات الصغيـره باستنباط واقتراح وابتكار انماط جديدة للمشروعات الصغيرة واخضاع بعض نظم انتاج السلع والخدمات بنظام الطاقة الانتاجية الكبير إلى نظام الطاقة الانتاجية الصغير عن طريق تصغير وحدات انتـاج السلـع والخدمـات للمشروع الصغير وذلك دون تأثير على التكلفة والجودة .

ولتحقيق هذه الاساليب العلمية بادرت وزارة البحث العلمى والصندوق الاجتماعى بتوقيع بروتوكول للتعاون العلمى والفنى بينهما فى اكتوبر ٩٣ وتم الاتفاق علـى تنفيـذ اربعـة مشروعات رائدة فى اول عام ٩٤ وهى تحت التعاقد الان .

التنفيـــذ

وبعد طرح ابعاد المشكلة وطرق حلها .. ماذا فعل الصندوق الاجتماعى من اجل تنفيذ تلك الحلول لتنميـة المشروعات الصغيرة وتطويرها ..

يقول د . حسين الجمال ان الصندوق فى إطار الاهداف التى انشىء من اجلها اولى اهتماما كبيرا بتلك المشروعات حيث افرد لها برنامجا خاصا ضمن برامجه الرئيسية الستة وهو برنامج تنمية المشروعات .

ويهدف هذا البرنامج إلى تنمية المشروعات الصغيرة من خلال تقديم حزمة متكاملة من القروض الميسرة والمعاونة والفنية والتدريب للفئات المستهدفة من البرنامج لتمكينهم من اقامة مشروعات صغيرة جديدة او التوسع فى مشروعاتهم السابقة بحيث تستوعب عماله جديدة ، بالاضافة إلى تمكينهم من استخـدام تكنولوجيـا متطورة وملائمة .

وتحقيقا لتلك الاهداف قام البرنامج باستكشاف فرص الاستثمار فى مجال المشروعـات الصغيـرة فى ضوء الموارد الطبيعية المتاحة بالمحافظات للمعاونة فى توجيه الاستثمار نحو المشروعات التى تتاح لها فرص النجاح والاستمرارية واعداد بعض نمـاذج المشروعـات الصغيـرة للاسترشاد بها .

كما يعمل البرنامج على الترويج لمشروعات لدى الجهـات الكفيلـة والمنفذة والعمل على ابتكار اساليب جديدة لتنفيذ المشروعات والوصول إلى انسب الصيغ التى تتلاءم وطبيعة المشروعات والجهات القائمة عليها والعمل على نشر المشروعات الصغيرة على اوسع نطاق .

ويضيف الامين العام للصندوق انه تم الانتهاء من اعداد استراتيجية جديدة لتنمية المشروعات الصغيرة تقوم على ٨ محاور متكاملة تبدأ بحصر وتحديد الجهات الكفيلة والعمل على تقوية ودعم قدراتها وهياكلها المؤسسية ثم الوصول إلى الجهات المستهدفة على اوسع نطاق وتوفير خدمات البرنامج وقروضه من خلال الجهات الوسيطة المتعددة البنوك والجمعيات التعاونية والجهات الاهلية المختلفة والمنتشرة فى جميع المحافظات ثم وضع خطط طويلة الاجل واستراتيجيات مشتركة مع الوكالات المرتبطة لعمل البرنامج .

كما تشمل الاستراتيجية دعم قدرات الوحدات القائمة بالمعدات ورأس المال وتحسين الجودة وتعظيم انتاجية الاصول الخاصة بهـا وخلـق نواة لوحدات مغذية للصناعات المتوسطة والكبيرة وتشجيع قيـام منظمـات للتسويق والخدمات لدعم جميع انشطة التصنيع وغيرها .

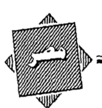
اما المحور الأخير للاستراتيجية فهو العمل على تفاعل جميع اوجه النشاط الاجتماعى لخلق المنـاخ والبيئـة اللازمة لثقافة المشروعات لايجاد صاحب المشروع الذى يحتاج إلى القليل من الدعم والمساندة لتحقيق النجاح .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٨ ابريل ١٩٩٤





● هدفه ... تخفيف العبء على الفقراء وليس حل مشكلة البطالة عامة

الصندوق الاجتماعى المفترى عليه



صلاح أيوب

يوجه البعض هذه الايام انتقادات الى الصندوق الاجتماعي للتنمية بسبب بعض السلبيات والمعونات التى تحول دون التوسع فى المشروعات الصغيرة وتتركز انتقاداتهم على المعوقات التنفيذية ... ، ولاتتعرض لأصل مشاكل الصندوق الاجتماعي من ناحية ولا لمشاكل برنامج المشروعات الصغيرة من ناحية اخرى .

« والاقتصادى » يطرح اليوم من خلال اللقاء مع الدكتور صلاح ايوب مشاكل الصندوق الاجتماعى المفترى عليه ، والمشاكل التى تواجه ايضا المشروعات الصغيرة .



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ ابريل ١٩٩٤

يقول : تنبع مشكلة الصندوق الاجتماعي من عاملين اساسيين الاول هو عدم تفهم او معرفة الكثير ـ بما فى ذلك بعض كبار المسئولين ـ للدوافع التى أدت الى انشائه وللمهام التى أوكلت اليه ، والعامل الثانى يرتبط ايضا بالعامل الاول وهو المبالغة فى دور الصندوق والامال التى علقت عليه .

فبالنسبة للعامل الاول : وهو الدوافع التى أدت إلى إنشائه والمهام التى أوكلت اليه .. فبعد مناقشات طويلة إقتنع صندوق النقد الدولى ومعه البنك الدولى ـ ولوظاهريا وتحت تاثير واصرار بعض منظمات الامم المتحدة المتخصصة مثل منظمة العمل الدولية واليونسيف ـ ان برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى يفرضه على الدول النامية هو برنامج قاسى لايتسطيع معه الدول النامية المدينة تحمله دون ان يترتب على ذلك نوع من الخلل السياسى والاجتماعى ، ومن هنا بدأ الصندوق ومعه البنك الدولى التفكير فى ايجاد اليات تحد من الجوانب السلبية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى ، واحدى هذه الاليات واهمها ، هو انشاء صندوق يشترك البنك فى تمويله بل ويضمنه كما تموله صناديق التنمية الاخرى والدول المتقدمة للتخفيف من اثار البرنامج الذى ترتضيه ـ والذى يفرضه صندوق النقد الدولى ـ على الدول النامية التى توافق على تنفيذ هذا البرنامج ، وسمى هذا الصندوق بالصندوق الاجتماعى للتنمية .

وقد انشا البنك صناديق اجتماعية فى كثير من الدول النامية التى وقعت على برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى يقترحه صندوق النقد الدولى .

ويضيف الدكتور صلاح ايوب ان الاتفاق الذى وقعته مصر مع البنك الدولى يحدد المهام الرئيسية للصندوق الاجتماعى وهى :

بدء برنامج تنفيذى يساعد على تخفيف الاثار السلبية لكل من عملية الاصلاح الاقتصادى وازمة الخليج .

إنشاء الية لحماية فئات مختارة من الشعب (مثل العمال الذين يستغنى عنهم القطاع العام ، والاسرة التى تعولها نساء أو عمال متعطلون غير ونصف مهرة .. أى اكثر الطبقات فقرا) من الاثار السالبية طويلة الاجل لعملية الاصلاح .

ومن هنا نرى ان الهدف الاساسى للصندوق الاجتماعى هو تخفيف العبء على الفقراء سواء كان ذلك بالنسبة للمتضررين من عملية الاصلاح الاقتصادى او لازمة الخليج وليس لحل مشكلة البطالة عامة .

ولتحقيق هذا الهدف الاساسى اتفق على برنامج محدد ذى خمسة مكونات بالاضافة الى دعم جهاز الصندوق نفسه هى :

برنامج لتوفير الخدمات المحلية وصيانتها وإصلاحها مثل الطرق ووسائل الصرف الصحى وتوفير مياه الشرب النقية .

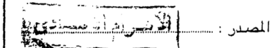
تحسين وسائل النقل الاساسية وخاصة مؤسسات النقل البرى بالقاهرة والاسكندرية .

برنامج لتطوير المجتمعات الذى يتضمن تحسين الخدمات الصحية الاساسية ، وبرامج التطعيم ضد الامراض وغيرها من الخدمات الاجتماعية لضمان وصولها للطبقات الاكثر فقرا .

برنامج تنمية وتطوير المشروعات وخاصة الصغيرة لمساعدة العمال العائدين من دول الخليج والعاطلين من الحصول على عمل ، وتضمن ذلك مساعدة المشروعات الصغيرة القائمة على التوسع وخلق فرص عمل جديدة .

برنامج لتحسين كادرات العمال الزائدين عن حاجة القطاع العام عن طريق التدريب او التدريب التحويلى او تعويضهم او منحهم مساعدات .



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ ابريل ١٩٩٤

● مشكلة الصندوق .. عدم تفهم ومعرفة الكثيرين لدوافعه ومهامه وأهدافه والمبالغة فى دوره

● الاعتماد على الهيئات الوسطية فى انشاء وتمويل المشروعات الصغيرة .. لاتصلح لمصر .. حيث تعرض الصندوق لضغوط

● المشروعات الصغيرة .. ليست ـ الحل الوحيد لمشكلة البطالة

ويؤكد الدكتور صلاح أيوب : ان المهام الموكولة الى الصندوق تم تفسيرها تفسيرا أوسع مما قصده الاتفاق . فشملت جميع المتعطلين اى مشكلة البطالة الامر الذى وضعه فى المأزق الذى يمر به حاليا خاصة وان امكانيات الصندوق المالية والبشرية محدودة ، وعلى الصندوق ان يعود الى مهامه الاصلية لخدمة الفئات التى حددتها الاتفاقية ، وهم المتضررون من الاصلاح الاقتصادى اى العمال الذين يفقدون وظائفهم نتيجة لخصخصة القطاع العام ، والاسر الفقيرة والعمال الذين اضطروا الى العودة نتيجة لأزمة الخليج .

[المبالغة فى قدرات الصندوق]

وبالنسبة للعامل الثانى .. وهو المبالغة فى دور الصندوق وقدراته مما خلق آمالا وتطلعات لايستطيع تحقيقها .. فمشكلة البطالة فى مصر مشكلة هيكلية ومؤسسية لن تحل بميزانية لاتزيد على ٥٧٢ مليون دولار على مدى أربع او خمس سنوات هى كل ميزانية الصندوق عند انشائه ، ويتحمل المشتغلون بالسياسة وكبار المسئولين فى الحكومة واجهزة الاعلام مسئولية خلق تطلعات وآمال خيالية لاأساس لها .. فكم من المرات ظهرت فى الصحف تصريحات لوزراء عن تخصيص مبالغ كبيرة لايملكها الصندوق لتنمية المشروعات الصغيرة او للمحليات ـ الحديث مازال للدكتور صلاح ايوب ـ ونتيجة للحملة الاعلامية المتزايدة نشأت ضغوط على الصندوق إضطرته للقيام بمهام لاتدخل فى صميم إختصاصه الأمر الذى توقعه البنك الدولى فى التقرير الذى اصدره عام ١٩٩١ عندما ذكر بالحرف الواحد ان « أهم خطر قد يواجهه هو تعرضه لضغوط سياسية تضطره إلى إختيار مشروعات لاتتفق مع المعايير التى تم الاتفاق عليها .

[مشاكل المشروعات الصغيرة]

ويضيف : ان البعض يبالغ فى دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى خلق فرص عمل جديدة ، وهناك دراسات تشير الى ان عمر ٤٠ ٪ من هذه المشروعات فى الدول الصناعية لايتعدى السنتين ، وهناك ٣٠ ٪ اخرى تختفى قبل انتهاء العام الخامس من انشائها ، ومع ذلك يستمر المسئولون فى الدولة فى هذه المبالغة دون ان يعملوا حسابا للمخاطر التى تواجهها هذه المشروعات وكأنها هى الحل الوحيد لمشكلة البطالة .

وتتمثل المشاكل التى تواجه المشروعات الصغيرة فى : ـ

عدم مناسبة المناخ الاقتصادى العالمى والمصرى



المصدر : ......

التاريخ : ١٨ ابريل ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لنمو وازدهار المشروعات الصغيرة فالعالم كله (باستثناء بعض الدول القليلة) يمر بأطول فترة كساد منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ادى الى تدنى النشاط الاقتصادى وتدهور الطلب على السلع والخدمات ، ولم تسلم مصر فى هذه الازمة الاقتصادية التى تواكبت مع المرحلة الاولى من مراحل برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى انتهى هذا العام وكان بطبيعته برنامجا إنكماشيا لتثبيت الاقتصاد بينما لم تبدأ المرحلة الثانية والتى تهدف الى اعادة هيكلة الاقتصاد وتوجيهه نحو النمو الا منذ بضعة اشهر ولن تظهر اثارها إلا بعد عدة سنوات ، ومن هناك نشأت مشكلة تسويق المشروعات الصغيرة او الخدمات التى تقدمها .

صغر القطاع الاقتصادى المنظم فى مصر نسبيا وخاصة صغر عدد المشروعات الكبيرة التى يمكنها التعاقد مباشرة او من الباطن مع المشروعات الصغيرة ، فضلا عن ان معظم المشروعات الكبيرة التى تتبع قطاع الاعمال العام تمر الان بفترة انتقال لاتعلم بالضبط .. هل مصيرها الخصخصة ام البقاء على ماهى عليه .

استمرار كثير من المديرين المصريين للمشروعات الكبيرة فى اتباع نموذج الانتاج الكبير الذى ساد طوال هذا القرن وعدم إدراكهم ان هذا النموذج البالى قد تغير الى نماذج مرنه للانتاج تفسح المجال لنمو وازدهار المشروعات الصغيرة .

عدم قدرة معظم شباب الخريجين الذين يتقدمون لانشاء المشروعات الصغيرة على ادارة مشروعاتهم ، فالخريج الذى تخرج من الجامعة او التعليم المتوسط لم يحصل على الخبرة العملية الكافية لادارة هذه المشروعات من الناحية الفنية والمالية والادارية ، والمعروف ان المشروعات الصغيرة نشأت وإزدهرت فى القرنين الماضى والحالى على يد الاسطوات الذين بدأوا حياتهم العملية فى مشروعات كبيرة او متوسطة او صغيرة يتعلمون من رؤسائهم ، ولم يحاولوا الاستقلال عنهم الا بعد ان إكتسبوا خبرة تتراوح بين ١٠ او ١٥ سنه وتابعوا فيها التطورات فى مهنهم وحرفهم عن طريق البرامج الدراسية التى شاركوا فيها

ويقترح الدكتور صلاح أيوب على المسئولين فى الصندوق الاجتماعى عدم الرضوخ للضغوط المختلفة التى يتعرضون لها بما فى ذلك الاوامر الفوقية وان يركزوا نشاطهم على العاطلين الذين اكتسبوا خبرة طويلة فى حرفهم او أعمالهم قبل ان يفقدوا عملهم نتيجة للاصلاح الاقتصادى بدلا من التركيز على الخريجين الجدد .

وفى نفس الوقت يمكن للصندوق ان يشترط على المشروعات الجديدة ان يكون من بين العاملين فيها نسبة معينة من الخريجين العاطلين

الاعتماد على الهيئات الوسطية فى انشاء وتمويل المشروعات الصغيرة مثل الوزارات والمحافظات والهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ، وإذا كانت هذه الفكرة تصلح لدول متقدمة فانها لاتصلح لمصر لانها تعرض الصندوق لضغوط غير مرغوب فيها ولايمكنه تفاديها ، كما انها تضعف عملية الرقابة والمتابعة التى يجب ان يقوم بها .

غياب المؤسسات المساعدة من تشريعات ولوائح غير معوقة ، وعلى الدولة ان تزيل هذه المعوقات بأسرع مايمكن حتى لاتصبح الاموال المستثمرة فى هذا المجال ، والفرص التى يمكن للمشروعات الصغيرة إغتنامها او الاستفادة منها .

عدم تجميع المشروعات الصغيرة للاستفادة من الكفاءة الجماعية لهذه المشروعات ، واقترح على الصندوق ان يرسل بعض العاملين فيه الى منطقة Emilia Romagna بايطاليا للاستفادة من اكثر التجارب نجاحا فى هذا المجال بهدف مواءمته وتطبيقه فى مصر .

ويؤكد : انه اذا ما امكن التغلب على هذه المشاكل المختلفة ، واذا تغيرت النظرة الى الصندوق الاجتماعى ومهامه واهدافه فسوف يكون اكثر كفاءة وفعالية ، وبالتالى يمكنه ان يساهم فى نمو وازدهار المشروعات الصغيرة .



الصندوق الاجتماعي .. «يسقط» في الاسماعيلية

الخريجون يستغيثون بعد فشل تسويق انتاجهم

الديون تراكمت .. والتلويح يحبس من يتأخر عن الدفع!!

عندما تتحطم آمال وطموحات مجموعة من الشباب المتحمس على صخرة الروتين الحكومى والاهمال فماذا يكون التصرف؟!

فى محافظة الاسماعيلية يعيش الآن عشرات من الشباب مأساة حقيقية بعد فشل مشروعات الصندوق الاجتماعى التى فرضتها عليهم المحافظة، فقد تقدموا منذ عامين بدراسات جدوى لمشروعات، وفرضت عليهم المحافظة مشروعات اخرى، لم يتوفر الطلب عليها، فوزعت ٣٧ مشروع تصنيع تريكو ويوجد بالمحافظة الصغيرة ١٥٠ ماكينة تريكو خاصة.. لقد تركت محافظة الاسماعيلية وادارة الصندوق الاجتماعى بها هؤلاء الشباب فى مواجهة مع السوق بعد ن سدوا عليهم جميع منافذ البيع بدون مساعدة، انهم فعلا فى مأساة بعد ان تسلموا خطابات لاخطارهم بسداد القسط الاول اواخر ابريل الحالى، لقد تخلت المحافظة عنهم بعد ان وعدتهم بتوفير سيولة مالية للتصنيع واقامة معارض للتسويق وعقد صفقات مع المدارس وجهات اخرى لصالحهم تركتهم فريسة للفشل فتحطمت آمالهم، وفقدوا كل ما يملكون فى سبيل انجاح مشروعاتهم ولم يستطيعوا وهم الآن فى انتظار قرار بحبسهم لعدم قدرتهم على دفع القسط الاول.

سمية مبروك من الزمالطة مركز سرابيوم حاصلة على دبلوم زراعى دفعة ٨٨ تقول:

- والدى متوفى منذ ٢٢ عاما ولدى اخ واخت ووالدتى سيدة مسنة ولا نملك سوى معاش ضئيل لا يكفى مصروفاتنا، اقدمت على مشروع الصندوق وتسلمت ماكينة «تريكو» وضعتها فى الكوخ الصغير الذى نعيش فيه - وهو ايل للسقوط - وليس معنا ما نبنى به ولو حجرة صغيرة تأوينا.. «وزاد الطين بله» اشتراكى فى هذا المشروع حيث واجهتنى مشاكله كالجبال ولم اتحمل الخسائر التى خلفها لى ولأسرتى ولم تجد والدتى سوى البكاء حتى فقدت نور عينيها، وتحول الحلم الذى كان سينتشلنى وأسرتى من دوامة الفقر الى شبح يهدد مستقبل الاسرة التى اوقعها حظها العاثر فى شراك الصندوق الاجتماعى للتنمية، ان ما حدث لنا جميعا من خسائر ان دلت على شىء فإنما تدل على فشل ادارة المشروع فى توظيف، اموالها وإمكانياتنا كما ينبغى.. وكل ما اتمناه وتتمناه الاسرة الفقيرة التى اتولى مسئولية رعايتها ان يجعل الله لنا مخرجا من هذه الورطة التى اوقعتنا فيها الحكومة.. وبالله عليكم كيف يكون البيع فى عزبة صغيرة، لو اشترى شخص منى بلوفر مرة مش ممكن يشترى تانى الا بعد كام سنة وهذا لا يعنى سوء الانتاج فالكل يشيد بى ولكن كيف اسوق منتجاتى والبلد كلها غارقة فى الكساد.

يا الدفع.. يا الحبس

إذا كان الصندوق الاجتماعى للتنمية يهدف لخلق فرص عمل جديدة وتشجيع الشباب العاطل لبدء مشروعات انتاجية صغيرة، فإن ما حدث فى محافظة الاسماعيلية دليل دامغ على فشل مشروعات الشباب بعد مرور عامين على بدء تنفيذها، تقول نجاح محمد أحمد حاصلة على دبلوم زخرفة:

- تقدمت للصندوق الاجتماعى لأحصل على قرض او وظيفة فى مشروع انتاج للبوسات التريكو وتعاقدت مع محافظة الاسماعيلية على صرف ماكينة تريكو، وبعد ان قامت ادارة المشروع بالمحافظة بعمل دراسات الجدوى التى تفيد بأننا سوف نحقق مكاسب كبيرة من انتاج هذه المشروعات استلمت الماكينة، وفوجئت وجميع من تسلموها بأنها لا تتحمل العمل لأن معظم اجزائها من البلاستيك كما ان قطع غيارها غالية الثمن مما يكبدنا خسائر فى الصيانة، ناهيك عن هذه المشاكل، فقد وعدتنا المحافظة بالمساعدة فى تسويق الانتاج وانها سوف توفر لنا صفقات لعمل ملبوسات لتلاميذ المدارس وبعض وحدات القوات المسلحة ولكن تركتنا المحافظة وادارة الصندوق فريسة سهلة لكبار التجار الذين حاربونا واحتكروا الاسواق مما خلف لدينا خسائر فادحة واصبحت منتجاتنا راكدة لا تجد من يشتريها.. لقد قتلوا فينا الطموح وقضوا على احلامنا فى مشروعات ناجحة، والآن يهددون مستقبلنا بالسجن ان لم ندفع اول قسط!!

وعود براقة

عندما تسلمنا ماكينات التريكو وعدنا المسئولون بالمحافظة وادارة الصندوق فى الاسماعيلية باقامة معارض لانتاجنا، لم يعلموا ان هناك تجارا يمكنهم منافسة انتاجنا لان هذا ما حدث فعلا وتضيف رشا فاوى حاصلة على دبلوم صناعى وصاحبة مشروع انتاج تريكو:

- لقد تبخرت وعود المسئولين فى الهواء فلم يساعدونا فى التسويق كما وعدونا ولم يقفوا بجوارنا عندما طلبنا المساعدة بعد ان فشل المعرض الاول والثانى نظرا لظروف الاوكازيون. لقد اقدمنا على مشروعات الصندوق الاجتماعى للتنمية املا فى مستقبل افضل فنحن ٣٧ شابا وفتاة تسلمنا ماكينات التريكو بخلاف وجود ١٥٠ ماكينة فى مدينة مثل الاسماعيلية اى ان الانتاج الاجمالى سيكون اكبر من طاقة السوق، حاولنا ان نصرف منتجاتنا بأية طريقة، فاتبعنا نظام البيع بالاجل ولقلة مواردنا لم نحقق ارباحا وتوقفنا عن الانتاج نظرا لزيادة الكميات الراكدة، ولأننا لا نعمل سوى لاربعة اشهر فى الشتاء حاولت الالتحاق بأى عمل فى فترات توقف الانتاج فلم افلح.. وفشلت فى ان اوفر مبلغ القسط الاول وهو ٨٣٢ جنيها وانا الآن اطالب المحافظة، بعمل حساب لما انتجته طوال العامين والاطلاع على الانتاج الموجود لدى الذى لم استطع تصريفه وعليه احسبوا الارباح التى يمكن ان يحققها هذا المشروع اننا حقا فشلنا ولسنا السبب فى هذا، انكم متسببون عن ضياع اموال الصندوق ونحن لا نريد منكم سوى مراعاة ظروفنا او ان نفسخ العقد ونعود كما كنا؟! فهل هذا الحل يرضى المسئولين؟!

صدقت الوعود!

- السيد فرج خريج معهد فنى تجارى وشقيقته كريمة دبلوم تجارى تقدما للصندوق واقاما مشروعين احدهما للملابس والآخر للتريكو، يقول السيد فرج:

- غيرت مسار حياتى من خريج يطمع فى وظيفة حكومية الى فنى تصنيع ملابس وكنت سعيدا بهذا المشروع وكنت اتمنى النجاح واعتقد ان وعود وتصريحات المسئولين كانت هى المشجع الاول لنا على الجدية ولكن بدات المعوقات وبدأ التلاعب فقد كانت دورات التدريب غير كافية لنا وبالرغم من ذلك تعلمنا وتكبدنا خسائر كبيرة فى الانتاج غير المطابق للمواصفات فى السنة الاولى تحملنا التكاليف.. قالوا لنا سنوفر لكم عمالا مهرة يعملون معكم ولم ينفذوا ما قالوه استوردت قماشا من الخارج لمشروع الملابس الخاص بى وتغلبت بعض الشىء على مشكلتى وكنت انتج القميص وابيعه بـ ٢٥ جنيها للمحلات التى كانت تبيعه بـ ٥٢ جنيها الا ان مشروع التريكو الخاص بشقيقتى اخذ ارباح مشروعى فى خسائره طلبت منهم الرجوع فى مشروع التريكو لعدم قدرتنا على سداد الاقساط فلم يوافقوا واصبحنا مهددين بفوائد الدين او الحبس لعدم السداد، ارجوكم انظروا الى مشاكل الشباب وساعدوهم فى بداية مشروعهم حتى لا تجعلونا نفقد الامل فى كل شىء!! وبالرغم من انتاجنا المتميز الذى يشهد له الجميع الا ان الخبرة والاسم التجارى وقفوا ضدنا فى السوق ولم تنفذ المحافظة وعودها بالوقوف بجانبنا شكونا لهم فأقاموا معرضين احدهما فى الصيف لم نبع فيه شيئا والثانى فى ايام الاوكازيون حقق معنا خسائر فادحة، لقد القوا الينا بالمعدات وتركونا دون تخطيط او حماية حتى فشلنا.

منافسة فاشلة

ويشرح سيد فرج ما حدث له من خسائر فى مشروع انتاج الملابس فيقول: سوف اضرب لكم مثلا بسيطا مما حدث لى عندما فكرت فى انتاج موديل حديث



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٨ ابريل 1994

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حتى انافس المنتجات الموجودة فى السوق، طبعا فترة التدريب لم تكف لاصقالى مهنة التفصيل والخياطة، ولكنى اشتريت اثوابا من القماش وقام «مقصدار» بتفصيله على الموديل، وفوجئت بعد التسويق بأن المنتج به عيوب نسيج كلفتنى جمع المنتج من السوق علاوة على فقدانى للثقة بين العملاء وعليه بعت المنتج بأقل من سعرة وتحملت الخسائر نتيجة عدم التدريب الكافى للعمالة التى وفرتها المحافظة، فهل هذا جزاء شباب آمن بقضية الانتاج وانساق وراء تصريحات المسئولين، ولم يجد سوى خدعه او شراك قد نصبت له تلك يمكن ان يقضى على مستقبلنا ويدخلنا السجن، نطالب بارتجاع المشروعات وان يرحمونا من تحمل مصاريف وفوائد ورد المبالغ النقدية واعادة تسعير الماكينة، او دعم المشروعات ووضعها فى مكان واحد وتكمله المعدات والالتزام بالتسويق وفى حالة عدم قبول مطالبنا يمكن ان نقبل تشغيلنا لدى الحكومة مع خصم جميع المستحقات بكل امانة من مرتباتنا!!

أسعد انسان تحطم

على الدنى من سرابيوم وحاصل على دبلوم صناعى دفعة ١٩٨٦ .. يقول: سعدت كثيرا عندما حصلت على ماكينة تريكو وظننت اننى بعدت عن روتين الحكومة، الا ان الروتين لاحقنا فتأخر استلامى لها ثلاثة اشهر، ثم تفجرت المشاكل فالتدريب غير كاف والصيانة لا يقوى عليها شاب فى ظروفنا، والتسويق ليس له حل، وبدأ العد التنازلى للسداد ونحن لم نبع شيئا، وتأكدنا جميعا ان مشروعاتنا فشلت وانتا حتما سوف ندخل السجن، صرفت على المشروع من «الدين» «اصبحت مدينا لطوب الارض»، وجاء موعد السداد فى ٣٠ ابريل ٩٤، فمن اين لى بمبلغ ٨٣٢ جنيها ـ اول قسط ـ !! ومن اين اوفر هذا المبلغ كل ٣ شهور علما بأن القسط الثانى عليه فوائد ويعلم القائمون على المشروعات ان صناعة التريكو لا تعمل سوى ٤ اشهر فى العام، والحل اما ان تقوم المحافظة بانهاء المشروع وندفع نسبة الاهلاك فى الماكينة، او ان تخفض الاقساط من ١٢٠٠ جنيه كل ٣ اشهر الى ١٥٠ جنيها شهريا.

ـ يبدو ان مشروعات التريكو هى الحصان الاسود فى مشروعات الصندوق الاجتماعى بالاسماعيلية فمعظم الذين تضرروا من فشل مشروعاتهم من العاملين فى مجال تصنيع التريكو ويقول ياسر كريم من ابو صوير ـ فشلت فى توصيل صوتى للمسئولين عن المشروع بعد ان تركونا نواجه المشاكل التى اتت على مشروعاتنا بالفشل، واكد ياسر ان جملة المبيعات فى معرض الزهرة التى اقامته المحافظة ١٥٠٠ جنيه وكان عدد المشاركين فى المعرض ٢٠ شابا وفتاة عرضوا مشغولات تقدر بـ ١٥ الف جنيه فهل حجم البيع هذا يساعدنا على سداد القسط الاول؟! وعدونا فى المحافظة بان هناك دراسات لتخفيف الاعباء وجدولة الاقساط ولكن لم يحدث من هذا شىء والآن وبعد تهديد مستقبلنا اقدم بعض الحلول التى نأمل جميعنا ان تلتزم بها محافظة الاسماعيلية، فإما ان تقوم المحافظة بتشغيلينا وتأخذ اصول المشروعات وتخصم من مرتباتنا نسبة الاهلاكات، او ان تقوم بتأجيل سداد الاقساط وخفض قيمتها، او ان تتولى هى تجميع كل المشروعات فى مكان واحد وتشرف على التصنيع والتسويق وتقوم بسداد الاقساط ومستعدون لان نعمل معهم كعمالة فنية.

ارحمونى من الضياع

تقول فاطمة على محمد: عندما تقدمنا بدراسات جدوى رفضتها المحافظة وادارة الصندوق وقالوا ان الدراسات موجودة عندنا وسوف نجهزها لكم لضمان نجاح المشروع، وكان حظى فى مشروع تريكو صرفت عليه دم قلبى لم يبق معى اى شىء ونفدت كل مواردنا على هذا المشروع الفاشل وعرض على اما ان انهى علاقتى بالمشروع او ان تقوم المحافظة بحل مشاكله، وتقول فاطمة: لقد باءت كل محاولاتنا فى تدبير مبلغ القسط الاول بالفشل فهل نقترض بعد هذه الديون التى اثقلتنا بها المشروع وبعد هذا الكم الهائل من الانتاج الراكد فهل يمكن ان يأخذوها ولو بنصف ثمنها.

وتشترك فاطمة بحيرى ونجاح رفاعى فى الحديث عن المأساة فتقولان: كنا نظن ان مشروعاتنا سوف تنقلنا الى صفوف سيدات الاعمال. الا ان اهمال المسئولين لنا، وتجاهلهم هو السبب الاول وراء فشل المشروعات لقد وصلنا الى مرحلة اليأس فقد تكبدنا خسائر وديونا، ولعدم وجود سيولة معنا ولارتفاع تكاليف الصيانة وقطع الغيار كان الفشل حليفنا بعد ان فشلنا فى التسويق. املنا كبير فى تدخل الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية فى حل مشاكلنا والا سيكون مصيرنا الضياع!!

حتى خان الخليلى

عفيفى سلامة دبلوم صنايع ميكانيكا دفعة ١٩٨٧ يقول: كنت سعيدا بدخولى مجال الصناعات الحرفية، اشترينا الخامات الخاصة بخان الخليلى، وقالوا لى سوف نساعدكم فى التسويق الا ان جذب السياحة اثر على التسويق، جودة منتجاتى كانت عالية بشهادة الجميع، ولكن مأساة كل المشروعات.. التسويق!! فأصبحت اعرض عند البازارات بالاجل، وشاركت فى كثير من المعارض على نفقتى الخاصة الا ان المباع من منتجاتى لم يغط تكاليف الانتقال للمعرض، ونحن الآن امام امرين اما الدفع فى نهاية شهر ابريل الحالى او الحبس والغرامة فماذا نعمل؟ وكيف نتصرف؟!

الماكينات الناعمة

ـ محمد عبدالحميد من منطقة الشيخ زايد حصل على معهد فنى تجارى بتقدير جيدوكان ينوى استكمال الدراسة الا ان فرصة مشروعات الصندوق الاجتماعى جذبته وفوجىء بالمأساة والعقبات التى لاحقتهم من البداية حتى وصلت بهم الى طريق مسدود، يقول محمد: تسلمنا خطابات من ادارة الصندوق بالمحافظة تخطرنا فيه بدفع القسط لاخر ابريل الحالى او الحبس، ويضيف محمد قائلا: القرض كان ضئيلا وطلبت منهم ان يسلمونى ماكينة تريكو ناعمة فقالوا ثمنها كبير وكما نعلم ان الانتاج الموجود فى السوق لماكينات ناعمة اجود وافضل ويقبل عليه المستهلك اكثر وهذا من اسباب الفشل.

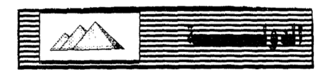
شكاوى للجميع

ناجح وليم اشترك فى مشروع التريكو وكان متحمسا لدرجة انه اصبح ينتج بصورة كثيفة وركدت عنده البلوفرات لا تجد من يشتريها طلب من المحافظة ان تساعده فرفضوا وامام مذلة الدين شكا لجميع المسئولين وعرض ان يسدد القسط الاول من البضاعة فلم يوافقوا، وقدم اقتراحات بالحلول والجدولة وتجميع المشروعات لتديرها المحافظة فرفضوا فماذا يفعل!!

رأى المحافظ

وفى النهاية لا يسعنا إلا ان نعرض بكل امانة مأساة هؤلاء الشباب على محافظ الاسماعيلية، اتصلنا به فقال ان هناك عقودا تم تحريرها بين المحافظة وصاحب المشروع وعليهم الالتزام بها، اما عن المشاكل التى واجهتهم فأكد الدكتور احمد جويلى انه يدرس مشاكلهم الآن وسوف يصدر قراره بما يتناسب وحجم المشاكل وبما لا يضيع على الدولة مليما واحدا!!

عماد خيرة



اللجنة الوزارية للخدمات تبحث غدا تعيين خريجى ٣ دفعات للعمل بالمصالح الحكومية ببعض المحافظات

تعقد اللجنة الوزارية للخدمات اجتماعا غدا برئاسة الدكتورة امال عثمان وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية لبحث المذكرة المقدمة من وزارة القوى العاملة بتعيين خريجى معهد اعداد الفنيين شعبتى رى وصرف واستصلاح اراضى دفعات ٩١ و ٩٢ و ٩٣ للعمل بوزارة الاشغال العامة وتعيين ٨٠٩ من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة من أبناء شمال سيناء للعمل بالمحافظة و ٤٢٥ من المؤهلات العليا ابناء السويس للعمل بالمحافظة و ٢٥٠ من المؤهلات المتوسطة للعمل بالتربية والتعليم بمحافظة الجيزة و ٤٠٦ من المؤهلات العليا والمتوسطة وفوق المتوسطة ابناء بنى سويف للعمل بالمحافظة و ٢٧٦ من بكالوريوس التربية الرياضية دفعة مايو ٩٣ للعمل بالمجلس الاعلى للشباب والرياضة و ٧٠ من ليسانس اداب طنطا قسم الوثائق والمكتبات دفعة ٩٣ للعمل بجامعة طنطا و ٤٤ من بكالوريوس التربية الرياضية دفعة ٩٣ للعمل بالمنوفية .



إعدام أحلام شباب مشروعة.. على أوراق رسمية

مشروعات الشباب مهددة بالتوقف.. والشباب مهددون بالسجن!

ذات صباح والجو بديع والدنيا ربيع.. أمسك عدد كبير من الشباب والفتيات خريجى المعاهد والجامعات بالصحف بحثا عن وظيفة خالية.. بعد بطالة دامت ست سنوات.. وصفحة تجر صفحة، وإعلان وراء إعلان حتى توقفوا فجاة امام بيان هام.. صرخوا وهللوا من الفرحة.وتعانقوا وتنهدوا بارتياح.. وقالوا الحمد لله. دقائق وساعات وعقول الشباب تدرس تفاصيل البيان.. وعلى أوراقهم سجلوا أجمل الأمانى والأحلام بعد مناقشات مستفيضة، استمرت أيام.. ليكون القرار على بركة الله البداية.. ومشروع صغير بالتاكيد سيكبر وينمو فى حب مصر.. فقد كان الإعلان والبيانات من محافظة الإسماعيلية بتوفير قرض قدره عشرة آلاف جنيه لكل شاب لتاسيس مشروع حرفى صغير يساعده على حياته ويخلق أجواء من الاستثمار تساهم فى تنمية العقول والجيوب والوطن.

وبوطنية صادقة يغنى الشباب والفتيات بفرحة للوطن والبلد وكانهم يقسمون العهد بالالتزام والتفانى والعمل الجاد من أجل رفعة مصر..

وبخطوات تسابق الريح كان شباب الإسماعيلية وفتياتها أمام مبنى المحافظة وبدون إضاعة للوقت شمروا عن سواعدهم.. واقتنع المسئولون بأن مصر عند هؤلاء الشباب أحب وأجمل الأشياء.. بيحبوها بعنف وبرقة وعلى استحياء.. ومصر فى عيونهم السما الفزدقى والعصافير المعدية «والقلة الملية» على الشباك.. مندية تروى العطشان. وفى يوم ٣٠ أبريل عام ١٩٩٢ كانت البداية الجميلة.. لكن النهاية جاءت غير متوقعة وعلى طريقة الافلام الهندية.. المليئة بالتفاصيل الغريبة غير المنطقية.

ولأن المسئولين من هواة الأفلام الهندية.. سوف نروى لهم هذه الرواية قبل عرضها على شاشات السينما فى جميع محافظات مصر.. والمتفرجون شباب ومساكين مصر.. والمخرجون رئيس الوزراء ووزير الحكم المحلى والمحافظون.. وغيرهم..

.. فى مساء الإثنين الماضى دخلت علينا مجموعة من الشباب والفتيات والذعر يتملكهم والخوف ينضح بكل التفاصيل مرسوم بتجاعيد الهموم على وجوههم.. وبدون مقدمات وبلهفة طلبوا النجدة.. الحقونا. نحن مهددون بالسجن والحبس والطرد..

قلنا: ماذا جرى وما هى الحكاية؟

قالوا وهم يحاولون أن يتكلموا معا وبصوت واحد:

نحن شباب وفتيات خريجو جامعات ومعاهد.. عاطلون عن العمل منذ ست سنوات وأكثر.. أهلنا وأخوتنا تحملوا كثيرا عبء بطالتنا، ولكن لم نجد أمامنا سوى الصبر كعلاج.. حتى يأتى الفرج. وتصورنا أن الفرج قد جاء

المسؤولون يعترفون بالعوقات التسويقية ويقولون: ضغوط علينا ياجماعة!!

تحقيق:
أبو العباس محمد

عندما أعلنت محافظة الإسماعيلية عن تمويل المشروعات الحرفية الصغيرة للشباب، فهرعنا إلى المحافظة وتقابلنا مع المسئولين، ولم يدم النقاش طويلا حول قناعتنا بالمشروعات، ولأننا مقتنعون بأن ما نفعله سوف يعود بالخير لبلدنا مصر..

وعلى بركة الله بدأ الشباب فى ٣٠ أبريل ١٩٩٢ فى كتابة العقود المبرمة بينهم وبين الأجهزة الحكومية: محافظ الإسماعيلية الدكتور أحمد أحمد جويلى طرف أول، والشباب أصحاب المشروعات طرف ثانى.

وبفرحة أمسكوا بعقود الاتفاق، وبعيون الصقور التهموا بنود الاتفاق وأطلعوا عليها، فلقد كانت البنود جميلة.. وديعة مطمئنة دافعة للخير والعمل والإنتاج.

قالت بنود الاتفاق: حصلت الوكالة المنفذة على قرض من جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجى، لتمويل المشروعات التى تهدف إلى خلق فرص عمل جديدة. إنشاء مشروعات حرفية صغيرة تقوم على تنمية روح المبادرة لدى الشباب، وتوفير الخامات ومستلزمات الإنتاج، مع توفير الدعم الفنى والتدريب للشباب أصحاب المشروعات..

وأضافت البنود أن الوكالة المنفذة تقوم بإقراض المستفيد وفقا لأحكام الاتفاق بقرض قيمته عشرة آلاف جنيه بفائدة سنوية قدرها ١٠٪ مع فترة سماح مدتها سنتان من أصل القرض، على أن يبدأ السداد..

ويبدأ هؤلاء الشباب العمل، وتأسيس المشروعات الخاصة بهم والتى تركزت غالبيتها فى «إنتاج التريكو والملابس ومنتجات خان الخليلى». وبعد أن قامت المحافظة بشراء الأجهزة والماكينات بلغ سعر الماكينة الواحدة أكثر من تسعة آلاف جنيه، وذلك من القرض البالغ عشرة آلاف! ليبقى فى أيدى هؤلاء الشباب ألف جنيه لكل شاب، لينفقها فى التدريب وشراء مستلزمات الإنتاج والخامات! وذلك بعد أن اكتشفوا أن ما ذكرته الوكالة فى بنودها عن توفير الدعم الفنى والتدريب وتوفير الخامات هو مجرد كلام وهراء. لكن هؤلاء الفتية الطامحين لم يهدأ واحد منهم، فقد عزموا على



كسر شبح البطالة والقضاء عليه.. وبعزيمة بدأ كل منهم العمل على طريقته فى مكان اختاره، سواء فى منزله أم فى محل بالإيجار.

عام كامل انقضى والشباب والفتيات يعملون بكد أملين خيرا وسدادا لقرض البنك فلقد كانت الأمواج عالية.. وتبين للشباب أن هناك صعوبات تسويقية تقف فى وجه منتجاتهم فى ظل الكساد الذى يسود البلاد.

حاولوا أن يجدوا فى المعارض فرصة للدعاية والإعلان، ولكن المعارض كانت مجرد دعاية وإعلان لوزير الحكم المحلى واحتفالا لاستقباله، حيث أقيم طوال العامين الماضيين معرضان فقط، لم يستفد هؤلاء الشباب الذى بلغ عددهم أكثر من ٩٠ شابا وفتاة بعرض منتجاتهم فيهما!

أما ما حدث فى المعرض الأخير الذى عقد فى شهر مارس الماضى فهو السخف والنصب بعينه، فالموعد المحدد للمعرض -الذى افتتحه محمود شريف وزير الحكم المحلى- كان من ٢ إلى ١٠ مارس. لكن الحقيقة التى ربما لا يعلمها الوزير أن المعرض تم افتتاحه فعليا يوم ٥ مارس، وبمجرد انصراف الوزير تم إغلاق المعرض يوم ٨ مارس، أى أن ٤٨ ساعة فقط هى المدة التى استغرقها عرض منتجات هؤلاء الشباب. ومازال الزمن يجرى والشباب الطامح يحاول أن يسابق الزمن ليثبت ذاته وجدارته، إنما الظروف التسويقية كانت بالمرصاد، وهذا ما اعترف به صراحة وبالتفصيل د. حسين الجمال -الأمين العام للصندوق الاجتماعى- الذى أشار فى تصريحات صحفية إلى المعوقات التى تقابل المشروعات الصغيرة للشباب.. عندما أكد عدم وجود معاملة تفضيلية للمشروعات الصغيرة فى مجالات الكهرباء والمياه وغيرهما، وفى مجالات الضرائب والجمارك، وأفضلية الشراء من منتجات الحكومة مثلا، بالإضافة إلى عدم وجود أفضلية فيما يتعلق بالفوائد على القروض. وأضاف أن هناك معوقات أخرى.. تقف ضد تنمية المشروعات الصغيرة منها عدم توافر الأراضى والمبانى المجهزة بالمرافق الأساسية، وارتفاع أسعارها، بالإضافة إلى ارتفاع التكلفة الرأسمالية للمشروعات الصغيرة، وارتفاع أسعار المعدات المستوردة. أما صعوبات التسويق فى ظل ارتفاع تكلفة الدعاية والإعلان وغياب قنوات ومنافذ البيع فتأتى فى مقدمة أسباب عرقلة هذه المشروعات والقضاء على مستقبلها وجدواها.

فضلا عن أن هناك نقص فى المعاونة الفنية والخدمات الدائمة التى تتطلبها المشروعات الصغيرة، وأهمها المعلومات والتكنولوجيا والتدريب والمعونة الفنية.

وتدعم سهير الدماطى -مديرة الإئتمان بالصندوق- رأى الدكتور حسين جمال عندما أكدت أنه يتم حاليا إجراء دراسة لأهم العقبات التى تعترض المشروعات التى تتمثل معظمها فى عدم توافر المكان والترخيص، بالإضافة إلى تعدد الإجراءات والجهات والصعوبات التسويقية.

ومع هذه الاعترافات الرسمية، ورغم أن جميع المسئولين يعترفون بالعراقيل والعقبات التى تحول دون أن تكون هناك عائدات استثمارية ومالية للشباب فى فترة زمنية محدودة، إلا أن المفاجأة التى صدمت الشباب واقتربت بهم من الهاوية والانزلاق والغرق فى الديون والشعور بالإحباط هى أن محافظة الإسماعيلية فى يوم ٩ أبريل الجارى أرسلت إنذارات لهؤلاء الشباب تؤكد فيها أنه: فى حالة التأخير عن سداد القرض سيتم حساب الفائدة على القرض بنسبة ١٠٪، وسداد غرامة تأخير قدرها ٢٪ من قيمة القرض عن كل شهر تأخير، وبحد أقصى ٣ شهور يتم بعدها إلغاء القرض والمطالبة بسداد أصل القرض.

.. وبعدها سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية والقضائية اللازمة!

قرأت الفتيات والشباب هذه الإنذارات وتملكهم الرعب، ونظروا إلى منتجاتهم الملقاة على أرضية مصانعهم الصغيرة، وارتسمت علامات الاستفهام والحيرة على وجوههم.. من أين؟ ما العمل؟ ما الحل؟ وهل هذه هى المكافأة؟! إننا قبلنا وقررنا أن نساهم فى صناعة الخير والحب والنمو لبلادنا.. وبدون عقل وبجنون وشعور بالخوف جرى الشباب إلى محافظة الإسماعيلية فى محاولة لإنقاذ أنفسهم من السجن والحبس الذى يتهددهم، إلا أن مسئولا كبيرا بالمحافظة -على الرغم من تعاطفه معهم وإحساسه اليقينى بالظلم الواقع عليهم- قال: هذه أوامر حكومية!

صرخ الشباب.. وتصريحاتكم فى الصحف وبيع الأوهام كل صباح من المسئول عنها؟ تقابل الشباب بعد ذلك مع نائب وزير الإدارة المحلية الذى جاءت كلماته كالصاعقة فوق رؤوسهم عندما قال: والله لم يضربكم أحد على أيديكم، ونحن لا نمتلك أية وسيلة.. الدفع والسداد أو الطرد والحبس.. هذه ياسادة ضغوط دولية وأموال للدول الكبرى لا بد أن نقوم بسدادها..

قال الشباب ومن يحكمنا ويتحكم فينا ويعرف ظروفنا.. أنتم أم الدول الكبرى.. ابتسم المسئول الكبير فى الإدارة المحلية.. وانصرف.

ويخرج الشباب وهم يجرون أذيال الخيبة ويحاولون أن يبتعدوا ولو قليلا عن كابوس الفشل..

ويتذكرون اجتماعا عقدته لجنة الشباب والرياضة بمجلس الشعب، حيث يعضون على نواجزهم بالندم لانهم لم يسمعوا نصيحة أعضاء مجلس الشعب: الذين قالوا بالحرف الواحد -وبحضورد. حسين الجمال-: إن هذه المشروعات فاشلة وسوف تؤدى بالشباب إلى السجن.. لأنها مشروعات فاشلة لاتقوم على أساس علمى. ولكن ماذا ينفع الندم ووزارة الحكم المحلى والمحافظة تتمسكان بضرورة عدم إعطاء فرصه وسماح لمده عام أو عامين حتى تتحسن ظروف هؤلاء الشباب ويتغلبوا على متاعبهم..

الأمر الذى جعلهم يتقدمون بمقترحات.. نعتقد نحن بدورنا أنها منطقية وعملية للغاية اذا كانت النوايا حسنة من جانب المسئولين تجاه هؤلاء الشباب. ويقترح الشباب أن يتم تجميع الماكينات فى مكان ويتم إدارة المشروع بطريقة المحافظة وهم على استعداد للعمل عليها كفنيين وعمال!!!

أو تأخذ المحافظة ماكيناتها.. ويقومون هم بسداد السيولة مع استعدادهم لدفع نسبه أستهلاك لهذه المعدات بنسبة ٥٪ كما جرت العادة..

أو توافق الحكومة على أن يقوم الشباب بسداد قسط كل ثلاثه شهور لا يزيد عن ٣٠٠ جنيه - ٤٠٠ جنيه رغم علمهم أنهم لا يعرفون من أين سياتون بهذه الأموال؟!

العجيب فى الأمر أن صحيفة القناة وتليفزيون القناة رغم علمهما بالمشكلة.. يقومان بخداع المسئولين ولا ينقلون الحقيقة المؤلمه..

وقبل أن ينصرف الشباب من أمامنا..وبمجرد أن طلبنا منهم الصبر، قالوا: صابرين.. صابرين إيه.. أيوب ماهو راح زى الليل ولفت بينا الدنيا ودارت.. وحترجع تانى لافرحنا، ولا عرفنا الطريق من فين وجينا زى مارحنا.. حيارى ومحرومين لسنين.

أما نحن فنعرف مقدما ردود المسئولين الذين سيقولون لنا:

تانى حتقولوا الشباب الفقراء ومشاكلهم.. دى مسائل عايزه التفانين ونحن رأينا نحلها ربانى ويموت كل الجعانين.



المصدر : الأ...

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٤

تقرير « للشورى » يؤكد :

فشل الحكومة فى مواجهة البطالة

كتب ـ حازم منير :

انتقد تقرير لمجلس الشورى برنامج الحكومة لمواجهة مشكلة البطالة ، ووصفه بعدم الواقعيه والفاعلية ، وحذر من فشله المتوقع وتفاقم الأزمة فى المستقبل .

اوضح التقرير الذى ناقشه المجلس الاسبوع الحالى حول البعد الاجتماعى لسياسات الدولة ، أن خطة الحكومة تعهدت بتوفير ٤٠٠ الف فرصة عمل سنويا ، من خلال تحقيق معدل نمو يتراوح بين ٤ ٪ و٥ ٪ سنويا .

واكد التقرير استحالة تحقيق ذلك الهدف ، بعد أن اشارت البيانات الحكومية الرسميه الى أن معدل النمو خلال العامين الأوليين من الخطة لم يتجاوز ٢٫٠٪ سنويا ، وهو ما يعنى فشل الحكومة فى توفير فرص العمل المطلوبة لمواجهة البطالة .

طالب التقرير حكومة د . صدقى بإعادة النظر فى سياستها وإقتراحاتها بخصوص حجم العمل ومعدلات النمو المستهدفة لتكون اكثر واقعية وفاعلية .



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٤



الشباب وقضايا أخرى

الإسفاف والفساد والبطالة يغتالون مستقبل الشباب

بقلم:

رضا العربى سيف النصر*

شاهدت مسلسل عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه، والذى انتهى منذ فترة قليلة، وهو الحسنة الوحيدة للتليفزيون المصرى فى الشهر الكريم والذى اتحفنا بوجبة غثة ومسلسلات هابطة وبرامج تافهة.

وعندما شاهدت المسلسل التاريخى عن هذا الخليفة العادل.. ترحمت على أيامه، وسبحت نفسى فى الحاضر السيىء وأنا أشاهد عذابات الشباب وضياعهم وشرودهم، فلا تعيين ولا وظائف ولا مستقبل ولا قيمة للإنسان فى هذا الزمان الردىء..

وتمنيت كذلك أن يرى المسئولون معى هذا المسلسل فيتحرك فيهم الضمير الغائب ويحللوا رواتبهم ويعملوا بقول الله تبارك وتعالى «تلك الدار الأخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا فى الأرض ولا فساداً والعاقبة للمتقين (صدق الله العظيم).

أيها المسئولون الكبار: الشباب يعيش محنة تؤدى به إلى الضياع.. شبابنا يرزخ بين براثن الفقر والبطالة فانقذوه واستغلوا طاقته فهو الأمل المنشود والمستقبل القادم.. إن كان هناك مستقبل.

شبابنا فى حاجة إلى اهتمامكم وجهدكم.. شبابنا فى حاجة إلى مصدر رزق يحميه من الفراغ.. شبابنا فى حاجة إلى قدوة حسنة يتأسى بها ويتحسس خطاها.. وبدلا من ضياع الوقت فى لجان وخطط ومؤتمرات ورقية تدرس وتتابع وتقرر ولا تقدر.. عليكم بالإسراع فى مواجهة المشكلة الشبابية فوراً بإيجاد فرص العمل لالآف المتعطلين، ورفع الأجور لصغار الموظفين، وبدلا من أن تصرف أرباح الشركات على حوافز الكبار وتنقلاتهم توضع لوائح لضبط وتحجيم هذا الإسراف السفيه.. وتستغل هذه الأموال لصالح مشروعات تخدم القاعدة العريضة من شبابنا.. وإذا كان مسئولونا حريصين على شبابنا فلن يعدموا الحيلة فى الحل.

إننا نسمع عن قضايا فساد تنتشر وتتكاثر على صفحات الجرائد.. وقد كان لجريدة «الشعب» السبق والفضل فى كشف أخطبوط الفساد المتفشى فى أركان كثيرة من مواقعنا.. فها هى الحيتان بدأت تتساقط أمام أعيننا بعد أن مصوا دماءنا ونهبوا عرقنا واستباحوا أماناتنا.. فهل افقنا بعد من غفوتنا؟ ولماذا لم تصادر الحكومة أموال المفسدين وتخصصها لصالح الشباب البائس ونسميها صندوق «لصوص الشعب»

وانتقل بعد ذلك لأشياء أخري مرتبطة بالمجتمع المصرى كله «كالإعلام فى بلدنا المحروسة».. فالتليفزيون وهو من أخطر وسائل الإعلام انتشاراً وتأثيرا على أسرنا وأطفالنا وأجيالنا.. خاصة ونحن شعب يعانى من الأمية.. نجده يعرض علينا مسلسلات هابطة ممطوطة بإسفاف..لا تخدم فكرا ولا تراعى قيما..ولا تقدم رؤية لعقل أو وجدان.. وبرامج لا تقل تفاهة وسطحية وبعيدة عن مشاكل المواطن المصرى.

وتعالوا نرى ماذا قدم التليفزيون فى شهر رمضان المعظم.. برامج تلميع الراقصات وحوارا حول رحلتهم الكفاحية فى مجال الرقص، ولقاءات مع ممثلين مفروضين علينا ومكررين دون داع أو جدوى أو هدف.. لم أجد ولم أسمع أن التليفزيون استقدم شخصية فى مجال الفكر الإنسانى او عالم دين مثلاً، أو مفكرا سياسيا ذا قيمة.. فأين الشخصيات الحزبية وأين رواد الفكر؟!. لا شىء اللهم إلا برامج التسول و«العياقة» فماذا نقدم لأجيالنا هل نقدم لهم العلم والأخلاق.. أم نقدم لهم السفه والتفاهة؟

***

يا سادة اتقوا الله فى المجتمع المصرى وقدموا له نماذج راقية ذات دين وعلم وفكر وذات رؤية تحمل فى عقولها غذاء للوطن والأمة.. لماذا لم تحدثونا عن مشكلة البطالة وحجمها وتأثيرها المدمر وسبل حلها؟ لماذا لم تعلنوا علينا أخطار أزمة الإسكان على الشباب وعجزه عن الزواج؟.. لماذا لم تحاولوا أن تقدموا برامج تستهدف الكشف عن أسباب الانحراف الذى يتزايد والأمراض الاجتماعية المتفشية؟.. لماذا لم تناقشوا مشكلة ضآلة المرتبات وعلاقتها بقاعدة الرشوة والانحراف؟ لماذا لم تناقشوا وتوسعوا دائرة الضوء على مشكلة انهيار الخدمات الصحية بالمستشفيات وارتفاع أسعار الدواء الذى يتزايد بشكل خطير؟..

لماذا لم تناقشوا قضية الكفيل حتى الآن رغم خطورتها على مستقبل شبابنا فى بلاد النفط وما يتعرضون له من مهانة؟.. وقد يسألنى سائل: أهذه هى وظيفة الإعلام.. وأجيب بدورى: نعم لإنها رسالة الحق التى تنبه المسئولين وتضع نصب أعينهم لب الحقيقة.. وإلا فما دور الإعلام وما هى قيمته بعد..

وأخيراً إن شباب مصر يتمتع بولائه وشموخه وعطائه.. فاعطوه جهدكم يضع لكم حضارة الغد وبعد الغد.

وفقنا الله إلى ما فيه خير لوطننا الحبيب ولامتنا الإسلامية

رب اجعل هذا البلد آمناً..

*** عضو اللجنة المركزية بحزب التجمع**

مشكلة البطالة والتنمية الاقتصادية ودور المحافظين

د . إسماعيل شلبي

كلية الحقوق . جامعة الزقازيق

على ضوء اصلاح المسار الاقتصادي الذي تقوم به الدولة في الأونة الأخيرة ومن أجل الحد من عجز الموازنة العامة والمساهمة في القضاء على ظاهرة البطالة والاسراع بعملية التنمية الاقتصادية وعدم لجوئنا الى المزيد من المديونية الخارجية، من الاهمية تشجيع اقامة مشروعات استثمارية وانتاجية وخدمية داخل المحافظات وذلك باستغلال الموارد الخاصة بكل محافظة على حدة، في اقامة مثل هذه المشروعات دون مساهمة الدولة فيها باى تمويل. على ان يكون للسادة المحافظين الدور الرئيسي في اقامة هذه المشروعات لما لهم من سلطات واسعة ومكانة ادبية داخل محافظاتهم وعلاقات طيبة بالمواطنين ورجال الأعمال، ومن ثم يمكن استغلال الميزة النسبية التي تتميز بها كل محافظة عن المحافظات الاخرى حيث انها تقام بالاعتماد على مواطني كل محافظة على حدة. بجانب مايتم الحصول عليه من راس مال عربي او اجنبي، ومن ثم يصبح تقييم اداء ونجاح السادة المحافظين من خلال عدد المشروعات الانتاجية والخدمية التي اقامها كل منهم في محافظته، ومدى تحقيقه لسياسة الاكتفاء الذاتي في النواحي الانتاجية والخدمية والامن الغذائي، والقضاء على البطالة الخاصة بمواطني محافظته. واود الاشارة الى ان افضل صورة لهذه المشروعات هي ان تكون في شكل شركات مساهمة تقوم بانشطة انتاجية في مجالات صناعية وزراعية وخدمية، والتركيز على الصناعات الصغيرة التي لاتحتاج إلا لرأس مال صغير يكون في صورة اقامة ورش صغيرة يعمل بها عدد محدود من خريجي الجامعات أو المدارس الفنية المتوسطة. لهذا اضع تصوري لعملية الاعتماد على الذات في الاستثمار والتنمية، ومن ثم المساهمة في القضاء على ظاهرة البطالة خلال الفترة القادمة للسادة المحافظين من خلال النقاط التالية:

١ - ان دور السيد المحافظ هو الترويج للمشروعات والعمل على انشائها عن طريق اتصالاته وعلاقاته ومركزه الأدبي والسياسي وكذا عمل التوعية والندوات اللازمة للمواطنين ورجال الأعمال.

٢ - حصر المساهمة على مواطني الاقليم والجهات سالفة الذكر على ان يقوم اتحاد بنوك مصر بدوره في الترويج لدى البنوك الأجنبية والمشتركة، ومن ثم دعم هذه المشروعات.

٣ - جدية اجراء الدراسات الاقتصادية اللازمة لهذه المشروعات على ان يتم اختيار العناصر الصالحة لادارتها وان يستعان بالكوادر الفنية من اهل الخبرة في مجال الانتاج الخاص بكل مشروع، وأن نستبعد كلية التدخلات السياسية في اختيار المشروع او مكان اقامته او العاملين فيه بما لايتناسب مع اقتصادياته، ومن ثم يشكل مجلس ادارة هذه الشركات من المؤسسين والمساهمين فيها وذلك عن طريق الانتخابات الحرة بمعرفة الجمعية العمومية للشركة.

٤ - أن يراعى في المقام الاول لهذه المشروعات عدة اعتبارات ذات اهمية اقتصادية واجتماعية منها مايلي:

ا - زيادة الانتاج ورفع كفاءته الانتاجية بما يكفل تغطية حاجة السوق المحلية من السلع المنتجة، ومايزيد على ذلك يتم تصديره للخارج، ومن ثم يحقق موارد مالية اجنبية.

ب - كلما انحصر العمل في المشروع على مواطني الاقليم، حرص هؤلاء المواطنون على نجاحه والاقبال على الاسهام فيه، ومن ثم سرعة تنمية الاقليم.

٥ - يجب ان يتم قيد اسهم هذه الشركات في بورصة الاوراق المالية حتى يمكن تداولها بالبيع والشراء ومن ثم انعاش سوق الأوراق المالية وسهولة ايجاد سيولة مادية للمساهمين.

٦ - نجاح السيد المحافظ في اقليمه يرتبط بعدد الشركات المساهمة التي أقيمت في الاقليم ومدى نجاح هذه الشركات، ومن ثم يمكن تقويمه موضوعيا على هذا الأساس.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٤

الصندوق الاجتماعى «يعرقل» مشاريع الشباب

الرقابة الادارية تكشف التلاعب في صرف القروض

أموال القروض وديعة في البنوك وقوائم الانتظار طويلة !!

في عام ١٩٩١ صدر قرار جمهوري بانشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية بتمويل مقداره ٢٠٠٠ مليون جنيه، وكان الهدف الاساسي للصندوق هو تخفيف حدة الآثار الجانبية التي نجمت عن تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي من خلال اتاحة فرص عمل جديدة وخفض معدلات البطالة بين الشباب وفتح المجال امام المشروعات الصغيرة، ويتم ذلك من خلال خمسة برامج اساسية للصندوق منها الاشغال العامة وبرامج تنمية المجتمع والمشروعات الصغيرة.. وهي اهمها

ولايقوم الصندوق بتمويل المشروعات، للافراد بصورة مباشرة، ولكن يتم ذلك من خلال بعض المؤسسات الوسيطة، مثل المحافظات والجمعيات والوزارات إلا أن تعدد الجهات المعنية بالصناعات الصغيرة، وعدم التنسيق بينها، وتعدد الاجراءات المطلوبة لإقامة المشروعات أدي الي تعثر اغلب المشروعات، حتي أن البيانات ترصد وجود حوالي ٤٤ الفا من الشباب في قوائم الانتظار، للحصول علي قروض لاقامة مشروعاتهم كما شهد الصندوق الاجتماعي عدة انحرافات، اهمها قضايا الرشوة التي ضبط بعضها، وهي محاولة حصول بعض الموظفين علي رشوة من طالبي القروض لتسهيل صرف القروض لهم.

كذلك شهد فرع الصندوق الاجتماعي بدمنهور، فضيحة، تعطل صرف القروض لمشروعات الشباب، واكتشف البعض ان المبالغ المخصصة للمشروعات، قد تم ايداعها في البنك، للحصول علي فائدة يتم توزيعها علي العاملين بفرع الصندوق في صورة حوافز وارباح، وعندما احتج الشباب المنتظر لصرف القروض علي المشروعات التي تمت الموافقة عليها، قرر المسئولون هناك أن يتم صرف القروض مع بداية شهر مايو، لحين فك الوديعة البنكية!!

ومنذ فترة تم الاعلان عن صرف ٧٨ مليون جنيه لمنح قروض لشباب الخريجين من ابناء محافظة المنوفية، بجمعية المستثمرين والصندوق الاجتماعي وجهاز للشروعات الصغيرة بمدينة السادات وذلك بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٩٣، وذلك نحو ١٧ مشروعاً، ولكن كشفت للتابعة ان ماتم تنفيذه من مشروعات هو ثلاثة فقط، والسبب المعوقات والروتين الذي اعترض طريق تنفيذ المشروعات الباقية.

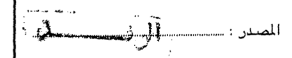
ومن اكثر المشكلات التي تواجه طالبي القروض من الشباب هو ارتفاع الفائدة علي القروض حيث كانت القروض تمنح بفائدة ١٠٪ اما الجهات الوسيطة فانها تقوم برفع الفائدة الي ١٢٪ و١٤٪ ومنذ ايام اعلن حسين الجمال امين عام الصندوق عن تخفيض الفائدة علي قروض الشباب الي ٩٪ إلا أن ذلك لم يطبق حتي الآن.

نماذج

وهناك عديد من النماذج لشباب تعرضوا لمشكلات مع الصندوق الاجتماعي، نعرض بعضاً منها..

يقول نبيل عبد الحميد، حاصل علي دبلوم التجارة عام ١٩٨٥ انه مر بظروف قاسية منذ تخرجه، ومحاولاته المستمرة للبحث عن عمل خاصة وان اسرته لاتملك شيئا وكان من احلامه الحصول علي سيارة للعمل عليها، وعندما سمع عن المنح والقروض توجه الي المسئولين عن الصندوق الاجتماعي، ولكنه فوجيء بانهم يطلبون منه أن يكون لديه أي ضمان للقرض الذي يطلبه كأن يملك محلاً او عقاراً.. ويتساءل نبيل كيف يملك شاب في مقتبل حياته، عقاراً او محلاً، واذا كان يملك ذلك، فلماذا يسعي الي قرض أو منحة ينشيء بها مشروعاً يعيش منه؟؟ وقصة أخري يرويها محمد



المصدر : ...... 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ....٤-٢-ابريل-١٩٩٤........

رشدي محمود يقول : أنه استطاع بمجهوده اختراع ماكينة للف الخيوط وأن الماكينة الجديدة تحقق انتاجا أعلي من مثيلاتها بنسبة ٣٠٠٪، وقد قام بانشاء مركز للتدريب علي استخدام الماكينة الجديدة في الجمالية تخرج منه مئات العمال، ومنذ فترة فكر في توسيع المشروع، وقرأ عن قروض الصندوق التي تمنح لمراكز التدريب.. يقول محمد رشدي:- ذهبت الي أحمد رأفت، نائب وزير الإدارة المحلية، لإفادتي بشأن طلبي الحصول علي قروض أو منحة، إلا أنه اخبرني أنه يدعم الشباب أولاً فشرحت له أن مشروعي جاهز للعمل فوراً، وانني بالفعل أقوم بتدريب الشباب، أصر المسئول علي الرفض وحتي الآن والصندوق الاجتماعي يرفض منحي القرض، ويضيف محمد رشدي:- انني اطالب ببحث جدي لطلبي ومنحي فرصة للاستفادة، كأي شاب .. ولهذا قمت بارسال اكثر من مذكرة الي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، ولم يصلني أي رد ولم تهتم بي اي جهة.

(قصة طويلة)

لشرف نصر مسلمي، حاصل علي دبلوم تجارة ١٩٨٣، صاحب اطول قصة مع الصندوق الاجتماعي بهدف الحصول علي قرض ٢٠ الف جنيه إلا انه انفق في سبيل ذلك ٢٩,٦٠٠ الف جنيه.. أما القصة وتفاصيلها فيرويها صاحبها. يقول:-

اتجهت الي مقر الصندوق الاجتماعي للتنمية الفرع الرئيسي بشارع حسين حجازي خلف مجلس الوزراء لطلب قرض لإقامة مشروع ورشة نجارة بمحافظة القليوبية، وقد اخترت القليوبية لانني عرفت صعوبة اقامة اي مشروع بالقاهرة، التي اكتظت بالمشروعات. وعندما توجهت الي المسئول بالصندوق، قال انني اتبع الفرع بشبين الكوم، وذهبت هناك واتممت دراسة الجدوي المطلوبة، بعد شهر ونصف فقط، ثم طلب المسئول وجود عين اي محل لاقامة المشروع، وقمت باستئجار محلين ودفعت ٢٢ الف جنيه ثمناً لهما في يوليو ١٩٩٣ وايجار ٥٠٠ جنيه شهرياً لهما، وذهبت الي الصندوق بشبين الكوم، قالوا انت الآن جاهز اذهب الي البنك الذي تختاره للحصول علي القرض واخترت بنك التنمية والائتمان الزراعي واعطوني الدراسة والخطاب موجهاً الي البنك فرع بنها وذهبت الي بنها قالوا اذهب الي شبين الكوم ذهبت هناك قالوا لا انت، تتبع الخانكة واخيراً وصلت فرع الخانكة وهناك قال المدير، لابد من انتظار الدفعة الأولي من القروض حتي ابدا في الصرف، والاجراءات، وعدت الي بنها، قالوا اذهب الي البنك الرئيسي في شارع القصر العيني، وهناك افادوني انه تم اعتماد ٢ مليون جنيه لقروض بنها، وعدت الي سابق الرحلة، وعندما وصلت الي الخانكة، قالوا لابد ان ادفع ٢٥٪ مساهمة في المشروع رفضت ذلك فقالوا لابد من الدفع او اكتب شكوي او غير البنك، وبالفعل غيرت البنك الي بنك آخر فرع الخانكة وتمت الموافقة علي المشروع وبدأت في الاجراءات وطلبوا مني الحصول علي ترخيص مؤقت من مجلس مدينة الخانكة، وهناك تعقدت الأمور حيث قال لي المهندسون لايوجد ترخيص مؤقت.. وحاولت بكل الطرق ومع جميع المسئولين وكتب الي حسين الجمال، الذي أرسل خطابا للمحافظة بلا فائدة واخيراً تعطفوا عليّ بترخيص مؤقت لمدة ٦ شهور بعد المعاينة، وللأسف بعد المعاينة قرروا ان المنزل مخالف وعليه محضر زراعة، ولابد من احضار مكان آخر للمشروع وحاولت في اكثر من مكان وكل مرة يقال لي انه مخالف. واخيراً انفقت الاف الجنيهات، وبعد سلسلة طويلة من السعي، تحول الموضوع للتحقيق فأنا ادفع ٦٠٠ جنيه ايجار شهري للمحل ولم أحصل علي قرض، وارسلت خطابات وتلغرافات الي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الحكم المحلي وحتي الآن لم اصل إلي حل.

الجهات الوسيطة

- محمود عبد الله القوصي، صاحب محل بطاريات تقدم بطلب مشروع، لشراء معدات فك وتركيب كاوتش وقال:- سمعت ان القروض التي تقدمها الجمعية المصرية لتشجيع واقامة المشروعات الصغيرة.. بفائدة بسيطة، ومنذ عامين تقدمت بالمشروع وللأسف لم يجبني أحد علي طلبي. ثم اخيراً ارسلوا لي خطابا في ١٩٩٣/١١/١٥، بانهم في طريقهم للحصول علي قرض من الصندوق الاجتماعي للتنمية لتمويل مشروعات الشباب، واخيراً وصلني منهم خطاب في مارس ٩٤. يطلبون مني الحضور لمقابلتهم، وعندما ذهبت الي الجمعية، فوجئت بتعديل الشروط، لتصل الفائدة علي القروض ١٤٪ وطلبت منهم أوراقي الموجودة لديهم وتضم عقد ايجار المحل، وجميع الأوراق التي طلبوها، والسجل التجاري وللأسف رفضوا اعطائي اوراقي التي ظلت لديهم لمدة عامين، وقد ضاع املي في هذا المشروع.

- عبد الفتاح عبد التواب، حاصل علي دبلوم اعداد فنيين قسم طباعة عام ٨٣، قام باختراع ماكينة منشار (الركيت) وطلب الحصول علي قرض من الصندوق الاجتماعي، وفوجيء بأن القروض تمنح في صورة معدات ويتساءل عبد الفتاح:- أي معدات تلك التي يمكن ان احصل عليها وأنا كل ما اطلبه قروض مالية حتي استطيع انتاج الماكينة التي اخترعتها. كما أن القروض لاتكفي بالشكل الكامل لاستثمارها والافضل ان تكون هناك جهات اخري لمنح القروض والمتابعة، مثل رجال الاعمال خاصة إذا كانت الافكار تدر ربحاً وفيراً، علي اصحابها بعد التنفيذ..

عبد الغني حسانين:- تقدم بمشروع لاستغلال القمامة وتحويلها الي سماد عضوي، علي ان يتم تنفيذ المشروع بمدينة السادات، وبعد عدة محاولات للحصول علي القرض تمت الموافقة اخيراً في شهر ديسمبر الماضي، وقام صاحب المشروع بشراء معدات بلغت قيمتها اكثر من ٤٨ الف جنيه، ثم رفضت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة تسليمه الأرض المخصصة قبل دفع ثمنها ويبلغ حوالي ٤٠ الف جنيه في حين اصر البنك وهو الجهة الوسيطة للتعامل نيابة عن الصندوق الاجتماعي للتنمية، علي ضرورة وجود الارض قبل صرف القرض.. والآن صاحب المشروع يتساءل عن التصريحات الدائمة حول تقديم التسهيلات لاقامة المشروعات، وكيف انه تعرض لمصاعب كثيرة أوقفت مشروعه رغم انه تقدم بطلب عاجل الي هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، لمنحه فترة سماح لمدة ٦ أشهر وتسليمه الأرض حتي يتمكن من صرف القرض وسداد قيمة الأرض بعد ٦ اشهر فقط، حتي لا يتوقف مشروعه، ولكن للأسف حتي الآن لم يحصل علي اي رد.

- انها مجرد نماذج تتكرر وتتحطم آمال الشباب الذين يحلمون بمساندة الصندوق الاجتماعي لهم حتي يقيموا مشاريع انتاجية.

حنان عثمان



حصر أصحاب المؤهلات العليا دفعة ٨٤ والمتوسطة وفوق المتوسطة دفعة ٨٣ لتعيينهم

كتب ـ هيثم سعد الدين:

طلبت وزارة القوى العاملة والتشغيل من وحدات الجهاز الادارى بالدولة وقطاع الأعمال والقطاع الخاص حصر خريجى المؤهلات العليا دفعة ٨٤ وفوق المتوسطة والمتوسطة دفعة ٨٣ الذين لم يتم تعيينهم بهذه الوحدات لمعرفة حجم المشكلة وحل جزء منها.

وصرح السيد احمد العماوى وزير القوى العاملة والتشغيل بأنه طلب من هذه الوحدات والقطاعات تحديد الاحتياجات الفعلية لها من خريجي هذه الدفعات على أساس موضوعي موضحة المؤهلات والتخصصات والأعداد المطلوبة لكل منها، وكذا الدرجات الشاغرة المتوفرة لتعيين الأعداد المطلوبة وتلك المطلوب توفيرها من ميزانية العام المالى الجديد للنظر فى مدى توافر فرص عمل للتعيين عليها.

توجيه فائض الخريجين لاحتياجات سوق العمل بالسعودية

جدة - أحمد عصمت:

فى الوقت الذى تعانى فيه السعودية مثل غيرها من الدول العربية من مشكلة فائض خريجى الجامعات فى كثير من التخصصات والحاجة لتوفير فرص العمل للشباب بالقطاع الخاص فان فكرة الاحتفال بيوم المهنة كانت وسيلة سعودية مبتكرة لوضع أطراف المشكلة فى المواجهة وهؤلاء الأطراف هم الخريجون والجامعة وأصحاب الأعمال والمؤسسات الخاصة والعامة حتى يلمس الجميع جوانب المشكلة ويتعرف كل طرف على احتياجات الطرف الآخر وبذلك تتفادى السعودية ماتعانى منه دول أخرى من وجود خريجين بلا أعمال وأعمال بلا خريجين أكفاء.

وفى هذا الاطار استضافت جامعة الملك عبد العزيز بجدة هذا الاحتفال الذى أقيم بالتنسيق مع الغرفة التجارية وعرضت الجامعة قائمة بالوظائف الشاغرة لدى الجهات الحكومية والخاصة وأتيحت فرصة عقد اللقاءات مباشرة بين الخريجين وهذه الجهات من خلال المعارض المصغرة التى أعدتها كل جهة.

وتتركز فعاليات يوم المهنة على تعريف المؤسسات الخاصة والعامة بالخريجين وتخصصاتهم وكذلك تعريف الشباب بطبيعة العمل بهذه المؤسسات والقدرات المطلوب توافرها فى الخريج لشغل هذه الوظائف مما يدفع الخريجين لاختيار البرامج التاهيلية الملائمة وفقا لاحتياجات سوق العمالة.

كما تتمكن القطاعات التنموية المشاركة من التخطيط لبرامجها التدريبية والتوظيفية المستقبلية.

وقد حدد سمو الأمير فيصل بن عبد الله وكيل الحرس الوطنى السعودى العلاقة بين القطاع الخاص والدولة فيما يتعلق بالعمالة مؤكدا أن الاستثمار الحقيقى هو تنمية المواطن السعودى بحيث يتعين على الجامعات أن تتمشى برامجها مع الحاجة النوعية لمسيرة التطور سواء فى القطاع العام أو الخاص وان تطور مناهجها لتكون أكثر تفاعلا مع الحاجة الملحة للمجتمع المحيط بها أما القطاع الخاص فيجب عليه أن يكون له دور أكثر فعالية لما لديه من مرونة وأيضا ضرورة تطوير البحث العلمى فى الجامعات بتمويل من القطاع الخاص.

وقدم الدكتور عبد الله دخلان الأمين العام للغرفة التجارية الصناعية بجدة نموذجا لدور الغرف التجارية فى توفير فرص العمل لشباب الخريجين من خلال تشغيل أضخم مركز لاعادة تاهيل وتدريب خريجى الجامعة لاعدادهم للعمل بالقطاع الخاص وفقا للتخصصات المطلوبة واكد حرص الغرفة على انجاح يوم المهنة.

وقد شارك رجال الأعمال والأكاديميون فى اللقاءات العلمية التى دعى اليها د. أسامة سكش مدير جامعة الملك عبد العزيز وتتضمن هذه اللقاءات ندوة عن التعليم التعاونى واعداد الخريجين للعمل بالقطاع الخاص وندوة أخرى عن أوجه التكامل بين الجامعة والمجتمع □

كلمة !

الصندوق الاجتماعى وملحمة التصدى للبطالة

تصدى الصندوق الاجتماعي للتنمية لقضية البطالة وضرورة القضاء عليها بتنفيذ عدد كبير من المشروعات فى جميع المحافظات.. تم تحديد الفئات المستفيدة من هذه القروض الميسرة من اجل حسم هذه القضية لصالح المجتمع ككل.. وكون الصندوق قوات خاصة لقيادة التنمية فى المحافظات الفقيرة والمحرومة.. لهذا فان ضمان استمرار هذه المشاريع ضرورة ملحة لخدمة التنمية وزيادة فرص العمالة لشباب الخريجين من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة وفوق المتوسطة.

الملحمة التى يقودها الصندوق الاجتماعى بهدوء هى سيمفونية تجعل الجميع يؤكد رسالة خالدة لهذا الصندوق وهى البناء الحقيقى للمحافظات. وتوفير التمويل اللازم والمناسب للمشروعات مع التيسير فى السداد طبقا لاولويات وشروط الاقتراض.. ان البعد الاجتماعى الذى اكده الدكتور حسين الجمال الامين العام للصندوق فى تصريحاته هى توفير حوالى ٣/٤ مليون فرصة عمل حتى منتصف علم ١٩٩٦ يجعل الجميع يطالب باستمرار الصندوق فى مهمته لاداء رسالته لتوفير فرص العمل لملايين الخريجين.. لقد اكدت ارض الواقع ان الخبرات التى اكتسبها الصندوق والعاملون فيه بالمكاتب الاقليمية بالمحافظات تنمو كل يوم لخدمة الاهداف التنموية.. ويجب ان يتم تطعيم هذه المكاتب بكوادر جديدة يتوافر فيها حماس الشباب وقوته ومقدرته على العمل المتواصل ايمانا برسالته.. ان من يعملون فى هذه المكاتب ليسوا موظفين ولكنهم اصحاب رسالة يواصلون العمل ليلاً ونهارا لتترك بصمات تريح الجميع وهم بالضرورة يكونون من ابناء المحافظات التى يخدمها كل مكتب منعا لتحمل الصندوق باية اعباء اخرى كنفقات الاقامة او الاغتراب.

صراحة الصندوق معمل تفريخ لانتاج الكوادر التى تضع التنمية هدفا والتصنيع والتكنولوجيا طريقا للرفاهية واضافة مشاريع جديدة للمحافظات اصبح يشعر بها الجميع خاصة الشباب الذين طال انتظارهم للوظيفة الميرى.. لقد اصبح المفهوم الحقيقى لرسالة الصندوق وداعا للبطالة الى الابد ومرحبا بالتنمية والرفاهية للجميع من اجل مصر.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٨ ابريل ١٩٩٤

تنفيــــذا لتوجيهـــات الرئيـــس حســـنى مبـــارك

تخفيض فائدة قروض الصندوق الاجتماعى إلى ٩ ٪ فقط للشـــباب لدعـــم فـــرص نجـــاح المشـــروعات الصغيـــرة

١٤١ مشـــروعا تم تنفيـــذها حـــتى ١٩٩٤

اسم البرنامج	التمويل المتعاقد عليه (بالألف) مبلغ	٪	ماتم صرفة (بالألف)	فرص عمل مؤقتة	فرص عمل دائمة
الاشـــغال العـــامـــة	٢١٤,٢٧٥	٢٥	٧٢,٩٩٩	١,٨٦١	
تنمـيـة المجـتـمـع	١٢٤,٦٨٩	١٤	٦٤,١٥٨	١٧,١٨٦	٥٨,٥٥٣
تنمـيـة المشـروعـات	٥٠١,٩٦٦	٥٧	٢٢٧,٦٠٣		٣٠,٣٣٣
التـشـغيل والتـدريب	٢٢,٢٣٠	٣	٩,٢٢٧		
التـحـويـلى					..,٥٠٠
تنمـيـة للمؤسـسـات	١٠,٥٠١	١	٤,٥٧٦		
الجـمـالى	٨٧٣,٦٦١	١٠٠	٣٧٨,٥٦٣	١٩,٠٤٧	٨٩,٣٨٦



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ ابريل ١٩٩٤

في اطار توجيهات الرئيس حسني مبارك رئيس الجمهورية بدعم مشروعات الشباب الممولة عن طريق الصندوق الاجتماعي للتنمية والتخفيف من اعباء القروض وتيسيرها للشباب وافقت اللجنة التنفيذية للصندوق الاجتماعي برئاسة الدكتور كمال الجنزوري نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط ونائب رئيس مجلس ادارة الصندوق ورئيس اللجنة التنفيذية على تخفيض الفائدة على مشروعات الشباب الى ٩ ٪ فقط بدلا من ١٠ ٪ وبذلك يتوالى انخفاض الفائدة للمرة الثالثة خلال فترة زمنية مدتها اقل من عام ونصف لاتاحة الفرصة كاملة .

لدعم فرص النجاح للمشروعات الصغيرة وتنفيذ توجيهات السيد الرئيس فيما يختص بالتركيز على حل مشاكل الشباب وتحمل الاعباء عنهم بواسطة الصندوق الاجتماعي للتنمية مع الدراسة التفصيلية لكافة الصعوبات التي تعترض نشاط المشروعات الصغيرة والحلول اللازمة لهذه الصعوبات بالاضافة الى مناقشة استراتيجية الدعم التسويقي لمنتجات المشروعات التي يمولها الصندوق باعتبار ان قضية التسويق تعد في مقدمة القضايا الحيوية والبالغة الاهمية للمشروعات الحرفية والصغيرة .ومشروعات الأسر المنتجة وان عدم الاهتمام بالتسويق يؤدي الى اختناقات انتاجية وتشغيلية ومالية للمشروعات ويهددها بالتعثر بما يحتم توسيع نطاق التسويق الداخلي والخارجي ووضع برامج شاملة ترتبط بالجد والكفاءة والأذواق للانتاج حتى يمكن تسويقه وفقا لاحتياجات الاسواق ومتطلباتها بما يجعل المشروعات في النهاية على ارتباط وثيق بمطالب الاستهلاك والمستهلكين مع توفير المعلومات والبيانات اللازمة عن ظروف واوضاع المنافسة في السوق والاسعار التنافسية للبيع لحلقات الجملة والتجزئة او للبيع المباشر من خلال المعارض والمراكز الدائمة .

وصرح الدكتور حسين الجمال الامين العام للصندوق الاجتماعي بان اللجنة التنفيذية للصندوق برئاسة الدكتور كمال الجنزوري نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط وافقت خلال شهر مارس الماضي على مجموعة جديدة من المشروعات في كافة المجالات تحقق المزيد من فرص العمل المنتجة وتوفر تمويلا اضافيا لمشروعات الاشغال العامة وتنمية المجتمع بالاضافة الى توسيع نطاق المشروعات الصغيرة ومساندة الاسر المنتجة تتضمن ما يلي :

الدكتور كمال الجنزوري وزير التخطيط

الأشغال العامة

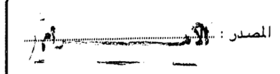
تمويل ٧ مشروعات تشمل تنمية ريفية وتحسين مياه الشرب ورصف طرق وترميم مباني الخدمات العامة واحلال وتجديد شبكات مياه الشرب بمحافظات اسوان - المنيا - البحيرة بمبلغ ٤٩ مليون جنيه .توفر حوالى ٦٠ الف فرصة عمل مؤقتة

تنمية المشروعات الصغيرة

تمويل ٥ مشروعات خاصة بتنمية الثروة الحيوانية والانشطة المرتبطة بها في محافظات الجيزة - بني سويف - القليوبية - اسوان - الوادي الجديد بمبلغ ١٥ مليون جنيه بفائدة قدرها ٩ ٪ للمستفيد النهائي من خلال بنك القاهرة مصر وفروعه بتلك المحافظات والبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي



المصدر : الأهرام



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ ابريل ١٩٩٤

باسوان لاقامة عدد ١٥٠٠ مشروع صغير يوفر ١٥٠٠ فرصة عمل دائمة و ٤٥٠٠ فرصة عمل مؤقتة .

تنمية المجتمع

تمويل ٣ مشروعات الأول خاص بتنمية الطاقات البشرية للطفولة والمرأة بمحافظة اسيوط بمبلغ قدره ٤ ملايين جنيه ويوفر ٤٢٠ فرصة عمل والثاني خاص باقامة مدارس المجتمع بالفيوم والجيزة بمبلغ قدره ٢,٨ مليون جنيه ويوفر ٥٤٠ فرصة عمل ويستفيد منها ٦ آلاف طفل وطفلة والثالث مشروع التنمية المتكاملة لمركز المطرية بمحافظة الدقهلية بتمويل قدره ١٠,٥ مليون جنيه ويوفر ٣ آلاف فرصة عمل دائمة و ٥٠٠ فرصة عمل مؤقتة

الاسر المنتجة

ويوضح الدكتور حسين الجمال الأمين العام للصندوق الاجتماعي أن مشروع الأسر المنتجة من أهم المشروعات القومية للتنمية وقد استفاد من قرض الدفعة الأولى وقيمته ٣١ مليون جنيه نحو ٣٠ الف اسرة ومع الاقبال الشديد من محدودي الدخل على المشروع ونجاح بعض المحافظات في سداد القسط الأول من القرض قبل حلول موعده تقرر صرف الدفعة الثانية مع اوائل ابريل من اجمالي قيمة قدرها ٦٨ مليون جنيه مع رفع مبلغ الدعم الفني المخصص لهذه المشروعات الى ٥٪ من القيمة الاجمالية للمشروع

مركز لدراسات التسويق

كذلك تمت الموافقة على انشاء مركز مشترك بين الصندوق الاجتماعي للتنمية ووزارة الشئون الاجتماعية لتطوير المنتجات وجودتها في حدود مبلغ مليون جنيه بما يتلاءم مع اقتصاديات السوق الحرة بالاضافة الى ما يقدمه الصندوق من منح لتدعيم القدرات الفنية والادارية لرفع مهارات الشباب كذلك للجمعيات الاهلية وكثير من الجهات الوسيطة لزيادة فعاليتها وقدرتها على ادارة المشروعات التي تتولى الاشراف عليها .

تيسير التراخيص للشباب

وفي مجال العمل للتغلب على المشاكل التي تواجه الشباب في اقامة مشروعات صغيرة فقد تم الاتفاق مع المجالس المحلية واجهزة وزارة الكهرباء لوضع نظم لتسهيل استخراج التراخيص للشباب مع اعطائهم تراخيص مؤقتة لحين الحصول على القرض المطلوب بالاضافة الى تنسيق العمل والجهد مع الجهات والمؤسسات الحكومية بالمحافظات وعلى المستوى المركزي لمساندة تسويق منتجات المشروعات الصغيرة والحرفية والاسر المنتجة ومنحها اولوية وافضلية في الشراء من انتاجها مع



قروض لمشروعات الشباب بفائدة ٩٪

٤٥٠ مليون جنيه من الصندوق الاجتماعى لتوفير ١٢٠ ألف فرصة عمل للخريجين

تقرر تخصيص ٤٥٠ مليون جنيه من الصندوق الاجتماعى للتنمية، كقروض لتمويل المشروعات الصغيرة، لشباب الخريجين بفائدة ٩٪، ومن المقرر ان يبدأ صرف القروض للمستفيدين منها خلال مايو الحالى، وذلك فى اطار خطة الدولة لمواجهة البطالة والحد من آثارها.

وفى تصريحات خاصة «للأهرام المسائى» أكد الدكتور حسين الجمال الامين العام للصندوق أن القروض الجديدة سيتم تخصيصها لإقامة المشروعات الانتاجية والحرفية للخريجين بمحافظات القليوبية وبنى سويف والبحيرة واسوان والوادى الجديد والشرقية والدقهلية لتوفير ١٢٠ الف فرصة عمل لشباب الخريجين.

وأشار إلى أن المشروعات تشمل مشروعات التصنيع الزراعى، والأمن الغذائى، بالإضافة الى مجموعة من المشروعات الموجهة لتنمية الصناعات الحرفية والخدمية بقروض تتراوح قيمتها مابين ١٠ و ١٥٠ الف جنيه بفترة سماح ١٨ شهراً.

ومن ناحية اخرى علم عبدالنبى أمين مندوب «الأهرام المسائى» أن الصندوق وافق على تمويل ٥ مشروعات جديدة لتحسين مياه الشرب ورصف الطرق الريفية، واستكمال المنشآت الحكومية بالمنيا والبحيرة بتكلفة ٣٢ مليون جنيه كمنحة لاترد، وتوفير ٣٧ الف فرصة عمل مؤقتة على مدى عامين ويستفيد من المشروعات حوالى مليون و٩٠٠ الف من أبناء المحافظتين.

وأشار الدكتور الجمال إلى انه تجرى حالياً دراسات لخفض اسعار الفائدة على قروض الصندوق إلى ٨٪ بالتعاون مع البنك الدولى لتشجيع المشروعات الجديدة وتطوير القائم منها، كما تجرى مناقشة الصعوبات التى تواجه تنفيذ المشروعات الصغيرة لايجاد حلول عاجلة لها، وتطوير استراتيجية الدعم التسويقى لمنتجات المشروعات التى يمولها الصندوق.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٤

تعيين خريجى الحقوق دفعة ٩٤ و٣ دفعات سابقه منهم ٣٠٠ معاون نيابة

كتبت - ماجدة حسنين:

قرر مجلس القضاء الاعلى فى اجتماعه برئاسة المستشار احمد مدحت المراغى رئيس محكمة النقض تعيين خريجى كليات الحقوق دفعة ١٩٩٤ دون انتظار ما سبقتها من دفعات، وتم اجراء اختبارات لخريجى ١٩٩١ و ١٩٩٢ وتستكمل الاجراءات بشأنهم وسيجرى الاختبار بالنسبة لخريجى العام الماضى.

وأوضح رئيس المجلس بأنه يتم حاليا تعيين ٣٠٠ معاون نيابة من كل دفعة لوجود درجات عززتها وزارة العدل للتوسع فى التعيين بأدنى درجات السلم القضائى للتيسير على المتقاضين. وأضاف المستشار المراغى أنه بالنسبة لندب رجال القضاء فانه يجرى حاليا دراسة لاعداد الضوابط لها، وكانت الموافقة تتم فى الماضى بناء على رغبة بعض الهيئات العامة او المحافظين او البنوك او الشركات او الجامعات على ندب بعض رجال القضاء كمستشارين لها،





المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٤

شباب الخريجين في أزمة

كتب - عبد الجواد على:

هذه رؤية صادقة لواقع شباب الخريجين عشتها بنفسى خلال الزيارات الميدانية التى قامت بها لجنة الزراعة والرى بمجلس الشعب برياسة المهندس ابوبكر الباسل.. فقد شعرت في منطقة النوبارية و المنيا أن الشباب يعيش هناك بلا مرافق ولاخدمات ولايوجد اى نوع من الرعاية تقدمها الجهات المسئولة سوى انها تطالبهم سنويا بدفع أقساط ثمن الأرض وضرائبها بصرف النظر عما اذا كانت الارض مثمرة ام لا؟

ونحن نتساءل كيف تمت التضحية بهذا الشباب فى هذه المناطق القاحلة في الوقت الذى لايدرى فيه شيئا عن شئون الزراعة؟ أين الارشاد الزراعى لهؤلاء الشباب؟

آن الأوان أن نعيد النظر في هذا المشروع وجدواه الاقتصادية والبشرية.. ونحن لانختلف على أهداف المشروع السياسية الا أن الواقع يكشف أن الشباب في ظل اليأس والاحباط يترك الأرض ويبيعها.. وتكون النهاية عودته الى مقابر البطالة التى تهدد الجميع بالانفجار..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٤

٢٢ ألف فرصة عمل بأسوان يوفرها الصندوق الاجتماعى

أسوان من - موفق ابو النيل:

صرح اللواء صلاح مصباح محافظ اسوان بانه تم توقيع اتفاق جديد مع الصندوق الاجتماعى للبدء فى تنفيذ ١٦٢ مشروعا للاشغالات العامة فى قرى المحافظة بتكلفة ٩ ملايين و١٠٠ الف جنيه يساهم فيها الصندوق بـ ٨ ملايين و٢٥٠ الف جنيه.
وتشمل هذه المشروعات ردم البرك والمستنقعات وحماية البيئة من التلوث وتجميل مداخل القرى وترميم واصلاح المدارس ومراكز الشباب والوحدات الصحية.
ان هذه المشروعات ستوفر ٢٢ الف فرصة عمل للشباب لمواجهة البطالة فى اسوان.



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ مايو ١٩٩٤

٤ر٧ مليون جنيه قروضا بفائدة ٨٪ لخريجى الجامعات

كتبت : صفاء لويس

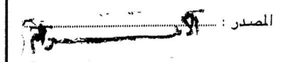
● اكد المهندس فؤاد ابو زغلة وزير الصناعة الاسبق ورئيس لجنة الصناعة بالحزب الوطنى الديمقراطى ، انه من المقرر ان تدخل تجربة انشاء جمعية تشغيل شباب الجامعات حيز التنفيذ العملى خلال شهر اغسطس القادم ، حيث يتم الانتهاء من انشاء مجمع صناعى فى مدينة السادس من اكتوبر ومن المقرر ان يقوم البنك العقارى بتمويل المبنى بفائدة ٦٪ ، على ان يتم منح الشباب خريجى الجامعات قروضا ميسرة بفائدة ٨٪ وذلك من الأموال التى يتم الحصول عليها من الهيئات الدولية والمحلية والتى تقدر اجمالها بنحو ٧٥ر٤ مليون جنيه .

وجاء ذلك فى اطار المؤتمر التاسيسى الذى اقيم لاعلان قيام منظمة البحر المتوسط للمشروعات الحرفية والصغيرة والمتوسطة كمنظمة اقليمية لتنمية هذه المشروعات .

وفى نطاق هذا التعاون الذى شارك فيه نخبة من خبراء التعاونيات الانتاجية والحرفية والصغيرة والذى تم تنسيقه بمعرفة كل من الاتحاد التعاونى الانتاجى المركزى المصرى ومؤسسة فريدريش نومان الالمانية على مدى ثلاثة ايام بمدينة الاسكندرية ، فى هذا النطاق اكد السفير الدكتور حمدى صالح بوزارة الخارجية ان الاهتمام بقطاع الصناعات الحرفية والصغيرة والمتوسطة هو المخرج الوحيد لربط الاقتصاد الرسمى بغير الرسمى فى عديد من البلدان وعلى راسها مصر حيث تجاوزت نسبة القطاع غير الرسمى نحو ٤٠٪ ، كما اوضح الدكتور كمال ابو السعيد رئيس بنك التنمية الصناعية المصرى ان المشكلة التمويلية لازالت تعوق تحرك هذا القطاع بشكل حيوى ويرجع ذلك الى الخصائص الموروثة فى القطاع المصرفى التى تحرم الصناعات الحرفية والمتوسطة والصغيرة من الاستفادة من التسهيلات الائتمانية .



المصدر : الأهرام



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ مايو ٩٩

هذه التجربة المصرية الفريدة لحل مشكلة البطالة .. كانت من فكر مبارك

مشروع تمليك الاراضى الجديدة المستصلحة لخريجى المعاهد والجامعات



د . والى مع ابنائه الخريجين على ارضهم بالنوبارية

فى الصدارة من انجازات ابن كفر المصيلحة الخضراء يأتى هذا المشروع الذى نبت من فكر مبارك ولا مثيل له فى انحاء العالم.. وهو «مشروع مبارك لشباب الخريجين» والذى ينفق لتنفيذه فى الخطة الثالثة مبلغ ١.٥ مليار جنيه لاستصلاح وتوزيع ٢٥٠ ألف فدان على ٥٠ الف شاب بمعدل ١٠ آلاف شاب كل عام.. ويعتبر هذا المشروع واحدا من الحلول التى تطرحها الدولة فى سبيل المساهمة فى حل مشكلة البطالة ومن خلال هذا المشروع يحصل الخريج على مساحة تتراوح من ٥ - ٦ أفدنة مستزرعة ومنزل مكون من حجرتين وصالة معيشة وحمام ومطبخ وحوش كبير مساحته ١٥٠م٢ للتوسع المستقبلى ولاستغلال هذه المساحة فى الانشطة الاقتصادية المكملة للنشاط الزراعى.وتبلغ تكلفة الارض والمسكن حوالى ٤٠ ألف جنيه - يتم تسليمها للخريج بمبلغ عشرة الاف جنيه مسددة على ثلاثين قسطا سنويا بعد فترة سماح مدتها ثلاث سنوات. كما يمنح الخريج فى العام الاول مبلغ خمسين جنيها شهريا لمدة عام كزرعة استصلاحية. .. ويتم اعداد الخريجين قبل تسليمهم الارض والمسكن لمعايشة الحياة الجديدة حيث يتم توزيعهم على مجموعات وتعقد لهم دورات تدريبية نظرية وعملية فى مجالات (أساليب الرى المتطور - صحة البيئة - ارشاد زراعى - ادارة التعاونيات - التركيب المحصولى الامثل - ومقاومة الآفات - استخدام المبيدات - دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات - الامن) وكيفية الاستفادة من المجالات المختلفة التى تدعمها الجهات الاخرى كالعون الغذائى - صندوق الثروة الحيوانية - المركز الدولى - مركز الدعم الاعلامى - مراكز البحوث.ويقوم جهاز شئون الخريجين بالتعاون مع الاجهزة الاخرى بوزارة الزراعة واستصلاح الاراضى بتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية بقرى شباب الخريجين وذلك باقامة مشروعات انتاجية تدار بمعرفة الجمعيات الزراعية أو الخريجين فى المجالات الاتية:-

الصوب الزراعية - المشاتل - المناحل - تربية الارانب - الدواجن - الماشية - الاغنام - وحدات تصنيع زراعى - مطاحن صغيرة - أنشطة نسائية.

كما يتم تدعيم الجمعيات الزراعية بالالات ومعدات زراعية مدعمة بنسب تتراوح من ٢٥٪ الى ٧٥٪ من قيمتها الاصلية وذلك من خلال مشروع العون الغذائى.

ويتم تولى منح قروض ميسرة لشباب الخريجين للصرف منها على تدبير المستلزمات وادارة الخدمات الزراعية المطلوبة واقامة المشروعات الانتاجية الصغيرة، وتدبير ما يلزم من الات وذلك من خلال ما يتوفر من معونات أو قروض ميسرة تمنحها الدولة أو أى مشروعات أخرى دولية .

□ ويتولى جهاز الخريجين كل مهام قطاعات الدولة فيوفر خدمات الصحة والتموين والانشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية كالاتى:-

قام الجهاز بتدبير ٦ سيارات اسعاف كدفعة أولى تم توزيعها على المناطق المختلفة ويقوم الجهاز بتوزيع الاطباء من شباب الخريجين (الطب البشرى - طب الاسنان - صيدلة - طب بيطرى) الذين تم تخصيص أرض لهم على القرى التى ليس بها خدمات صحية وبيطرية. ويتم تجهيز الوحدات لهم بالادوات اللازمة وتتولى الجمعيات الزراعية بهذه القرى الاشراف على هذه العيادات وتحديد أسعار العلاج.

ويقوم الجهاز بتسليم مجالس ادارة الجمعيات الزراعية المخابز النصف آلية لادارتها بمعرفتهم بعد تقديم العون اللازم لهم فى اجراءات الترخيص ولحين اتمام ذلك يقوم الجهاز بالتعاقد مع بعض شركات المطاحن بتوفير الخبز للخريجين - حيث يقوم الجهاز باستلامها من المخابز وتوزيعها على القرى.

كما يتم تخصيص أحد المحلات فى القرى التى ليس بها مجمعات استهلاكية وتسليمه للجمعية الزراعية لادارته كمنفذ بيع بعد تزويده (ديب فريزر - ثلاجة - أرفف - دعم مالى). وذلك بالتنسيق مع العون الغذائى.

وفى مجال الانشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية:



يقوم الجهاز باعداد وتجهيز الاندية الاجتماعية بالقرى لاستقبال الخريجين فى وقت فراغهم وذلك بتزويد هذه الاندية (بمكتبة تحتوى على كتب فى مجال الارشاد الزراعى ـ الثقافى ـ الدينى) ـ جهاز تليفزيون كراسى ـ ترابيزات ـ ملابس رياضية ـ وأدوات رياضية ـ وترابيزة تنس طاولة كما يتم تجهيز ملاعب بهذه القرى وتقام مسابقات رياضية بين القرى بكل منطقة وكذا بين المناطق المختلفة ـ كما يتم توزيع جوائز عينية على الفائزين.

كما يتم تجهيز المساجد بالفرش اللازم واعداد مكتبة دينية بكل مسجد.

تم انشاء نوادى نسائية بقرى الخريجين مزودة بالاحتياجات اللازمة وفقا لرغبة اعضائها (ماكينات خياطة ـ ماكينات تريكو ـ انوال نسيج ـ أدوات تصنيع الصناعات الغذائية) ويتم تدريبهم على هذه المشروعات بغرض رفع مستوى معيشة الأسرة وتوفير إحتياجاتها ذاتيا ويقوم الجهاز بالتنسيق مع هذه الاندية بالتعاقد مع بعض الجهات والشركات على تصنيع احتياجاتها بالاندية النسائية بالقرى لخفض التكاليف وخلق فرص عمل جديدة لهذه القرى.

□ ومع تفجر مشكلة تسويق منتجات الخريجين قام الجهاز بدراسة المشكلة وتم اعداد خطة تهدف الاتى:ـ

.. تصريف منتجات الخريجين من الانتاج الزراعى.

.. فتح أسواق جديدة لمنتجات المشروعات الصغيرة

.. توفير مستلزمات الانتاج لهذه المشروعات.

.. خلق فرص عمل لخريجين جدد يعملون فى مجال التسويق.

ويتضمن تنفيذ هذه الخطة الاتى:ـ

ـ تسليم منافذ توزيع على بعض الخريجين الذين لم يحصلوا على أرض بعواصم المحافظات والمراكز.

ـ توزيع سيارات نصف نقل على بعض الخريجين الذين لم يحصلوا على أرض.

ـ إنشاء مراكز تجميع لكل مجموعة قرى.

ـ إنشاء مراكز تسويق بالمناطق ـ وثلاجات.

وتبقى كلمة:

إن كثيرا من المشكلات والعثرات التى اعترضت طريق مشروع مبارك للخريجين ناتجة عن تشتت الجهود التى ينبغى ان تتضافر لخدمة الشاب فى الارض الجديدة.. وليس من الصواب أو المعقول أن تقوم وزارة الزراعة بدور كل الوزارات فى مناطق الخريجين ـ فثمة واجبات ضخمة تنتظر وزارات الاشغال والصحة والثقافة والتعليم والشئون الاجتماعية وهكذا وهكذا.. وعلى ذكر الخدمة الصحية على سبيل المثال فان وزارة الزراعة تملك شباب الاطباء الأرض الى جانب زملائهم الزراعيين وتقيم المرافق الصحية وأكبرها مستشفى كبير بالقرية المركزية بالنوبارية ولكنه لايعمل بسبب عدم تزويد وزارة الصحة له بالمعدات والامكانات !!!

ـ ولحل كل المشكلات.. لماذا لايقوم جهاز قومى لشباب الخريجين ينسق بين كل الجهود ويفض كل الاشتباكات من بين الاجهزة التنفيذية.. ولتحذو كل الوزارات حذو وزارة الزراعة فى إقامة مشروعات مبارك مماثلة لحل مشكلة البطالة بين شباب مصر المتعلم وهى مشكلة المشاكل وأحد روافد خطر التطرف الأسود. وذلك من أجل أن تكتمل ملامح هذا المشروع المصرى الفريد من نوعه فى العالم، والذى تتطلع اليه الانظار فى الدول الافريقية والنامية عموما لتطبيقه على أرضها

فتيات العمال فى المركز الأول بالمسابقة القومية للمعروضات الإنتاجية

فى المسابقة القومية التى نظمها الاتحاد العام لنشء وشباب العمال لاكثر من ٥٠٠ فتاة وسيدة من العاملات فى المصانع والشركات والوحدات الانتاجية على مستوى القواعد العمالية فازت محافظة اسوان بـ ١٩٤ درجة وحصل قسم الفتيات بالاتحاد على ١٦٨ درجة فقط وحصلت محافظة البحر الاحمر على ١٣٢ درجة وشباب عمال البحيرة ١٢٩ درجة والاسكندرية ١١٥ درجة والجيزة ٨٧ درجة ومكتب فتيات القاهرة ٨٧ درجة والاسماعيلية ٦٩ درجة واسيوط ٦٦ درجة والبيبسى كولا ٦٢ درجة والقليوبية ٤٥ درجة.

وصرح ابراهيم الازهرى رئيس الاتحاد بانه تقرر اضافة ٥٠ درجة للابداع المتميز والاتقان فى الاعمال الفنية المقدمة من فتيات الاتحاد ليصبح تقييمها ٢١٨ درجة وفازت بالمركز الاول ومكتب فتيات أسوان بالمركز الثانى والبحر الاحمر بالمركز الثالث ومكتب فتيات الجيزة والقاهرة بالرابع والرابع مكرر وعمال التجارة بالمركز الخامس.

كما تم اختيار ١٥ عملا فنيا من جميع المحافظات من السجاد والطباعة على القماش والجلاليب المشغولة بالترتر والرسم على القماش المفارش الحرير والمشغولات البحرية من القواقع والاباجورات والمفارش الجلد والملابس والمكرمية الكورشيه والتطريز وغير ذلك من المنتجات اليدوية والمشغولات والفنون النوعية ذات الفائدة المباشرة على الفتيات العاملات.

واشار الازهرى بانه سيتم خلال ايام توزيع الجوائز وشهادات التقدير على المراكز الفائزة ومكاتب الفتيات وفروع الاعمال وذلك من خلال معرض كبير للمنتجات التى صنعتها الفتيات.

هيثم سعد الدين



المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١/٥/١٩٩٢

المصداقية ازاء البرنامج القومى لمواجهة بطالة الشباب



د. جمال على زهران

نشرت جريدة «الأهرام» فى منتصف أبريل الماضى، وعلى لسان السيد وزير القوى العاملة ومقرر اللجنة
الوزارية العليا للتشغيل، بانه يجرى حاليا بحث وضع برنامج قومى لتوفير فرص عمل لحوالى مليون و ٦١
الفا و ٦٣٧ خريجا متعطلا، ويجرى طرح الخطوط العريضة للبرنامج على ١٥ وزيرا تمهيدا لعرضه على
مجلس الوزراء فى اجتماع قادم لاستصدار القرارات المنفذة لهذا البرنامج ليلتزم به الوزراء والمحافظون
باعتباره برنامج عمل لمواجهة مشكلة البطالة كما صرح ايضا بانه ستكون هناك أولويات لمواجهة المشكلة
تشمل تشغيل الشباب المتزوجين أولا طبقا لأقدمية التخرج ونسبتهم ٣١٪ من اجمالى فائض الخريجين
البالغ عددهم بعد الحصر مليونا و ٤٢٥ الفا و١١٣، يليهم غير المتزوجين. واعطاء الاولوية جغرافيا
للمحافظات التى ترتفع بها معدلات البطالة، والمناطق الريفية والحضرية الفقيرة، كما يتم البدء بتشغيل ذوى
التخصصات التى ترتفع بها نسبة البطالة عن غيرها من التخصصات.



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٤

كذلك اشار إلى ان البرنامج يتضمن (٤) مشروعات لتشغيل (٢١٠) آلاف خريج متعطل خلال العام المالي الحالي (٩٤/ ٩٥) بتكلفة ٢.٦ مليار جنيه منها ١.٦ مليار في المشروعات الحكومية، وذلك في مجالات تحسين كفاءة التعليم ومحو الأمية لـ١١ مليون مواطن ضمن خطة قومية وكذلك في المنشآت الاقتصادية القائمة والمشروعات الانتاجية الصغيرة وغير ذلك مما يستوعب مزيدا من قوة العمل. كما أن البرنامج له مدى متوسط ومدى بعيد بالنسبة للمشروعات الزراعية واستصلاح الأراضي مما يستوعب المزيد من قوة العمل.

والأهم في تصريحات الوزير، ان حصر فائض الخريجين كشف ان البطالة كانت واضحة في الحاصلين على المؤهلات المتوسطة بنسبة وصلت الى اكثر من ٨٠٪، بينما لم تتجاوز ١٥٪ بالنسبة للمؤهلات العليا على الاطلاق. وهذا يحتاج إلى وقفة كبيرة سبق أن أكدنا عليها من قبل في مقالات سابقة، وهي أن السوق تحتاج أكثر إلى خريجي المؤهلات العليا، وهي قادرة على استيعابهم كما هو واضح من الحصر، ومن ثم فان السياسة السابقة بتشجيع الاقبال والتحويل من الثانوي العام الى الثانوي الفني في مرحلة وزير سابق كانت سياسة غير سليمة لانفصالها عن سوق العمل من ناحية، ولسعيها نحو تخفيض القبول بالجامعات بلا مبرر. كما أن السعي نحو زيادة القبول بالجامعات يحقق هدفين الأول: وهو هدف استراتيجي عام ويتمثل في رفع نسبة المقبولين بالجامعات في الفئة العمرية (١٨ - ٢٢) سنة، ليتقارب مع الدول المتجاورة في المنطقة دون ضرورة ذكر أسمائها، حيث أن نسبة المقبولين من عدد السكان في هذه المرحلة في الجامعة ١٩٪ ، بينما الدول المجاوره يصل إلى ٢٥٪، ٣٠٪، ٣٥٪، واليابان ٦٢٪ والولايات المتحدة ٦٠٪. أما الهدف الثاني: فهو أن التعليم الجامعي يمثل استجابة اجتماعية عامة لدى الكثيرين من المواطنين، أي أصبح مطلبا اجتماعيا ولذلك فان تيسير دخول الجامعة بضوابط واضحة محددة وبتكافؤ الفرص يصبح سياسة مقبولة وتتفق مع سوق العمل وتقلل من نسب البطالة.

أما عن النقطة الجوهرية التي نريد أن نناقشها في هذا المقال فهي تلك التصريحات التي تفضل سيادة وزير القوى العاملة بالاعلان عنها وهي أن هناك برنامجا قوميا لمواجهة بطالة الشباب. ولاشك أن التعليق على هذا الموضوع هو تعليق على موضوع حساس للغاية. حيث أن الكاتب يضغط بقلمه على أعصاب الشباب. فالحقيقة أنني ماحضرت ندوة والقيت محاضرة متخصصة في مجال الشئون الخارجية والعلاقات الدولية.. وهي مجال تخصصي في العلوم السياسية. إلا ويجرني الشباب للحديث عن همومهم الداخلية ووقتهم الضائع بعد التخرج وفرص السفر المحدودة، وجهدهم المبدد بلا عائد، وعمرهم الذي ينقضي في احلى سنواته.. سنوات العطاء. وأصبح في حيرة عندما أرد، ولكن دائما انحاز لهم، فليس من مهامي أن أدافع عن خطأ، ولكن المهمة القتالية للمحاضر أن يستوعب وأن يوجه هذه الطاقات إلى هدف. ولذلك فإنني دائما أقول لهم لايحل مشاكل مصر إلا ان يوضع لكل مشكلة أو أزمة ما برنامج تفصيلي مخطط تخطيطا به جانب زمني حتى يلقى مصداقية عند الناس والجمهور المستهدف وكثيرا ما قلت في مقالات سابقة أن مشكلة البطالة يمكن مواجهتها ببرنامج زمني وفي مجالات قومية كمشروع الأمية، واستصلاح الأراضي، والترجمة العملية للمخترعات الحديثة في المدن الجديدة بالتنسيق مع اكاديمية البحث العلمي ولو تم تجميع ميزانيات الصناديق المختلفة ومنها الصندوق الاجتماعي، وصندوق الأمية (تعليم الكبار)، لأمكن حل مشكلة البطالة. ولذلك استرعى انتباهي تصريحات الوزير احمد العماوي وتفاعلت معه على اعتبار ان حديثه به شمول وبه معلومات تقترب من الصدق إلى حد كبير. ومنها أن الحصر للعاطلين يشير الى مايقرب من ٢.٥ مليون شاب عاطل وهذا رقم يتسم بالصحة إلى حد كبير، ولايختلف كثيرا عن

تقديرات الاقتصاديين الذين يؤكدون أن العاطلين فى حدود (٣) ملايين.

كما أن العاطلين يزدادون فى المؤهلات المتوسطة ويقلون فى المؤهلات العليا وهذا صحيح وسبق مناقشة هذه النقطة تفصيلا.

● أنه طرح مشروعا قوميا لمحو الأمية يتم بمقتضاه تشغيل مايقرب من (٢٥٠) الف شاب فى العام المالى (٩٤/ ٩٥) وهذا شىء طيب وجاد ويدعو للتفاؤل.

● كما انه طرح عدة مشروعات أخرى للتشغيل فى اطار برنامج متعدد المراحل لكن مايؤخذ على هذا البرنامج انه غير مبرمج برمجة زمنية تفصيلية على مدار خمسة أعوام أو ثلاثة مثلا. لأننا نحتاج إلى من يقول للشباب متى وكيف يتم حل مشكلة البطالة حلا نهائيا ودور الدولة فى ذلك بما توفره من فرص عمل فى مشروعات وطنية قومية او مشروعات استثمارية جديدة خاصة ان هناك فائضا كبيرا فى البنوك الوطنية يصل الى مليارات الدولارات.

● ربما الحسنة الوحيدة فى هذا البرنامج الذى نشر فى الاهرام هو ما أعلن عن انه فى العام المالى الجديد ٩٤/ ٩٥ والذى نقترب منه بعد اقل من شهرين سيتم تنفيذ مشروع قومى لمحو الأمية يمكن أن يسهم فى تشغيل مايقرب من ربع مليون شاب، وهو ماسبق أن نادينا به فى عدة مقالات، فى نفس هذا المكان من قبل وسيسهم فى هدف قومى عام من ناحية اخرى وهو محو عار الأمية عن مصرنا الحبيبة لو خلصت النوايا واخذنا الأمر هذه المرة بجدية.

● كل ماسبق اقوله لأن الشباب يثق حينما يرى مايتم الاعلان عنه مترجما فى واقع عملى حقيقى، فتزداد مصداقيته فى كل شىء، ويزداد تفاعله مع مجتمعه. ولذلك فان المصداقية لاتتاتى من فراغ بل تتاتى من شعور بأن مايعلن وينشر ويذاع، يترجم ترجمة صحيحة فى واقع حى يعيشه الشباب. فعندما يعلن أن هناك برنامجا لحل ومواجهة مشكلة البطالة يستهدف تشغيل اكثر من مليون شاب خلال مدة معينة، فلابد أن يشعر بذلك الشباب حتى تزداد مصداقيتهم ولو لم يشعروا، فان المصداقية ازاء أى شىء ستتسرب، ولاتسالوا أحدا، لماذا يفعل الشباب هذا أو ذاك آنذاك؟!

فالبرامج المخططة لمواجهة كل مشكلة وكل أزمة هى السبيل لخلق المصداقية لدى الشباب، بل والمزيد منها عندما يشعر بها الشباب مترجمة إلى واقع حى طبقا لما أعلن عنها على لسان السادة المسئولين.



مفاتيح حل مشكلة البطالة

د. ابراهيم العيسوى
وكيل المعهد العربى للتخطيط

تزايدات حدة مشكلة البطالة في مصر في السنوات الأخيرة الى درجة باتت تهدد المجتمع باخطار جسيمة لم تعد خافية على أحد. وصار التحدى الحقيقي هو العثور على المفاتيح الملائمة للخروج من هذه المشكلة. وتتمثل نقطة الانطلاق الصحيحة على طريق البحث عن هذه المفاتيح في التشخيص السليم للمشكلة الذى يحدد حجمها الحقيقى ويكشف عن اسبابها الجوهرية.

ولا شك ان مسالة تقدير الحجم الحقيقى لمشكلة البطالة أخطر من ان تترك لاجتهادات الفلاسفة وادعياء المعرفة. كما انها فى نفس الوقت أخطر من ان يعتمد في تناولها على أنصاف الحقائق. ودون الدخول فى امور فنية ليس هذا مكانها نذكر ان عدد المتعطلين قد كسر حاجز المليون منذ سنوات عديدة فطبقا للتعداد الرسمى للسكان فى سنة ١٩٨٦ كان عدد المتعطلين يناهز مليونين، وهو مايمثل ١٥٪ من قوة العمل آنذاك. أما بالنسبة للسنوات الاحدث فهناك دراسات وطنية تصل بعدد المتعطلين الى نحو ثلاثة ملايين، اى حوالى ١٨ ٪ من قوة العمل. ومن المعروف أن تقارير البنك الدولى عن مصر تذكر معدلات للبطالة تتراوح بين ١٥ ٪ و٢٠ ٪ فى سنة ١٩٩٠ وهو ما يجعل عدد المتعطلين في حدود ثلاثة ملايين فى المتوسط فى الوقت الحالى.

ولا يتعارض هذا التقدير لحجم مشكلة البطالة مع تقدير مركز معلومات مجلس الوزراء الذى اشار اليه الاستاذ ابراهيم نافع فى مقاله باهرام الجمعة ١٨ مارس ١٩٩٤، وهو ١.٤ مليون متعطل بنسبة ٩.٢ ٪ من قوة العمل لسبب بسيط وهو ان التقدير الأخير قد ركز على جزء واحد من المشكلة وهو بطالة المتعلمين. وحسبما اوضح الدكتور نادر فرجانى فى الاهرام فى ٢٦ مارس ١٩٩٤، فان اضافة الجزء المتعلق ببطالة غير المتعلمين يرفع تقدير المركز الى ٢.٥ مليون متعطل كما أن اضافة عدد المتعطلين الذين وصل بهم الياس من العثور على عمل الى درجة التوقف عن البحث عن عمل (وهو ما يخرجهم من نطاق التعريف التقليدى للمتعطلين) سوف يقترب بتقدير المركز من حدود الثلاثة ملايين.

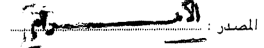
والآن ماذا عن اسباب البطالة والمداخل المنطقية لعلاجها في تقديرى ان مشكلة البطالة فى مصر قد اصبحت مشكلة مركبة او مزدوجة بمعنى انها صارت تجمع بين سمات البطالة فى كل من الدول الرأسمالية والدول النامية. فهناك جزء من البطالة القائمة يرجع الى الكساد الذى نجم عن سياسات التصحيح الاقتصادى التى تطبقها مصر بكثافة ملحوظة من ثلاث سنوات. فقد ادى السعى الى خفض العجز فى الميزانية العامة للدولة وفى ميزان المدفوعات الى تقييد الطلب الكلى واحداث انكماش شديد في الاقتصاد مما خفض الطلب على العمالة في معظم القطاعات. ومن المتوقع ارتفاع عدد المتعطلين مع تصاعد حركة الخصخصة سواء بالبيع الفعلى لوحدات القطاع العام او من خلال اعادة تاهيلها تمهيدا للبيع فيما بعد.

وهذا الجزء من البطالة المعروفة في البلدان الرأسمالية والتى تنتج عن الكساد المرتبط بالدورات الاقتصادية. ولذلك يمكن علاج هذا الجزء باساليب مشابهة لما يتبع فى تلك البلدان. اى من خلال تنشيط الطلب الكلى على السلع والخدمات وبخاصة عن طريق التوسع فى الانفاق العام على الخدمات العامة ومشروعات المرافق الاساسية وما إليها. ولكن هذا العلاج يتناقض مع السياسة الاقتصادية الحالية التى تقوم على الحد من الانفاق العام وتقليص دور الدولة فى الاقتصاد، ومن هنا تاتى أهمية مراجعة هذه السياسة إذا أردنا انقاذ الملايين المتعطلة وحماية المجتمع من أخطار البطالة.

أما الجزء الآخر من البطالة ، وهو الجزء الاكبر فى تصورى - فهو مرتبط بالضعف المزمن فى قدرة الاقتصاد المصرى على زيادة الطاقات الانتاجية والارتفاع بمستوى انتاجية عوامل الانتاج اى ان هذا الجزء من المشكلة مرتبط بالمشكلة الأكبر وهى مشكلة الخلاص من التخلف وانطلاق قوى التنمية.

والمهم من زاوية العلاج أن الجزء الثانى من مشكلة البطالة لن يعالجه تنشيط الطلب، بل انه يتطلب تنشيط جانب العرض فى الاقتصاد، اى توسيع طاقات الانتاج والنهوض بالانتاجية. إن هذا العلاج يستوجب بالطبع زيادة معدلات الادخار والاستثمار والتطوير التكنولوجي والادارى، ولكنه يتطلب قبل ذلك صياغة فلسفة جديدة للتنمية وتوجهات جديدة للسياسة الاقتصادية تعمل على سد الفراغ الذى نشأ عن انسحاب الدولة من مجال الاستثمار الانتاجي وقصر دورها على توفير الخدمات العامة وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار من جانب



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ مايو ١٩٩٤

القطاع الخاص.

وفي اطار هذه المراجعة التي يمكن ان تقدم لنا المفتاح الرئيسي لحل مشكلة البطالة ينبغي الالتفاف الى خمسة مفاتيح مساعدة يلزم الاستعانة بها في التوصل الى حل متكامل لهذه المشكلة :

(١) من المهم استبعاد الحلول التي تبدو سهلة لاول وهلة، وإن كانت عظيمة الخطر في الواقع مثلا يجب ان نستبعد اللجوء الى قرارات ادارية لتعيين المتعطلين في الوزارات والمؤسسات والشركات العامة. ان هذا خطأ فادح تدفع ثمنه الأجيال الحاضرة والمقبلة ولا يترتب عليه سوى تحويل البطالة السافرة الى بطالة مقنعة كذلك يجب استبعاد حل المشكلة بصرف اعانات بطالة، لأن مصر لا تملك دفع مكافآت لمن لا يعمل، ولانه من الممكن كما ساقترح ايجاد طرق غير تقليدية للانتفاع بالمتعطلين في نشاطات مفيدة مقابل اجور حقيقية ايضا لا جدوى من تصور ان الحل يكمن في تصدير العمالة لان ابواب الهجرة تضيق يوما بعد يوم واخيرا من الخطأ والخطر معا تصور ان الصندوق الاجتماعي بموارده المحدودة وأساليبه المطبقة حاليا يمكن ان يتولى وحده حل مشكلة البطالة في مصر.

(٢) ان مواجهة مشكلة البطالة، والتصدي للتخلف بوجه عام تقتضي بلورة استراتيجية جديدة للتنمية وللبحث العلمي والتكنولوجي تضع قضية تشغيل الأيدي العاملة في بؤرة اهتمامها. ولكن تنفيذ هذه الاستراتيجية يتطلب حشد موارد ضخمة لتمويل مشروعات التنمية المادية والبشرية.

(٣) ان تحت يد أولي الامر الآن مصدر مهم لتمويل اندفاعه ضخمة في النشاط الاقتصادي وهو الاحتياطيات الدولية التي بلغت ١٧ الف مليون دولار في سبتمبر ١٩٩٣. وانني اتفق مع من كتبوا حول هذا الموضوع مثل الدكتور رمزي زكي والدكتور سلطان أبو علي في انه لا ضير من استخدام جانب من هذا المبلغ لأغراض التنمية فهذا المبلغ يفيض كثيرا عن الحد اللازم لتامين تدفق الواردات الى الاقتصاد المصري طبقا للمعايير الدولية. ان تخصيص نصف هذا المبلغ لتمويل عدد من المشروعات الصناعية والزراعية الكبرى. وبخاصة في الريف والصعيد وسيناء يمكن ان يوفر فرص عمل لحوالي ١.٥ مليون متعطل ومن المهم ان يتم ذلك في إطار خطة اشمل للتنمية، مع العمل بمفهوم جديد للمشروع العام يحوله من مشروع مغلق على ذاته يقوم بكل شيء المشروع «قطب» يجذب حوله عددا كبيرا من المشروعات المتوسطة والصغيرة التي توفر له مستلزمات انتاج او تتولى تصنيع بعض منتجاته، والتي تناسب القدرات الفعلية للقطاع الخاص المصري. وبذلك تتحقق صيغة جديدة للتعاون المثمر بين القطاع العام والقطاع الخاص.

(٤) ينبغي ان يعتبر التوسع في الانفاق العام على التعليم والتدريب والبحث العلمي والصحة وما اليها من الوان الاستثمار في البشر عنصر اساسي في مواجهة البطالة ان هذا التوسع لن يخلق فرص عمل جديدة فحسب في هذه القطاعات بل انه يؤدي الى تنمية رصيد مصر من القدرات البشرية. وهي أثمن ما تملك وسبيلها الأساسي لتكون مزايا نسبية في الاقتصاد الدولي وفي ظروف الكساد الحالي هناك فرصة لرفع مستويات الاجور المتدنية للعاملين في هذه القطاعات وغيرها من القطاعات الحيوية كالشرطة والقضاء دون خوف من التضخم وفي هذا الصدد ينبغي ان يكون شعارنا من لا يعمل يتعلم ويتدرب ويعلم غيره ويتقاضى اجرا عن ذلك،

(٥) واخيرا وفي إطار نظرة مستقبلية أبعد مدى لخلق فرص عمل ولاستمرارية التنمية. ينبغي الا ينحصر التفكير في الاطار القطري المصري، بل يجب ان يمتد الى الدائرة العربية. ولامناص من تحمل مصر المسئولية الاكبر في تنشيط جهود العمل العربي المشترك وفي قيادتها للمسيرة العربية بفكر جديد وأساليب اكثر واقعية.



٨٢٠ مليون عاطل فى العالم هذا العام ومشروع مصرى لتشغيل ١ر٥ مليون طالب عمل

صيحة تحذير جديدة أطلقتها منظمة العمل الدولية.. أكدت ان البطالة الكاملة والمقنعة ستلحق خلال العام الحالى بنحو ٨٢٠ مليونا يمثلون نحو ٣٠٪ من سكان العالم القادرين على العمل.

المنظمة وصفت بطالة هذا العدد الضخم بأنها «أخطر محنة اجتماعية تجتاز عالم العمل منذ الكارثة الاقتصادية التى أصابت العمل فى الثلاثينات من هذا القرن». وقبل أن نمضى مع تحذير المنظمة نتساءل: ماذا أعددنا فى مصر لمواجهة تلك المشكلة وتلافى مخاطرها؟ السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والتشغيل أكد - فى تصريحات الى هيثم سعد الدين مندوب «الأهرام» - انه لمعرفة صورة الواقع بكل مصداقية للتصدى لقضية البطالة قامت الوزارة بالتعاون مع الجهات المعنية برصد وتحليل تلك الظاهرة، وثبت انها فى حقيقتها بطالة الداخلين الجدد فى أسواق العمل من مخرجات التعليم المختلفة، وتبين ان هناك مليونا و٤٢٥ ألفا و١١٣ خريجا من حملة المؤهلات لايعملون ويرغبون فى دخول سوق العمل.

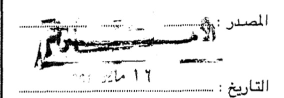
وقال الوزير انه تم وضع مشروع قومى للتشغيل لمواجهة تلك المشكلة يهدف الى رسم صورة جديدة للمجتمع المصرى بالمشاركة الشعبية فى كل قرية ومدينة ومحافظة ومن خلال كل المؤسسات والتنظيمات الشعبية والحزبية للعمل على تعبئة الموارد المتاحة وتحديد الأولويات وتوظيف ماهو متاح الى ماهو ممكن تحقيقه.

وقال الوزير: ان برنامج التشغيل يشمل مشروعات قومية تساهم جذريا فى التصدى لقضايا ملحة مثل الأمية والتعليم، ومشروعات تنمية اقليمية ترسم خريطة جديدة لمصر.

ونعود لمنظمة العمل الدولية التى تقدر عدد العاطلين - حسب الاحصاءات الرسمية - بنحو ١٢٠ مليون عاطل، فى حين أن نحو ٧٠٠ مليون شخص يقعون ضحايا البطالة الجزئية أو المقنعة.

وذكرت المنظمة فى تقرير لها - صدر من مكتبها بالقاهرة - انه من حيث مدة البطالة فان هناك على الصعيد الأوروبى نحو نصف عدد العاطلين عن العمل يبحثون عن فرص للعمل منذ عام أو أكثر، وان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التى تضم ٢٤ من الدول الأكثر تقدماً، قد أعلنت ان عدد العاطلين عن العمل فى بلدانها بلغ نحو ٣٥ مليون عاطل، وتكاد الولايات المتحدة تكون هى الدولة الوحيدة التى استطاعت تحسين امكانيات توليد فرص عمل جديدة.


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ١٦ مايو

قراءة فى عقل الشارع الشبابى

هذه هى مطالب واقتراحات الشباب

نؤيد: قيام الصندوق الاجتماعى ونطالب بزيادة مساحة البعد الاجتماعى

ضرورة التواصل بينهم وبين الدولة بشكل أكثر كثافة

الشباب يطالب بالتوسع فى عمليات التدريب لرفع المهارات

منذ أيام قليلة أعلن الدكتور أسامة الباز وكيل أول وزارة الخارجية ورئيس مكتب الرئيس للشئون السياسية ان الرئيس مبارك يولى اهتماما خاصا بقضايا الشباب وعلى رأسها قضية البطالة والتشغيل. وقال ان الدولة إنما تتحرك على الساحة الدولية من منطلق خدمة الأهداف القومية.

والآن.. وبعد مرور فترة زمنية كافية على برنامج الاصلاح الاقتصادى فإن التساؤل المطروح يصبح: هل حقق البرنامج طموحات الشباب؟.. وهل نجحت الدولة فى ايجاد آليات التواصل الفكرى مع الشباب؟.. وما هى اقتراحات الشباب لزيادة رقعة المساحة الاجتماعية من اهتمامات الصندوق؟..

يطرح القضية :
ماجد كامل

قراءة فى فكرهم

● وفى قراءة لفكر الشارع الشبابى وضحت لنا حقائق عديدة.. أولها: قناعة الشباب بنجاح تجربة الصندوق الاجتماعى وطموحهم فى زيادة البعد الاجتماعى ورفع العبء عن كاهل الأسر محدودة الدخل.

أما الحقيقة الثانية فتتمثل فى تأكيد أهمية التواصل الفكرى بين الدولة والشباب من خلال وصول أهداف ومفاهيم الدولة فى التصدى لقضايانا الاقتصادية بشكل واضح وفعال، وهو ما يتيح وجود مشاركة قطاع عريض من الشباب فى تحقيق أهداف البرنامج.

ويتأكد هذا المضى عبر الحقيقة الثالثة والتى تتجلى من خلال الدور الهام الذى يلعبه المجلس الأعلى للشباب والرياضة حيث يقوم بتحقيق هذا التواصل عبر اقامته لمعسكرات البناء الفكرى، والتى استطاعت فى فعاليتها الأولى من تدريب ٤٠ الف شاب عقليا.. ومن المنتظر ان يرتفع الرقم الى ١٠٠ الف شاب خلال الاشهر القادمة هذا التدريب جاء عبر احتكاكهم المباشرة وتحاورهم مع الوزراء



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ مايو ١٩٩٤

وكبار رجال الفكر والاقتصاد والمتخصصين.

ولكن.. ما هى اقتراحات الشباب المباشر لتطوير البعد الاجتماعى للصندوق ومواجهة مشكلة البطالة؟

يرى عدد من الشباب أن الصندوق الاجتماعى يمكنه أن يلعب دورا أكثر فعالية فيما يتعلق بزيادة اهتمامه بالبعد الاجتماعى بحيث يساعد الشاب فى بدء طريقه على التخلى عن وهم فكرة الوظيفة الحكومية وذلك عن طريق مساعدته فى اقامة أحد المشروعات الانتاجية الصغيرة لتوفير دخل يمكنه من رفع عبئه الشخصى عن كاهل الدولة.

مشروعات صغيرة نعم ولكن كيف؟..

واذا كان التوسع فى اقامة المشروعات الانتاجية الصغيرة هو الحل الذى يراه بعض الشباب لمواجهة البطالة فإن الكثيرين منهم لا يعرفون طبيعة ما يمكن فعله لإقامة هذه المشروعات هذه المشكلة يعبر عنها اسامة عز الدين خريج كلية العلوم - قسم كيمياء - بقوله: لدى بالفعل افكار عديدة لاقامة مشروعات صغيرة يمكن أن تثنينى عن التفكير فى (الوظيفة الميرى)، لكنى لا أعرف فى واقع الأمر ما الذى أتبعه للحصول على تمويل لاقامة هذا المشروع أو ذاك.

ويعلق كريم سيف النصر - بكالوريوس تجارة - على هذه المقولة بان هذه سلبية، إذ أن ما يقدمه الصندوق من خدمات معروف، لكن من وجهة نظرى يجب زيادة مساحة تمويل المشروعات الصغيرة لتشمل عددا أكبر من الشباب مع مراعاة تنوع هذه المشروعات، بحيث تفيد قطاعا أعرض من المواطنين فتحقق الفائدة على محورين - الشاب والمواطن - الذى يحصل على خدمة من هذه المشروعات.

دور للتدريب

أما عاصم فريد السقا - مهندس ميكانيكى - فيشير الى اهمية قيام الصندوق بدور محورى فى عملية التدريب، سواء بالنسبة لشباب العمال، بحيث يمكنهم من رفع كفاءتهم، أو تدريب شباب الخريجين من الجامعات مهنيا، اذا ما رغبوا فى التحول عن الوظيفة الحكومية الى أى عمل حرفى يستخدمون فيه مهاراتهم الخاصة.

نفس المعنى يؤكده ابراهيم السيد حسنين فريج - المعهد العالى للكفاية الانتاجية والذى يضيف: ان التدريب والتأهيل يمثلان قوام التنمية الاقتصادية السليمة، وهو دور لابد أن توليه الدولة أهمية خاصة عند تصديها لمشكلاتنا الاقتصادية.

ويقترح فؤاد عبد الغفار - مدرس شاب - ان تمتد التوعية بدور الصندوق الاجتماعى الى المناهج التعليمية فلابد أن تشمل عملية التوعية الاقتصادية الطالب منذ بدئه فى المرحلة الاعدادية وحتى تخرجه من الجامعة فحتى الآن توجد قطاعات عريضة من شباب الجامعة لا يفهمون معانى اقتصادية مثل اصلاح اقتصادى أو صندوق اجتماعى.

الاتجاه زراعى

ويقول شكرى محمد القادرى - المهندس الزراعى - انه من خلال ممارسته فى قطاع الزراعة اتضح له امكانية مساهمة الصندوق فى رفع العبء عن الاف المزارعين الكادحين عبر تمويلهم فى أوقات العثرات.. هذا الأمر يمكننا من تشجيعهم على الاتجاه لزراعة محاصيل بعينها نحتاج لتوافرها بشكل كاف بدلا من الزراعات العشوائية التى يقومون بها غالبا.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأ...

التاريخ : ١٦ مايو ١٩٩٤

نائب رئيس البنك الدولي:

استمرار نشاط الصندوق الاجتماعى فى توفير فرص عمل للشباب بعد عام ١٩٩٦

اكد كونفايزر نائب رئيس البنك الدولى للشرق الاوسط وشمال افريقيا امس استمرار نشاط الصندوق الاجتماعي للتنمية الامابعد عام ١٩٩٦ كضرورة حتمية لمعالجة الآثار الجانبية لسياسة الاصلاح الاقتصادى التى تنتهجها الدولة عن طريق توفير فرص العمل من خلال المشروعات الصغيرة ومايتبعه من رفع مستوى المعيشة لاسر اصحاب تلك المشروعات بالاضافة الى المساهمة فى تحسين البنية الأساسية لمد المرافق وتوصيل الخدمات فى كافة المحافظات من خلال برنامجي الاشغال العامة وتنمية المجتمع بالصندوق وأثار سيادته الى موافقة الجهات المانحة من الدول الاوروبية ومؤسسات التمويل الدولية والصناديق العربية على استمرار تمويلها للصندوق الاجتماعي للتنمية الى مابعد عام ١٩٩٦ على أن يكون الصندوق الية اقتصادية تنموية ذات طابع قطاع خاص لضمان نجاحه واستقراره كما اشاد باداء العاملين بالصندوق المتميز وعلى رأسهم الأمين العام لنجاح اعمال الصندوق.



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : مايو

التاريخ : ٦ مايو ١٩٩٦

الوظيفة الميرى .. لم تعد مكسباً

٥ وسائل للقضاء على البطالة

توفير فرص عمل حقيقية للشباب

٦١٢ مليون جنيه فى الصندوق الاجتماعى لتمويل مشروعات الخريجين

● كانت البطالة .. ومازالت .. هى الوتر المفضل لى اقلام المعارضة لتعزف عليها دون أن تكلف نفسها عناء النظر بموضوعية الى حجم هذه المشكلة عالميا .. والخطوات الجريئة والجديدة التى وضعتها حكومة الحزب الوطنى لايجاد حلول غير تقليدية لها .

● لقد آلت حكومة الحزب الوطنى أن تكون سياساتها واضحة فى مواجهة البطالة ، وان تكون حلولها جادة وغير تقليدية .. وناجحة .. حتى لا تضاف ارقام جديدة من البطالة المقنعة الى الأرقام الموجودة بالفعل فى البطالة الحقيقية .

● ومع ذلك يحلو لبعض أصوات المعارضة أن ترتفع فى كل مناسبة زاعمة عدم اهتمام الحكومة بحل مشكلة البطالة ، ومطالبة بخطة قومية شاملة لمواجهة البطالة وخلق فرص عمل جديدة للشباب والخريجين .

○ التعليق

● حقيقة .. تعد البطالة من اخطر المشاكل التى تعدد استقرار وتماسك المجتمع .. ولذلك تحرص الحكومة على وضعها فى مكانها الصحيح على قمة الأولويات بحيث يتعين أن يتجه برنامج التحرير الاقتصادى الى خلق فرص عمل منتجة تستوعب القوى البشرية الراغبة فى العمل .

● ومن بين الوسائل التى تتبعها الحكومة لتحقيق هذا الهدف زيادة القواعد الانتاجية فى الاقتصاد المصرى .. فهذا هو السبيل الوحيد لزيادة فرص العمالة المنتجة .. وتستهدف الخطة الخمسية الحالية تنفيذ استثمارات تبلغ نحو ١٥٤ مليار جنيه تسهم فى خلق فرص عمل جديدة تبلغ ٢ مليون و ٤٥٠ الف فرصة عمل .. وهذه الفرص حقيقية .. وتستوعب جميع الداخلين الجدد فى سوق العمل وجزءا من البطالة القائمة .

● كما تعمل الحكومة على تشجيع الأفراد لتملك الصناعات الصغيرة . فهى من ناحية تؤدى الى زيادة الانتاج الصناعى ومن ناحية أخرى تفتح مجالات عمل عديدة للشباب نظرا لأنها تتميز بكثافة عنصر العمل فيها .

● وفى سبيل تحقيق ذلك يقوم بنك التنمية الصناعية بتوفير معونة فنية متكاملة تشمل تحديد نوعية الصناعات واعداد دراسات الجدوى اللازمة للمشروعات والتدريب على استخدام التكنولوجيا المناسبة الى جانب تقديم خدمات فى مجال تسويق المنتجات .

● ثم اتجهت الحكومة الى انشاء الصندوق الاجتماعى الذى بلغت جملة الموارد التى أتيحت له من القروض والمنح حوالى ٦١٢ مليون جنيه بالاضافة الى ما يتم اعتماده فى الموازنة العامة للدولة .. ويهدف الصندوق الى خلق فرص مباشرة جديدة للشباب عن طريق تقديم قروض لانشاء مشروعات صغيرة ، وايضا اقامة مشروعات لتحسين البنية الأساسية فى المجتمعات المحلية ، وذلك الى جانب تمويل برامج لاعادة التدريب والتأهيل وزيادة القدرة على تحريك العمالة مهنيا .

● كذلك تعمد الحكومة الى تشجيع شباب الخريجين على استصلاح واستزراع وتملك الأراضى الجديدة ومضاعفة المسلمة لهم عدة مرات .

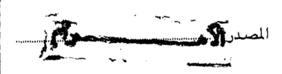
● وأخيرا .. رأت الحكومة تحرير القطاع التعاونى الذى يعتبر الأسلوب الأمثل لاطلاق الحافز الفردى لكى يعمل فى ظل قوانين الاقتصاد الحر واليات السوق .. ويضم القطاع التعاونى فى مصر ١٧ الف جمعية تعمل فى انشطة الزراعة والاسكان والتجارة الداخلية والثروة المائية والانتاج الحرفى .

● ولتدعيم هذا القطاع تتجه الحكومة الى تحريره ورفع القيود الادارية عنه وأن تتحدد علاقته بالحكومة فى التسجيل والاشهار وأن تتحدد علاقته بالحكومة فى التسجيل والاشهار وتوفير الخبرة الفنية والارشاد لحل المشكلات على غرار ما يتم مع القطاع الخاص .

● ولقد اثمرت هذه الوسائل الخمسية خلق روح جديدة تقدس العمل ، ولا تقنع بالوظيفة الميرى التي كانت هى المنفذ الوحيد امام اى خريج اذا اراد أن يعمل .

● ان فى مصر اليوم روحا جديدة تنطلق فى مجال العمل فى كل الاتجاهات خاصة بعدما تفتحت عيوننا على ما يدور فى العالم من حولنا .. فى الصين ودول جنوب شرق اسيا واليابان وأوروبا وامريكا .. وتجارب هذه الدول تؤكد انه لا بديل امامنا عن العمل والانتاج .. لا مجرد السعى للحصول على وظيفة .





تشغيل ١٠٠٠ خريج فى مشروعات محو الامية بالجيزة

كتب - عادل الديب

أعلن الدكتور عبدالرحيم شحاتة محافظ الجيزة انه عهد الى نحو ٥٠٠ شاب وفتاة من الخريجين، بالعمل في مشروع محو الامية بمركز امبابة ومدينة أوسيم بالأضافة إلى ٥٠٠ شاب آخرين يعملون فى مشروع محو الامية فى ٩مراكز وتم الاتفاق مع الصندوق الاجتماعى على تخصيص ٥ملايين جنيه لمشروعات التسمين لمواجهة نقص اللحوم. بجنوب المحافظة، ويتم تمويل هذين المشروعين عن طريق منح لاترد من الصندوق الاجتماعى بواقع ١٢٠جنيها للشاب الواحد شهريا

وأضاف المحافظ فى المؤتمر الثانى لشباب الخريجين والذى عقد بالمطبعة الاميرية بامبابة وحضره عزت محمد على رئيس جهاز تشغيل الشباب بالجيزة وأمين الحزب الوطنى بالمحافظة والسيد حسب الله رئيس المجلس الشعبى المحلى، انه سيتم تخصيص ٥٠٪ من دخل المحاجر بالمحافظة كقروض بدون فوائد لتشغيل شباب الخريجين.

مواجهة بين قراء «حريتى» ود. حسين الجمال

مليار جنيه للمشروعات الصغيرة وتسهيلات فى السداد

٥ سنوات إعفاء ضريبياً ولا نطلب ضمانات

بالفكر المتطور تصبح مصر من النمور

٦ أسابيع فقط وتحصل على القرض

البنوك جهة وسيطة تتيح سرعة التمويل



المصدر : حريتى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩٤

محمد فودة :

ثقة الدولة فى الأمين العام .. أملنا فى حل مشكلة البطالة

على مدى أكثر من ثلاث ساعات التقى الدكتور حسين الجمال أمين عام الصندوق الاجتماعى مع جمع غفير من الشباب قراء «حريتى» وبحضور القيادات الصحفية بمؤسسة دار التحرير وعلى رأسهم محمد فودة رئيس تحرير المجلة ومحمد نور الدين نائب رئيس التحرير .. خلال اللقاء أوضح الدكتور حسين الجمال اهداف الصندوق وأجاب على جميع الاستفسارات والاسئلة ..

● فى البداية تحدث د. الجمال مشيرا الى ان الصندوق انشىء بهدف ان يكون احدى الآليات الرئيسية لتلافى أى اثار جانبية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى .. فقد اثبت الاقتصاد الموجه الذى اتبعناه لمدة ٤٠ سنة فشله فى تحقيق النجاحات الاقتصادية والاجتماعية المنشودة ..

وترتب على السياسة المتوازنة والحكيمة للرئيس حسنى مبارك ان عددا كبيرا من الدول والمؤسسات الدولية رأت مساعدة مصر – اعترافا بفضلها ودورها فى المنطقة – فى تمويل الصندوق للقيام بمهامه فى التعامل مع اثار الاصلاح الاقتصادى.. من هنا قدمت ١٧ هيئة دولية وعربية تمويلا يبلغ ٦١٣ مليون دولار أى حوالى ٢ مليار جنيه ٦٠ ٪ من هذا المبلغ منح لا ترد و٤٠٪ قروض ميسرة طويلة الاجل ..

اشار الى انه رغم دور الصندوق الهام فى حل مشكلة البطالة الا انه يعتبر جزءا من منظومة كبيرة مكونة من جهات عديدة فى الدولة تساهم فى هذا الحل ..

أهداف عامة

أكد د. حسين الجمال ان مهمة الصندوق معترف بها حاليا وقد اشار اليها الرئيس



المصدر : حريتي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ مايو ١٩٩٤

مبارك فى خطابه الاخير ، وهناك أهداف عامة تأتى على رأس الاولويات أولها مواجهة الآثار الجانبية للاصلاح الاقتصادى على المدى القصير ، وهى الانكماش المتوقع فى سوق العمل وبالتالى تقلص فرص العمل المتاحة ، بالاضافة الى مواجهة مشكلة البطالة بصفة عامة ..

الهدف الثانى مساعدة الفئات الكادحة ومحدودة الدخل على تحمل اعباء برنامج الاصلاح فيما يختص برفع الدعم وزيادة تكاليف المعيشة بعد ارتفاع اسعار الخدمات والسلع الرئيسية .. ودور الصندوق هنا اتاحة تمويل لمشروعات مولدة لدخل اضافى ، من أجل المرور من عنق الزجاجة وجنى ثمار نجاح الاصلاح الاقتصادى ..

أما الهدف الثالث فقد انقضى تقريبا لانه كان للتعامل مع المشاكل المترتبة على حرب الخليج وبطالة العائدين من هناك .. كانت مشكلة كبيرة لكنها تلاشت بعد أن دبر فريق من العائدين وظائف بنفسه وفريق آخر تم مساعدته ..

« ٥ برامج »

عن البرامج التى يمولها الصندوق قال الدكتور حسين الجمال انها ٥ برامج هى برنامج المشروعات مكثفة العمالة وتنفذ فى القرى والنجوع لتحسين مستوى البنية الاساسية بها ..

البرنامج الثانى تنمية المجتمع وله شقان اجتماعى وانتاجى .. وهناك أيضا برنامج التدريب التحويلى والقروض للقوى العاملة التى يمكن ان تترك مصانع وشركات قطاع الاعمال .. بالاضافة الى برنامج تحسين وتطوير وسائل النقل العام بالقاهرة والاسكندرية ..

اما اهم برامج الصندوق فهو برنامج تنمية المشروعات الصغيرة ومتاح له أكثر من ٤٠٪ من موارد الصندوق اى حوالى ٢٥٠ مليون دولار منها ١٥٠ مليون دولار بما يوازى حوالى ٥٥٠ مليون جنيه بتمويل عربى و ٨٠ مليون دولار من البنك الدولى والجهات الاخرى أى حوالى من ٩٠٠ الى الف مليون جنيه ..

أضاف ان متوسط القرض للمشروع الصغير يبلغ حوالى ٢٠ الف جنيه مما يعنى انشاء ٥٠ الف مشروع بالتمويل المتاح .. المشروع الواحد يمكنه تشغيل من ٣ - ٥ أفراد اى اتاحة حوالى ٢٠٠ الف فرصة عمل ..

لكننا لا نغفل احتمال حدوث فاقد ومشروعات متعثرة لكننا فى نفس الوقت نفترض الجدية لدى الشباب الذى من مصلحته ان تنجح وتزدهر هذه المشروعات ..

قال د. الجمال ان فرص العمل التى تستهدف برامج الصندوق توفيرها من خلال المشروعات خلال ٥ سنوات ..

قال د. الجمال ان فرص العمل المستهدفة تحقيقها من خلال مشروعات برامج الصندوق تتراوح من ٦٠٠ - ٧٠٠ ألف فرصة عمل حتى عام ٩٧ .. وهذه مساهمة قوية من الصندوق ..

تسهيل فى السداد

أوضح أن قرض المشروع الصغير يتراوح من ٥ الى ٥٠ الف جنيه للفرد و ٢٠٠ الف للمجموعة وتم تخفيض سعر الفائدة من ١٦ الى ٩٪ فقط بالنسبة للمبتدىء و١٢٪ للمشروع القائم وهى فائدة بسيطة وليست مركبة ..

أكد ان القرض يتم تخصيصه للمعدات ورأس المال العامل لكننا لا نمول شراء المبانى أو الارض لان الدولة تبنى مجمعات صناعية وزراعية فى المحافظات المختلفة ..

أضاف أن ٧٪ من رأس المال تتاح كمنحة لتمويل دراسة المشروعات والتدريب والتسويق .. وهناك فترة سماح فى السداد وهى تتسم بالمرونة اذا كان المشروع جادا ، وفترة السداد تتراوح من ٥ - ٨ سنوات على حسب نوع المشروع .. علاوة على ذلك فان هناك فترة اعفاء من الضرائب قدرها ٥ سنوات ..

اشار الدكتور حسين الجمال الى ان هناك مشاكل تعترض طريق المشروعات الصغيرة منها خوف الشباب من الدخول فى هذه التجربة ، لكنه اذا التزم الجدية وابتكر فى مشروعه وابتعد عن التقليدية ودرس كيفية التسويق فانه سينجح بلا شك ..

أكد اننا من أجل ذلك اعددنا نماذج لحوالى ٣٠ مشروعا للاقتداء بها ولكن لابد من اجتهاد الشباب فى ابتكار أفكار جديدة للمشروعات والابتعاد عن التقليدية فى اختيار المشروع ..

اشار الى اننا منذ فترة طويلة اعتدنا على الروتينية فى التفكير وانتظار مساعدة الدولة فى كل شىء .. الا ان تقدم الشعوب يأتى بالاعتماد على الذات والفكر المبتكر والاجتهاد .. واذا اتبعنا هذا المنهج فسوف تصل مصر فى فترة قصيرة الى مرتبة النمور الاسيوية ..

قال الدكتور الجمال لقد ذهبت منذ فترة الى تايلاند والفلبين بعدها بخمس سنوات دخلت الدولتان دائرة النمور لانهما حددتا أهدافهما وقصدتا مباشرة لتحقيقها ..

جهات وسيطة

أوضح د. الجمال ان الصندوق له ١٠ مكاتب اقليمية بالمحافظات ومكتب رئيسى بالقاهرة ولا يتعامل مباشرة مع المستفيدين ، بل من خلال جهات وسيطة أو منفذة ترتبط باتفاقات مع الصندوق بالشروط السابقة .. لكن ذلك لا يعنى تخلص الصندوق من مهمته فى عملية التخطيط والتقييم والمتابعة لان الفئات المستهدفة حصلت على التمويل وتطبيق شروط الصندوق ..

اشار الى شرط الاستفادة من القرض ان يكون القرض على درجة كافية من التعليم وليس من الضرورى أن يكون خريج جامعة .. وأن يمتلك الحد الادنى من الخبرة العملية والوعى بالمشروع المقبل عليه .. وتأدية الخدمة العسكرية ، وبالنسبة للشريحة السنية فيفضل المرحلة من ١٦ - ٤٠ سنة .. ولا نطلب ضمانات من المقترض .. والضمان الوحيد عبارة عن ايصالات او شيكات بالمعدات للمشروع التى تبقى ملكا للبنك حتى يتم سداد القرض ..

وفيما يختص بالفترة التى يستغرقها الحصول على قرض أكد د. الجمال انها لا تتعدى ٦ أسابيع من تاريخ تقديم دراسة الجدوى للبنك .

وقد وعد شباب حريتى الذين التقى بهم بالاحتفال معهم خلال شهرين تقريبا بعد حصولهم على القروض وافتتاح مشروعاتهم ..

اشار الى ان استخدام البنوك كجهة وسيطة فى التمويل يرجع الى انها تضم عددا ضخما من النوافذ والافرع فى المحافظات يصل الى حوالى ٥٠٠ فرع لكل بنك .. وبذلك فان الصندوق يتيح فرصة التمويل لاكبر عدد ممكن من الشباب علاوة على الاستفادة بخبرات البنوك فى التعامل مع العملاء ، بجانب انها قبلت شروط الصندوق فى الاقراض بسعر فائدة منخفض ..

اشار الى ان مركز مساندة المشروعات الصغيرة بشارع التحرير بالدقى به جميع المعلومات اللازمة ومستعد للاجابة عن اى استفسار للشباب .

أوضح ان الصندوق يدعم عمليات التسويق والتدريب وان سعر الفائدة ميسر للغاية وبسيط وغير مركب ..

فى النهاية توجه محمد فودة رئيس تحرير حريتى بالشكر للدكتور حسين الجمال على المعلومات القيمة التى قدمها .. وتمنى له النجاح فى مهمته بصفته الرجل الذى أوكلت اليه الدولة عبء المساهمة فى حل مشكلة البطالة ..

قال انه ستكون هناك صلة دائمة بين الصندوق وقراء المجلة ، وسوف تتوطد هذه العلاقة لصالح الشباب ..



المصدر : حريتي

التاريخ : ٢٣ مايو ١٩٩٤

وأصبح الحلم حقيقة !

أهم مشروعاتنا

- تسمين الماشية
- ورش الصيانة
- تصنيع البلاستيك

الخريجون بعد المواجهة :

● نحن نريد أن نعمل وننتج لكن كل الأبواب كانت مغلقة أمامنا «بالضبة والمفتاح» .. كان الحصول على قرض من أى جهة وتوفير فرص عمل لنا حلماً استطاعت «حريتى» تحويله إلى حقيقة.

هذا بعض ما قاله الشباب فى لقائهم بالدكتور حسين الجمال أمين عام الصندوق الاجتماعى ومحمد فوده رئيس تحرير «حريتى» .. كانت الفرحة تقفز من قلوبهم بعد أن حصلوا على دراسات الجدوى .. واختلطت كلماتهم بدموع الفرح والسرور وهانحن نسجلها كما وردت على لسانهم.

● عبد المرضى مرسى .. بكالوريوس زراعة .. دفعة ١٩٨٩ :

ـ عملت فى مزارع خاصة كثيرة وأحلم بمشروع مفيد لى وللناس وهو مزرعة دواجن توزع إنتاجها بسعر معقول .

● خالد موسى ـ دبلوم تجارة ـ دفعة ١٩٨٣ :

ـ طوال الفترة الماضية عملت فى مهن كثيرة مثل السباكة والتجارة وغيرهما لكن معظمها كان أعمالا مؤقتة .. وكنت أتمنى أن أقوم بإنشاء مشروع يتيح لى ولأسرتى بعض الاستقرار وهو توزيع أدوات صحية .. وسوف يكون حى عين شمس هو السوق الأساسى للمشروع حيث أن الحى يعانى من نقص شديد فى هذه السلعة ولا يحتاج المشروع إلى أكثر من ٢٠ ألف جنيه .

● زكريا عبد السميع حسب الله ـ بكالوريوس زراعة ـ دفعة ١٩٨٤ :

ـ لدى مصنع حلويات جافة فى شبرا الخيمة أنفقت عليه أكثر من ١٥ ألف جنيه معظمها ديون مطلوب منى سدادها قريباً .. بعد الانتهاء من الانشاءات ذهبت إلى حى غرب شبرا الخيمة للحصول على ترخيص فقال لى المسئولون إن المحافظ أوقف إصدار تراخيص للمصانع فى المناطق السكنية .. ثم أغلقت مباحث التموين المصنع فأصدر المحامى العام لنيابات جنوب بنها قراراً بفتح المصنع لحين انتهاء إجراءات الترخيص .. لكن « السيد المحافظ » د. عادل إلهامى أصدر قراراً نهائياً بإغلاق المصنع رغم أنه توجد عدة مصانع أخرى للحلويات وغيرها فى نفس الشارع .. وأنا متوقف عن العمل حالياً ولا يوجد لدى مورد رزق آخر ولذلك جئت لعل الصندوق الاجتماعى يساعدنى فى الحصول على الترخيص .

الليلة عيد

● ياسر الشربينى .. بكالوريوس طب بيطرى ـ دفعة ١٩٨٤ :

ـ أعمل حالياً فى الهيئة العامة للخدمات البيطرية وأرغب فى الاستقالة وإنشاء مشروع خاص بى ويتصل بتخصصى فى نفس الوقت وهو تسمين الماشية وسوف يكون يوم افتتاح المشروع عيداً لى ولأسرتى .

● إبراهيم يسرى خضر ـ دبلوم زراعة :

ـ أرغب فى عمل مشروع « تسمين ماشية » حيث أننى لم أتمكن حتى الآن من العمل فى أى جهة خاصة أو حكومية ولم أحصل على أرض من الدولة ولذلك



فإن هذا المشروع هو كل أملي في الحياة .

● أمين إسماعيل حسن ـ بكالوريوس زراعة ـ دفعة ١٩٨٧ :

ـ أريد عمل « فاترينة » خاصة بنبات الزينة أو مشروع لتربية الماعز والخراف وسوف أبدأ في المشروع الأسهل من حيث الاجراءات .

● حمدي يحيى ـ بكالوريوس تجارة ـ دفعة ٩٢ :

ـ جئت من الاسكندرية لأن لدى فكرة جيدة غير منتشرة في مصر كثيراً وهي مصنع للمادة الأولية للبلاستيك .. سوف نحصل على هذه المادة من مخلفات مصانع منتجات البلاستيك القائمة فعلا ونقوم « بتسييح » هذه المخلفات وجعلها في صورة صالحة لتصنيع أي منتج ثم نبيع هذا البلاستيك الخام للمصانع مرة أخرى لتقوم بتصنيعه في صورة أوان واطباق وغيرها ومعي في هذا المشروع ٣ شركاء آخرين .

● خالد عمر ـ خريج معهد فني صناعي ـ قسم سيارات :

ـ تسمين المواشي هو المشروع الذي قررت تنفيذه بعد تفكير طويل ولدى أصدقاء في محافظة كفر الشيخ سوف يساعدونني في توفير الأرض التي سيقام عليها المشروع ولذلك فأنا لا أحتاج لأكثر من ٢٠ ألف جنيه .

● أحمد محمد حسن ـ دبلوم معهد فني تجاري ـ دفعة ١٩٩٠ :

ـ منذ أن كنت طالباً في المعهد وأنا أحلم بإنشاء ورشة صيانة أجهزة التكييف والتبريد فقد عشقت هذا العمل وأريد ممارسته في أي مشروع صغير أديره بنفسي .. وقد سعدت جداً عندما علمت أن « حريتي » سوف توفر لي هذه الفرصة بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي .

● صفاء محمد ـ دبلوم تجارة ـ دفعة ١٩٩٠ :

ـ القرض الذي أطلبه من الصندوق لا تتعدى قيمته ١٠ آلاف جنيه أقوم من خلالها بإنشاء مطبعة سلك سكرين ولدى المكان في حي المطرية بالقاهرة .. وقد فكرت في إقامة هذا المشروع لأنني عملت بالفعل في هذه المهنة منذ ٣ سنوات وأعتقد أنه سيكون مشروعا ناجحا .

● سهير عبد المنعم شديد ـ دبلوم فني تجاري ـ دفعة ١٩٨٥ :

ـ مدينة شبين القناطر التي أقيم بها ليس فيها مصانع كبيرة متخصصة في انتاج الكراسات والكشاكيل وطباعة رسائل الماجستير والدكتوراه ولذلك فكرت في عمل هذا المشروع بدلا من الجلوس في المنزل بلا عمل أو فائدة .

إصرار شديد

● طارق إبراهيم ومحمد محمود وخالد زايد ووليد خطاب ـ خريجو معهد فني صناعي دفعة ١٩٩٢ :

ـ لدينا إصرار شديد على عمل مشروع لتربية الدواجن والبط والأرانب ولا نحتاج اكثر من ٢٠ الف جنيه للبدء في التنفيذ فقد استأجرنا قطعة أرض في منطقة المرج لاقامة المشروع فوقها .

● كمال عبد العليم ـ دبلوم تجارة ـ دفعة ١٩٨٩ :

ـ استأجرت شقة في الدور الأول بحي بولاق أبو العلا وقد فكرت في أكثر من مشروع أقيمه فيها .. وبعد دراسات كثيرة للمنطقة وجدت أن أنسب مشروع هو تعبئة مواد غذائية لن يتكلف أكثر من ٢٥ ألف جنيه .

● عصام مصطفى محمد ـ دبلوم صنايع ـ دفعة ١٩٨٩ :

ـ نحن نستورد كمية كبيرة من الشاش الطبي من الخارج فما المانع من إنشاء مصنع يغطي حاجة الاستهلاك المحلي من الشاش علماً بأن سعره سوف يكون أقل من المستورد .. وقد قمت باستئجار دور كامل في أحد المنازل بمنطقة الهرم وما أريده من الصندوق هو ٥٠ ألف جنيه فقط لكي أبدأ فوراً في التنفيذ .. وتتوافر لدى خبرة كبيرة في هذا المجال لأنني عملت من قبل في تسويق وبيع المستلزمات الطبية وأعرف حاجة السوق منها جيداً .

● خالد مصطفى محمد ـ ثانوية عامة :

ـ سافرت إلى العراق وعملت هناك ٤ سنوات ادخرت خلالها ١٢٨ ألف جنيه وكنت أنوي العودة لانشاء أي مشروع في مصر لكن الرياح تأتي دائماً بما لا تشتهي السفن .. فقد نشبت حرب الخليج بين دول الخليج والعراق بسبب احتلال الأخيرة للكويت فصادرت السلطات العراقية معظم أموالي وعدت من هناك « يا مولاي كما خلقتني » وفور أن أعلنت « حريتي » عن توفير قروض للشباب بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي عاد الأمل إلى صدري مرة أخرى وجئت وفي ذهني إنشاء مزرعة



المصدر : حريتي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٤

دواجن حيث استأجرت مكاناً بالفعل لهذا الغرض فى بولاق الدكرور .

● هشام صابر عثمان ـ ثانوية عامة :

ـ لدى أنا وشقيقتى نيفين ٤ أفدنة زراعة ونريد أن نتوسع وننشىء مشروع « تسمين مواشى » لكن لا توجد لدينا السيولة الكافية لانجاز هذا المشروع وأملى كله الان فى « حريتى » والصندوق لتحقيق هذا الحلم .

مشروع طموح

● عبد العزيز لطفى ـ دبلوم تجارة :

ـ سوف أنفذ مشروعا يوفر حوالى ١٢ فرصة عمل وهو مصنع مفارش أسرة .. ولدى المكان الذى سأقيم عليه المصنع لكن ينقصنى الماكينات ولذلك فأنا لا أحتاج سوى لحوالى ١٣ ألف جنيه فقط .

● سامى فهمى ـ دبلوم معهد فنى صناعى ـ دفعة ١٩٩٠ :

ـ أريد عمل ورشة لصيانة أجهزة التكييف والتبريد فى حى بين السرايات تخدم مناطق الهرم والمهندسين وفرص النجاح كبيرة أمام هذا المشروع .

● حمدى عبد الصادق ـ دبلوم معهد فنى :

ـ أريد عمل مشروع سحب مواسير وتصنيع « عدد وابور الجاز » فهذا المشروع تحتاج إنتاجه فئات عديدة من المجتمع وخاصة فى الريف وهم هؤلاء الذين يستعملون « الوابور » التقليدى القديم بجانب « البوتاجاز » وأحتاج لحوالى ٢٠ ألف جنيه فقط للتنفيذ .

● محمد عبد السلام ـ وأشرف مسعد ـ وحسين محمد على ـ بكالوريوس تجارة :

ـ نحن سعداء لأن قروض الصندوق لا تحتاج أى ضمانات مثل امتلاك منزل أو قطعة أرض وغيرها ..

● وليد عمار ـ بكالوريوس تجارة ـ دفعة ١٩٩٣ :

ـ نأمل فى انتهاء إجراءات القرض قريباً حتى نبدأ فى عمل المشروع الذى أشترك فيه مع بعض زملائى وهو مصنع منتجات البلاستيك .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ مايو ١٩٩٤

الفقــر.. صناعة حكوميــة

التضخم، رفع الدعم خلق البطالة، الضرائب والمضاربة... تلك بعض آليات «صناعة الفقر» التى هى من اختصاص الحكومة دون منازع.



بقلم:
د. محمد محمود الامام

أظهرت الاحصاءات التى جمعت عن ميزانية الأسرة فى أوائل الثمانينيات أن حوالى ٤٠٪ من المصريين يعيشون تحت ما يسمى خط الفقر، وهو ذلك الدخل الذى يكفى لتلبية الحاجات الأساسية للإنسان. ولعلنا نذكر أن الرئيس السابق كان يبرر منهج الاستسلام للحل الأمريكى لأمورنا السياسية الداخلية والخارجية، وللمعونات الأمريكية التى أصبحت إدمانا يذعر المسئولين لاحتمال انكماشها ناهيك عن توقفها، كان قد بشر أن تشهد بداية الثمانينيات حلول الرخاء. غير أن بداية التسعينيات التى نعمت بما يسمى الاصلاح الاقتصادى شهدت ارتفاع النسبة إلى ٦٠٪ أى تضاعف العدد من ١٧ مليوناً إلى ٣٤ مليوناً، ويعلم الله كم سيصل بعد اكمال ما اطلق عليه بيان الحكومة الاصلاح الشامل. وتشير احصاءات الأمم المتحدة إلى أن ربع السكان فى مصر خلال السنوات ٧٧ - ١٩٨٩ كانوا يعانون مما يسمى بالفقر المطلق، وأن النسبة فى الريف أعلى منها فى الحضر، على الرغم من أن الريف يفترض فيه أن يكون مصدر الرزق والخير. والفترة المذكورة شهدت أكبر تدفق للأموال من الخارج، ووصلت فيها المديونية حدودا قل أن تدانيها مديونيات الدول النامية الأخرى، وهو مايعنى اننا كنا نستهلك أكثر مما ننتج. فإذا كان الفقر المطلق يعنى عجز الدخل عن الوفاء بالاحتياجات الغذائية الاساسية وفقاً للاسعار السائدة، وهى أسعار كانت مدعومة، فمن الذى إلتهم الاستهلاك الزائد الذى قاد الاقتصاد المصرى إلى التدهور الذى نعيشه الآن؟

ووفقا للغة العصر، فإن الفقر عندنا ليس عيباً، لأن دولا أخرى عديدة، بما فيها معاقل الرأسمالية العالمية تشكو من الفقر، إلى الحد الذى جعل الأمم المتحدة تنظم مؤتمر قمة عالمى فى العام القادم لمناقشة قضايا التنمية الاجتماعية، يحتل فيها الفقر رأس جدول الأعمال وقد أوضحت ثورة فقراء أمريكا فى لوس انجلوس أن هناك شيئا يجب عمله لمواجهة عيوب النظام الرأسمالى الذى تسعى حكومتنا الرشيدة إلى إقامة اشد صوره تشوها، ثم تتحدث بعد ذلك عن الرأفة بذوى الدخول المحدودة، فإذا كان هؤلاء يمثلون غالبية الشعب فإن القضية لاتصبح معالجة آثار جانبية لنظام يعترف دعاته، وعلى رأسهم الدكتور النجار، انه لايحقق العدالة الاجتماعية، بدعوى انه علينا أن نتجرعه لأنه يحقق الكفاءة ولسنا نفهم مما يسمى بالكفاءة سوى زيادة الإنتاج، وهو مايعنى ارتفاع متوسط الدخل وحسن توزيعه، وليس انضمام فئات جديدة إلى قائمة الفقراء. إذا فالمعنى الوحيد المستفاد هو أن ما يجرى على أرض الكنانة ليس إصلاحا، بل هو صنع للفقر وإضافة إلى الفقراء وهو ماتتعدد طرائقه وأليبه التى تمرست فيها لحكمة الجاثمة على الصدور وتفننتفى ابتداعها.

خذ مثلا أصحاب الدخل الثابت، وهى فئة تضم شريحة كبيرة من البشر العاملين فى الحكومة (والذى ردد السيد الرئيس أكثر من مرة خجله من ذكر رقمهم لضخامته) والعاملين بأجر فى قطاع الأعمال، عاما كان أم خاصا. لقد اخترعت لهم الحكومة عملية تضخمية تأكل الحرث وتهلك النسل وتأتى على ما كسبوه وعلى ما ادخروه. ثم وجدت أن التضخم الذى ينفلت من عقاله بسبب السياسات النقدية والمالية الخرقاء غير كاف، فبدأت سلسلة مما يسمى «تصحيح الأسعار»، إسمها الحقيقى الرفع اليومى للأسعار. ولأن الإنتاج ليس هو المستهدف فقد تراجع دخل الفرد المصرى من ٦٩٠ دولار للفرد فى ١٩٨٧ إلى اقل من ٦٠٠ دولارا، وهو ما نقل مصر من قائمة الدول متوسطة الدخل إل الدول منخفضة الدخل وفقاً لتعاريف البنك الدولى. ولأن الهدف المعلن لتصحيح الأسعار هو زيادة الأرباح، فإن الهدف غير المعلن هو أن يتم ذلك بخفض نصيب الأجور من الدخل الكلى. وهكذا يجد الأجراء أن أجورهم تنخفض ثلاث مرات: الأولى بسبب انخفاض الدخل الكلى وتفشى الكساد؛ والثانية بانخفاض نصيب الأجور من هذا الدخل المنخفض؛ والثالثة ارتفاع فى الاسعار بمعدلات تضخمية تتباهى الحكومة انها خفضتها مؤخراً إلى ١٠٪ فقط.



المصدر : العربي

التاريخ : ٢٣ مايو ١٩٩٤

أسلوب آخر مبتكر فى صنع الفقر وضم جحافل جديدة إلى جيش الفقراء، هو التعامل مع "الدعم، منحا ومنعا، لا سيما بالنسبة للسلع المستوردة. فعندما ترتفع أسعارها بسبب الاحتكارات الدولية، تحرص الحكومة على سداد الثمن كاملا إلى المنتج الأجنبي حتى يحصل على دخله المرتفع غير منقوص، وبدعوى تخفيف المعاناة على المستهلك المصرى تقوم بدمغ فارق السعر عما يتحمله دخله المتواضع، دون أن تهتم بالسعى إلى رفع هذا الدخل لكى يصبح قادرا على تحمل السعر المرتفع دون دعم، أو إلى توفير إنتاج محلى بتكلفة تناسب الدخل المصرى وتزيد فى نفس الوقت من قاعدة التنمية. وبدلاً من أن تعمل على رفع الإنتاجية وتوفير مستلزمات الإنتاج بأسعار مجزية، قامت بتحميل وحدات القطاع العام بأعباء ارتفاع التكاليف ومسئولية تقديم المنتجات إلى المستهلك بأسعار لاتترك لها هامشاً من الربح يكفى لتجديد قدراتها الإنتاجية، لتتصاعد بعد ذلك دعاوى بأنه قطاع خاسر بطبيعته وعندما اتضح أن هذا الأسلوب أدى إلى استنزاف موارد الدولة وتدهور الإنتاج، بدأ التباكى على مايجلبه الدعم من ابطال لقوى السوق التى هى أكثر القوى حكمة ودلالة، ومن اهدار للموارد لأنه يؤدى إلى إفراط فى استخدام موارد تحمل المجتمع الكثير دون أن ينعكس ذلك فى سعرها الذى يعاب عليه أن يبتعد عن السعر الحقيقى فإذا سألنا ما هو السعر الحقيقى قالوا أنه السعر العالمى، أى أنه السعر الذى تحدده الاحتكارات العالمية التى يطالبنا دعاة الليبرالية والمنافسة بالاستسلام لأوامرها. وبدلاً من أن يجرى حل المشكلة من أساسها وهو تحقيق التنمية ورفع الدخل وزيادة الإنتاج، تتفتق عبقرية ثلاثى النكد، الحكومة والصندوق والبنك، عن تحويل العبء إلى المستهلك ليزداد فقرا على فقر.

اسلوب ثالث فى صنع الفقر يهدر الكرامة الإنسانية إلى جانب نشر الفاقة والعوز، هو خلق البطالة عمدا، ثم التباهى بأن البطالة هى موضة العصر، فهى تصيب أمريكا وتتفاقم فى أوروبا، وهى دول لو تعلمون متقدمة، تعانى أيضاً من بعض مظاهر الفقر، فضلاً عن تصاعد معدلات التضخم فيها وكأن لسان الحال يقول إننا نشارك العالم الراسمالى المتقدم كل مآسيه وآثامه، فنحن إذا متقدمون! ولايكفى إغلاق الباب أمام الشباب، لاسيما الخريجون الذين تحركت الحكومة لحصرهم بعد حصارهم لأكثر من عشر سنوات فاكتشفت أن عددهم ١.٤ مليون، أما غير الخريجين فعليهم ان يبحثوا عمن يزيل عنهم محنة الأمية ويجعلهم بين الخريجين حتى يتم حصر اعدادهم والذى يتجاهله المسئولون، ربما لأنهم يجهلونه، إن البطالة لدينا مصنوعة وليست وليدة تطور اقتصادى يجعل الدول الرأسمالية الكبرى تعيش عصرا يمكن أن يزيد فيه الإنتاج دون أن يزيد التشغيل، بحكم التقدم المطرد فى الإنتاجية والانتقال إلى انشطة مرتفعة الناتج يخلقها التقدم التكنولوجى، بينما المشكلة عندنا أننا أوقفنا التنمية وتوقفنا عند جدل عقيم حول من هو الأجدر بتملك وحدات الإنتاج التى أقيمت بأموال الشعب، والأقدر على تخليصها من العمالة الزائدة وهكذا أحدثنا بطالة مركبة تطرد الآباء من القطاع العام وتلقى بهم إلى الطريق العام، وتحرم الشباب من فرصة ظل يحلم بأن تعينه على تكوين نفسه وبناء مستبله وتتركه للضياع تتلقفه أيدى الانحراف التى يستسلم لها لعلها تلهيه عن شعور المهانة بأنه بدلاً من أن يكون عوناً لأهله رادا لبعض دينهم عليه يسهم فى جرهم معه إلى متاهات الفقر والعوز.

اسلوب رابع تستخدم فيه الآليه التى نمت وترعرعت فى عهد السادات والتى كان يرى فيها - رحمه الله وغفر له - دليلا على أن مصر قد ارتفعت قيمتها (رغم انها بقيت تحت الصفر) لأن الأرض فيها ثمنها ارتفع! تلك هى المضاربة على الإرضى والعقارات، وهى من الأفات التى يعانى منها الشعب المصرى الذى يحرص على الأرض حرصه على العرض وما حدث هنا هو خلق الية مركبة، تحول بها الإسكان إلى انواع ثلاثة جميعها يبعده عن وظيفته الأساسية وهى يتدبير السكن المناسب للدخل والملائم لمتطلبات الحياة الكريمة الأول أبراج يسكنها القادرون الذين لايعرفون من الاصفار ما هو دون الخمسة ومن ثم فهم قادرون على وتمرير كل أنواع المخالفات للقوانين ومتطلبات السلامة الصحية وقواعد الذوق العام، فلا يراها ولايدعو إلى التحرك بشأنها إلا شخص واحد هو رئيس الجمهورية، أما من عداه فقد أعمته أشياء كثيرة عن ملاحظة وجودها. الثانى هو ما يطلق عليه العشوائيات التى هى ابتكار مصرى للأحياء الفقيرة، ينشئ أوكارا لا يحلم بشر بالعيش فيها ولكنها أصبحت تأوى الملايين الذين لم يجدوا إلى السكن الكريم سبيلاً، وتجعلهم تحت رحمة أباطرة الفساد والتطرف، لأن الدولة تتعفف عن إلقاء نظرة عليهم والثالث مبانى سياحية، منها ما يخصص للتمليك لمن يدفع بالدولار، وهو العملة التى يتعامل بها أهل الشأن، من المصريين والأخوة العرب تمييزا لهم عن الفقراء الذين مازالوا يحلمون بالجنيه المصرى، حتى بعد أن أصابه الهزال وأنهكه سوء الحال يقضون فيها أياما معدودات وكأنها البيت الحرام، ومنها ما يخصص لإقامة منشآت سياحية بدعوى أن السياحة هى النشاط الذى نعقد عليه آمال مصر لانقاذها من الصناعة التى كادت توردها موارد التهلكة لنكتشف بعد ذلك أننا لانستطيع أن ندير فندقاً فلا نقف عند حد استجلاب إدارات له من الخارج بل نحلف عليه أن يتملكه ولو بأبخس الأثمان. وهكذا تلتهب أسعار الأراضى وتتصاعد تكاليف البناء، وتستنزف مواده فى تلك الاستخدامات غير السوية، لتجعل من شبه المستحيل بناء سكن اقتصادى يلبى حاجة الغالبية، فقواعد السوق التى يجب أن تنحنى لها الهامات تجعل من العبث أن يقوم مستثمر عاقل ببناء هذا النوع من الاسكان الذى لايغطى تكاليف البناء الباهظة، أو حتى بناء مصنع أو متجر يحرص على أن تكون تكاليفه معقولة، سواء من حيث المبانى الصناعية أو من حيث القرب من مساكن عماله، الذين قد لايجدون فى النهاية عن العشوائيات بديلاً أما من تسول له نفسه أن يبحث لنفسه، أو لابنه المتعطل عن سكن يأويه، فعليه أن يحرم نفسه طيلة حياته من كل اسباب الحياة ليوفر تكلفة سكن لاتزال أسعاره تتصاعد رغم ما تعانيه الدولة من كساد ومن انتشار الفقر والبطالة.

وتتعدد الاساليب وتتنوع، ومنها ما يمتد إلى الضرائب التى تتوالى الواحدة منها تلو الأخرى، وتفرض الضريبة على

الضريبة، وهو ابتكار «رزازى» عتيد، يجرى تحت اسم الاصلاح الاقتصادى ومنها مايتخذ شكل المبالغة فى رفع أسعار الفائدة بدعوى إجتذاب الأموال الهائمة فى الخارج، فإذا بها تجتذب أموالا غير مصرية تأتى للمضاربة على الدخل المصرى المحدود وكأن مصر تأبى إلا أن تنشر الرخاء على مالكى الأموال، مصريين وغير مصريين على حساب مزيد من افقار المصريين الذين يدفعون الفوائد المضاعفة أضعافاً مضعافاً. فالأموال التى تجذبها تلك الفوائد تقنع بالأمان فى ودائع مصرفية تجد فيها السلامة التى لاتتوفر لها فى استثمارات تزيد من الإنتاج وتخلق فرص عمل تواجه بها البطالة المتفاقمة.

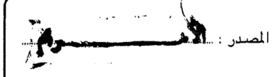
أما من تسول له نفسه الاقتراض بها لتضغطية احتياجاته الإنتاجية، فعليه أن يرفع تكاليفه ليتحملها المستهلك، أو أن يقنع من الغنيمة بالانسحاب، لينضم إلى جيش المتعطلين والمعدمين، لاسيما من أبناء الريف الذين أرادت الثورة أن يجدوا لهم مكانا على خريطة الحياة، فإذا الإصلاح الاقتصادى يقضى على أملهم فى مجرد البقاء. ثم تكتمل حلقات المسلسل بتفضل الدولة بالاقتراض حتى تسد عجزها مما تسميه موارد حقيقية، ليصبح على الكادحين أن يدفعوا المزيد من الضرائب لكى تسد الدولة أعباء ديونها المتفاقمة التى تفخر أنها تحولت إلى مديونية بالجنيه المصرى، من الضرائب التى جبيت بحجة الانفاق على الخدمات العامة التى لاتكاد تكفى للحد الأدنى الذى تتطلبه أساسيات الحياة.

وحتى لايقال أن البرنامج هو برنامج الصندوق والشروط هى شروط البنك والأمر للولايات المتحدة التى تقف عاجزة أمام اليابان، فقد قامت الحكومة الرشيدة بتنفيذ كل ما تأتى به اتفاقية «الجات» من سلبيات تهدد الصناعة الوطنية، وتسلب قطاعات الخدمات من فرصة التوسع فى سوقها المحلى الطبيعى، وتسد أبواب الرزق أمام أصحاب المهن الذين عليهم أن يخلوا السبيل أمام حقوق الملكية الذهنية أمام أصحاب الأذهان أينما كانوا. وعندما يتم توقيع اتفاقية «الجات» فى ابريل القادم سوف تصيح بأعلى صوتها: لن تؤثر علينا الاتفاقية بشئ، لأننا سبقناها فى تطبيق ما تمليه، وأننا لسنا بحاجة إلى ما تتيحه الاتفاقية من تيسيرات للدول النامية، فلم نعد من بين تلك الدول ليس لأننا تجاوزنا مرحلة النمو وأصبحنا فى مصاف الدول المتقدمة، بل لأننا قررنا إغلاق باب التنمية «بالضبة والمفتاح» وليس لأحد أن يصمنا بأننا دولة نامية.

وهكذا تتعدد الاسباب والفقر واحد، ولايملك أحد أن يتهم حكومتنا الرشيدة بالخضوع لشروط تفرض من الخارج، فصناعة الفقر من اختصاصها هى دون منازع. وكأن الاصلاح فى مفهومها هو إستلاب جموع المواطنين من حقوق جاهدت الثورة فى إعادتها لهم، من أجل إثراء أغنياء العالم، مصريين وغير مصريين. وكأننا قد مضينا فى التطبيع إلى مداه، بأن نقتبس من الاخوة الصهاينة فلسفتهم فى التعامل مع أولاد العم من الفلسطينيين التى تقوم على «إثراء الفرد وافقار المجموعة» ويبدو أن الحكومة أرادت أن تسخر من البنك الدولى الذى قام نيابة عنها بإجراء دراسات عن الفقر فى مصر، تأتى الواحدة إثر الأخرى شاهدة على تسارع معدلات الفقر، فتجتهد فى مغالطته بأن تضيف اعداداً لاحصر لها من الفقراء لكى تحرج البنك الدولى وتجعله يلهث وراء ملاحقة جهودها التى لاتعرف الكلل.. كان الله معه ومعنا.



المصدر : الأهرام



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ مايو ١٩٩٤



مثلث الشباب .. والبطالة .. والتطرف !

ونمضى اليوم مع تحليل لمجموعة أخرى من خطابات القراء والتى تتعلق بعدد من المشكلات الرئيسية التى طرحها الشباب وتتناول البطالة، والأحلام الضائعة، وتحقيق ذاتهم وإيجاد عمل شريف يخدمون به وطنهم.. وهنا يختلف الأمر من البحث عن مجرد عمل يقيم الأود ويسد الرمق للبحث عن دور وفاعلية تحقق الذات وتخدم المجتمع. وحذرت الباحثة الدكتورة علياء رافع أستاذ الانثربولوجيا فى قراءتها من استشراء التطرف الذى تراه زراعة غريبة لشباب فى تربة غير صحية بعد فقدان الأمل فى الزراعة الصحية فى الأرض السوية.

تقول الدكتورة علياء فى تحليلها، قد لايسمح عدد الخطابات بتحليل النتائج إحصائيا ، حيث اننا لانستطيع أن نجزم أن مشاكل الشباب كلها قد تم ذكرها لو أن هذه العينة تمثل شباب مصر، ولكن يمكن القول أن تكرار مشكلة بشكل ملح يدل على أن لها وجوداً حقيقياً بالنسبة للشباب. ومن ناحية أخرى فإننا يمكن أن نعتبر أننا امام «حالات»، ودراسة هذه الحالات لايتم بناءً على افتراض أنها حالات فردية، ولكنها حالات تمثل عدداً آخر يشاركها نفس المشاكل، بل قد تكون تعبيراً عن مشكلة عامة، ويمكن تحديد ذلك من رؤية هذه الحالات فى السياق الاجتماعى الموجود بالفعل.

الشباب الذى ا ستجاب إلى الرد على هذا الاستطلاع أبرز أن المشكلة الرئيسية تتمثل فى الرغبة فى حياة كريمة يحقق فيها أبسط الضروريات من تكوين أسرة وقدرة على تلبية طلباتها، وإذا تسلحنا بالشجاعة الكافية وقلنا أن المجتمع غير قادر على تحقيق هذه الأمانى البسيطة للغالبية من شبابه، فهذا يعنى أننا بصدد مواجهة لمشكلة عميقة للجذور متعددة المجالات يجب أن تشغل بحث كل فرد فى هذه الأمة وإلا ينام لمسئول جفن فى محاولة لبحث كيفية الخروج من هذا المأزق الخطير.

ويمكن القول تأكيداً لما لاحظناه اوليا أن هناك أزمة اغتراب بين الشباب لها مؤشراتها العديدة وأحب أن أقول أن الاغتراب ليس هو عدم الانتماء. فالانتماء ليست مقولة واضحة بذاتها إذ أنها مرتبطة بالإنسان فى تفاعله المستمر مع الواقع الاجتماعى ورغبته الدائمة فى أن يزرع نفسه فى أرض بلده عن طريق عمل وحياة يرى فيها أماله المستقبلية قابلة للتحقيق، وأن يجد الإنسان عملاً هو تأكيد لدور يقوم به. وبدءًا من هذه المقولة يمكننا أن نضع أيدينا على المفتاح الرئيسى الذى نقيم من خلاله مشكلة الشباب الرئيسية وهى «البطالة»، أو «عدم وجود الفرصة المناسبة لعمل حقيقى»، وهو ماعبر عنه آخرون بـ «الفشل فى تحقيق الذات»، ومايتبع هذا من مشاعر سلبية أخرى.

الشباب لايطلب عملاً فقط ولكنه يطلب عملاً يشعر فيه أنه يقوم بدور وأنه يتطلع إلى



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٤

مستقبل أفضل وأنه يستخدم قدراته الإبداعية، ويقدر تقديراً معنوياً من رؤسائه، ويأخذ جزاءه بالعدل، ومانتحدث عنه من ظواهر السلبية واللامبالاة والعدوانية والعنف هي نتاج لغياب هذا النسيج الذى يربط أبناء الوطن الواحد فى إحساس مشترك بالبناء.. الاغتراب إذن هو شعور بالغربة يكتنفه إحساس بعدم القدرة على تغيير الواقع، وباللامعنى لما يقوم به الإنسان وعدم الأمان، وتخرج هذه المشاعر عن مجال علم النفس إلى المجال الاجتماعى عندما تكون مسبباتها ظروفا مجتمعية (أى تخص المجتمع)، وعندما تكون سائدة بين قطاعات واسعة من البشر، وهم هذا الشباب.

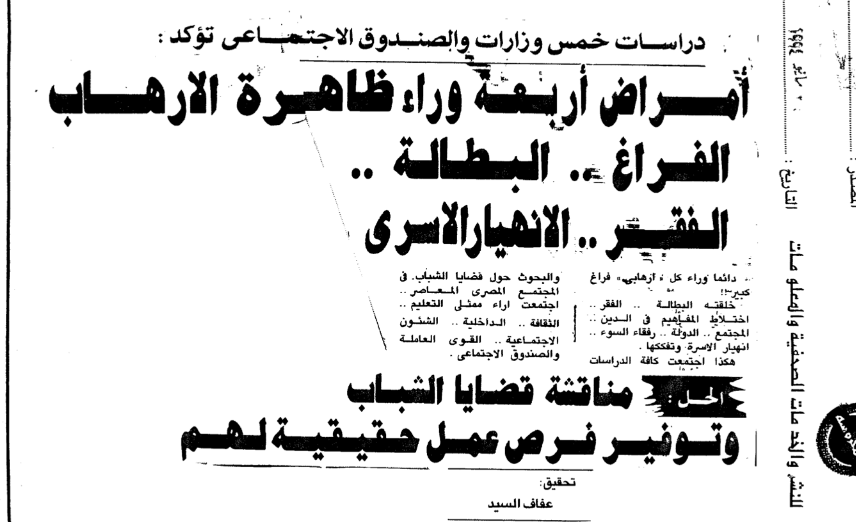
وأما الاتجاه غير الصحى أو غير السوى فهو الانعزال فى الفردية المطلقة «أنا وبعدى الطوفان»، ويتبع هذا انتشار للقيم الفردية والاتجاهات التخريبية. ومن الظواهر غير الصحية تكوين جماعات تعزل نفسها عن النظام الاجتماعى وتعاديه بشكل أو بآخر، وهو ماأصبحنا نراه فيما نطلق عليه اليوم «الجماعات الإرهابية». والخطورة فى تكوين مثل هذه الجماعات أنها تعتقد أن تفاعلها مع المجتمع تفاعلاً إيجابياً وأنها تعمل على إصلاحه، وهى قناعة أيديولوجية يهرب بها الأفراد من الإحباط واليأس إلى تصور «قدرة» على أداء دور.

مايجب أن يكون واضحاً هو أن هذا العنف لايمكن أن يستمر مالم يبرره «فكر»، لأنه ليس عنفا فرديا وإنما هو اتجاه جماعى. ولعل فكرة «الاستحلال» التى لجأت إليها الجماعات المتطرفة تبرز ماأود أن أشير إليه. ولذا، فمعالجة هذه الظواهر المدمرة للاستقرار الاجتماعى يجب أن تبدأ من معالجة الأسباب الحقيقية، وليست تلك المعالجات الآنية.

إذا تصورنا مشاكل الشباب تصورا واقعياً لانتابنا جميعاً فزع وخوف ورغبة ملحة فى رؤية مبادرات حكومية وشعبية من أجل التغلب على هذه المشاكل التى هى كفيلة أن تجعل تفريخ العنف والانحراف وجوداً مستمراً، وتلفظ كل العناصر الصالحة خارج البلاد.. ومصدر الأمان والاطمئنان هو من الشباب أنفسهم، فلديهم حلول ولديهم أمل - قد يضعف ويتلاشى - ولديهم «إيمان» جعلهم قادرين على انتظار الغد بصبر وتطلع. ولكن قد نستنفد هذه الذخيرة الإيمانية إذا ما أصررنا على أن تتحول القيم الدينية إلى أحاديث تليفزيونية ومقالات وكتب. نحن إذن فى حاجة إلى نزاهة وطهارة يستطيع أن يلمسها المواطن، فى حاجة إلى قيم معاشة.. أن يكون تطبيق العدالة تكافؤ الفرص واقعاً نعيشه.. والجهود الشعبية والتطوعية هى مصدر آخر للأمان، يدل على أن رفض المواطن للواقع لم يتمخض عنه ظواهر سلبية فقط ولكن هناك محاولات للتغلب على المشاكل. وإذا كان الشباب فى هذا الاستطلاع قد أحجم عن ذكر هذه الجهود إلا أن أمامنا التقرير الذى وصل من المجلس الشعبى المحلى لديروط يوضح أن هناك محاولات جادة لبناء مدارس ودراسات لمشاريع تنموية.

ولدينا أسئلة لتجارب تنموية ناجحة يجب أن تأخذ حقها من التقديم الإعلامى بشكل ناضج، وليس بهذا الشكل العفوى الساذج الذى نراه حالياً، فالنجاح ليس هو تكوين الثروة كما يحلو للبعض أن يكتب. وهو ماعبر عنه شاب بسخرية بالغة عندما قال «قصص النجاح التى نقرؤها تزيدنا إحباطاً فهل ينبغى على كل شاب أن يهاجر ويكون قدراً من المال ثم يعود ليبدأ مشروعا ويكون ثروة». إن تجارب النجاح التى يجب أن نركز عليها هى تلك التجارب التى أنتجت مشروعا للوطن وليس وصوله إلى الملايين. وأذكر هنا على سبيل المثال تجربة إحدى المزارع فى بلبيس والتى قدمت للمنطقة خدمات، أبرزها بناء مدرسة نموذجية بكل معانى الكلمة، تهتم بتربية الطفل معنوياً، وفنياً وعلمياً وهى بعد كل هذا وقبل كل هذا مجانية، فهى تعبير من صاحب المشروع عن شكره لله وانتمائه للبلد. وهناك مؤسسة شعبية وليدة هى مؤسسة زينب كامل حسن تتجه إلى القرية المصرية أيضاً بهدف تنميتها تنمية متكاملة وتشارك فيها جهود تطوعية من جانب علماء مؤمنين بوطنهم ومن جانب أهل القرية أنفسهم. يجب أن نشجع مثل هذه التجارب على الانتشار والنمو.. ويجب أن يكون تقييم الخلل فى القوانين والنظم الإدارية من خلال علاقته بإحباطه أو تشجيعه لمثل هذه المشاريع التنموية.

ونواصل فى حلقة قادمة تحليلا لبعض الخطابات التى يرسلها الشباب.



دراسات خمس وزارات والصندوق الاجتماعى تؤكد :

أمراض أربعة وراء ظاهرة الارهاب
الفراغ .. البطالة ..
الفقر .. الانهيار الاسرى

.. دائما وراء كل « ارهابى » فراغ كبير!!

خلقته البطالة .. الفقر .. اختلاط المفاهيم فى الدين .. المجتمع .. الدولة .. رفقاء السوء .. انهيار الاسرة وتفككها .

هكذا اجتمعت كافة الدراسات والبحوث حول قضايا الشباب فى المجتمع المصرى المعاصر .. اجتمعت اراء ممثلى التعليم .. الثقافة .. الداخلية .. الشئون الاجتماعية .. القوى العاملة والصندوق الاجتماعى .

الحل : مناقشة قضايا الشباب وتوفير فرص عمل حقيقية لهم

تحقيق:
عفاف السيد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....

التاريخ : ٣ [illegible] ١٩٩٤

جاءت هذه الدراسة تحت رعاية دكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم .. ولواء حسن الالفى وزير الداخلية .. واحمد العماوى وزير القوى العاملة .. ودكتورة امال عثمان وزيرة الشئون الاجتماعية ودكتور فاروق حسنى وزير الثقافة .. وحسنى الجمال رئيس الصندوق الاجتماعى .

فى البداية تحدد الدراسة التى اعدتها وزارة الشئون الاجتماعية حول قضايا الشباب المصرى فى المرحلة الراهنة .. عدة اسباب لانحراف الشباب وظاهرة الارهاب اهمها .. البطالة التى تأتى على رأس القائمة يليها الفقر .. الفراغ .. انهيار الاسرة رفقاء السوء .. ظروف السكن للشباب .. الدور السيىء الذى تلعبه بعض وسائل الاعلام لأغواء الشباب .

ويحدد ابراهيم العزب عفيفى وكيل وزارة الشئون الاجتماعية ان هناك ٤ محاور تنتهجها الوزارة لمواجهة مشاكل الشباب واهمها ظاهرة الارهاب .. وهى برامج علاجية ووقائية وتنموية من خلال علاج مشاكل الشباب .. ووضع برامج لتنمية واستغلال طاقات الشباب وخلق التكامل بينها وبين المجتمع .

الجهل وانحراف الشباب

واضافت الدراسة التى اعدها وكيل وزارة الشئون الاجتماعية .. ان هناك برامج التأهيل المهنى التى تتبناها الوزارة لمواجهة تسرب الشباب من التعليم .. وهى المصدر الاول لظاهرة انحراف الشباب نتيجة لجهلهم وسهولة انقيادهم للافكار الهدامة والمتطرفة علاوة على قيام الوزارة بنشر الاندية الاجتماعية والثقافية لاستيعاب الشباب فى اوقات فراغهم .. ومراكز التدريب المهنى ومشروعات الاسر المنتجة التى تستوعب اعدادا كبيرة من الشباب .. بالاضافة الى مكاتب التوجيه والارشادات التى تتولى تقديم المشورة والتوصية للشباب .

افتقاد الوازع الوطنى

وفى نفس الاتجاه .. تحدد الدراسة التى اعدتها وزارة الداخلية ان البطالة تعد اهم مشكلة تواجه الشباب حاليا وتعتبر المدخل الرئيسى للارهاب والتطرف لدى بعض الشباب .

ويضيف العميد دكتور سمير عبدالمنعم مدير ادارة التخطيط بوزارة الداخلية فى دراسته عن قضايا الشباب فى المرحلة الراهنة ان البطالة والجهل وافتقاد الوازع الوطنى لدى بعض الشباب والفراغ وراء ظاهرة التطرف .

واكدت الدراسة على ان القضاء على الارهاب ينبع من القضاء على اسبابه .. فرغم الجهود المضنية التى تبذلها الدولة من اجل قضايا الشباب الا انها لم تثمر عن نتائج بالقدر المنتظر .. نتيجة لعدم مواجهتها مشاكل الشباب المتفاقمة .. مما يسبب اعاقة فى عملية التنمية وطالبت الدراسة باقتلاع اسباب الارهاب .

وعلى نفس المنوال اشارت دراسة وزارة القوى العاملة الى ظاهرة البطالة بين شباب المجتمع المصرى وحددت عددا من الحلول على المدى القريب والمتوسط لمواجهة الظاهرة اهمها التنسيق بين سياسات التشغيل للشباب وسياسات الدولة التعليمية والسكانية والتدريبية وكذلك سياسة الاستثمار والاجور .. اضافة الى تطوير وتوفير نظم للمعلومات عن احتياجات السوق المحلى والعربى فى العمالة المصرية وحصر فائض الخريجين واعادة تأهيلهم بما يتناسب وظروف العمل الحالية .

كما حددت الدراسة اسلوب المواجهة فى العمل على توفير فرص عمل حقيقية خاصة بالمناطق العشوائية موطن ومصدر مشاكل الشباب .. ووضع برامج للتدريب التحويلى لاستيعاب العمالة الحالية بالاسواق واعادة تدريبها بما يتطلبه السوق الحالى .. مع الحد من استخدام العمالة الوافدة الا فى التخصصات النادرة وتشجيع راس المال المصرى والعربى والاجنبى للاستثمار فى مصر .. من خلال اجراءات اقتصادية مشجعة لتوفير فرص عمل جديدة .. والتنسيق بين مصر والدول العربية من خلال الاتفاقات الثنائية لتوفير فرص للعمالة المصرية بهذه الدول .. وخلق فرص عمالة مؤقته اثناء العطلات الرسمية .

مليون ونصف عاطل

واشارت دراسة القوى العاملة الى ان هناك مايقرب من مليون و ٤٢٥ الف عاطل من خريجى المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة والعالية دون عمل .. ويجب العمل على توفير فرص عمالة حقيقية .. بالتعاون مع الصندوق الاجتماعى للتنمية والاسراع بذلك لمواجهة تلك الظاهرة الوافدة بين شبابنا .

وعلى المدى البعيد تقترح دراسة

وزارة القوى العاملة وضع نظم للمعلومات متكاملة حول العرض والطلب بالسوق المصرى والعربى لتوجيه العمالة المصرية اليه .. وكذلك خفض معدلات النمو السكانى .. وتعديل نظم التعليم والتدريب بما يتناسب مع متطلبات السوق والاهتمام بالتعليم الفنى والصناعى ورفع كفاءة العمالة المصرية .

وحول دور وزارة التعليم .. يحدد عبدالحميد ابراهيم وكيل اول الوزارة دورها فى مواجهة قضايا الشباب فى المرحلة الراهنة واهمها التطرف فى الدور التعليمي والتربوى الذى تقوم به الوزارة بتوجيهات دكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم من خلال مدارسها بالتعليم الاساسى والثانوى ومانقوم به من خلال مراكزالتدريب الرياضى لاستيعاب الطلبة اثناء وقت الفراغ .. فهناك ١٧٥ مركز تدريب رياضى علاوة على معسكرات الصيف .

كما تنظم الوزارة عددا من البطولات على مستوى التعليم الثانوى فى شتى المجالات .. فهناك ١٦ بطولة للطلبة .. و١٢ بطولة للطالبات على مدار العام .. وانشطة اليوم الرياضي الكامل التي تستوعب مايزيد على ٢/١ عدد الطلبة والطالبات وكذلك ادخال نظم التعليم بالحاسب الآلى « الكمبيوتر » لتدريب وتعليم الشباب .

وعلى الجانب الثقافى .. اعدت وزارة الثقافة استراتيجية ثقافية عامة لمواجهة قضايا الشباب .. وطالبت بضرورة تحديد دور للمؤسسات الثقافية لخلق نموذج مثالى متكامل للشخصية المصرية .. وطالبت الدراسة التى اعدها الدكتور مسعد سيد عويس الاستاذ بكلية التربية الرياضية جامعة حلوان .. بوحدة البرامج الثقافية والتربوية لاعضاء المجتمع علميا ومهنيا .

واشارت دراسة الصندوق الاجتماعى للتنمية ان الحل لمواجهة ظاهرة الارهاب هو الصناعات الصغيرة وخلق آلاف من فرص العمل للشباب بعيدا عن طابور التعيين .

الصندوق الاجتماعى والبطالة

واشارت الدراسة الى ان الصندوق الاجتماعى للتنمية منذ انشائه عام ١٩٩١ برئاسة دكتور حسن الجمال رئيس الصندوق ساهم دون شك فى تخفيف حدة البطالة بين الشباب خاصة خريجى الجامعات والمعاهد العالية والمتوسطة وان هناك ٢٣١ ورشة صغيرة للصناعات الصغيرة والحرفية تستوعب الالاف بين الشباب لاتاحة فرص عمالة لهم .

كما طالبت الدراسة بدعم وتشجيع الجمعيات التعاونية وعددها ٤٦٤ جمعية تعاونية انتاجية تتيح مشروعات لحوالى ٢/١ مليون شاب اضافة الى ما اتاحه الصندوق الاجتماعى للتنمية من خلال برامجه الخمسة للمشروعات الصغيرة .. ومشروعات الاسر المنتجة ومحو الامية ومشروعات الامن الغذائى والصناعى .. وهى ما اتاحت حتى الآن ١٢٠ الف فرصة عمل منها ١٠٠ الف فرصة عمل دائمة و٢٠ الف فرصة عمل مؤقته .. يمكنها ان تصل خلال ٥ سنوات قادمة الى ٦٠٠ الف فرصة عمل اخرى من خلال ادخال الشباب فى خطة التنمية .. وزيادة معدل تدوير راس مال الصندوق الاجتماعى وتشجيع الاتجاه نحو الصناعات الصغيرة والجمعيات الاهلية .



المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأ...

التاريخ : ...

البحث عن فرصة عمل خارج طابور الميرى !

أول جهاز لصناعة رجال الاعمال بمحافظة الجيزة ميزانيته ٣ ملايين جنيه ويمول ٣٢٥ مشروعا انتاجيا وخدميا، ويوفر ٢٢٣٠ فرصة عمل خلال ٩ شهور

في يوليو الماضى صدر قرار بانشاء جهاز تشغيل الشباب بمحافظة الجيزة للمساهمة باسلوب ذاتى وفعال فى مواجهة مشكلة البطالة بالمحافظة، واليوم وبعد مرور ٩ اشهر من انشاء الجهاز الذى يعتبر الاول من نوعه فى المحافظة تم توفير فرص عمل لـ ٢٢٣٠ من شباب الخريجين وبلغت ميزانيته ٣ ملايين جنيه ومول ٣٢٥ مشروعا بقروض بلغت مليونا و ٨٣٠ الف جنيه، والاهم من ذلك انه عاد الامل للشباب الطموح فى الحصول على فرصة عمل من خلال مشروع يتملكه ويديره، ويصبح له وحده ولاسرته

وراء فكرة هذا المشروع الدكتور عبدالرحيم شحاتة محافظ الجيزة الذى يقول: ان فكرة هذا المشروع ولدت ونفذت ونجحت فى الفيوم وقت ان كان محافظا لها، وحينما جاء الى الجيزة عمل على تطبيق هذا المشروع.

ويرى محافظ الجيزة ان الادارة المحلية بالمحافظات ليست مهمتها فقط الانارة والرصف والنظافة والمياه، ولكن يجب ان تتعامل مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية واتاحة الامكانيات لحلها بقدر ما تتيح الموارد الذاتية لكل محافظة

وجهاز تشغيل الشباب يتعامل مع مشكلة متفاقمة فى المجتمع نتيجة الظروف الاقتصادية الموجودة، ونحن نحاول تخفيف

فرصة العمل بالجهاز تتكلف ٥ آلاف جنيه وفى الحكومة ٢٠ الفا!

إدى الفتيات حصلت على حل ومعدات للخياطة قيمتها ٥ آلاف جنيه وقامت بتشغيل فتاتين معها

١٤٦

وطاة البطالة وتشجيع الشباب على الاتجاه للقطاع الخاص بعيدا عن طابور الانتظار لوظائف الحكومة، وعلى وجه اليقين فان هذا الجهاز لن ينهى المشكلة تماما بل سيساهم فى حلها فقط، اما الحل النهائى فسيكون حينما ينجح الاقتصاد المصرى فى اتاحة فرص عمل سنوية تعادل قوى العمل التى تدخل سوق العمل سنويا، وذلك لن يتاتى إلامن خلال استثمارات اضافية سواء كانت مصرية او عربية او اجنبية، وهى لن تاتى الا اذا كان هناك استقرار فى البلد، ولذلك فان حل مشكلة البطالة لايتاتى الا من خلال الاستقرار، ومن هنا يتاكد اهمية القضاء على الارهاب والعناصر المتطرفة وصيانة الموارد المصرية وعلى راسها دخل السياحة.

ويضيف الدكتور عبدالرحيم شحاتة ان جهاز تشغيل الخريجين بالمحافظة هو جهاز خاص بشباب الخريجين من ابناء المحافظة من دفعات ٨٣ الى ٩٣ للشهادات المتوسطة بانواعها والعالية، وتتراوح قروضه من الفين الى ٦ آلاف جنيه، وطبقا لحجم المشروع. ومن الممكن ان تكون هناك مجموعة شركاء يحصلون على مضاعفات هذا القرض وفقا لعددهم، وهذه القروض تمنح لشباب الخريجين بدون فوائد ويتاح لها تيسيرات عديدة اخرى، فهى تمنح للخريج بضمان موظف حكومى فقط، وتسدد على ٣ سنوات وتمنح فترة سماح سنتين، وهى فى هذا تختلف تماما عن قروض الصندوق الاجتماعى الذى يمنح قروضه للكافة من الحرفيين والشباب ايضا وبفوائد بسيطة وبضمانات، كما انه يمول المشروعات الكثيفة العمالة مثل محو الامية من خلال منح لاترد، وقد عقد جهاز تشغيل الشباب بالمحافظة ٣ عقود مع الصندوق الاجتماعى تبلغ قيمتها ٤ ملايين جنيه و٦٣٠ الفا ، الاول: قيمته مليون وعشرة الآف جنيه استوعب ١٠٤ شباب لاقامة ٧٨ مشروعا، والثانى قيمته ٦٢٠ الف جنيه لاقامة ٤٩ مشروعا استفاد منها ٦٣ شابا والعقدان الاخران فى مجال محو الامية وهى من المشروعات كثيفة العمالة وهى منح لاترد وتبلغ ٣ ملايين جنيه وتستوعب الف شاب على مرحلتين، وسينفذ المشروع الاول فى ٩ مراكز بالمحافظة ويستوعب ٥٠٠ شابا والمشروع الثانى سينفذ فى مركز ومدينة اوسيم ويستفيد منه ٥٠٠ شاب ايضا.

ولكن ماذا حقق جهاز المحافظة حتى الان من مشروعات يقول محافظ الجيزة: ان الجهاز مول ٣٢٥ مشروعا منها ٢٢٠ مشروعا انتاجيا وخدميا و١٠٥ مشروعات لتربية الماشية والتسمين، وانه صرف مليونا و٦٢٥ الف جنيه قروضا بواقع ٥ الاف لكل مشروع خدمى او انتاجى، وصرف مليون و٣٢٠ الف جنيه قروضا

بواقع ٦ الاف جنيه لكل مشروع تربية مواش وتتنوع هذه المشروعات إلى تجارية كالمكتبات ومحلات التصوير والطباعة، ومشروعات انتاجية مثل صناعة البلاستيك والحقن والفاكيوم والحدادة والنجارة والتريكو والملابس الجاهزة والالبان ومنتجاتها.

ولم يقتصر دور الجهاز على توفير القروض التمويلية للمشروعات فقط بل تم تخصيص ١٦٧ محلا تجاريا مملوكة للمحافظة (فى كفر طهرمس ٧٩ محلا و٤٤ فى مساكن شباب ٢ و٤٤ محلا فى العياط) لشباب الخريجين بايجار رمزى لمن لايملكون مواقع لاقامة المشروعات، وهذه المحلات تخصص للشباب كحق انتفاع فقط طوال مدة عمل المشروع.

هل حقق الجهاز اهدافه التى انشىء من اجلها؟ يجيب محافظ الجيزة بان الجهاز حقق أعلى معدل لايجاد فرص العمالة لشباب الخريجين وباقل تكلفة، ففرصة العمل الواحدة تتكلف عن طريق الجهاز ٥ آلاف جنيه بينما خارج الجهاز تتكلف ٢٠ الف جنيه، وهناك نماذج مبشرة جدا بنجاح مشروعات الجهاز، فقد نجح مشروع أحد الشباب ويدر عليه شهريا حوالى الف جنيه، وانا متفائل جدا بمشروعات الجهاز وقدرتها على خلق حياة كريمة لاصحابها واسرهم. ولكن الا توجد مشاكل تواجه مشروعات الجهاز؟ يقول عزت محمد على نائب محافظ الجيزة ورئيس الجهاز أن المشكلة الاساسية التى واجهت مشروعات الجهاز هى تسويق منتجات مشروع الجهاز، ولذلك فقد قرر محافظ الجيزة اقامة معارض دائمة لعرض وبيع منتجات الشباب، الاول اسفل كوبرى الملك فيصل واعتمد له فعلا مبلغ ٣٠٠ ألف جنيه ويتم افتتاحه فى اعياد اكتوبر، والمعرض الثانى سيقام اسفل نفق كوبرى عباس امام مستشفى الرمد وجار تجهيزه حاليا، وقد تم اقامة معرض لمنتجات الخريجين فى اعياد الجيزة لمدة شهرين افتتحه وزير الادارة المحلية ومحافظ الجيزة، واشترك فيه ٧١ شابا بمعداتهم ومنتجاتهم، وبلغ عائد بيع المنتجات ٣٥ الف جنيه.

مامدى مساهمة رجال الاعمال بمحافظة الجيزة فى عمل هذا الجهاز؟

يؤكد محافظ الجيزة ان لرجال الاعمال بالمحافظة دورا كبيرا فى عمل الجهاز، ولذلك فقد تم اختيار ٤ من رجال الاعمال اعضاء فى مجلس ادارة الجهاز لتكاتف كافة الجهود لانجاح هذا المشروع، فرجال الاعمال لهم دور هام فى عملية تسويق منتجات مشروعات الخريجين، وكذلك ربط مشروعات الشباب بمشروعات رجال الاعمال عن طريق تكليف الشباب باقامة صناعات صغيرة ومغذية ترتبط بالصناعات الكبرى.

كما يتم تزويد رجال الاعمال واصحاب المصانع فى مدينة ٦ اكتوبر بكافة احتياجاتهم من القوى العاملة الفنية او الادارية التى يحتاجونها، وذلك من خلال جهاز تشغيل الشباب الذى انشا قاعدة بيانات بعدد شباب الخريجين ومؤهلاتهم وعناوينهم وخبراتهم، ويبلغون حوالى ٦٥ ألف خريج بالمحافظة

ولكن كيف يستفيد الشاب من قروض الجهاز؟

يجيب عبدالقادر اسماعيل المدير التنفيذى للمشروع بان الشاب يتقدم للجهاز بمشروعه ويقوم الجهاز من خلال جهازه الفنى بدراسة جدوى المشروع واعداد كافة الدراسات عن المشروع ومعاينة الموقع وملائمته لاقامة المشروع، ثم يعرض على مجلس الادارة ليتم الموافقة عليه وبعدها يتم تمويل المشروع حيث يقوم الجهاز بشراد المعدات للمشروع ولايمنح اى مال سائل لصاحب المشروع نسبة قليلة جدا لشراء الخامات اللازمة، كما يتم متابعة تنفيذ المشروع وتصحيح مسار فى اى مرحلة، ويجب ان يدرك كل شاب يتقدم للمشروع انه لابد من وجود مايثبت انه لايعمل بالقطاعين العام او الخاص او الحكومة، ويتم ابلاغ القوى العاملة بحصول الخريج على القرض، كما انه يتم التامين على معدات المشروع.

وعن راى الشباب المستفيد من مشروعات الجهاز يقول محمود جلال زكى - دبلوم تلمذة صناعية دفعة ٨٥ - انه حصل على محل رقم ٣٥ بلوك ٣٦ بمساكن كفر طهرمس، ولم يدفع فيه شيئا حتى الآن، كما حصل على معدات بقيمة قرض قدره ٥ آلاف جنيه، وهذه المعدات عبارة عن اسطوانتى لحام وكريك لرفع عجل السيارة وماكينة تكويع ومثقاب، وذلك لتشغيل ورشة شكمانات وهو متزوج ولديه ولدين ويؤكد انه لولا هذا المشروع ماكان يدرى مايفعل لأنه كان بلا عمل تقريبا.

ويؤكد محمد محمود عبدالعزيز صاحب مكتبة دبلوم معهد صناعى فوق المتوسط دفعة ٩٢ وقد حصل على المحل رقم ١١ بلوك ٢٧ بكفر طهرمس من المحافظة وكذلك حصل على ارفف ودواليب للمكتبه من قرض قيمته ٥ آلاف جنيه... ان هذا المشروع يمثل نافذه امل للشباب الطموح وان المشروع الذى حصلت عليه اعاد الى ثقتى بنفسى واصبحت انظر للحياه بمنظور جديد.

وتقول سهير عبدالحميد عبدالعليم ـ دبلوم تجارة دفعة ٨٨ ـ ٨٩ انها حصلت على المحل رقم ٢٠ بلوك ٢٧ كما حصلت على ماكينة جوكي للخياطة وماكينة أوفر، وذلك من خلال قرض من المحافظة قيمته ٥ الاف جنيه وانها افتتحت محلا لتفصيل وبيع الملابس الحريمي والاطفال وتعاقدت مع احد المستشفيات العامة لتفصيل أحزمه طبية بمبلغ ٣٠ جنيها للواحد بينما ستغره الخارجي ١٢٠ جنيها، وتضيف سهير عبدالحميد بانها والحمد لله تكسب من هذا المشروع كما انها قامت بتشغيل فتاتين حاصلتين علي مؤهلات متوسطة في المحل □

ويختتم محافظ الجيزة حديثه قائلا: من وجهة نظره فان جهاز تشغيل الشباب والادارة العامة لحماية املاك الدولة ـ حان الوقت ـ ليصبحا من الهيكل التنظيمي للمحافظات لان البطالة يجب مواجهتها بحسم ودائما، كما ان املاك الدولة يجب حمايتها من الاستيلاء عليها واستغلالها في تنفيذ مشروعات عامة عليها □

عادل الديب



البطالة تهدد مستقبل مصر !

عام ٢٠٠٠ سيصل عدد العاطلين أربعة ملايين عاطل!

الاحصائيات تشير الى تفاقم مشكلة البطالة وسيصل عددهم عام ٢٠٠٠ الى ٤ ملايين عاطل من بين حملة المؤهلات، والسبب فى ذلك ان واضعى سياسات الاصلاح الاقتصادى لم يضعوا لهذه المشكلة اهتماما بالدرجة الكافية على الرغم من اثارها الخطيرة على المجتمع، ولقد قدرت البطالة السائدة فى وقتنا الحالى بين حملة المؤهلات المتوسطة واقل من الجامعة بحوالى مليون و٣٠ الفا، بينما يصل فى عام ١٩٩٥ الى ١,٧٢ مليون.. كذلك قدر حجم البطالة لحملة المؤهلات الجامعية وما فوقها الى ٠,٤١ مليون وفى عام ١٩٩٥ يرتفع الرقم الى ٠,٩٠ مليون. والسؤال الآن هل يمكن ان تنتهى ازمة البطالة فى مصر؟ وهل يمكن ان تتحمل الحكومة حل هذه المشكلة المتزايدة عاما بعد اخر؟

البطالة السبب الأول والمباشر فى انتشار الجريمة!

تحقيق :

عبدالعال عبدالصمد

الظروف الاقتصادية الصعبة التى نعيشها الآن لا تسمح بحل هذه المشكلة إذ ان المطلوب حاليا وجود ٤٠٠ الف فرصة عمل مطلوبة من الدولة كل عام لحملة المؤهلات وهى بدورها لا تستطيع ان تقوم بتوفير اكثر من ١٠٠ الف فرصة عمل.. والحل لابد أن يقوم القطاع الخاص بدور أنشط

فى عملية التنمية، وان يشارك القطاع العام فى مواجهة هذه المشكلة، وأن يوفر فرص عمل فى الصناعات الصغيرة وفى المشروعات السياحية وفى الزراعة وفى استصلاح الاراضى.. وغير ذلك.

وهناك دراسات تؤكد انه يوجد ارتباط بين البطالة والجريمة، وللبطالة أثر فى إعاقة الشباب عن الزواج وتكوين الأسر وهذا يجعل آثارا اجتماعية واقتصادية وسياسية ونفسية.

وتضيف الدراسات ان نسبة البطالة فى مصر حاليا تصل الى ١٧٪ ومن المحتمل أن تتعدى الـ٣٣٪ بعد تنفيذ سياسات صندوق النقد الدولى وبيع وحدات القطاع العام، وتوضح الدراسات ان هذه المشكلة بدات تتفاقم منذ منتصف السبعينات نتيجة التوقف عن إقامة المشروعات الطموحة والمستوعبة للعمالة.

وهناك دراسات أخرى تؤكد ان مشكلة البطالة تكمن فى معدلات نمو السكان وتفوق بكثير معدلات النمو الاقتصادى فضلا عن التوقف عن إقامة المشروعات الصناعية او الزراعية العملاقة التى تستوعب الاف العاملين بها فبعد النهضة الصناعية التى أقيمت فى الخمسينات والستينات لم نر أى مشروع انتاجى على مستوى تلك المشروعات من حيث استيعابه للعمالة، مما أدى الى البطالة التى نعانى منها في الوقت الحاضر.

وتضيف الدراسات ان تصريحات المسئولين الحكوميين تتناقض مع سلوك الحكومة بشأن حل المشكلة فى حين نجد ان هذه التصريحات تعلن عن تمسك الحكومة بحل مشكلة البطالة من خلال خطط التنمية ودور القطاع العام فى استيعاب هذه البطالة نجد الحكومة تعمل على تقليل دور القطاع العام بل تسعى الى تصفيته متناسية الدور الاجتماعى لهذا القطاع عند تقويم ادائه، وفى نفس الوقت تسعى الحكومة الى استيعاب القطاع الخاص للبطالة وهو بدوره لن يستوعب هذا الكم من البطالة الذى يقدر بحوالى ١٦٪ من القوى العاملة نظرا لصغر حجمه واتجاهه للمشروعات كثيفة رأس المال.

ولأن هذه المشكلة تخص كل الشباب بصورة كبيرة فكان لابد لـ «الخضر» ان تعرف آراء بعض الشباب فى هذه المشكلة:

يقول علاء الجمل دبلوم صنايع: انا لا أطلب من الدولة الا ان تترك الشباب فى حالهم ولا تعقد لهم الأمور.. فمثلا عندما تعطى لنا أراضى فى الصحراء نجد ان الحكومة تدور من قريب أو من بعيد حول هذه الأرض وكأنها تريدها وتعرقل أمام الشباب كل أمورهم.

وكذلك عند اقامة أية مشروعات صغيرة نجدها تعرقل هذه المشروعات وتكون النتيجة أن يترك الشباب هذه المشروعات وبذلك تساعد على زيادة البطالة.

ويقول محمد عبدالمبدى أحمد - بكالوريوس خدمة اجتماعية عام ١٩٩٠ - انتشار الوساطة والمحسوبية وفشل السياسة التعليمية فى ربط التعليم باحتياجات المجتمع، والتفكك الأسرى وكثرة الاستهلاك وقلة الانتهاج، وقلة الأراضي الصالحة للزراعة التى توزع على الخريجين من أهم أسباب تفاقم مشكلة البطالة.

ويضيف: اننى لا القى العبء كله على الحكومة، ولكن عليها ان تاخذ بأيدينا حتى نصل الى طريق الأمان.

ولأن المشكلة خطيرة فكان لابد لـ «الخضر» أن تتعرف على آراء الخبراء فيها..

يقول الدكتور سمير مصطفى - الخبير بمعهد التخطيط القومى - ان الحكومة اشتغلت فى دعم محدودى الدخل على إمداد ثلاثة محاور خلال سياسات التوظيف أو ايجاد فرص العمل، أو تحسين سيادة الأجور أو تعديلها، أو دعم الغذاء.

ويضيف: انه فى ضوء الاكتشافات المتصلة بالتشرد والارتشاح فى منافع دعم الغذاء والمواصلات.. الخ لفئات لا تستحق الدعم.

ويتساءل: هل كان من الممكن تحويل المبالغ التى انفقت فى دعم الغذاء الى الفئات التى لا تستحق ذلك الى الاستثمار فى القطاعات المنتجة بهدف ايجاد فرص عمل جديدة للشباب والموقف الراهن الآن يؤكد انه بسبب عدم تعيين الخريجين منذ عام ١٩٨٤ تسبب ذلك فى تراكم أعداد كثيرة لدينا.

ويضيف د. سمير: برغم الكوارث الموجودة عندنا والناتجة عن بيوت توظيف الأموال، الا اننا عندنا قدر كبير من المدخرات القومية والاحتياطات لو تم استغلالها بطرق سليمة فسيساعد ذلك على زيادة الطاقة الانتاجية دون الاستدانة من الخارج.

الحرب على الفساد

اما الدكتور محمد عبدالرحمن سلامة رئيس قسم التنظيمات النووية والخبير بهيئة الطاقة الذرية فيقول: ان من أهم أسباب البطالة ان الاقتصاد المصرى الآن تابع، والنظام التابع بطبيعته قائم على الاستهلاك اكثر من الانتاج والمقصود ان يكون الانتاج قليلا للأخذ من الخارج، وهذا يفضى أولا بأول الى ما يسمى بالفائض الاقتصادى الذى يبدد خارج المجتمع أو فى السلع الاستهلاكية الداخلية، وبالتالى لا يتوافر هنا أول شرط من شروط عملية الانتاج وهو تعبئة الفائض من أجل مزيد من الانتاج.

ويضيف د. سلامة ان مشكلة البطالة أحد أهم المشاكل التى تواجه تطور الموارد البشرية والقوى العاملة المصرية وتعوق نموها وإعادة انتاجها، وهى ظاهرة ذات سمات مشتركة مع كثير من بلدان العالم الثالث، وقد نتجت لقصور الطاقة الانتاجية عن استيعاب الموارد البشرية، وارتبطت بنمط توظيف الفائض الاقتصادى وهى فى المحصلة الأخيرة بطالة هيكلية من نتاج الهياكل

الاقتصادية المتخلفة والمختلفة.

ويؤكد د. سلامة انه لابد من وضع مشروع قومي للانتماء الوطني مع اعلان الحرب على الفساد بعد ان امتلأت تقارير الأجهزة الرقابية بتجاوزات ومخالفات جسيمة لا يمكن السكوت عليها.

كما يؤكد ان مفهوم علاج البطالة يجب ان نضمنه تأكيد نشر الخدمات والرعاية الاجتماعية والثقافية والرياضية والمهنية لاحتواء فئات الشباب واستثمارها لحساب المجتمع.

وينهي د. سلامة بقوله يجب على الحكومة ان تساعد الشباب على تخطي الأزمات الاقتصادية التي تعرقل مشروعات الشباب لانها تعد من اخطر المشاكل لانها توفر مناخا أكثر يأسا واحباطا.

ربط الأجور بالانتاج

ويقول الدكتور عادل أبوزهرة استاذ الدراسات الانسانية بالأكاديمية العربية للنقل البحري ورئيس جمعية أصدقاء البيئة بالاسكندرية ان مشكلة البطالة متمثلة في مشكلة المجتمع الانساني الذي يعتمد في الوقت الحالي على اقتصاد السوق الحر، وهذا يؤثر على مجريات الأمور، ويزيد من البطالة، لأن التنمية الحقيقية هي التي تنتج سلعا للمجتمع وتوفر له كل الامكانات وتشبع الحاجات الحقيقية لديه.

ويضيف د. أبوزهرة ان مشكلة البطالة في مصر تعود الى السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة في مصر منذ السبعينات والتي لم تعد قادرة على استخدام القوى العاملة بصورة أقرب الى المثالية، فهيكل القوى العاملة المصرية ينطوي على تناقضات غريبة، فبينما تشير اخر التقديرات الى أن حجم البطالة في مصر يصل الى ٣ ملايين عاطل نجد ان هناك عجزا شديدا في الأيدي العاملة في العديد من التخصصات والمهن الضرورية اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر.

ويدعو د. أبوزهرة الى تغيير نظم الأجور الحالية وربطها بالانتاج واستصلاح المزيد من الأراضي والاهتمام بالصناعات الصغيرة.

ويوضح د. أبوزهرة ان زيادة البطالة غير راجعة لزيادة السكان، لأن الزيادة في عدد السكان من الممكن ان تكون مصدرا لثروة المجتمع في حالة توظيفها توظيفا دقيقا وتعبئتها تعبئة حقيقية.

وعن أهم أسباب ظاهرة البطالة في الاقتصاد المصري في الأعوام الاخيرة أكدت انها هي استمرار معدلات الزيادة السكانية المرتفعة وما صاحبها من ارتفاع معدلات عمل الأناث مما انعكس في زيادة قوة العمل من سنة لاخرى، وكذلك انبهار العديد من المنتجين بالتكنولوجيا المتقدمة أدى الى الاقبال على استخدامها بما يؤدي اليه ذلك من تخفيض في العمالة وأيضا ارتفاع نفقات المعيشة مما اضطر بعضا ممن كانوا خارج قوة العمل مثل ربات البيوت والطلاب الى الدخول الى سوق العمل.

الاضرار بالعاملين

ويوضح الدكتور فتحي الحسيني مستشار ومدير مركز التخطيط الصناعي بمعهد التخطيط القومي: ان مشكلة البطالة تعتبر نتيجة من نتائج مجمل السياسات المطبقة خلال السنوات العشر الماضية والتي كان الطابع الأساسي لها الانفتاح بكل ما يعنيه ذلك من زيادة الاعتماد على الموارد الخارجية وزيادة الاعتماد على الخارج بصفة عامة.

ويضيف د. الحسيني: ان المشكلة تزيد عاما بعد آخر لأننا لدينا ١٢ جامعة يتخرج فيها ١٠٥ الاف خريج سنويا، كما يوجد ٧٠٧ مدارس تعليم تجاري يتخرج فيها ١١٥ ألف خريج و٩٣ مدرسة زراعية يتخرج فيها ٣٦ الف خريج و٥٣٥ مدرسة تعليم صناعي يتخرج فيها ١٣٥ ألف خريج سنويا و٨٤ معهدا عاما وصناعيا يتخرج فيها ١٠٠٠ خريج وبذلك يتجاوز عدد الخريجين سنويا ٤٠٠ الف خريج.

ويستطرد د. الحسيني بقوله ان تطوير الأساليب الفنية للانتاج وتدني الطلب على العمل نتيجة للركود المحلي والعالمي وهبوط اسعار النفط وانحسار الهجرة الى الدول العربية النفطية وعودة مئات الآلاف من العمالة المصرية المهاجرة قد فاقم من ظاهرة البطالة في مصر.

ويحذر د. الحسيني من مغبة حرمان عشرات الآلاف من الخريجين سنويا من العمل مما يدفعهم الى الحقد على المجتمع واتباع سلوك متطرف يؤثر على مسيرة التنمية.

ويشكك د. الحسيني من امكانية حل مشكلة البطالة تزامنا مع اتباع سياسات التحرر الاقتصادي لأن القطاع العام كان يتحمل مسئوليته في هذا الجانب الاجتماعي باستيعاب قدر كبير من العمالة.

ويوضح أن القطاع الخاص الموكل اليه قيادة الاقتصاد المصري في المرحلة القادمة غير قادر على استيعاب العمالة الحالية وبالتالي فهو ربما يتخلص من جزء منها ليزيد عبء البطالة اضافة الى صغر حجمه وحداثة نشأته وقدرته المحدودة على استيعاب نسبة قد لا تزيد على ١٦٪ من حجم قوة العمل بالسوق المصرية الحالية.

ويرد د. الحسيني على هذه المخاوف بتأكيد توجيهات القيادة السياسية المصرية على عدم الإضرار بالعاملين نتيجة لما قد يحدث من تصفية لبعض الشركات أو ما قد يحدث من بيع لبعض الأصول غير المستخدمة.

ويقول: ان الاتجاه العام لتحقيق ذلك يتمثل في محاولة الابقاء على العمالة الحالية في مراكزها أو في مراكز مماثلة أو إعادة تأهيلهم لأعمال قريبة من تخصصاتهم وتشجيعهم على إقامة مشروعات خاصة بهم في مجال الصناعات الصغيرة مع توفير التمويل اللازم لذلك بشروط ميسرة.

الاحباط.. والمسئولية!!

اما الدكتورة سوسن الغزالي استاذ الصحة العامة والطب السلوكي ومديرة وحدة الطب السلوكي قسم طب المجتمع والبيئة بكلية الطب جامعة عين شمس فتقول نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الشباب في الفترة الحالية يصاب الشباب بالاحباط وهو حالة من الشعور بخيبة الأمل نتيجة عدم القدرة على تحقيق الهدف والوصول اليه أو نتيجة الفشل في تحقيق هذا الهدف بعد المشروع الفعلي والتنفيذ العملي للوصول اليه.. وتوضح د. سوسن ان مسألة الاحساس بالاحباط هي مسألة نسبية تختلف من فرد لآخر تبعا لنوعية شخصيته ومقوماته النفسية.



وتضيف د. سوسن ان البطالة نوعان: بطالة سافرة اى ان الفرد لا يجد عملاً أصلاً، وبطالة مقنعة أى ان يشغل الفرد وظيفة ما فى الدولة ولا يؤدى المقابل منها.

وتقول: اننا نعانى نوعين من البطالة وأنا بدورى مهتمة بالنوع الثانى «السافرة» لأنه أمر واضح وظاهر ويمكن حصره، اما المقنعة فهى هذا النوع من العمل الذى يهتم بالحضور والانصراف والتسجيل، اما ما بينهما فغير مجد وغير منتج ومحسوب فى الموازنة العامة فى صورة أجور لا يؤدى الفرد عنها مقابل وهذه هي الخطورة.. فإذا ما علمنا ان عدد موظفي الحكومة يقارب الأربعة ملايين موظف فى مختلف المؤسسات والوزارات والهيئات والجامعات والمراكز البحثية فماذا يفعل كل هؤلاء؟!

وتتكلم د. سوسن عن القطاع الذى تعمل فيه وتقول: ان هناك بعض الأساتذة لا يجددون ولا يطورون فيما يعطونه من محاضرات ودروس - على الرغم مما هو معروف الآن من حيث اننا نعيش ثورة المعلومات وخاصة الطبية - فهم يكتبون المذكرات الخاصة بالطلاب بطرق عف عليها الزمن، ولكن بدورى قمت بعمل تطوير فى مجالى وادخلت الطب السلوكى وهو الآن يدرس بالسنة الخامسة، وهو مفهوم متطور للغاية يربط بين السلوك كحد أساسى للصحة بغض النظر عن المستوى الاجتماعى والطبقى، ففى وقت من الأوقات ظهر ما يسمى بالطب الاجتماعى الذي يدرس الأمراض من حيث الطبقات الاجتماعية، ولكن هناك من يسمو ويسلك سلوكيات صحية بغض النظر عن الطبقة التى ينتمى اليها، فهناك أصحاء ومرضى فقراء وكذلك أصحاء ومرضى أغنياء والفيصل فى ذلك كله هو السلوك، ولهذا اؤكد على غياب الوعى السلوكى والتثقيف السلوكى بين الطبقات المختلفة وخاصة الغنية، فلابد من محاسبة طبقة الأساتذة، ولابد ان يقول كل واحد منهم ماذا فعل وماذا قدم للطلاب؟ وأين انتماءاته ونشاطاته المختلفة التى تساعد الطلاب؟ وأين دوره فى الندوات والمؤتمرات سواء على المستوى المحلى أو على مستوى الدولة.

وترفض د. سوسن ان تحمل الدولة كل السلبيات وتؤكد ان الانسان ذو الفكر الواضح لابد أن يصل الى ما يريد، ويجب على كل انسان أن يبدأ بنفسه.. كما تؤكد ان كل هذه السلبيات تؤثر على الشباب أثناء الدراسة وبعد التخرج.

اما البطالة غير المقنعة فتقول عنها الدكتورة سوسن: ان خريج الجامعة أو المدارس المتوسطة بعد التخرج ينتظر العمل ويشعر ان الحكومة هى أمه التى يجب ان توفر له العمل لأنها أعطته فى شبابه الى أن تخرج ولا يعلم انه يجب ان يكون العكس ويعطيها هو لأنها أصبحت هى المحتاجة له.

وتتساءل د. سوسن أين دور الجيل السابق - الذى استفاد من الأم مصر - فى مساعدة الجيل الجديد؟

وتؤكد انه يجب ان يكون لهذا الجيل دور كبير فى حياة الجيل الجديد لأنه نال الخبرة والرعاية من الأم مصر.

من السذاجة كما تقول الدكتورة علياء استاذة الانثربولوجى تصور انه يمكن ان تحل مشاكل الشباب فى مقال او بحث ولكن أتصور اننا من خلال هذا الاستطلاع أمكن لنا ان نمسك الخيوط الرئيسية لتكون هناك جهود متواصلة تعمل على حل مشكلة الشباب وندرك فى نفس الوقت ان هذه الخيوط متشابكة ومتعلقة بالمجتمع ككل.

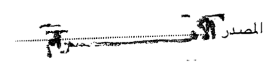
ولا يمكن ان نناقش مشاكل الشباب كلها دفعة واحدة او نضع الحلول النظرية الأمثل ولكن يمكن القول ان هذا الاستطلاع قد عبر عن مشاكل لا تخص الشباب وحدهم ولكنها تخص المجتمع كله.

حل مشاكل الشباب ليس مستحيلا

على الرغم من ان البطالة هى الهم الرئيسى الذى يظهر واضحا للعيان فى هذا الاستطلاع الا اننا ندرك ايضا انها انتاج لتراكمات من سوء التخطيط وضياع الهدف لسنوات عديدة لا اظننى أبالغ فى القول اذ ان جدية الاخذ بنتائج هذا الاستطلاع هى احد الوسائل التى يمكن ان تعيد الثقة للشباب وايضا ينبغى ان نفتح منافذ متعددة ليس فقط لسماع صوت الشباب ولكن لحل مشاكله واقعيا.

وبالعودة الى ردود الشباب وبعد الاطلاع على المشكلة الرئيسية يثار التساؤل الآتى: هل هناك أمل فى ايجاد حل أى فى توفير فرص عمل بأجر يتمشى مع ارتفاع الاسعار من وجهة نظر الشباب أنفسهم؟ نجد ان الغالبية العظمى تضع هذا الحل على عاتق الدولة وتركز على ضرورة تغيير السياسة التعليمية من جوانب متعددة منها: وضع سياسة او اعادة تأهيل للخريجين حتى يستطيعوا ان يلبوا احتياجاتهم للسوق.





المصدر الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ....

وهناك حلول اخرى ننقلها من احد الخطابات تفصيليا وهو خطاب جمع حلولا وردت متفرقة فى خطابات أخرى:

١ - اتاحة فرصة للشباب لاقامة مشروعات خدمية وانتاجية صغيرة تدر عليهم ربحا .

٢ - تبسيط اجراءات صرف القروض للشباب.

٣ - صرف قروض للشباب من البنوك والصندوق الاجتماعى بضمان الحكومة.

٤ - فتح باب الهجرة وعدم تعقيد اجراءاتها.

٥ - العمل على رفع الفائدة فى البنوك وذلك تشجيعا للادخار.

٦ - تخفيض ضريبة الدمغة والضريبة الموحدة بشكل لا يؤثر على موارد الدولة ويمكن للدولة ان تزيد من موارد الخزانة عن طريق فرض ضرائب على الخدمات مباشرة.

٧ - سرعة وزيادة العمل فى قطاع السياحة وقيام الحكومة بتنفيذ البنية الاساسية.

٨ - الاعفاء الضريبى لمدة لا تقل عن ١٠ سنوات.

لن اناقش الحلول التى تبدو واضحة والتى أرى ان القيادة السياسية على وعى بها بل وتشاهد محاولات جادة فى سبيلها مثل السياسة التعليمية فهناك جهود واضحة فى تطوير التعليم فى مصر واهتمام مباشر من حرم رئيس الجمهورية بالطفل والمدرسة كذلك اصبحت المناداة بالا تزيد اعداد الخريجين من الجامعات عن مطالب سوق العمل هدفا آخر تحاول الحكومة ان تجد له حلا وهناك دعوة ايضا ان يشارك المواطنون انفسهم فى ادراك هذا الواقع والاتجاه الى انواع الدراسة والتدريب التى تضمن لهم العمل وهذه السياسات لن تظهر اثارها فى المستقبل القريب اضافة الى انها لم تتبلور التبلور المطمئن الذى يجعلنا نقول اننا قد وضعنا أيدينا على الطريق الصحيح كذلك نجد ان هناك محاولات من الحكومة لوضع نوع من التوازن بين ارتفاع الاسعار والأجور وهذه المحاولات يحكمها متغيرات كثيرة وتحتاج الى وقت حتى يشعر المواطن بجدوى هذه السياسة.

وهناك نهضة صناعية ملحوظة يمكن ان نشاهدها بوضوح وبدون حاجة الى دراسة تخصصية فهناك بالفعل اتجاه نحو تشجيع الصناعة المحلية وحركة تصدير واسعة لكثير من المنتجات المصرية فى اسواق عربية واجنبية.

كذلك نقرأ عن حجم الأراضى المستصلحة الذى بلغ مليون فدان أى سدس المساحة الأصلية ونشاهد الشباب وهم يتسلمون عقود التمليك وقد بلغ حجم المستفيدين خمسة وثلاثين الف شاب تبعا للتصريحات الحكومية ولابد ان هناك نسبة كبيرة من هؤلاء قد استفادت من الخدمات التى قدمت لهم وهناك بالفعل محاولات من أجل القضاء على البطالة ومن أجل تحسين مستوى المواطن العادى ولكن هذه المحاولات غير كافية والأهم ان يشعر الشباب بهذه الحلول فى حياته لا ان يقرأ عنها على صفحات الجرائد فهل ننتظر عشرين عاما حتى يفرز النظام التعليمى الجديد مواطنا جديدا ليجد عالما مختلفا تتوافر له فيه فرصة عمل ؟

يجب ان نبدأ برؤية جديدة وفلسفة جديدة فى التنمية الآن تتجه مباشرة الى المواطن الذى يطالب بحق من حقوقه الاساسية حياة كريمة عمل شريف له دخل يفى بحاجاته الاساسية وأرى ان تطوير المجتمعات المحلية يمكن ان يكون نقطة بداية على الطريق سيكون لها نتائجها الملموسة.

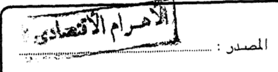
تنمية المجتمعات المحلية يجب ان تكون هدفا للسياسة المركزية لتصبح مناطق جذب للسكان ويعاد توزيع الخريطة السكانية تبعا لهذه التنمية البشرية بشكل تلقائى وليس تعسفيا ويصبح هذا استجابة واقعية لمطالب الشباب فى صعيد مصر والقرى النائية الذين يشعرون انهم مغضوب عليهم لوجودهم فى الاماكن البعيدة نسبيا عن العاصمة ليس من المعقول ان تصبح العاصمة مأوى لسكان مصر وان يشعر كل مواطن خارج العاصمة بأنه محروم من فرصة فى دخل افضل وعمل افضل وتعليم افضل.. الخ.

وتطوير المجتمعات المحلية مطلب شامل من الخطابات القادمة من المحافظات المختلفة من قنا وشمال سيناء واسيوط والمنزلة وغيرها وبعث المجلس الشعبى المحلى لمدينة ديروط بمقترحاته لتطوير المنطقة ونجد ان هناك صورة متكاملة عن المشروعات التى يمكن اقامتها بمساعدة صندوق التنمية الاجتماعى والملاحظ فيها انها تقوم على الاستفادة من الموارد البيئية وتستهدف توفير فرص عمل لأهل المدينة وهكذا يجب ان تقوم المجالس المحلية الشعبية بدور فى دراسة مشروعات تنموية مختلفة تتناسب مع كل منطقة على حدة

وفى هذا الصدد ننوه بأن قياس تقدم أى مجتمع يقوم على اساس مؤشر هام وهو تخطى الفجوة الحضارية بين العاصمة والمدن الكبيرة وبين المدن الصغيرة والقرى مع المحافظة على شخصية كل منطقة على حدة ويجب استيعاب معادلة اساسية نهدمها باصرار شديد وهى ان التطوير لا يعنى هدم كل شىء موجود أو قديم (بمعنى أصيل) وتلخيصا لما أود ان أقوله فيكفى ان أشير الى ان بيوت اهل النوبة قدمت لحسن فتحى الأفكار الرئيسية لعبقريته المعمارية التى انطلق بها الى انحاء العالم فلا يعقل بعد هذا ان أبنى فى الصحراء مبانى خرسانية باسم التحديث بينما عندى تراث من المعمار الملائم للبيئة الحارة وأضيف ان هذا النوع من البناء يمكن ان يقوم به صاحب المنزل نفسه فيصبح ذوو الدخول المتواضعة قادرين على الحياة الطيبة وتكوين اسرة. إذن نطلق فى فهم التطوير من انه جمع بين الأصالة والبساطة والجمال وقضاء على القبح والعشوائية والتقليد وتلعب وزارة الحكم المحلى دورا اساسيا فى هذا الاتجاه اذ ستكون اداة ربط بين التخطيط المركزى والادارات المحلية.

وهذا التطوير يربط مجالات الدراسة بالممارسة أى يوفر للشباب احساسا انه يخدم بلده فعلا لا قولا وستخلق العملية التنموية نفسها مجالات عمل مختلفة وتتطلب مشاركة من تخصصات متعددة.

ان تطوير المجتمعات المحلية سيتيح خلق فرص عمل للشباب فى كل محافظة حسب طبيعة تكوينها والأنشطة الاقتصادية المختلفة التى توجد فيها وسيجعل للجامعات دورا ايجابيا حقيقيا اذ ترتبط مواضيع الدراسة بالمشاكل البيئية وهكذا يمكن ان نخلق نموذجا تنمويا اصيلا ومتجاوبا مع حاجتنا الفعلية.





المصدر : الأهـرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ مايو ١٩٩٤

[illegible] تفعل وزارة القوى العاملة في فشل اقتصاديات السوق ؟

ترددت كثيرا قبل ان اكتب هذا المقال خوفا من إثارة غضب او لوم الأصدقاء والزملاء في وزارة القوى العاملة والتشغيل ، فليس الهدف من هذه السطور ان ابخس او اقلل من الجهود الكبيرة التي يقومون بها في ظل الامكانيات المحدودة المتاحة لهم ، وإنما الهدف هو ان اثير حوارا عن دور هذه الوزارة في المرحلة الانتقالية التي نمر بها الان ودورها المستقبلي خاصة ونحن مقبلون على القرن الحادى والعشرين بتحدياته ومشاكله المتعددة . وفي نفس الوقت ارجو ان تؤخذ الاراء التي سابديها على انها مساهمة مني في ابراز اهمية هذه الوزارة ودورها الحساس في المرحلة القادمة وضرورة تطويرها وإعادة تنظيمها وتعزيزها بالمتخصصين في جميع مسائل العمل .

تمر مصر منذ ثورة عام ١٩٥٢ بمراحل انتقال متعددة تكاد تكون مستمرة . فبعد قيام الثورة بدات مرحلة الانتقال من الاقتصاد الراسمالي شبه الاقطاعي الى الاقتصاد الموجه وهي المرحلة التي كان الاهتمام بشئون العمل والعمال فيها كبيرا وتمثل ذلك في تطوير وتوسيع اختصاصات مصلحة العمل فاصبحت وكالة وزارة لشئون العمل في وزارة الشئون الاجتماعية ثم وزارة مستقلة للعمل . ومع إنشاء وزارة مستقلة للعمل تم تكييف اختصاصاتها ومهاما لتناسب الاقتصاد الموجه الذى اتجهت اليه مصر . وقبل ان يكتمل ويستقر النظام الجديد ونتعرف على مميزاته وعيوبه بدات بمرحلة انتقال جديدة عرفت بالانفتاح الاقتصادى ، ويمكن وصف هذه الفترة بانها محاولة غير منظمة ومترددة للعودة الى الاقتصاد الراسمالي نتجت عنها بلبلة وعدم وضوح للرؤية الاقتصادية استغلها واستفاد منها عدد لا باس به من الطفيليين حيث كان الانفتاح الاقتصادى إنفتاحا استهلاكيا بدلا من ان يكون انفتاحا استثماريا ، ونتيجة لذلك مرت مصر بفترة تضخم صحبها تزايد الفوارق بين طبقة صغيرة غنية وغالبية افراد



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ مايو ١٩٩٤

الشعب من اصحاب الدخول الثابتة والصغيرة . وفى هذه المرحلة تغير اسم الوزارة الى وزارة القوى العاملة والتدريب صحبه تغيير شكلى فى مهام الوزارة واختصاصاتها وتنظيماتها ، فالقطاع العام كان لايزال اكبر صاحب عمل فى ذلك الوقت . وهاهى مصر تمر بمرحلة ثالثة ولنسميها بمرحلة الاصلاح الاقتصادى يتحول فيها الاقتصاد بطريقة منظمة - بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى - الى نظام راسمالى تتحكم فيها اليات السوق . وهذه المرحلة الثالثة يمكن تقسيمها الى فترتين فرعيتين الاولى هى مرحلة التثبيت التى انتهت ، وفى هذه المرحلة لم تحدث اى تغيرات تذكر . والاخرى هى مرحلة التكييف الهيكلى التى ستبدأ خلال هذا العام . وسيركز هذا المقال على دور الوزارة فى مرحلة التكييف الهيكلى ومابعدها .

دكتور صلاح ايوب

خبير بمنظمة العمل الدولية سابقا

لماذا وزارة للقوى العاملة ؟

قد يتساءل البعض : وهل هناك حاجة الى وزارة قوى عاملة فى ظل اقتصاديات اليات السوق ؟ على الرغم من ان هذا السؤال قد طرح فى كثير من الدول الراسمالية بطريقة غير مباشرة تحت شعار مرونة سوق العمل او التحرر من القوانين لم تجرؤ اى من هذه الدول الغاء هذه الوزارة . اما بالنسبة للدول النامية فالحاجة الى هذه الوزارة اكثر الحاحا . وإذا نظرنا الى مصر كمثال لكثير من الدول النامية نجد ان الاسباب متعددة تفرض نفسها بقوة يمكن تلخيصها فيما يأتى :

اولا : تعتبر القوى البشرية التى تملكها مصر وكثير من الدول النامية اثمن الثروات التى تملكها وهى الاساس الذى تقوم عليها كل سياسات وجهود التنمية ولذلك فالحاجة الى تنمية هذه الثروة وتنظيم العلاقة بين افرادها وتامين تلك القوى البشرية فى ظل نظام اقتصادى اساسه تعظيم الارباح يصبح ذات اهمية كبيرة لا يمكن تجاهلها .

ثانيا : يتسم الاقتصاد العالمى اليوم بسرعة التغيرات الهيكلية لاقتصاديات كل من الدول المتقدمة والنامية نتيجة لزوال كثير من العوائق التى كانت تحول دون تدفق رؤوس الأموال وللتطور التكنولوجى السريع وما يصحبه من تغيرات فى نماذج الانتاج وفى تنظيم العملية الانتاجية ، ولذلك أصبحت عملية التكييف الهيكلى للاقتصاد عملية مستمرة بعد أن كانت مرحلية . وفى نفس الوقت وعلى الرغم من تقدم وسائل المواصلات فلازالت قدرة القوى العاملة على التكيف أقل من سرعة تكيف راس المال .

ثالثا : نظرا لسرعة التطور التكنولوجى والتقدم فى المواصلات والمنافسة الضارية بين المشروعات أصبح من المستحيل عزل اقتصاد أية دولة عن الاقتصاد العالمى بل بالعكس هناك ترابط واعتماد متبادل بين اقتصاديات الدول المختلفة يتمثل فى عالمية المشروعات . ولذلك فإن توطن المشروعات يتوقف على عوامل متعددة منها الطلب الكلى على منتجات السلعة او الخدمة التى ينتجها او يوفرها المشروع ، والبنية الأساسية للدولة أو الاقليم ، ومدى توفر الأيدى العاملة المدربة ، وتكلفة العمل أى مستوى الأجور والمزايا الاضافية الأخرى التى يتمتع بها العاملون ويتحمل جانب من تكلفتها اصحاب العمل ، ومدى تدخل الدولة . ومن هنا تحاول كثير من المشروعات المتعددة الجنسية توطين مشروعاتها فى الدول النامية لكى يستفيدوا من انخفاض أجور العمال وتدنى شروط وظروف العمل فضلا عن المزايا الاخرى مثل فترات السماح التى لا تخضع فيها للضرائب وتحويل الأرباح الى الخارج .

رابعا : لقد اصبح فى حكم المؤكد انه على الرغم من النمو الاقتصادى المتوقع نتيجة للتطور التكنولوجى السريع فإن هذا النمو لن يصحبه زيادة تذكر فى فرص العمل المتاحة ، بل أن البعض يعتقد ان فرص العمل ستقل فى المستقبل .

خامسا : نتيجة لكل تلك التطورات ونظرا لانتشار البطالة اصبح اصحاب العمل يتحكمون فى الاسواق وخاصة سوق العمل منتهزين فرصة ضعف المركز التفاوضى للعمال فى أوقات الأزمات الاقتصادية . ناهيك عن التوجه العام الذى يقوده اصحاب العمل ويساعدهم فى ذلك الحكومات المحافظة وصندوق النقد الدولى - بدأ فى العقد الماضى ويزداد ضراوة فى الوقت الحاضر - ويرمى إلى اضعاف النقابات وتحجيم دولة الرفاهية .

سادسا : ولعل ذلك هو أهم الأسباب . فسوق العمل ليست سوقا مثل سوق السلع المنتجة يمكن - إذا كان هذا ممكنا - لآليات السوق ان تقوم بدورها ، فالعمل ليس سلعة ، كما أن هذه السوق تتعامل مع البشر وليس مع حيوانات أو جماد . ثم انه ليست هناك سوق واحدة للعمل بل ان هناك الاف الأسواق . فهناك سوق لكل حرفة ولكل مهنة ، وهناك اسواق لمستويات المهارات المختلفة ، كما يمكن تقسيم تلك الأسواق تقسيما جغرافيا (أسواق محلية واخرى وطنية ودولية) أو تبعا للأنشطة الاقتصادية المختلفة ، وهناك اسواق عمل للرجال واخرى للنساء كما ان هناك اسواق عمل للأطفال فى الدول النامية ، واخيرا فهناك اسواق عمل منظمة وأخرى غير منظمة . صحيح ان هناك نوعا من الترابط بين تلك الأسواق المتعددة إلا أن التنقل بينها ليس بالسهولة التى يتصورها البعض . فهناك عوائق اسرية وأخرى تعليمية وتدريبية وسكنية وصحية تحول دون سهولة التنقل ناهيك عن التكلفة المادية التى تصاحب هذا التنقل . ونتيجة لهذا التعدد فى أسواق العمل أصبح من ضرب المستحيل على الفرد الالمام بكل ما يدور فيها وكيفية عملها . ومن جهة أخرى فإنه لا يمكن تنميط العمال كما تنمط السلع الاولية أو المنتجة . فالعامل إنسان له شخصيته وخصائصه وقدراته التى تختلف عن شخصية وخصائص وقدرات غيره من العمال . وهى معلومات ليست فى متناول كل من له صلة بسوق العمل . وفضلا عن ذلك فإن هناك فرقا بين العمل والسلعة . فبينما تنتهى علاقة البائع والمشترى لسلعة أو خدمة بإتمام الصفقة أو الاتفاق فإن هذه

العلاقة مستمرة بين صاحب العمل والعامل بعد تحرير عقد العمل . فالعامل الذي يقبل العمل في مؤسسة ما يجب أن يتواجد بنفسه في مكان العمل ولذلك فإن ظروف وشروط العمل تلعب دورا هاما الى جانب الأجر في قبول العامل او رفضه للعمل المعروض عليه ومن جهة اخرى يسعى العامل عادة الى علاقة عمل مستديمة بقدر الامكان بحيث لا يتنقل كثيرا من عمل إلى أخر مما يحد من قدرة اليات السوق عن ايجاد التوازن في سوق العمل . واخيرا فإن العامل ليست لديه نفس قوة التفاوض التي لدى صاحب العمل ولذلك فهو ـ كفرد ـ في موقع ضعف اكثر منه في موقع قوة . ومن هنا يسهل استغلاله . من هذا يتبين ان سوق العمل سوق لها خصائصها التي لا يمكن مقارنتها بالاسواق الاخرى . فالمنافسة الكاملة التي يفترض أن أليات السوق تعمل في إطارها غير متوفرة في سوق العمل . وحتى إذا ما توفرت هذه المنافسة الكاملة فرضا فإنه لا يمكن السماح لآليات السوق ان تحدد على سبيل المثال الاجور . فترك أليات السوق ـ اي العرض والطلب ـ لتحدد مستوى الأجور يعني في ظروف كالتي تمر بها مصر في الوقت الحاضر حيث تسود البطالة السافرة الى جانب البطالة المقنعة الى انخفاض الأجور الى مستوى اقل بكثير من حد الكفاف . وبعبارة أخرى فإن العامل في حاجة الى من يحميه من هؤلاء الذين لايرون فيه الا بديلا للالة يستخدمها لتعظيم ارباحه متناسيا انه إنسان له طموحاته وله الحق في أن يعيش حياة كريمة في مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية

إمكانيات وزارة القوى العاملة والمؤسسات التي تعمل في ميدان العمل والعمال

قبل أن نتعرض لبعض المهام الاساسية لوزارة القوى العاملة المصرية في المرحلة المقبلة بشيء من التفصيل يجب أن نتعرض للامكانيات البشرية المتاحة التي تعمل في وزارة القوى العاملة في الوقت الحاضر والمؤسسات التي تعمل معها ، فهي لا تقف بمفردها في حقل العمل والعمال وإنما تشاركها فيه منظمات اصحاب الاعمال والعمال .

إن إمكانيات وزارة القوى العاملة الحالية ـ شأنها شأن وزارات العمل في كثير من الدول النامية ـ إن لم يكن كلها ـ محدودة بل يمكن القول انها ضعيفة وذلك لعدة اسباب نذكر إثنين منها وهو ضعف ميزانياتها ، وندرة المتخصصين بين العاملين فيها . فالوزارة ينقصها المتخصصون في اقتصاديات العمل وفي تشريعات العمل وفي العلاقات الصناعية وفي إحصاءات العمل وفي سيكولوجية العمل وفي علم الاجتماع ناهيك عن الأمن الصناعي والصحة المهنية . لقد اكتسب عدد لابأس به من العاملين بعض الخبرات عن طريق الممارسة العملية ولكن ينقص الغالبية منهم الخلفية العلمية وهو أمر لابد منه إذا اريد للعاملين بالوزارة مسايرة التغيرات السريعة التي يشاهدها عالم الاقتصاد وعالم العمل والعمال . ومن جهة أخرى نرى انه على الرغم من التطورات التي طرأت على النظام الاقتصادي فإن القائمين على الوزارة لم يفكروا في تكييف مسئولياتها وتعديل هيكلها التنظيمي . فقرار رئيس الجمهورية الخاص بمسئوليات وتنظيم وزارة القوى العاملة والتدريب رقم ١٦٥ يرجع تاريخه الى عام ١٩٧٩ اي الى ما قبل بدء مرحلة الاصلاح الاقتصادي ، وكل ما حدث هو تعديل لاختصاصات أجهزة الوزارة في عام ١٩٩١ .

ولا يختلف الحال في منظمات اصحاب الأعمال ، فهي تشكو ايضا من ندرة المتخصصين في شئون العمل وهو أمر لم تحاول هذه المنظمات علاجه بجدية ، فبدون المتخصصين يصعب على هذه المنظمات القيام بدورها في تنظيم علاقاتهم مع نقابات العمال . ومن جهة أخرى فإذا كانت لمنظمات اصحاب الاعمال المصرية ـ أو على الأقل بعضها ـ استقلالية فإن محاولات الدولة للتدخل في شئونها او التأثير عليها عن طريق الأوامر الفوقية لازالت قائمة ـ وان كانت قد قلت حاليا ـ الأمر الذي يحد من حريتها . وأخيرا فمن الملاحظ ان منظمات اصحاب الاعمال المصرية تردد في الاونة الأخيرة كثير من الشعارات التي يرددها اصحاب الاعمال في الدول الراسمالية العريقة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وعلى الأخص شعار ترك أليات السوق لاحداث التوازن الاقتصادي متناسية انه من الصعب ان تنتقل مصر طفرة واحدة من اقتصاد موجه إلى اقتصاد راسمالي وان اليد الخفية التي تحدث عنها ادم سميث في كتابه الشهير ثروة الامم لا وجود لها في زمانه ولا في يومنا هذا ، ومتناسية ايضا أن فترة الانتقال التي نمر بها الآن قد تطول لعدة سنوات اخرى ومن هنا فعليها أن تتبع استراتيجية تناسب الظروف التي تمر بها البلاد .

أما المنظمات العمالية المصرية فتعاني من مشاكل متعددة . ولعل المشكلة الأولى هي عدم وضوح مفهوم العمل النقابي لدى الكثيرين من القائمين على التنظيمات النقابية . أما المشكلة الثانية فهي افتقار مصر لشخصيات نقابية يسري في دمها الفكر والعمل والسلوك النقابي الصحيح من أمثال المرحوم احمد فهيم والمرحوم فتحي كامل . ومن هنا انعزل الكثيرون منهم عن قواعدهم وفقدوا مصداقياتهم شأنهم في ذلك شأن الكثير من قيادات العمل النقابي في العالم . والمشكلة الثالثة هي نفس المشكلة التي تعاني منها وزارة القوى العاملة ومنظمات اصحاب الاعمال وهي نقص المتخصصين . اما المشكلة الرابعة ـ وهي في نظر البعض المشكلة الرئيسية ـ فهي استقلالية النقابات المنقوصة ، وهي أحد الاسباب من وراء فقد القيادات النقابية لمصداقياتها . صحيح ان القانون يمنح النقابات العمالية استقلالية كاملة . إلا ان هذه الاستقلالية شكلية اكثر منها واقعية . ولنأخذ مثال الانتخابات النقابية لاثبات ذلك . فوزير القوى العاملة هو الذي يحدد ـ بعد استشارة رئيس الاتحاد العام للنقابات ـ موعد إجراء الانتخابات للدورة النقابية الجديدة ، وتقدم الترشيحات لوزارة القوى العاملة وكذلك تقدم لها الطعون في الترشيحات ، ويحق لوزير القوى العاملة ـ بعد استشارة جهات حكومية اخرى ـ أن يرفض ترشيحا من الترشيحات ، واخيرا يقوم موظفو وزارة القوى العاملة بإدارة العملية الانتخابية برئاستهم للجان الانتخابية . أما السبب الآخر لفقد النقابات



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٣٠ مايو ١٩٩٤

العمالية وبخاصة الاتحاد العام للعمال لاستقلالها فهو ان الاتحاد العام يعتمد فى نشاطه على المعونة المالية التى يحصل عليها من الدولة .

مهام وزارة القوى العاملة فى ظل إقتصاديات السوق

لوزارات القوى العاملة اربع مهام رئيسية ، الأولى مهمة سياسية بمعنى انه على عاتقها يقع وضع السياسة العامة للدولة فى شئون العمل . والثانية مهمة تنظيمة تشريعية لتنظيم العلاقة بين طرفى العملية الانتاجية عن طريق وضع التشريعات واللوائح التنظيمية اللازمة لتنفيذ سياسة الدولة . والمهمة الثالثة مهمة رقابية وارشادية تتمثل فى التفتيش العمالى على المنشآت للتأكد من تطبيق التشريعات تطبيقا صحيحا وارشاد اصحاب الاعمال عن كيفية المحافظة على صحة عمالهم وحمايتهم من أمراض المهنة واصابات العمل .. وأخيرا هناك المهمة التأمينية والتى تتلخص فى إنشاء وادارة نظام لتأمين العمال عند الشيخوخة وضد البطالة ومخاطر العمل . وإذا كانت هذه المهام مشتركة فى الاقتصاديين الموجه والراسمالى فهناك فارق فى درجة التركيز . فالمهمة الرقابية والارشادية مثلا تكتسب اهمية اكبر فى الاقتصاد الراسمالى عنها فى الاقتصاد الموجه بينما تتوزع المهمة التنظيمية بين الدولة من جهة وعنصرى العملية الانتاجية من جهة اخرى فى الاقتصاد الراسمالى وبالتبعية تصبح المهمة التشريعية محدودة نسبيا . فعلى سبيل المثال يحدد القانون الحد الأدنى للأجور بينما يترك

تحديد كل ما هو فوق الحد الأدنى للأجور لعقود العمل المشتركة التى يتفق عليها عن طريق المفاوضة الجماعية بين منظمات العمال واصحاب الأعمال ، وبالمثل يحدد القانون الحد الاعلى لساعات العمل ويترك لطرفى العملية الانتاجية تحديد ساعات اقل لعمل عن طريق المفاوضة الجماعية . وكما تختلف المهمة التنظيمية والتشريعية لوزارات القوى العاملة فى الاقتصادين الموجه والراسمالى تختلف مسئوليتها فى وضع سياسة الدولة فى شئون العمل . فبينما تتحمل وزارات القوى العاملة فى الاقتصاد الموجه مسئولية وضع سياسة الدولة فى شئون العمل بكل تفاصيلها فإن مسئوليتها فى الاقتصاد الراسمالى هو وضع السياسة العامة تاركة لطرفى العملية الانتاجية بعض المسائل . ومثل الأجور الذى سبق ذكره يبين ما نعنيه هنا وأخيرا فإن المسئولية التأمينية هى من اهم المهام المناطة لوزارات القوى العاملة فى الاقتصاد الموجه والراسمالى . والغريب أن هذه المهمة قد سحبت من وزارة القوى العاملة المصرية لأسباب غير واضحة على الرغم من ان عملية إنشاء نظام للتأمينات الاجتماعية فى مصر وتنفيذها قد عهدت فى مستهل الثورة الى مصلحة العمل (اى قبل ان تصبح وزارة) ، وعندما انشئت هيئة التأمينات الاجتماعية اعتبرت الهيئة أحدى المؤسسات التى يشرف عليها وزير العمل (كما كان يسمى فى ذلك الوقت) واستمر هذا الوضع حتى إنشئت وزارة التأمينات الاجتماعية والمعاشات .

يتبين من العرض السابق للأسباب التى تدعو الى وجود وزارات القوى العاملة فى الاقتصاد الراسمالى وللمهام الأربع الرئيسية لتلك الوزارات ثم للامكانيات المتاحة للوزارة فى مصر وللمنظمات التى نعمل معها أن جهودا كبيرة يجب أن تبذل لتقوم وزارة القوى العاملة بدور فعال فى المرحلة المقبلة . وفى نفس الوقت فليس من المعقول ان نتوقع زوال المعوقات التى تواجهها بين يوم وليلة ، ولذلك فإننا سنقترح بعض الأولويات للمهام التى يجب أن تركز عليها الوزارة فى الأمدين القصير والمتوسط .

اولا : سياسة الاستخدام

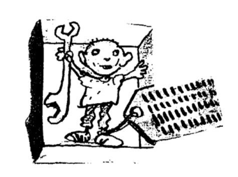
لاشك ان مشكلة البطالة هى أهم مشكلة تواجهها مصر فى الوقت الحاضر وستواجهها فى المستقبل القريب ، بل إن هذه المشكلة قد تتفاقم مع التخصيصية اذا لم ترسم سياسات متكاملة للتغلب عليها . ولكن من أين نبدأ ؟ اعتقد ان البداية هو أن تشارك وزارة القوى العاملة فى وضع سياسة الاقتصاد الكلى للدولة . فلا يعقل أن يقرر وزراء المجموعة الاقتصادية هذه السياسة دون أن يكون من بينهم وزير القوى العاملة ينبههم إلى تأثير تلك السياسة على سوق العمل واثر الأخيرة على السياسات الكلية . ولكى تستطيع الوزارة القيام بهذا الدور فعليها ان تعطى أولوية كبرى لدراسة اسواق العمل المصرية وتحليل خصائصها وكيف تعمل تحليلا دقيقا . وبقدر ما أعلم فليست هناك دراسات شاملة لتلك الأسواق فى مصر حتى الآن . صحيح أن هناك جهودا لانشاء قاعدة معلومات عن سوق العمل فى مصر إلا أن هذه الجهود تسير بخطى بطيئة لنقص الخبرات فى ذلك المجال ، كما أن الجهود مبعثرة بين ثلاث جهات مختلفة هى الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ومركز دعم القرار بمجلس الوزراء والوزارة ، ويقضى المنطق بتركيزها فى وزارة القوى العاملة . فالعبرة ليست بجمع تلك المعلومات بل بدراستها وتحليلها اولا بأول . ومن المهم ألا تقتصر هذه الدراسات على المعنى الضيق لسوق العمل اى الذين يعملون والذين لا يعملون بل يجب أن تمتد الى دراسة نماذج الانتاج الحالية والنماذج الجديدة التى بدأت تظهر او التى هى فى سبيل الظهور . كما يجب ان تمتد الى المنظومات الجديدة للعمل والتكنولوجيات المختلفة المستخدمة والتى هى فى سبيل الاستخدام فى المستقبل . ، فهذه كلها تعطى مؤشرات عن حجم العمالة والمهارات اللازمة للاقتصاد ، كما أنها تعطى مؤشرات عن المهن والحرف الجديدة التى ستظهر فى المستقبل القريب . وفى نفس الوقت يجب تحديث هذه



الدراسات ـ بعد أن تنتهى الجولة الأولى منها ـ بصفة منتظمة لمراقبة التغيرات التى تطرأ على أسواق العمل . وبمعنى آخر فعلى الوزارة أن تتخلى عن مفهوم تخطيط القوى العاملة وتتبنى بدلا منه مفهوم مراقبة اسواق العمل

MONITORING OF LABOUR MARKETS

ومع المراقبة المستمرة لأسواق العمل يمكن رسم السياسات المتوسطة والقصيرة الأمد للاستخدام فى وقت واحد بحيث تكون هناك سياسة متكاملة تعالج مشاكل الحاضر والمستقبل . فالملاحظ ان الجهود التى تبذل فى الوقت الحالى تنحصر فى إيجاد الحلول لمشكلة البطالة الحالية دون أن تأخذ فى الاعتبار الأعداد الكبيرة التى ستدخل سوق العمل فى السنوات القادمة . ومن هنا يجب أن تركز السياسات المتوسطة الأمد على زيادة معدلات النشيطين إقتصاديا حيث لا يتجاوز هذا المعدل حاليا ٢٨ فى المائة من جملة عدد السكان وهى من اقل النسب فى العالم . ويعنى ذلك الاهتمام بعمل المرأة والقضاء على المعوقات التى تحول دون مشاركتها فى العملية الانتاجية حيث لا يتجاوز النشيطات منهن اقتصاديا ١١ فى المائة من قوة العمل او ٥ فى المائة من مجموع السكان . وبمعنى آخر فإن مصر لا تستخدم طاقتها البشرية الاستخدام الأمثل ، وأن نسبة الاعالة عالية .



ومن المهم ايضا أن تتناول السياسة المتوسطة الأمد موضوع هجرة العمالة المصرية وتنظيمها . وليس معنى ذلك أن تقتصر مهمة الوزارة على التأكد من صحة عقود العمل وتحل نفسها محل قنصليات بعض الدول المستقبلة للعمال فى منح تأشيرات الدخول (وهذه المهمة الأخيرة ليست من إختصاص الوزارة ويجب أن تعود الى قنصليات الدول المعنية) بل يجب ان تعطى الوزارة الاولوية للسياسة العامة للهجرة آخذة فى الاعتبار التوجهات العالمية الجديدة التى ترمى فى دول اوروبا بصفة خاصة الى الحد من هجرة العمال الاجانب ، والتوجهات التى طرأت على سياسات بعض الدول العربية والتى تفضل إستخدام عمال من جنسيات غير عربية كما يجب أن تأخذ هذه السياسة إحتمال العودة المفاجئة للعمال المهاجرين ـ إما بسبب كساد طرأ فى الدول المستقبلة او لاسباب سياسية كما حدث أثناء ازمة الخليج ـ فى الاعتبار . وبعبارة اخرى يجب أن ترسم سياسة الهجرة على انها مكملة لسياسة الاستخدام فى الأمد المتوسط الى حين ان تستطيع اسواق العمل المصرية إستيعاب كل من يرغب فى العمل . فمصر لا تستطيع ان تبنى سياسة الاستخدام على أساس أسواق عمل لا تستطيع التحكم فيها .

أما بالنسبة للمستقبل القريب فتعطى الأولوية لرسم وتنفيذ السياسات النشيطة لأسواق العمل

Active Labour Market Policies

وهى سياسات قصيرة الأمد تتضمن سياسات مثل التدريب التحويلى ، وسياسات التقاعد المبكر او العمل لبعض الوقت وكلها تخفف من الاثار السلبية للتكييف الهيكلى للاقتصاد او الكساد الاقتصادى والتى ينتج عنها إما غلق لبعض المشروعات او تخفيض فى أعداد المشتغلين .

ثانيا : سياسة التدريب

سياسات التدريب مكملة لسياسات الاستخدام ومع ذلك افردنا لها قسما خاصا لأهميتها فى الوقت الحالى وفى المستقبل . من المشاكل التى تواجه العملية التدريبية فى مصر تعدد النظم والجهات التى تعمل فى هذا المجال دون أن تكون هناك سياسة عامة وشاملة لتنمية القوى العاملة . ومن هنا حدث تضارب وتكرار لعمليات التدريب حيث لم تؤخذ احتياجات اسواق العمل فى الاعتبار ، ونتج عن ذلك اختناقات فى بعض المهن الحاكمة وفائض كبير فى مهن أخرى . وعلى الرغم من ان الدولة قد انشأت مجلسا أعلى للتنمية البشرية برئاسة رئيس الوزراء ، اوكل إليه مهمة رسم وتنسيق السياسة التدريبية فإن هذا المجلس لم يجتمع الا مرات قليلة ولم نسمع أنه رسم سياسة شاملة ونسق بين العمليات التدريبية التى تقوم بها الجهات المختلفة سواء كان ذلك القطاع الحكومى او قطاعى الاعمال العام والخاص .

فى إطار هذه الفوضى التدريبية اصبحت الحاجة ملحة لرسم سياسة شاملة للتدريب المهنى والفنى ، والمنطق يقتضى أن تقوم بهذه المهمة وزارة القوى العاملة فهى الوزارة التى ستتولى مهمة مراقبة اسواق العمل ولذلك فمن المفروض ان تكون اقدر من غيرها للقيام بهذه المهمة . ونؤكد هنا أن مهمة الوزارة تقتصر على رسم تلك السياسة والأشراف على تنفيذها والتنسيق بين القائمين على العملية التدريبية دون أن تقوم بنفسها بهذه العملية وحيث ان مصر قد اختارت النظام المزدوج للتدريب **Dual Training system** الذى يطبق فى المانيا (ومن هنا نشأ مشروع مبارك ـ كول) فإن عاتق العملية التدريبية يقع على وزارة التربية والتعليم من جهة والقطاعات الاقتصادية المختلفة من جهة أخرى .

ثالثا : ظروف وشروط العمل

لعل من اصعب المهام التى تقع على عاتق وزارة القوى العاملة هى مهمة تنظيم العلاقة بين اصحاب العمل والعاملين . والصعوبة ليست فى إصدار التشريعات



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٣٠ مايو ١٩٩٤

واللوائح المنفذة لها وانما فى إيجاد التوازن بين تدخل الدولة من جهة وترك طرفى العملية الانتاجية حرية تنظيم العلاقة بينهما عن طريق منظماتهم من جهة اخرى . والمبدأ هو أن تضع الدولة المستويات الدنيا للعمل مثل الحد الأدنى للأجور او الحد الأقصى لساعات العمل أو الحد الادنى للاجازات السنوية والاسبوعية مسترشدة فى ذلك بإتفاقيات العمل الدولية والعربية خاصة تلك التى صدقت عليها وتعهدت بتنفيذها تاركة لاصحاب العمل والعمال تحديد كل مايزيد على هذه المستويات . الا أن هناك بعض الأمور التى يجب أن يكون تدخل الدولة فيها كاملا وهى تلك التى تتعلق بصحة العامل وامنه ، فهذه يصعب تركها للمفاوضة الجماعية لتحديدها .

رابعا : التفتيش العمالى

لافائدة من إصدار التشريعات واللوائح التنظيمية إذا لم تنفذ تنفيذا صحيحا ، ومن هنا نشأت المهمة الرقابية للوزارة الممثلة فى التفتيش العمالى . ولا تقتصر عملية التفتيش على المصانع والمحلات على التأكد من صحة تطبيق القوانين واللوائح وفرض العقوبات على المخالفين وإنما يجب أن تتعدى هذا المفهوم الضيق فتركز على إرشاد أصحاب العمل وخاصة أصحاب المشروعات الصغيرة وتوجيههم حتى يتمكنوا من تطبيق التشريعات العمالية والتأمينية التطبيق الصحيح وإقناعهم بأن هذه التشريعات التى يشاركون فى تحمل أعبائها تستهدف اولا واخيرا حماية العاملين وتأمين حياة كريمة وظروف عمل إنسانية الأمر الذى يساهم فى زيادة انتاجيتهم وبالتالى بالنفع على الاقتصاد القومى بصفة عامة واصحاب العمل بصفة خاصة .

خامسا : التامينات الاجتماعية

لاشك ان نظام التأمينات الاجتماعية المصرى من أكثر النظم سخاء فى العالم ، ومع ذلك ينقصه عنصر من اهم العناصر وهو التأمين ضد البطالة . قد يعتقد البعض أنه من الصعوبة بمكان انشاء نظام للتأمين ضد البطالة فى مرحلة الانتقال التى تمر بها مصر حاليا حيث معدل البطالة مرتفع ، كما انها قد تزيد من الاعباء المالية التى يتحملها اصحاب العمل . واذا كانت لهذه الحجة وجاهتها الا أنه يجب الا ننسى ان إنشاء نظام للتأمين ضد البطالة سيحقق درجة من السلام الاجتماعى مصر فى أمس الحاجة اليها خاصة عندما تبدأ النتائج المترتبة على التخصيصية فى الظهور .

الاطار العام للهيكل التنظيمى

ليس هنا المجال لمناقشة تفاصيل الهيكل التنظيمى لوزارة القوى العاملة بل من الأجدر ان نناقش الاطار العام والمبادىء التى على اساسها يقام الهيكل التنظيمى للوزارة غير انه قبل ان نخوض فى هذا الموضوع نود ان نشير الى نقطة قد تبدو شكلية الا ان لها مغزى موضوعى . لقد آن الأوان أن نسمى الأشياء بمسمياتها . والذى نقصده هنا أن نسمى الوزارة التى تختص بشئون العمل بإسمها الصحيح وهو « وزارة العمل » فهذه التسمية لها معنى أوسع من وزارة القوى العاملة والتدريب التى تعطى الانطباع بأنها وزارة تختص بتخطيط القوى العاملة وتنميتها وتقلل من اهمية المهام الاخرى التى تقوم الأخرى التى تقوم بها أى وزارة تختص بشئون العمل عامة .

نعود الى الاطار العام للهيكل التنظيمى لوزارة العمل والمبادىء التى تحكم هذا الاطار لتأكيد على أن هناك ثلاثة مبادىء اساسية . المبدأ الاول ان يأخذ هذا الاطار شكله من المهام والاختصاصات الموكولة للوزارة . ويعنى ذلك أن المهام الخمس التى حددناها كأوليات فى المرحلة القادمة يجب أن تكون الأساس الذى سيقوم عليه الهيكل التنظيمى ، ويتضمن ذلك تركيز بعض الأنشطة والمهام المبعثرة بين الجهات الحكومية المختلفة مثل إحصاءات ومعلومات سوق العمل فى الوزارة ، كما يتضمن عودة بعض المهام التى سلخت منها لاسباب سياسية . أكثر منها فنية إليها مثل التأمينات الاجتماعية .

اما المبدأ الثانى فهو لامركزية التنظيم بمعنى ان يكون الى جانب الجهاز الصغير فى مقر الوزارة بالقاهرة الذى يساهم فى وضع السياسة العامة للوزارة جهاز لامركزى فى المحافظات المختلفة يقوم بتنفيذ هذه السياسة .

والمبدأ الثالث هو ان تكون هناك روابط امامية وخلفية بين الوزارة فى القاهرة وفروعها فى المحافظات بحيث يكون هناك تكامل بين واضعى السياسة العامة من جهة والقائمين على تنفيذها من جهة اخرى حتى يستفيد كل جانب من خبرة الآخر .

يتوقف نجاح الوزارة فى تحقيق اهدافها ومهامها على الامكانيات البشرية المتاحة لها حاليا والتى ستتاح لها فى المستقبل . ولذلك يجب على الوزارة ان تعيد النظر فى سياستى التعيين والتدريب الداخلى للعاملين فيها فلا تعين الا من تكون لديه الخلفية العلمية ، كما عليها ان تقوم بتدريب العاملين الحاليين مستعينة فى ذلك بالخبرات المتاحة فى الجامعات المصرية او خارجها .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣ يونيو ١٩٩٤

واقع خطير .. لم يعد ممكنا علاجه..

إلا بتدخل عاجل من القيادة السياسية

لإنقاذ أهم وسائل «مواجهة البطالة»

من شلل تام وشيك!

صرخة !!!!

١٥ ألف مشروع صغير لشباب الخريجين..

يتعثر تنفيذها.. رغم توافر التمويل

بسبب تعقيدات بالغة الغرابة.. وبالأخص

فى جهات إصدار التراخيص!

مطلوب.. نظرة غير تقليدية فى إقراض الشباب ومكتب بكل محافظة لإنهاء كل الاجراءات

تصوروا

سوريا نجحت فى استثمار كل التمويل العربى لمشروعات الشباب.. ومصر يتعطل لديها ٨٠٠ مليون جنيه!

يكتبها

محمد زايد



أمر مؤسف ومؤلم حقا .. ذلك الواقع الخطير .. بل الشديد الخطورة .. ذلك الذى يواجهه حاليا ويعانيه بمرارد آلاف من شباب الخريجين .. ومعهم آباء وأخوات فى اعناقهم .. بعد أن صدموا بعنف فى رؤية «باب الرحمة» الذى فتحته الدولة أمامهم على مصراعيه .. للخلاص من «قبضة البطالة» الخانقة يغلق فى وجوههم فجأة بغير رحمة!

ففى حين كانت تكبر آمال الشباب الباحثين عن العمل، وتهدأ نفوسهم القلقة بتكرار سماعهم لمطالبة «القيادة السياسية» لكافة أجهزة الدولة ، بتقديم أقصى التيسيرات للشباب ، لتمكينه من الحصول على قروض الصندوق الاجتماعى ، التى تعينه على إقامة مشروعات صغيرة .. يدخل بها مجال العمل الحر المنتج .. ويحقق بها دخلا معقولا يواجه به أعباء الحياة .. فضلا عما توفره هذه المشروعات من فرص عمل جديدة يتوق اليها غيرهم من الشباب .. فى نفس هذا الوقت تطل برأسها فى الساحة «رءوس أفاعى» شديدة الفتك .. تتجسد فى كم غريب من التعقيدات والإجراءات والاشتراطات التركية .. بغير أدنى تفهم أو إدراك لما تقتضيه سياسة الدولة وفلسفتها فى ايجاد مسالك عملية غير تقليدية لمواجهة «مشكلة البطالة»!

وكانت من «الثمار الخبيثة» لذلك كله .. أن كادت تغلق حاليا «بالضبة والمفتاح» .. فرصة تنفيذ حوالى ١٥ ألف مشروع صغير لشباب الخريجين .. درست من كافة الوجوه .. وأقرها الصندوق الإجتماعى .. ووفر لها تمويلا بـ ٢٠٠ مليون جنيه جاهزا للصرف .. لكن «اذن الصرف» فى حد ذاته .. أصبح بعيد المنال .. بسبب بعض المطالبات التى بلغت حد التعجيز !

وربما يكون مفيدا منذ البداية التاكيد على ضرورة استبعاد ثلاثة مفاهيم خاطئة :

أولا - ان اثارة التعقيدات المنافية لكل منطق والتى تكاد تسد الآن تماما فرصة تنفيذ ١٥ الف مشروع صغير للشباب.. لاتعنى بالمرة أدنى اقلال أو تهوين من شأن وتاثير واحدة من اهم سياسات الدولة لعلاج بطالة الشباب.. فالثابت ان الصندوق الاجتماعى اتاح حتى الآن مشروعات صغيرة تجاوز عددها الـ ٥٠ الفا، وبلغت قيمة تمويلها ٩٥٣ مليون جنيه، ووفرت حوالى ١٢٠ الف فرصة عمل جديدة امام الذين يعانون البطالة.

ثانيا - ليس متصورا أن يفهم من هذه المعالجة الصريحة توافر أدنى رغبة فى الانتصار لطرف ضد طرف آخر.. فى خلاف يتوهمه البعض قائما وحادا بين المحليات والصندوق الاجتماعى، بسبب اسناد تمويل الشباب من أموال الصندوق للبنوك، مما يخدش الثقة فى المحليات.. والحق انه توهم لخلاف غير قائم بالمرة.. فالطرفان يعرفان تماما انه عندما جاء التمويل الخارجى من ٣ صناديق عربية بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه فى الشريحة الأولى.. كان شرطا أساسيا لها فى عقود الاتفاقيات أن يكون صرف القروض للشباب عن طريق البنوك ، وبضماناتها الكافية للاسترداد، وأن يكون الاقراض من تمويلها للمشروعات الصغيرة فقط وليس للمشروعات الاجتماعية مثل الاسر المنتجة لان هذا المجال يتولى تمويله البنك الدولى .. وتنفيذا لهذا الشرط تولت ٦ بنوك فى القطاع العام مسئولية التمويل من اموال الصندوق بالقواعد والشروط التى حددها.. وفى ذات الوقت لم يتوقف تعامل الصندوق مع المحافظات والجمعيات فى الخط الثانى الموازى من

نشاطه المتمثل فى تنمية المشروعات الاجتماعية، وقد شمل هذا التعاون حتى الآن ٣١ مشروعا كبيرا بتمويل بلغ ٥٠٢ مليون جنيه، وأتاح ذلك الفرصة لاقامة ٣٠ ألفا و٢٩٣ مشروعا فرعيا وفرت ١٠٢ ألف فرصة عمل للشباب.

ثالثا ـ لايصح كذلك أن يفهم من المطالبة بتدخل سيادى عاجل لانقاذ قروض الشباب من الشلل الكامل الذى يتهددها حاليا بسبب التعقيدات.. ان عاقلا يمكن أن يطلب من البنوك ترك الحبل على الغارب فى اقراض الشباب، بغير أية ضمانات.. أو يطلب من جهات اصدار التراخيص اسقاط كل قوانين الدولة ، وماتقضى به فى تعاملها مع الشباب.. فان مثل هذين المطلبين يتحولان بـ «التيسير المفروض» فى مساعدة الشباب العاطل عن العمل.. الى «اهدار مرفوض» لكل ضوابط العمل. ان كل ماهو مطلوب على وجه التحديد أن تتقرر معالجة جديدة لاصدار تراخيص مشروعات الشباب، تقوم على رؤية غير تقليدية، ومنهج جرىء يخدم هدفا سياسيا قوميا يسعى الى انهاء مشكلة حادة قائمة بالغة التأثير النفسى والاجتماعى والجنائى.. وبهذا المسار استطاعت سوريا أن تستثمر تمويلا عربيا بحوالى ٥٠ الف دولار حتى الآن فى اقراض المشروعات الصغيرة للشباب، فى وقت قياسى، وأيضا عن طريق البنوك،

اتجه الآن مباشرة الى «لب المشكلة» فى تعثر قروض الشباب.. الانتاجية رغم أنه يتوافر حاليا ٨٠٠ مليون جنيه فى متناول يد الصندوق الاجتماعى بمجرد طلبها ببرقية من الصناديق العربية الثلاثة الممولة، بل ان صندوق ابو ظبى للتنمية أرسل بالفعل الشريحة الثانية من تمويله حوالى ٣٨ مليون جنيه.. هذه فيما يلى معالم «الواقع الخطير» القائم حاليا:

١ تعانى المشروعات الصغيرة للشباب باعتراف الصندوق الاجتماعى ذاته من طول وصعوبة انهاء الاجراءات اللازمة للحصول على قرض المشروع واقامته، الى حد ان بلغ عدد الخطوات اللازمة ١٥ خطوة.. كما يصل عدد الجهات المسئولة عن اعطاء الموافقات والتراخيص ٥ جهات..

٢ تنص القوانين الخاصة بالمشروعات الانتاجية على ضرورة ان يقدم صاحب المشروع رخصة تشغيل وسجلا تجاريا لمزاولة المهنة.. وبالطبع لايتم استخراج ذلك وتقديمه للبنوك الممولة.. الا بعد اجراء معاينة شاملة لمكان الانتاج ومعداته.. وفى حالة تقدم الخريج الحديث لطلب القرض لا يكون لديه بطبيعة الحال لا مكان ولامعدات، لأن المفترض انه سوف يشتريها من تمويل القرض.. وهكذا يجد الشاب نفسه فى موقف حيرة بالغ يضعه فى مواجهة فزورة.. أيهما تسبق الأخرى : البيضة أم الفرخة ؟» .. وفى محاولة للخروج من هذا المازق .. اتفق ممثلو الصندوق الاجتماعى ومصلحة التسجيل التجارى والامن الصناعى والبنوك عقب سلسلة اجتماعات ومناقشات استمرت من اغسطس ٩٣ الى فبراير ٩٤ على خطوات عملية محددة :

بعد موافقة البنك على المشروع المقدم اليه، يصدر خطابا الى الأمن الصناعى باستعداده لتمويل الآلات ورأس المال العامل. وبناء على ذلك يصدر ترخيص مؤقت او خطاب يفيد ان الشاب المستثمر فى طريقه للحصول على الترخيص النهائى عند وصول الآلات والمعدات، وتكتفى مصلحة التسجيل التجارى بذلك وتقوم باصدار التسجيل التجارى للشاب، وبناء عليه يقوم البنك بصرف القرض، وتستكمل بعد ذلك اجراءات استخراج الرخصة النهائية ومضى العمل بهذا التيسير لما لا يزيد عن ٦ أشهر، الى ان جاءت الصدمة الكبرى.. التى تمثلت فى تعليمات صدرت من قطاع التجارة الداخلية بوزارة التموين فى ٩ أبريل الماضى، تتنكر تماما لكل ما سبق الاتفاق عليه.. وتصر على عدم استخراج السجل التجارى الا لمن يحصل على رخصة تشغيل نهائية.. أى لشاب يملك مقدما مكانا ومعدات وآلات فى مشروع قائم بالفعل.. ولا يطلب فقط سوى اذن التسجيل؟!

ومعنى .. هذا فى تحليل الصندوق الاجتماعى الذى فوجىء بهذه البلوى الادارية.. «انه اصبح مستحيلا ان يتمكن الشباب من الحصول على القروض لشراء الآلات والمعدات لأنهم لن يستطيعوا استخراج السجل التجارى ، ومعنى القرار المفاجىء ايضا ان استخراج السجل التجارى سوف يصبح مقصورا على القادرين فقط الذين يمكنهم من توفير الآلات والمعدات من مواردهم الذاتية.. قبل ان يتقدموا لطلب قرض الشباب.. !

ويصبح السؤال : ما دامت الفرصة لم تعد متاحة على هذا النحو الا للقادرين فقط. فكيف يجد شباب الخريجين الذين لا يملكون أصلا أبيض ولا أسود فرصتهم فى الاقتراض من الصندوق الاجتماعى؟ ومن ثم كيف يمكن ان تنجح .. آلية ايجاد الطبقة الجديدة من المستثمرين الصغار والشباب التى تسعى الدولة جاهدة لخلقها؟» ما دام الفكر الجامد الذى لا يستوعب ابعاد السياسات القومية يتراجع حتى عن اتفاقات التيسير المشروع التى أرادت تسيير المراكب الواقفة بقدر من المرونة ؟..

٣ وتشترط قوانين الدولة لاصدار تراخيص مزاولة النشاط ضرورة أن يكون لدى الشاب مكانا بمواصفات معينة ومساحات محددة مختلفة حسب نوعيات النشاط، والتى تتراوح مثلا بين ٣٠ مترا مربعا للنجارة او ٧٠ مترا مربعا لتصنيع الاسطمبات.. وما الى ذلك من تحديدات تحكمية معمول بها منذ عشرات السنين.. والتى يصعب الحصول عليها فى الوقت الحاضر بهذه الدقة مع ندرة اراضى البناء وارتفاع سعر المتر المربع للمبانى فى المدن الجديدة للمشروعات الصغيرة الى ٨٠٠ جنيه «مالا تتحمله اقتصاديات المشروع الصغير للشاب المبتدىء.. فضلا عن ان فترات السداد لأثمان الوحدات بالمجتمعات العمرانية الجديدة قصيرة للغاية لاتتجاوز العامين، والأمر المنطقى المقترح ان يتم تملك هذه الوحدات بأسعار التكلفة، وعلي فترات طويلة تصل الى ٣٠ سنة»

٤ ويطلب الصندوق من الشباب الشركاء فى قرض بمبلغ ٢٠٠ الف جنيه الاسهام النقدى أو العينى بنسبة من ٣٠ الى ٢٥٪ طبقا لشروط الدول المقرضة والمانحة.. ومعنى ذلك أن يمتلك مقدما كل شاب شريك فى القرض حوالى ١٢ الف جنيه.. ويصبح تساؤل معظمهم: من أين؟

٥ وتصر البنوك المقرضة للشباب على ضرورة ان يتقدم الشاب بشهادة خبرة فى مجال النشاط الانتاجى الذى يريد العمل فيه لا تقل عن ٣ سنوات.. وحين يبدى الشاب دهشته البالغة من هذا الشرط التحكمى الذى يطلب مالا يستطيع.. يقال له انه يمكن تيسيرا عليه الاكتفاء بتعاقد يقدمه مع مدير تنفيذى لمشروعه صاحب خبرة فى تشغيله .. وكأن الشاب المبتدىء يطلب قرضا لانشاء مؤسسة كبرى .. وليس مشروعا صغيرا.. يتحمل كل هذا العبء!

٦ وفى الحصول على موافقة توصيل التيار الكهربائى يعانى الشباب الكثير.. فقد تجبرهم الظروف على وجود المشروع فيما يسمى بالمناطق العشوائية.. والتعليمات تقضى بعدم توصيل التيار الكهربائي اليها .. فضلا عن ان ايصال التيار ٣ فاز اللازم للمشروعات الانتاجية معضلة كبرى فى حد ذاتها.. ومن ثم تستهلك هذه العملية.. .. الكثير من الوقت والجهد والتكاليف بما يفوق قدرة الشباب !»

ooo

كيف يمكن فى ضوء كل هذه المشقة، وكل هذا التعنت، وكل هذا القصور فى فهم أهداف الدولة وفلسفتها فى مواجهة مشكلة البطالة.. ألا يتطلع كل الشباب العاطل الذى تتراءى فرص العمل الانتاجى أمامه.. قريبة من يديه.. ولبعده عن الامساك بها فى ذات الوقت.. كيف لايتطلع الى تدخل عاجل ورحيم من «القيادة السياسية» التى تعمل ليل نهار من أجله.. لكى تنقذه مما هو فيه.. ومما يعانيه ؟!



الخطة الجديدة تفشل فى استيعاب ٤٠٠ ألف خريج سنويا

كتب حسن القمحاوى

فشلت الخطة الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى الجديد فى توافره الفرص اللازمة لاستيعاب الخريجين ووضع حد للبطالة المتفاقمة.. أكدت مصادر اقتصادية بوزارة التخطيط أن الخطة تستهدف توفير (٤٠٠) الف فرصة عمل سنويا فى حين يدخل سوق العمل أكثر من (٦٠٠) الف خريج وباحث عن العمل. وكشفت تقارير وزارة التخطيط عن عجز الحكومة فى تحقيق المستهدف توفيره من فرص العمل خلال السنوات السابقة حيث كانت الخطة تستهدف توفير (٤٠٠) الف فرصة عمل فى حين يبلغ المتحقق فعليا (٢٠٠) ألف فرصة فقط، يوفر معظمها القطاع الخاص. وأرجعت المصادر السبب إلى سوء التخطيط والتركيز على مشروعات الإحلال والتجديد وعدم إنشاء مشروعات جديدة تستوعب قدرا كافيا من العمالة وعدم توافر التمويل اللازم لاستكمال المشروعات. يذكر أن جملة الوظائف الحالية فى الجهاز الإدارى للدولة بلغت (١٤٠) ألف فرصة عمل خلت بالوفاة أو بالإحالة للمعاش أو الإعارة ولم يتم شغلها بسبب سوء الإدارة..

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : وطني
التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٤

قداسة البابا شنودة الثالث فى لقائه بأعضاء مجلس الشعب حول مشاكل الشباب :

الحرية يجب أن تقيد بالعرف والقانون والنظام العام

اعلن البابا شنودة الثالث فى حديثه مع اعضاء مجلس الشعب حول مشكلة الشباب ان المشكلة ليست فى نقص الانشطة او الهوايات او الاندية ولكن المشكلة تكمن اساسا فى غموض المستقبل بالنسبة للشباب ، فالشاب يتخرج من الجامعة بعد سنوات دراسة لاتقل عن ١٦ عاما ويبدأ فى التفكير فى البحث عن عمل وايجاد شقة والزواج لتكوين اسرة ليبدأ مرحلة اثبات الذات ولكنه يظل لسنوات طويلة دون ان يحقق مايفكر فيه او يحقق رغبته فى بناء اسرة ، فالشاب يريد المسكن اولا .

وطالب البابا شنودة باعادة تاسيس البنية الاساسية لنفسية الشباب المصرى مثلما نعيد بناء البنية الاساسية للدولة لأن الشباب هم عماد الدولة .

فيجب ان تلعب الدولة دورا اكبر فى رعاية الشباب من الفكر المتطرف وضرورة رعاية الاطفال اليوم لانهم شباب الغد مع الاهتمام بالشباب لانهم البنية الاساسية لبناء الدولة .

عودة كتاب « التربية الوطنية والاخلاق » ضرورة هامة

وطالب البابا شنودة امام اعضاء لجنة الشباب والرياضة بمجلس الشعب فى مناقشتها لافضل السبل لجمع شمل الشباب وحمايتهم من التطرف والارهاب . طالب بالاهتمام ...



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : وطني

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٤

الصناعات الصغيرة أفضل السبل للقضاء على البطالة

بالشباب الذين يسكنون المناطق العشوائية والاحياء المتطرفة البعيدة عن المدن .

وطالب قداسة البابا بان يكون هناك سياسة احلال للفكر لدى الشباب والنزول الى الفكر الاخر .

واشار قداسته الى ضرورة عودة كتاب التربية الوطنية والاخلاق الذى كان يدرس قديما فى المدارس لانه كتاب كان يحوى العديد من القيم والاخلاق والفكر السليم الذى يناسب جميع الاديان ويتفق مع الضمير الانسانى وضرورة الاهتمام بالعملية التعليمية لانها الاساس فى خلق وترسيخ الافكار لدى الشباب واكد ان كتاب التربية الوطنية كان محببا الى نفسه جدا .

ثنائية المنهج والمدرس

واكد انه يجب إعداد المدرسين إعدادا سليما والعمل على توافر نوعية المدرس الذى يقوم بدور الريادة حيث يكتسب منه الطلاب والتلاميذ المثل السليمة والسماحة الاخلاقية وليس كل مدرس يستطيع ان يقوم بدور الريادة . فالريادى يمثل النموذج الذى يقتاد به التلاميذ . ويلتقى بالتلاميذ مرة أو مرتين على الاقل اسبوعيا وهو نظام مطبق فى المدارس فى الدول الاوروبية وبشكل خاص فى بريطانيا .

○ واشار قداسة البابا الى ضرورة تكوين مدرسة فكرية تكون صالحة للرد على الفكر الاخر مثل افكار ابن تيميه وغيرها وقال لقد طالبت بعض اصدقائى بضرورة اعداد رسائل دكتوراه ودراسات حول الكتب الصفراء لتنفيذ مابها من اقوال تستخدمها الجماعات المتطرفة ، وذلك حتى يستطيع الشباب حماية انفسهم من الفكر المتطرف .

ضوابط للديمقراطية

انتقد البابا الاستخدام السيىء للديمقراطية وطالب بوضع ضوابط للديمقراطية لحمايتها لانه باسم الديمقراطية يقوم الكثيرون بنشر اشياء لايجب ان تنشر وتوزيع شرائط يجب ان يتصدى لها ويظن البعض ان الحرية هى ان يفعل الشخص مايشاء . واكد البابا شنودة ان الانسان حر فى ان يفعل مايشاء بشرط الا يعتدى على حريات غيره والا يتعدى على النظام العام ويجب ان تكون الحرية مقيدة بالعرف والنظام العام والقانون .

وطالب بان تعطى الدولة للشباب حتى تاخذ الفكر السليم وان نهتم بالشباب وتساءل ماذا قدمنا للشباب لمواجهة مشكلاته مشيرا الى ان مشكلة الشباب ليست لدى الذين يحضرون الى الكنيسة او الجامع ولكن لدى من لايحضر .

وطالب بان تقوم الدولة بتوفير السكن الاقتصادى للشباب مثلما توفر الدولة البنية الاساسية فالسكن الاقتصادى هو بداية الطريق لحماية الشباب من الانحراف والتطرف لان الجماعات المتطرفة تقدم للشباب المسكن والزوجة والمال ولهذا ينجذب اليها الشباب بسرعة وبدون تفكير فى صحة او عدم صحة معتقداتهم .

الصناعات الصغيرة واستصلاح الاراضى

وللقضاء على البطالة يجب ان تشجع الدولة الصناعات الصغيرة لان هناك علاقة بين الالة والبطالة والالات اصبحت تحل محل الاشخاص . ومع وجود التكنولوجيا المتطورة من الصعب ان نجد فرصة عمل للشباب ولهذا لابد ان نشجع الصناعات الصغيرة . فالثورة حينما قامت عملت على تشغيل الشباب فى تشجير الصحراء ولهذا يجب ان تعطى الدولة الاراضى المستصلحة للشباب لزراعتها فهكذا نبنى الشباب وخطأ جدا ان تعطى الدولة الاراضى للشباب ليقوم هو باستصلاحها فحفر البئر الواحد لايتكلف اقل من عشرة الاف جنيه ومن اين للشباب حديثى التخرج هذه الاموال . فسياسة الدولة منح الاراضى للشباب يجب اعادة النظر فيها .

ويجب ان تضع الدولة فى اعتبارها تجارب بعض الدول مثل كوريا والصين وتايلاند وغيرها فحكومات هذه الدولة نجحت فى ايجاد فرص عمل للشباب رغم انها تستخدم احدث انواع التكنولوجيا .

وانتقد قداسة البابا شنودة سوء استخدام الوسائل الاعلامية حيث لايضع البعض المصلحة العامة فى المقدمة مشيرا الى ان التناقض الذى نراه بين الكتب والصحف فى مواجهة مشكلات الوطن فنرى من يبرز الامل ويتعلق به ونرى من يقدم لنا صورة قاتمة شديدة السواد . فالديمقراطية الاعلامية يجب ان تقدم لنا الراى وتعطى فى نفس الوقت حق الرد للطرف الاخر .

○ وطالب قداسة البابا شنودة العلماء بان يحددوا لنا مفاهيم واضحة لبعض الافكار حتى يستطيع الشباب الاستفادة منها فهناك فكرة الأمير وماهو موقف الديانات منها .. وفكرة التكفير ومن هو الكافر وهل الكافر هو الملحد الذى ينكر وجود الله ام من هو الكافر .. وفكرة الحاكمية .. وفكرة الجهاد وماهى حدود الجهاد فى سبيل الله واسلوب النهى عن المنكر



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : وطني

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٤

وكيف ينهى الانسان عن المنكر وماهو المنكر .

الموسيقى

هناك من جعل الموسيقى حرام ونهى عن سماعها فالموسيقى تستخدم في التواشيح الاسلامية ونحن نستخدم الموسيقى داخل الكنائس وفي التراتيل الدينية

واكد قداسة البابا ان العناية بالشباب وبفكر الشباب هى افضل الوسائل للرد على المتطرفين ويجب ان يستمر التليفزيون في عمل الندوات باستمرار لاستنارة فكر الشباب .

اين القيادات الشعبية

وتساءل قداسة البابا اين القيادات الشعبية في مواجهة التطرف والارهاب التى يتعرض لها الشباب ، ووجه انتقادات للقيادات الشعبية لعدم وجود صله وطيده بين القمة والقاعدة . فبعض اعضاء مجلس الشعب يعبرون عن راى الدولة فقط وينسى اهالى دائرته وقال انا احب بلدى وامتدحها ولكن ليس مديح بلدى يعنى اننى اتجاهل الاخطاء الموجودة فتجاهل الاخطاء لايصلح شيئا .

وطالب بان يظل عضو المجلس المحلى على اتصال دائم باهالى دائرته للتعرف على مشاكلهم والعمل على حلها .

وحول المدرسة ونظام التعليم طالب قداسة البابا شنودة بالايكون في المناهج الدراسية مايعمل على الكراهية والبعد بين ابناء الشعب المصرى والمناهج الحالية تحتاج الى اعادة نظر فيجب ان تعمل المناهج الدراسية على خلق روح المحبة والود بين الطلاب وعلى نبذ الكراهية والفرقة ، ويساعد في خلق روح المحبة والود المدرسون والريادات الذين يجب ان يخلقوا جيلا جديدا من الطلاب من خلال لقاءاتهم الاسبوعية، فمصر هى الدولة التى تعلم وستعلم منها العالم كله كيف استطاع مجتمع ان يعيش بديانتين مختلفتين كل هذه القرون من الزمن واستطاع ان يحافظ على وحدته وتماسكه .

وفي نهاية كلمته طالب قداسة البابا شنودة الثالث القيادات التنفيذية والشعبية بالتحرك السريع على كافة المستويات لمواجهة الخطر الذى يحيط بشباب المجتمع المصرى وحذر من بطء تحرك الدوله لحل مشاكل الشباب وطالب بالسرعة في بناء المساكن الاقتصادية للشباب بدلا من بناء مساكن مرتفعة التكاليف والقيمة الايجارية والاقساط الشهرية وبالتالى لايستطيع تحملها الشباب كما هو الوضع حاليا في المدن الجديدة الخالية من السكان .

واشار الى ضرورة ان تلعب الدولة دورا كبيرا في تمويل المشروعات للصناعات الصغيرة للقضاء على البطالة وان تعد وزارة التعليم مدرسيها ليلعبوا دورا كبيرا ويزرعوا الحب والسلام داخل نفوس وعقول الطلاب والتلاميذ وبزيادة الصلة الوطيده بين القيادات الشعبية والاهالى وان تمارس الديمقراطية ممارسة سليمة دون الاساءة الى فهم وممارسة الديمقراطية .

واشاد نواب مجلس الشعب اعضاء لجنة الشباب والرياضية بكلمة البابا شنودة واكد النائب « محمد السنديوني » ان كلمات البابا شنودة جاءت معبرة عن نبض رجل الشارع المصرى ومتفهمه لكافة محاور قضية الشباب واشاد ببلاغة البابا ودقة حديثه والمامه بكل الموضوعات التى تشغل الشارع المصرى .

ووجه رئيس جامعة الازهر الدكتور عبد الفتاح الشيخ الشكر للبابا شنودة لكلمته ومشاركته في الاجتماع وعبر عبد الرحيم الغول رئيس لجنة الشباب واعضاء اللجنة عن فرحتهم بمشاركة قداسة البابا شنودة ووجهوا اليه الدعوة لحضور اجتماعات اخرى للجنة للمشاركة في مناقشاتها والعمل على وضع الحلول المناسبة لمشاكل الشباب .

و . ك



مليار و ١٥٠ مليون جنيه لمشروعات الشباب من الصندوق الاجتماعى

تناقش اللجنة التنفيذية للصندوق الاجتماعى فى اجتماعها القادم برئاسة الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط عددا من المشروعات الجديدة التى سوف يمولها الصندوق الاجتماعى خلال الفترة القادمة وتبلغ قيمتها حوالى ٢٠٠ مليون جنيه.

وصرح الدكتور حسين الجمال الامين العام للصندوق الاجتماعى بانه تم التعاقد على تنفيذ مشروعات قيمتها ٩٥٠ مليون جنيه حتى الآن، وصل منها حوالى ٤٦٠ مليون جنيه للجهات الوسيطة التى تقوم بدورها لاقراضها للشباب ومن المنتظر ان تصل قيمة المشروعات التى يمولها الصندوق خلال الفترة القادمة ـ بعد موافقته على المشروعات الجديدة المقدمة ـ إلى حوالى مليار و ١٥٠ مليون جنيه.

واضاف انه سيتم خلال الاجتماع القادم الذى سيعقد فى منتصف الشهر الحالى بحث تخصيص ١٠٠ مليون جنيه للبنك الاهلى ليقوم بتمويل عدد من المشروعات المتنوعة التى ينفذها الشباب من خلال قروض يقدمها البنك، وكان البنك قد حصل من قبل على ٥٠ مليون حنيه تم اقراضها للشباب فى اقل من عام، بالاضافة الى بحث تخصيص ٥٠ مليون جنيه للمرة الثانية لبنك مصر لنفس الغرض.

وقال الدكتور الجمال انه تجرى حاليا دراسة ٦ مشروعات ضمن برنامج تنمية المجتمع، تشمل مشروعات لمحو الامية والتربية الاساسية وقروضا ميسرة لتوليد الدخل و ٣ مشروعات لتدعيم الجمعيات الاهلية ومدارس المجتمع بالجيزة والفيوم ومشروع القرى الصحية بالقليوبية وبنى سويف ليمولها الصندوق بمبلغ ١٩ مليون جنيه، بالاضافة الى دراسة تمويل ٣ مشروعات أشغال عامة لتطوير مياه الشرب وبعض قرى محافظتى اسيوط والقليوبية بمبلغ حوالى ٢٢,٤مليون جنيه.

مايسة السلكاوى



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٤

شباب .. خرجوا من دائرة انتظار « تراب الميرى »



لا عيب .. ولا حرج ..

إنما هو فكر جديد لشباب .. اقتحموا مجالات مختلفة من العمل .. بدلا من انتظار خطابات التعيين الحكومية ..

هؤلاء الشباب .. ربما كان مثلهم من اقتحم مثل هذه المجالات فى أوروبا وامريكا .. وربما ايضاً فى بلاد الخليج .. فلماذا لا يجربونها فى بلدهم .. هل الخوف من كلام الأهل والأصدقاء ونظرات المتطفلين ؟

وغامروا .. وازدادت ثقتهم بانفسهم .. وكسبوا دخلا محترماً ..

وهذه هى تجاربهم .. وتساؤلاتهم ايضاً !

● رفضوا العمل الحكومى تماماً !

أشرف محمود جابر ـ ليسانس حقوق ـ سنة رابعة تخرج (أى دفعة ٩٠) يقول :

ـ بدأت هوايات العمل فى مجال الأغذية والمشروبات من ثانوية عامة وعملت فى عدة شركات إلى أن وصلت الآن مديراً ماليا لمطاعم القرية الفرعونية بالجيزة ، رغم أن العمل بعيد عن تخصصى ورغم أننى درست دبلوماً فى القانون الخاص وأحضر الآن لدبلوم فى القانون العام إلا أننى أحب عملى وللأسف لم أدعمه بدراسة !

ـ أصدقاء الدفعة معظمهم فى خارج مصر يدرسون قانوناً ، أو بداخلها فى حالة من الفقر والجوع والتعب النفسى وبعضهم اتجه نفس اتجاهى وأخذ مناصب كويسة جداً فى مجال السياحة ..

ـ دخلى فى العمل يساوى خمس

مرات الدخل في العمل الحكومي الذي رفضته تماماً بعد أن جاءتني الفرصة !

ـ أهلي زعلانين جداً وبخاصة عندما أرفض العمل الحكومي وأعمل في القطاع الخاص لأنهم على اقتناع بأن العمل الحكومي أفضل ..

● أبيع سندوتشات !

ياسر فتحي ـ ليسانس آداب ـ سنة « ٥ » تخرج .. يبيع الساندوتشات على عربة أكل خاصة اشتراها أمام منزلهم الجديد بإحدى المناطق الجديدة بطريق الأوتوستراد بالقرب من المعادي .. يقول :

ـ أرفض العمل الحكومي لأن دخلي من عربة الساندوتشات مجز جداً وبخاصة أن هذه منطقة جديدة ولا يوجد منافسون والزبائن كثيرة في الورش التي حولي .

ـ أهلي موافقون على هذا العمل ويتمنون أن يتطور في المستقبل .. أن افتح مثلا محلاً للأطعمة والمشروبات لأن المستقبل النهاردة في التجارة أحسن من أي عمل آخر ..

صابر فتحي ـ بكالوريوس اقتصاد وعلوم سياسية ـ سنة « ٦ » تخرج يعمل بائع إسو شوب على طريق الأوتوستراد ومسئول بالكامل عن ميزانية البوتيك وعن محطة البنزين في ذلك الطريق والمؤهل محترم جداً .. فماذا يقول :

ـ حتى خطيبتي لم تعترض على هذا العمل ولا تعتقد أن الطريق مفروش بالورد أمام بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية ولكنها فرصة قد وجدتها أمامي وبدأت العمل في المحطة منذ إنشائها من ثلاث سنوات بعد أن تدربت على العمل في منطقة مستودع مسطرد .. ما المانع أن أستمر في هذه المحطة طوال حياتي لأنني الآن مسئول عنها وصاحب العمل يثق فيّ تماماً ودخلي هنا أفضل من دخلي في الحكومة ويساوي دخل الحكومة مرتين ونصفا !

● عامل نظافة !

أحمد حافظ ـ بكالوريوس تجارة ـ سنة « ٨ » تخرج .. تدرج في أعمال شركات القطاع الخاص إلى أن عرف طريق الفنادق ووصل إلى قسم (الهاوس كيبنج) أي قسم النظافة وتنظيم الحجرات .. يقول :

ـ بدأت عامل نظافة في الفندق وطريقة الحصول على عمل كانت صعبة جداً وطبيعة عملي كانت تنظيف دورات المياه !! وهي في فندق فاخر كهذا .. نظيفة ، حتى وصلت إلى وظيفة مشرف نظافة ، وبدأت بدخل شهري (٨٠) جنيها إلى أن وصل الآن إلى أضعاف دخلي في العمل الحكومي الذي أرفضه تماماً ، وكانت هناك في البداية اعتراضات من الأهل على الوظيفة وأنها مقززة ، ولكن أصبح اليوم اقتناع كامل بطبيعة عملي .. ما المانع أن أستمر فأنا أحب عملي جداً أحسن من الجلوس على مكتب طوال النهار في وظيفة حكومية وأخيراً الجلوس في المنزل بعد سن الستين !!

ـ أقصى رفض للحكومة والميري رأيته في تلك الفتاة التي اشتركت في مشروع تصنيع اللحوم-إلى لانشون وبسطرمة في أحد مشروعات الصناعات الصغيرة ، واشترك معها ثلاثة من الشباب والقرض الذي حصلوا عليه بلغ (٥٥) ألف جنيه والسداد تم بعد ثلاث سنوات من نجاح المشروع .

تقول ـ نجوى عبدالستار .. بكالوريوس علوم ، سنة (٥) تخرج :

ـ مكان المشروع في مدينة الحرفيين وهو ناجح جداً رغم صعوبات التسويق ومنافسة المحترفين إلا أن سداد القرض يتم بصورة منتظمة والعائد مجز جداً وبخاصة إذا كانت طبيعة العمل تتعلق بأي نوع من أنواع الأطعمة ، ونحن الأربعة كل واحد بتفكير وبرؤية .. بطموح وتخطيط يهدف في النهاية لنجاح المشروع .. نحن لا نخاف من المغامرة أو المخاطرة وأي تهاون لأحد منا نتيجته طبعا خطيرة لأننا سنظل في وضع المدين بقرض المشروع للحكومة !

● تراب الميري !

مازال هؤلاء تعلق بذهنهم فكرة العمل الحكومي وأمنية حياتهم ومازالت رغم أنهم يعملون في مهن ناجحة جداً ولكن الخوف يراودهم دائماً .. لماذا ؟؟!

يقول ـ أيمن عبدالله ـ معهد مساحة ـ سنة ثانية تخرج :

ـ أعمل مساعد أمين مخازن بالقرية الفرعونية وبرغم أن التخصص قياس الأراضي الزراعية ، ولكن الحكومة أمان .. ولا أحد يعرف أين ساكون غداً !

ويقول ـ طارق محمود حسين ـ بكالوريوس زراعة ـ سنة (٦) تخرج :

ـ أعمل ضابط أمن على أحد الأماكن الهامة رغم أنها بعيدة عن تخصص الزراعة .

ـ زملاء الدفعة بعضهم حصل على أراض زراعية وبعضهم عمل في المشاتل وآخرون لا يجدون عملاً ، لكن رغم أنني أخذت الفرصة إلا أن العمل الحكومي أفضل لشعور الإنسان بالأمان ولا يأتي يوم يفصل فيه عن العمل .. ورغم أن مرتب الحكومة ضعيف ولكن الاستقرار فيها جيد رغم أن مرتبي هنا يساوي مرتين من الدخل في الحكومة ..

ويقول عاصم محمد حسن ـ بكالوريوس معهد طباعة ـ سنة « ٦ » تخرج :

ـ أعمل كابتن بأحد المطاعم وأصدقائي من الدفعة منهم النقاشون والحدادون والكهربائية ولا يوجد إلا نسبة ٣٪ فقط من وجد الفرصة في تخصصه ولكن بواسطة لأننا الآن نسمع ترديد الكلمات والشعارات الكاذبة



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٤

فقط !! حتى التليفزيون جميع حواراته عن الأغنية الشبابية والأغنية الهابطة .. ولا أرى برنامجاً حقيقياً يهتم بتشغيل الشباب وبمشاكلهم .

ـ أنتظر العمل الحكومى وأتمنى أن أعمل فيه علشان المستقبل وأنا أرثى لحالى عندما أجد « كهربائى » مثلا يعمل فى مجال الطباعة لأنه المفروض أنه مجال تخصصى ولكن الواسطة تحكم .. لأن زوج خالته قريب لابن عمة فلان !!

● **الميرى ميرى !**

على باب فندق (...) الخمس نجوم وجدته .. يرتدى بدلة سمراء كاملة ويمسك بيديه جهاز اللاسلكى .. ضابط الأمن .. عبدالعظيم مصطفى ـ ليسانس آداب ـ سنة (٤) تخرج يقول :

ـ بدأت العمل مندوب مبيعات إلى أن وصلت إلى هنا وحصلت على عمل بالعافية فى الفندق لأن الوظيفة هنا نوع من الخيال .. خصوصاً بعد اختبارات كثيرة اجتزتها وشهادات حصلت عليها من الفندق .

ـ أصدقاء الدفعة رضوا بالأمر الواقع وأغلبهم لم يحصل على عمل وهم يحسدوننى على عملى هنا ، والشغل ليس عيباً ، فيوجد شباب هنا فى الفندق يعملون فى (الهاوس كيبنج) وفى البار وفى (البى سين) وحاصلون على مؤهلات عليا .

ـ عمل الفنادق أحبه جداً ولن أكمل فى الدراسات العليا فلا فرق بين الدبلوم والليسانس والماجستير من وجهة نظرى ، ورغم أن دخلى هنا ثلاثة أضعاف مرتب الحكومة ولكن إذا حصلت على عمل فى الحكومة سأترك الفندق لأن الميرى ميرى !

فى نفس الفندق تعلق ـ لمياء سعداوى ـ بكالوريوس تجارة ـ سنة أولى تخرج قائلة :

ـ لا أجد عيباً فى العمل فى مجال تنظيم الحجرات فى قسم (الهاوس كيبنج) وهذه فرصة كبيرة لى للتعرف على مجال جديد من مجالات الحياة لأننى حديثة التخرج ، ويكفى فرحتى الشديدة جداً لأننى اجتزت اختبارات الفندق من ضمن المئات من الشباب والفتيات .. هذه ثقة غالية .. والمرتب والحمد لله معقول .. وهناك شىء اسمه (تبس) أى بقشيش وهومعروف فى الفنادق .

● **حيرة شباب !**

هؤلاء يعملون فى مهن مختلفة عن تخصصاتهم ولكنهم مترددون ما بين فكرة العمل الحكومى والعمل فى القطاع الخاص .

يقول ـ محمد السيد إبراهيم ـ بكالوريوس تجارة ـ سنة (٤) تخرج :

ـ أعمل فى مجال السرفيس فى أحد المراكب السياحية وإذا جاءتنى فرصة العمل الحكومى فذلك يحتاج إلى تفكير عميق لأن لكل عمل مميزاته وعيوبه .

ويقول ـ سامح محمد حسنين ـ معهد تجارى ـ سنة ثانية تخرج :

ـ لا أعتقد أن أحداً ينتظر القوى العاملة الآن .. طالما أن عمل راض عنه نفسياً والأهل يرضون عنه والدخل مجز والمكسب حلال فلن أفكر فى عمل آخر ولكن سأحاول أن أطور نفسى فى مجال السرفيس أيضاً على هذا المركب السياحى .

ويقول ـ إيهاب حجاج ـ معهد فنى تخصص كهرباء ـ سنة (٤) تخرج :

ـ أعمل كافتيرى فى أحد المطاعم الكبرى وإذا عملت فى الحكومة فلن أؤسس حياة زوجية بالدخل الحكومى فأنا مرتبط بفتاة ولابد أن أحصل على دخل كبير يكفى إلتزامات الحياة الزوجية الجديدة والدخل فى مهنتى يساوى أربع مرات دخل الحكومة ولكن الحكومة .. ضمان وأمان .. فقط !!

كارم محمد ـ معهد تجارى ـ سنة (٥) تخرج . مغترب من الفيوم ويسكن شقة مفروشة ويعلم أهله جيداً أنه يعمل فى القاهرة ولكنهم حين يعلمون أنه يعمل كابتن فى أحد المطاعم سيرفضون تماماً ، يقول كارم :

ـ أهلى يعترفون بشدة بالشهادات والمؤهل ويتفاخرون فى البلد بذلك رغم أننى لاأعتقد فى الحصول على شهادة ، فهى تراكمات عديدة من الأوراق المختومة .. فالعمل هنا مجز جداً ولا أنتظر القوى العاملة ولكن إذا واتتنى الفرصة لن أقول لا !!

صابر عبدالعاطى ـ معهد كيميائى ـ سنة (٥) تخرج ويعمل كبابجى بأحد المطاعم الكبرى .. يقول فى البداية :

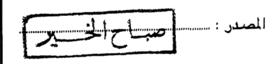
ـ شتان الفرق ما بين الكيمياء والكباب .. الكيمياء تحتاج لواسطة للعمل فى شركات البترول مثل أصدقاء الدفعة الذين تعينوا بالواسطة ، والكباب ينظر الناس الآن لعامله فى المطعم نظرة إزدراء فليس له وضع اجتماعى .. لن يرشح نفسه مثلا فى دائرة انتخابية ، رغم أن العائلة البريطانية تعمل طباخين هواة فى المطاعم !

الكيمياء لن أستطيع أن أكمل دراسات عليا فيها وأنا فى الكباب ، فلابد أن أكون كيميائيا فى شركة بترول أو بسوهيبات أو أدوية وليس « كبابجى » !

أما الكباب فدخله مرتفع وأهواه وأدرس فنونه منذ الثانوية العامة والدخل منه يقارب الدخل الخيالى فى إحدى شركات البترول .. فخطورة المهنة تزيد من نسبة المرتب ..

أحلام على الموتوسيكل

إذا مشيت أخيراً فى شوارع القاهرة ستجد شباباً يركبون دراجات بخارية ويرتدون زياً أحمر اللون وبالخلف صندوق كبير مرسوم عليه إعلان


المصدر : 

التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

« بيتزا » لإحدى الشركات .

استوقفت أحد الشباب بعد أن أوصل طلبية لإحدى الشقق بالمهندسين وتعرفت عليه .

رشدى عبدالحكيم - بكالوريوس هندسة - سنة ثانية تخرج بحث عن عمل فى مجال هندسة الميكانيكا فلم يجد .. تعلم السواقة بعد أن كان خائفاً منها بشدة .. وتعلم بصفة خاصة قيادة الموتوسيكل .. واهتم بالمظهر الحسن وبقليل من الصبر نجح فى الاختبار بعد أن تقدم لهذه الشركة المتخصصة فى « البيتزا » .

قال : أحلم أولا أن أستمر فى العمل دون مشاكل ودون أن يستغنى عنى صاحب العمل .. أحلم أن أشترى موتوسيكل .. أحلم أن أحوش الكثير من الفلوس من أجل خطيبتى .. أن أحصل على شقة ، ويتبدد حلمى حين أرى نظرة ازدراء من زبون حين أرتطم بسائق فى الشارع ويشتمنى .. حين أرى مرتبى آخر الشهر لا يكفى تحقيق واحد على مائة من هذه الأحلام !!

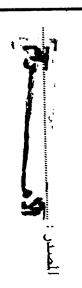
كانت تتردد على مسامعى كلمات أغنية جديدة لمحمد منير ..

حبة صبر حبة حماس
يبقى الحلم صورة وصوت
لو بطلنا نحلم .. نموت

ياليته سمعها أو قرأها الآن حتى تصبح الأحلام واقعا جميلا بعد سنوات التخرج .

« حمدى مصطفى »





دليل اخر على ضرورة تدخل «القيادة السياسية» لانقاذ قروض الشباب:

مواجهة

السجل التجاري: لم نتفق على اى تيسير يخالف القانون!
الصندوق الاجتماعي: وافقتم وتراجعتم .. وهذا هو المستند!

تلقيت من اللواء اسحاق محمد العشماوى وكيل اول وزارة التموين تعليقا على ما اثرته الجمعة الماضى حول معوقات إستصدار التراخيص لمشروعات الشباب الصغيرة، التى يتعثر بسببها حاليا حوالى ١٥ الف مشروع كادت تسد أمامها تماما فرصة الحصول على قروض الصندوق الاجتماعى ..

قال المسئول فى تعليقه :

«إن الامانة تقتضى القول، واتفق معكم فى ذلك ، انه لأهمية الموضوع واتساقا مع السياسة العامة للدولة، فى تذليل العقبات أمام الاستثمارات بشكل عام، ومنها مشروعات الخريجين، بل وأصحاب المشروعات الجديدة أن تبادر الاجهزة المعنية الاخرى بتبسيط الاجراءات الخاصة باصدار التراخيص والموافقات،بالاضافة الى تقصير المدى الزمنى المطلوب لاصدارها ».

ولكن فى ذات الوقت الذى ينتهى فيه وكيل اول وزارة التموين الى هذه الضرورة .. ينفى تماما فى بداية رسالته ان مصلحة التسجيل التجارى، دعيت أو ساركت فى اجتماعات التيسير التى ذكرت الصفحة الاسبوع الماضى انها عقدت خلال الفترة من اغسطس ٩٣ وحتى فبراير ٩٤، واتفق فيها ممثلو الصندوق الاجتماعى ومصلحة التسجيل التجارى والأمن الصناعى والبنوك، على أن يصدر البنك خطابا للأمن الصناعى بأنه يوافق على المشروع ومستعد لتمويله،وبناء على ذلك يصدر الحى ترخيصا مؤقتا او خطابا يفيد بأن الشاب فى طريقه للحصول على الترخيص النهائى عند وصول الآلات، وتكتفى مصلحة التسجيل التجارى بالترخيص المؤقت أو ايصال المعاينة، وتقوم باصدار السجل التجارى للشاب المستثمر.. وبذلك يصرف البنك قرض شراء الآلات، وتستكمل بعد ذلك اجراءات استخراج الرخصة النهائية.

وكيل اول وزارة التموين يؤكد أن مصلحة التسجيل التجارى لم تتفق على شئ من هذا حتى تتنكر له، كما ورد فى طرح المشكلة الاسبوع الماضى .. ويضيف :« إن مصلحة التسجيل التجارى تمثل الحلقة الاخيرة فى الاجراءات، ولا تملك القيام باستخراج السجل التجارى بالمخالفة للقوانين الخاصة بالرخص، ويتساءل : ما هو الموقف لو اخذ الخريج القرض من البنك واكتفى بايداعه احد البنوك للافادة من فوائده وعدم اكمال المشروع أو السير فيه بطيئا ما دام قد حصل على سجل تجارى قبل مزاولة النشاط ؟!

○○○

وفى المقابل يؤكد المسئولون بالصندوق الاجتماعى أن اتفاق التيسير تم بالفعل،وحضر اجتماعاته، واقره ممثل مصلحة السجل التجارى.. ولكن حدث بعده أن تنكر السجل التجارى لكل ما اتفق عليه . والدليل الدامغ على ذلك الخطاب الذى بعثت به الغرفة التجارية بالاسكندرية الى وكيل أول وزارة التموين لشئون التجارة الداخلية بتاريخ ٩٤/٤/٢٦ تقول فيه «ورد الخطاب الدورى رقم ٥ من ابريل ١٩٩٤ الصادر من مصلحة التسجيل التجارى بشأن تعليمات السيد الاستاذ رئيس قطاع التجارة الداخلية بأن يراعى عقد تغيير الانشطة التى تخضع للترخيص ضرورة صدور الترخيص النهائى وارفاق صورة منه بطلب العقد. ولا يعتمد بايصال المعاينة، أو الخطاب الصادر من الحى أو مجلس المدينة المختص بالسير فى اجراءات استخراج الرخص »!

يتساءل المسئولون فى الصندوق الاجتماعى:« الايعنى نص الخطاب أنه كانت هناك تيسيرات معمول بها ذكرها الخطاب بالتحديد .. وهى التى اتفق عليها فى فبراير الماضى ويلغيها تماما قرار ٥ ابريل اللاحق .. مما أصبح محتما معه على الشاب طالب القرض أن يحصل أولا على رخصة تشغيل نهائية من الحى .. لمشروع لم يبدأ بعد ! لكى يمكن أن يستخرج السجل التجارى الأمل الذى بدونه لا يصرف البنك القرض ؟!

وألا يكون بذلك قد عدنا الى فزورة « ايهما الأول البيضة أم الفرخة» وبذلك تسد تماما، كما هو حادث الآن، فرصة اقراض الشباب للمشروعات الصغيرة ؟

■ المحرر : أظن أن «الواقع الخطير » فى اقراض الشباب الذى اثارته الصفحة الجمعة الماضى، تتأكد الآن مرة أخرى حاجته الملحة الى تدخل عاجل من «القيادة السياسية» .. التى كان لها الفضل الاول فى توجيه شباب الخريجين الى الخلاص من قبضة البطالة المدمرة عن طريق العمل الانتاجى الذى أكدت الدولة مرارا أنها توفر له قروض البداية من الصندوق الاجتماعى ؟!



المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٤

كيف تحصل على قروض الصندوق الاجتماعى ؟

٥٠ ألف جنيه لكل شاب و ٢٠٠ ألف للشركاء

تيسيرات جديدة للخريجين

١٠ مكاتب اقليمية في خدمتك .. والامانة العامة فى انتظارك

الحصول على فرصة عمل حلم يراود كل شاب .. وتملك ورشة انتاجية امنية كل حرفي .. وقروض الصندوق الاجتماعى هى الامل فى تحقيق الحلم والامنية .. ولكى نوفر على شباب الخريجين والحرفيين عناء البحث عن اجراءات الحصول على القروض .. نستعرض معا خطوات الحصول على القروض والمستندات المطلوبة .

المكان أولاً

قبل التوجه الى الصندوق الاجتماعى يجب اولا تحديد نوعية المشروع الذى تريد القيام به وان يتوفر لديك المكان المناسب لتنفيذه سواء داخل محافظة القاهرة او خارجها حيث قروض الصندوق تنفق



المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ يونيو ١٩٩٤

على شراء الآلات والمعدات ومستلزمات الانتاج .

وبعد ذلك توجه الى الامانة العامة للصندوق الاجتماعي للتنمية اذا كنت من سكان محافظات القاهرة والجيزة والفيوم والشرقية والاسكندرية وعنوانها شارع حسين حجازى المتفرع من شارع قصر العينى كما تم تخصيص مكتب خاص لاستقبال طلبات شباب هذه المحافظات في الدقي ـ ٧٠ شارع التحرير .

اما اذا كنت من محافظة اخرى فتوجه الى اقرب مكتب للصندوق الاجتماعي التابع لمحافظتك حيث توجد عشره مكاتب اقليمية في كل من الاسماعيلية ويخدم شباب محافظات الاسماعيلية وبورسعيد

والسويس وشمال وجنوب سيناء وعنوانه ، شارع الجمهورية ـ عمارة برج الثلاثين ، ومكتب شبين الكوم ويغطى المنوفية ، ٩٥

شارع سعد زغلول ـ مكتب اسوان ، لخدمة اهالى اسوان وحلايب وشلاتين ، عمارة مصر للتامين ـ ١٩ شارع ابطال التحرير ، ومكتب

قنا لمحافظات قنا والبحر الاحمر والاقصر ، ميدان عبد المنعم رياض ـ عمارة مصر للتامين ، ومكتب المنصورة لشباب الدقهلية

ودمياط وكفر الشيخ ، ٧٩ شارع الجيش شقة ١٩ ، ومكتب اسيوط ويغطى اسيوط والوادى الجديد ، ٢ عمارة الشرق للتامين ـ

شارع الجيش ، ومكتب المنيا ، ناصية عدنان المالكي والجلاء ـ تقسيم سلطان ، ومكتب بنى سويف ، ٩ شارع الامام ابو حنيفة ـ الحي الغربي ، ومكتب دمنهور لتلقى طلبات شباب البحيرة ومرسى

مطروح ، ٣٨ شارع الجيش ، ومكتب سوهاج ، ٦٤٩ طريق اسيوط ، ومكتب طنطا لخدمة ابناء محافظتي القليوبية والغربية ، ٩ شارع محب ناصية شارع طارق بن زياد ،

استمارة الجدوى

بعد التقدم للامانة العامة او المكتب الاقليمي اكتب الاستمارة الخاصة بالمشروع

ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وهي تتضمن المعلومات الشخصية عن مقدم الطلب وشركاء المشروع مع خبرات

ومؤهلات كل فرد منهم وذكر الاعمال السابقة لكل شريك وذلك للتاكد من نجاح مشروعك بالاضافة الى بيانات عامة عن المشروع

كالاسم المقترح ونوع النشاط والغرض منه ، صناعي او اجتماعي اوامن غذائى ،

وموقع المشروع وعنوانه ـ قيمة القرض

المقترح لشراء المعدات ومستلزمات الانتاج ـ فكره موجزة عن المشروع مع تحديد قنوات التسويق لمنتجاتك من حيث منافذ التوزيع ، اجمالى المنتجات السنوية بعد الحصول على القرض مع ايضاح انواع المنتجات والكمية وسعر البيع للوحدة

واجمالى القيمة بالجنيه ـ توضيح موقف المشروع حاليا سواء هو نشاط قائم ويعمل والغرض من القرض لعمل توسعات بالمشروع او نشاط جديد يبدا عمله عند الحصول على القرض ـ بيانات خاصة عن المكان من حيث مساحته وقيمة المبانى او

الايجار السنوى ـ بيانات خاصة بالمعدات والآلات سواء كانت معدات موجودة حاليا بالمشروع او المعدات المطلوبة ـ تحديد مدى قدرتك على المساهمة في تمويل المشروع خاصة في الاصول وتشمل وسائل النقل والاثاث والمفروشات ومهمات الامن

الصناعي ومصاريف التاسيس والتدريب وتجارب التشغيل ـ وصف الدورة الانتاجية لمشروعك منذ بدء شرائك للخامات حتى حصولك على قيمة مبيعاتك مع ذكر الزمن

اللازم لهذه الفترة ـ الخامات السنوية شاملة التغليف ـ الاجور السنوية للعمالة

الحالية والمطلوبة ـ المصاريف الادارية للمشروع من الكهرباء ومياه وتليفون وفاكس ..

خطاب للبنك

بعد تقيم الدراسة للتاكد من جدية المشروع عن طريق الصندوق يتم قبولها وتحصل على خطاب رسمي الى احد البنوك المتعاقد معها والقريب من مكان مشروعك

وذلك للحصول على قيمة القرض بحد اقصى ٥٠ الف جنيه للفرد ويصل الى ٢٠٠ الف جنيه للشركاء والفائدة على القروض الان

٩ ٪ وفي طريقها لتخفيضها الى ٨ ٪ الشهر القادم وذلك النسبة للمشروع الجديد وتصل الفائدة الى ١٢ ٪ للمشروع القائم .

ويتم صرف القروض عن طريق بنوك القاهرة ومصر والاهلي والاسكندرية والائتمان الزراعي كجهاز وسيط لضمان جدية المشروع لتسديد قيمة القرض على ٥ سنوات منها عامين فترة سماح .

يستفيد من قروض الصندوق الاجتماعي اصحاب المشروعات الصغيرة وخريجو المعاهد و الكليات النظرية بعد التدريب واصحاب المشروعات الجديدة لمن لديهم

خبرة وايضا العمالة التي سيتم اعادة توزيعها نتيجة الخصخصة في ظل سياسة الاصلاح الاقتصادى التى تنتهجها الدولة والعائدون من الخليج .

والمستندات المطلوبة هى السجل التجارى والبطاقة الضريبية والرخصة .

تيسيرات و تسهيلات

وتسهيلا على شباب الخريجين اصحاب المشروعات الجديدة تقرر استخراج تراخيص مؤقتة لحين صرف القروض .

وتم اصدار قرار جمهورى باعفاء المشروعات الصغيرة من سداد الضريبة على الارباح التجارية طوال فترة القرض و بحد اقصى ٥ سنوات .

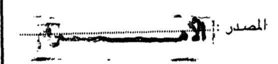
كما سيتم تشكيل لجنة من وزير الدولة للمجتمعات العمرانية الجديدة ونائب رئيس بنك الاستثمار القومي لوضع القواعد التنفيذية لتمليك الشباب للوحدات بالمدن

الجديدة والمجتمعات العمرانية باسعار رمزية وعلى فترات سداد طويلة الاجل تصل الى ٣٠ سنة اسوة بمشروعات الاسكان .

ومن اجل ايجاد حل لمشاكل تسويق منتجات شباب الخريجين اقرت اللجنة التنفيذية للصندوق الاجتماعي للتنمية برئاسة الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس

الوزراء ووزير التخطيط في اجتماعها الاخير استراتيجية الدعم التسويقى للحد من المشاكل التى تواجه المشروعات الصغيرة عن طريق الاشتراك في المعارض المحلية والدولية واقامة معارض دائمة في بعض المحافظات .





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ يونيو ١٩٩٤

■ تعليمات عاجلة للدكتور يوسف والى بدأ تنفيذها من أمس.. حققت:

استجابة

الغاء «أكبر عقبة» امام صرف قروض الشباب

توقف بسببها ١٥ ألف مشروع منذ أربعة أشهر

حققت صفحة «اهتمامات الناس» كسبا كبيرا لما لا يقل عن ١٥ الفا من شباب الخريجين كانت مشروعاتهم الصغيرة قد توقف تنفيذها تماما منذ حوالى ٤ اشهر بسبب تعقيدات الحصول على «السجل التجارى» اللازم لصرف قرض الصندوق الاجتماعى من البنوك.

استجاب الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء للزراعة واستصلاح الاراضى، والقائم حاليا بعمل وزير التموين لما طالبت به الصفحة، واصدر تعليماته الثلاثاء الماضى بالغاء الكتاب الدورى رقم (٥) لسنة ١٩٩٤ الذى كان يمثل اكبر عقبة أمام حصول طالبى القروض من الشباب على السجل التجارى.. وامر بالعودة الى تطبيق «الآلية السابق الموافقة عليها» للتيسير على الشباب.. وبدأ بالفعل منذ امس التنفيذ العملى لتعليمات نائب رئيس الوزراء الذى اشاد بالدور الذى يلعبه الصندوق فى تنمية المجتمع.

فور صدور تعليمات الدكتور يوسف والى، عقد اجتماع بين الدكتور مهندس ممدوح عونى مدير عام برنامج تنمية المشروعات بالصندوق الاجتماعى، واللواء اسحق العشماوى رئيس قطاع التجارة الداخلية بوزارة التموين، وتم الاتفاق على ثلاث نقاط:

(١) ان تصدر الجهة المتعاقدة مع الصندوق الاجتماعى للتنمية والممولة للمشروع (بنك، محليات، جهات اخرى) خطابا يسلم لطالب القيد بالسجل التجارى بما يفيد الموافقة من حيث المبدا على تمويل المشروع من قروض الصندوق الاجتماعى للتنمية وطلب تسهيل استخراج السجل التجارى حتى يمكن السير فى باقى الاجراءات.

(٢) ان يتم استخراج السجل التجارى بناء على الخطاب السابق بالاضافة الى خطاب من الحى او مجلس المدينة التابع له المشروع بما يفيد السير فى اجراءات استخراج الرخصة.

(٣) انه اذا رأى الصندوق الاجتماعى من واقع المتابعة التى يقوم بها ان بعض المشروعات غير جادة يقوم باخطار قطاع التجارة الداخلية بوزارة التموين لالغاء السجل التجارى لهذه المشروعات.

واكد طرفا الاتفاق، انه تم فور التوقيع عليه، ارسال برقيات عاجلة بما تضمنه الى كافة ادارات السجل التجارى، ومجالس الاحياء والمدن، والبنوك، للعمل فى الحال بالتيسير الجديد، الذى وصفه الدكتور



د. يوسف والى



د. حسين الجمال

حسين الجمال امين عام الصندوق الاجتماعي بانه انهى جمود الحركة لما لا يقل عن ١٥ الف مشروع صغير للشباب، كان الصندوق قد وافق عليها، ووفر لها تمويلا لا يقل عن ٢٠٠ مليون جنيه، أحاله الى البنوك لصرف القروض لها، لكن استخراج السجل التجارى ظل العقبة الكبرى القائمة أمام اتمام ذلك طوال الاشهر الاربعة الاخيرة.

واضاف امين عام الصندوق انه يسعى حاليا وراء تيسيرات اخرى في اتجاهين:

■ أولهما: التفاوض مع البنوك التى تقرض مشروعات الشباب من تمويل الصندوق الاجتماعي لزيادة التسهيلات الممنوحة بمضاعفة فترة السماح التى تسبق بدء سداد القرض، والتى تتراوح مدتها حاليا من ٦ أشهر الى سنة، واطالة مدة سداد القرض من عامين حاليا الى ٥ أعوام فيما يقدمه الصندوق، بنفس سعر الفائدة الذى خفض الى ٩٪.

■ ثانيهما: القيام حاليا بدراسة تفصيلية لمدى ما يمكن اختصاره من حوالى ١٥ خطوة فرضت جهات اصدار التصاريح والتراخيص على الشباب ضرورة اجتيازها قبل صرف قروض الصندوق.



المصدر : الأذاعة والتليفزيون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨

عمر بطيشة :

هديتنا للشباب ٥٠ ألف فرصة عمل

■ ■ ثلاثون عاما وراء الميكرفون هى عمر الشاعر والإذاعى اللامع عمر بطيشة اثرى خلالها وجداننا بالكثير من البرامج الإذاعية التى حرصت الجماهير على سماعها والاستمتاع بها . وعندما تولى منصب رئيس إذاعة الشباب والرياضة اعطاها كل ثمار جهده ، فرأينا هذه المحطة فى ثوب آخر شعارها الصادق ، تسمع وكأنك ترى ، لهذا كان لنا هذا الحوار مع .. عمر بطيشة .. ● ●

جمال نور الدين

● .... ؟

● فى البداية احب ان اوضح ان إذاعة الشباب والرياضة تحولت من إذاعة محلية إلى إذاعة عالمية تواكب الأحداث الرياضية فى مختلف انحاء العالم وقد حققت التواصل مع المستمع فزادت مدة الإرسال إلى (١٣) ساعة يوميا من السادسة صباحا حتى السابعة مساء ، تنفيذا لتوجيهات السيد صفوت الشريف وزير الإعلام وزادت ايضا الفقرات المفتوحة على الهواء لنفس السبب .

● .... ؟

- تم اقتحام مشاكل الشباب المصرى وعلى رأسها مشكلة البطالة التى يعانى منها الكثير من شبابنا وكان ذلك من خلال مشروع « العيدية » الذى وفرت فيه إذاعة الشباب والرياضة بالتعاون مع بعض الشركات والمؤسسات حوالى ٥٠ الف فرصة عمل للشباب فى الأقاليم والمحافظات المختلفة . ايضا تم التنسيق مع المجلس الاعلى للشباب والرياضة واقيم اكثر من معسكر لاستيعاب الشباب خلال الأجازات الصيفية والعطلات الدراسية .. ايضا ركزنا على الدعوة لممارسة الرياضة وعدم الإكتفاء بمشاهدتها .

● حاولنا كسر حاجز البعد بين المستمعين وميكرفون الإذاعة باشتراكهم فى فترات البث المباشر على الهواء فى ايام المباريات من خلال توقعاتهم قبل إذاعتها وتعليقاتهم بعد إذاعة المباريات .

● .... ؟

- اضفت خدمة جديدة لإذاعة الشباب والرياضة وهى خدمة المراسلين حيث استعنت بمراسلى

الإذاعة فى جميع أنحاء العالم لبث رسائل رياضة على الهواء لمتابعة اهم الأحداث الرياضه فى هذه العواصم . كما تم تغطية عدد على أكبر من المباريات المذاعة على الهواء من اكثر من ملعب فى وقت واحد ، وقد يصل عدد المباريات إلى « ٧ مباريات » علينا ان نوافى المستمعين بتفاصيلها وننقل آخر أحداثها فى توقيتها حتى يتابعها المستمع بشكل مباشر ، هذه الميزة اعطت للشباب والرياضة خصوصية وتفرد فى صالح المستمع اننا نزوده بالنتائج اولا باول .

● ....؟

- هناك اهتمام بالغ من الشباب والرياضة ببرامج المنوعات والبرامج الثقافية فلدينا برامج مميزة لها شخصيتها الكاملة مثل « قول ياقلم ، يقولون عنى - اين تذهب اليوم - افتح ياسمسم - صباح الشباب صباح الرياضة - على الهوا سوا - ودنيا المنوعات ، كل هذا حقق طفرة شهد بها الجميع .

● ....؟

- فى مناخ الديمقراطية وحرية الراى لاخطر ولا حظر على إذاعة اى رأى فى الإعلام المصرى بكل شبكاته وقنواته ونكفل تعددية الآراء ونتيح الفرصة للتعبير عن الرأى نحن نرحب باستضافة الشخصيات صاحبة الراى الآخر على الهواء مباشرة .

● ....؟

- هناك مشروع مسلسل درامى إذاعى جديد عن حياة ونشاة الأبطال الرياضيين الذين اثروا على الساحة الرياضية ، يكتبها الكاتب الصحفى عبدالرحمن فهمى ايضا هناك مسلسل عن « دورة اتلانتا » جارى دراسته ليخرج للمستمعين فى احسن صورة تعطيه المعلومات ويستفيد منها .

● ....؟

- انا ارحب بالمنافسة فإذاعة الشباب والرياضة لها خصوصيتها التى تميزها عن باقى الإذاعات والمنافسة عموما تدعونا للتطوير وهى فى صالح المستمع وليست ضد الشباب والرياضة لاننا نتفرد بأسلوبنا الشبابى الرياضى .

● ....؟

- الدراسات والأبحاث الخاصة بميول الشباب ورغباتهم نعتمد فيها على إدارة بحوث المستمعين فى الإذاعة والتليفزيون والتى تحلل تقارير المتابعة والتغذية لآراء وكتابات المستمعين فنقوم بدورنا بترجمة هذه الرغبات إلى برامج .

● ....؟

- الخطة القادمة لإذاعة الشباب والرياضة تتضمن تحقيق توجيهات صفوت الشريف وزير الإعلام فى تحويل إذاعة الشباب إلى إذاعة تبث على مدى ٢٤ ساعة يوميا مما يتيح الفرصة لتطوير الخدمة الإذاعية التى نقدمها وهذا يعطينا فرصة اكبر لخدمة المستمعين ، ايضا جارى الاتصال بجميع الجهات المختصة كالمجلس الأعلى للشباب والرياضة ووزارة التربية والتعليم والجامعات ومراكز البحوث للتعاون المشترك بيننا من اجل استقطاب شباب مصر وحمايتهم من الانحرافات والإغراءات والقضاء على مشاكلهم والمساهمة فى حلها .

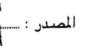
- هناك برنامج «شباب على طول» يقدم تجارب الكبار للشباب لكى يستفيدوا من هذه التجارب فى المستقبل وفى حياتهم العملية .

● ....؟

- ارجوا من الجميع ان يعرف اننا نلاحق العصر ونفتح عيوننا على الحقائق الجديدة والمستجدات التى فرضها العصر حتى لا نقبع فى دائرة التخلف لذلك نسعى دائما للتطوير .



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٤

الشباب ومشاكل قروض الصندوق الاجتماعى

يتعرض حاليا ١٥ الف مشروع صغير لشباب الخريجين تمت دراستها من جميع الجوانب ووافق عليها الصندوق الاجتماعى ووفر لها التمويل اللازم ويقدر بـ ٢٠٠ مليون جنيه موجودة بالبنوك وجاهزة للصرف فورا ولكن التعقيدات والاجراءات البيروقراطية والشروط العجيبة التى لايمكن توافرها تحول دون حصول هؤلاء الشباب على هذه القروض ، وتمنع تماما فرصة تنفيذ ١٥ الف مشروع صغير للشباب .

البعض يقول .. ان هذه التعقيدات التى ظهرت فجاة سببها حدوث خلاف بين الصندوق الاجتماعى والمحليات بسبب اسناد تمويل الشباب من اموال الصندوق للبنوك والبعض الأخر يرد بان هذا غير صحيح لانه عندما جاء التمويل الخارجى من ثلاثة صناديق عربية بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه فى الشريحة الاولى كان الشرط الاساسى فى الاتفاقيات ان يكون صرف القروض للشباب عن طريق البنوك وبضماناتها الكافية للاستيراد وان يكون الاقراض من تمويلها للمشروعات الصغيرة فقط .

والشباب يصرخ .. مالنا وكل هذه التعقيدات البيروقراطية .. نريد ان نعمل وننفذ مشروعاتنا الصغيرة التى سبق وان وافقتم عليها

« الاقتصادى » فى تحقيق هذا العدد يطرح وجهات النظر العديدة فى هذا الموضوع ويستمع لصرخات الشباب الذى كان على وشك أن يبدا تنفيذ مشروعه الصغيرة ويحقق أحلامه فى العمل والاستقرار ولكن الكتاب الدورى رقم ٥ لسنة ١٩٩٤ قضى على كل آمال واحلام الشباب ويستطلع ايضا راى الدكتور حسين الجمال امين عام الصندوق الاجتماعى واللواء اسحاق العشماوى وكيل اول وزارة التموين لقطاع التجارة الداخلية

سهر الدماطى
مديرة الائتمان بالصندوق الاجتماعى

● الكتاب الدورى رقم ٥ جعل حصول الشباب على القروض أمرا مستحيلا



اسحاق العشماوى
وكيل اول وزارة التموين لقطاع التجارة الداخلية

● سنوافق على إعطاء السجل التجارى للشباب بضمان خطاب من الصندوق ومن الأمن الصناعى





الشباب :

● استخراج السجل التجارى أصبح حقا للقادرين ماديا فقط

زينب إبراهيم



الدكتور حسين الجمال
امين عام الصندوق الاجتماعى

● اتفاقيات التمويل نصت على ضرورة صرف القروض عن طريق البنوك

ماذا يقول الشباب

فى البداية يقول محمد الظريف .. حصلت على دبلوم صنايع منذ عام ١٩٩١ ، وقد تقدمت انا وشريكة لى للحصول على قرض من الصندوق الاجتماعى يبلغ ٤٠ الف جنيه منذ شهر سبتمبر الماضى لاقامة مطبعة صغيرة لطبع الفواتير والايصالات .

وقد استطعت بمساعدة شريكتى هاجر بدر توفيق توفير الارض اللازمة لاقامة المطبعة .

وقد تقدمت بدراسة الجدوى والمستندات الدالة على توفير الارض للمشروع للصندوق الاجتماعى الذى وافق عليها واحالنى الى البنك الذى سأحصل منه على القرض والذى طلب منى بدوره ضرورة احضار الترخيص الخاص باقامة المطبعة وهنا فوجئت بالموظف المختص يطلب منى ضرورة معاينة ماكينات الطباعة قبل الموافقة على طلب الترخيص وعدم الاعتداد بخطاب البنك الذى يفيد موافقته على تقديم القرض اللازم لشراء الماكينات بعد حصولى على الرخصة والسجل



التجارى . وذلك بسبب صدور قرار جديد يقضى بضرورة توفير الالات والمعدات حتى يمكن الحصول على الرخصة وعلى السجل التجارى .

ويضيف تنص القوانين الخاصة بالمشروعات الانتاجية على ضرورة ان يقدم صاحب المشروع رخصة التشغيل والسجل التجارى ليتمكن من مزاولة المهمة ، ولايتم استخراج ذلك وتقديمه للبنوك الا بعد اجراء معاينة شاملة لمكان المشروع ومعداته ، والخريج الحديث لايملك بطبيعة الحال لا المكان ولا المعدات .. حقيقة لقد استطعت بمساعدة شريكتى توفير المكان ولكن من اين احصل على الاموال التى تمكننى شراء المعدات بها ، واذا كنت املك هذه الاموال فلماذا اتقدم للحصول على قرض من الصندوق الاجتماعى اعلم تماما مدى الصعوبات والاجراءات الطويلة التى سوف اواجهها ؟ ، لقد تقدمت للحصول على القرض لكى استطيع توفير المعدات للمطبعة .

ويؤكد محمد الظريف : انه قبل صدور القرار الاخير .. كان البنك بعد موافقته على المشروع المقدم اليه .. يصدر خطابا الى الأمن الصناعى يخطره باستعداده لتمويل الآلات وراس المال وبناء على ذلك كان يتم اصدار ترخيص مؤقت يفيد ان صاحب المشروع فى طريقه للحصول على الترخيص النهائى عند وصول الآلات والمعدات وكان موظف التسجيل التجارى يكتفى بهذا الخطاب ويصدر التسجيل التجارى لصاحب المشروع الصغير ، وبناء على ذلك يقوم البنك بصرف قيمة القرض ثم تستكمل اجراءات استخراج الترخيص النهائى .

ويضيف : ان القرار الجديد الذى يقال ان مجلس الوزراء هو الذى اصدره .. يعنى زيادة نسبة البطالة بين الشباب ، كما يعنى ايضا ان استخراج التسجيل التجارى سيصبح حقا للقادرين ماديا فقط .. الذين يستطيعون شراء الآلات والمعدات من مواردهم الذاتية .. اما الشباب غير القادر ماديا فعليه ان يمكث فى منزلة عاطلا لايعمل .

مشكلة كل الشباب

ويقول محمد الظريف : لقد قمت بصرف ٤ الاف جنيه حتى الان على توثيق العقود واستخراج البطاقة الضريبية والتامينات وتوصيل الكهرباء وتجهيز المكان المخصص للمطبعة وادخال توصيلات المياه والصرف الصحى ، بالاضافة الى توفير اجراءات الامان الخاصة بالمطبعة التى طلبتها ادارة الدفاع المدنى وهى شراء عدد ٢ طفاية حريق ثمن الواحدة ١٩٥ جنيها وخرطوم طوله عشر امتار ثمنه ٦٣٠ جنيها .

كل هذه الاجراءات قمت بها بجانب الطلبات الاخرى غير القانونية التى كان يطالبنا بها بعض الموظفين نظير انهاء عملهم ومنها بالطبع تقديم الرشاوى لهم .

وبالنسبة للاجراءات الامنية .. فهى ايضا عديدة حيث تتطلب موافقة الجهات الامنية مثل موافقة مديرية الأمن وعدم وجود قضايا تزييف او تزوير على ، وقد حصلت على هذه الموافقات خلال شهر واحد بسبب مساعدة البعض لى حيث انها فى الواقع تستغرق اكثر من ستة شهور .

ويضيف محمد الظريف : ان مصلحة التسجيل التجارى تطلب من الشاب صاحب المشروع ضرورة احضار اربع صور من المشروع والمستندات اللازمة وموافقات جهات الأمن القومى ومديرية الأمن والمخابرات والمحافظة .

وقد اخبرنى الموظف المختص بان حصولى على هذه الموافقات سوف يستغرق ٤ شهور وخلال هذه الشهور الاربعة ساقوم ايضا بسداد مصرفات التامينات والكهرباء وايجار المكان الذى سنقيم عليه المشروع الذى لم يبدا بعد .

ويؤكد هذه ليست مشكلتى انا فقط فبنك مصر فرع الكيت كات لديه ٤٠ ملفا لشباب فى مثل حالتى .

المشاكل مستمرة

ويؤكد محمد الظريف : ان المشاكل التى يواجهها الشباب الذى يرغب فى الحصول على قرض من الصندوق



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٤

الاجتماعي لاتتوقف حتى بعد حصوله على القرض فالفائدة على القرض تبلغ ١٠ ٪ وفترة السداد ٥ سنوات بالاضافة الى ان البنك يعرض على الشاب شراء الخامات اللازمة لمشروعة بعرض اسعار تكفى لمدة ٦ شهور قادمة والمشكلة هى كيف يشترى الشاب خامات تكفى لمدة ٦ شهور بدون وجود عملاء تريد استخدام هذه الخامات بجانب ان البنك لايعطى اى سيولة مادية لصاحب المشروع يحتاجها لسداد اجور العمال وسداد فواتير الكهرباء والمياه والشباب بالطبع لايطلبون سيولة مادية كبيرة ولكن يطلبون السيولة المادية التى تكفى الاحتياجات الضرورية لقيام المشروع .

لايوجد خلاف

الدكتور حسين الجمال امين عام الصندوق الاجتماعي . يقول لايوجد خلاف بين الصندوق والمحليات .. لان اسناد صرف القروض للمشروعات الصغيرة للبنوك جاء بناء على شروط الجهات المانحة وبالفعل عندما جاء التمويل الخارجي من ثلاث صناديق عربية بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه فى الشريحة الاولى كان الشرط الاساسى فى الاتفاقيات ان يكون صرف القروض عن طريق البنوك وبضماناتها الكافية للاسترداد وان يكون الاقراض من تمويلها للمشروعات الصغيرة فقط ، وبالفعل تتولى الآن ستة بنوك فى القطاع العام مسئولية التمويل من اموال الصندوق وفقا للقواعد والشروط التى حددها ، بجانب تعامل الصندوق مع المحافظات والجمعيات فى تنمية المشروعات الاجتماعية حيث تم تنفيذ ٣١ مشروعا كبيراً بتمويل بلغ ٥٠٢ مليون جنيه والتى اتاحت الفرصة لاقامة ٣٠ الف و ١٩٣ مشروع فرعى وفرت ١٠٢ الف فرصة عمل للشباب .

الكتاب الدورى رقم ٥

السيدة سمر الدماطى مدير الائتمان بالصندوق الاجتماعي تقول : ان مشكلة التراخيص مشكلة ازلية وهى التى تعطل تنفيذ المشروعات الانتاجية الجديدة وتسد الطريق امام الشباب غير القادر على تنفيذ مشروعاتهم حيث ان اجراءات ومصروفات اصدار التراخيص وادخال الكهرباء والمرافق وثمن الارض ارقام مهولة تتعدى الـ عشرة الاف جنيه من اين ياتى الشباب غير القادر على توفير هذه الاموال حتى يتم اعطاؤه التراخيص اللازمة التى على اساسها يقوم البنك باقراضه .

وتضيف : ان الشباب الذين يرغبون فى عمل مشروعات صغيرة يعانون كثيراً من طول وصعوبة انهاء الاجراءات اللازمة للحصول على قرض المشروع واقامته حتى ان عدد الخطوات اللازمة للتنفيذ تتعدى الـ ١٥ خطوة ، وتصل عدد الجهات المسئولة عن اعطاء التراخيص والموافقات الى خمس جهات .

وتؤكد السيدة سهر الدماطى .. انه قبل صدور الكتاب الدورى رقم ٥ لسنة ١٩٩٤ والذى صدر بتاريخ ٦/ ٤ كان البنك بعد موافقته على المشروع المقدم اليه يصدر خطاباً الى الأمن الصناعى يبلغه فيه استعداده لتمويل الالات ورأس المال العامل وبناء على هذا الخطاب يصدر ترخيص مؤقت او خطاب يفيد ان الشاب المستثمر فى طريقة للحصول على الترخيص النهائى عند حصوله على المعدات والالات ، وكانت مصلحة السجل التجارى تعتد بهذا الخطاب وتصدر السجل التجارى للشاب وبالتالى يقوم البنك بصرف قيمة القرض له ، ثم تستكمل بعد ذلك اجراءات استخراج الرخصة النهائية .

وتؤكد : ان البنك لايستطيع صرف قيمة القرض للشباب بدون الحصول على السجل التجارى له لانه بمثابة البطاقة الشخصية للشاب وهو الذى يثبت ممارسته لمهنته ، بجانب ان البنوك لايمكها مخالفة قوانين الدولة التى تلزمها بذلك .

والمشكلة جاءت بعد صدور الكتاب الدورى رقم ٥ لسنة ١٩٩٤ والذى ينص على « بناء على تعليمات رئيس قطاع التجارة الداخلية بوزارة التموين .. عند قيد الانشطة التى تخضع للترخيص .. ضرورة صدور الترخيص النهائى وارفاق صورة منه بطلب القيد ، ولايعتد بايصال المعاينة او الخطاب الصادر من الحى او من مجلس المدينة المختص بالسير فى اجراءات استخراج الرخص ، ويعتبر السيد مدير المكتب مسئولا مسئولية شخصية عن اى مخالفة لهذه التعليمات . »

وتضيف مديرة الائتمان بالصندوق الاجتماعي ان الكتاب الدورى رقم ٥ لسنة ١٩٩٤ معناه انه اصبح مستحيلا على الشباب الحصول على القروض لشراء الالات والمعدات لانهم لن يستطيعوا استخراج السجل التجارى

رأى المسئولين بوزارة التموين

وعن رأى اللواء اسحاق العشماوى وكيل اول وزارة التموين لقطاع التجارة الداخلية فيما يقوله الشباب عن قيام مصلحة السجل التجارى بايقاف اعطائهم السجل التجارى الا بعد الحصول على الترخيص النهائى من الحى للمشروع

يقول اللواء اسحاق العشماوى : - السجل التجارى لأى مشروع هام جدا حيث يترتب على الحصول عليه امور عديدة منها امكانية فتح الاعتمادات بالبنوك بضمانه ، وامكانية الاقتراض من البنوك ايضا بجانب القيام بعمليات الاستيراد والتصدير واستخراج تراخيص السلاح وجواز السفر وشراء البضائع بالآجل ، ولذلك فالسجل التجارى بمثابة اثبات الشخصية للمشروع وهو يمنح صاحبه ثقة الناس جميعا ولهذا فلابد ان نحرص جميعا على سلامة الاجراءات التى يتم بها استخراج السجل التجارى حتى لاتهتز الثقة فى اقتصادنا .

وعن المستندات اللازمة لاستخراج السجل التجارى يقول اللواء اسحاق العشماوى : تشمل ترخيص المزاولة للمهنة من الغرفة التجارية والبطاقة الضريبية وعقد الايجار وايصال الكهرباء وعقد الشركة اذا كان السجل يتم استخراجه لاقامة شركة وبالنسبة للانشطة التى تخضع للتراخيص مثل المصانع والورش التى تتطلب الحصول على الرخصة فلابد من احضار هذه الرخصة من الحى المختص . وذلك لتفادى اقامة مصانع او ورش فى مناطق لاتسمح القوانين باقامتها ولذلك فلابد من موافقة جهة الترخيص فى الحى حيث انها الجهة القادرة على تحديد صلاحية هذا المكان للترخيص .

ويضيف اللواء اسحاق العشماوى : نحن لايمكن ان نكون عقبة فى سبيل اقامة مشروعات الشباب ولم يحدث اى اتفاق بيننا وبين الصندوق الاجتماعي على قبول خطاب يفيد القيام باجراءات الترخيص .. بل على العكس من ذلك فنحن فى سبيل التسهيل فى الاجراءات نطلب من الصندوق الاجتماعي ومن الأمن الصناعى اعطاء الشباب الذى يتم الموافقة على مشروعه . رسالة تفيد هذه



الموافقة ونحن فى هذه الحالة سنعطى له السجل التجارى بصفة مؤقتة حتى يستكمل باقى الاجراءات .

ويؤكد وكيل اول وزارة التموين لقطاع التجارة الداخلية ان هذه التسهيلات ليست بجديدة عليهم فقد سبق اعطاء المشروعات الاستثمارية التى تحصل على موافقة هيئة الاستثمار السجل التجارى بدون الحصول على الترخيص ونفس الشىء يحدث مع المشروعات الصناعية التى توافق عليها الهيئة العامة للتصنيع .



المصدر : حريتى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٤

د. جويلى لـ رئيس التحرير :

شباب الاسماعيلية .. فى العين والخاطر

نسعى دائماً لايجاد فرص عمل للخريجين

.. والأرقام لاتكذب ابداً

● أكد د. أحمد جويلى محافظ الاسماعيلية انه يولى اهتمامه البالغ بشباب المحافظة وحل مشكلته الرئيسية وهى البطالة ، وان هذا الشباب فى العين والخاطر دائما ..

جاء ذلك فى الرد الذى أرسله إلى رئيس التحرير تعقيبا على مقال «من ينصف شباب الاسماعيلية» بالعدد الصادر فى ١٩٩٤/٥/٢٢ وننشره كاملا .

قال ان محافظة الاسماعيلية واجهت مشكلة البطالة بين شباب الخريجين بتنفيذ شبكة مشروعات متكاملة من خلال قروض أو منح من الصندوق الاجتماعى للتنمية وصندوق التنمية المحلية ومن مواردها الذاتية .

أوضح أن هذه المشروعات شملت :

● مشروعات زراعية وريفية استفاد منها ٢٤٢ خريجا بقرض ٢ مليون و٦٥٩ ألف جنيه ، وجارى الاستكمال لعدد ٤٠٠ خريج بقرض اجمالى يبلغ ٤ ملايين جنيه .

● مشروعات تسميد الماشية واستفاد منها ٧٥ خريجا بقرض ٧٥٠ ألف جنيه واتمام المشروع يستوعب ٣٠٠ خريج بقرض اجمالى ٣ ملايين جنيه .

● مشروع محو الأمية واستفاد منه ٥٠٠ خريج بتكلفة قدرها ١,٥ مليون جنيه لمحو أمية من ١٠ ـ ١٥ ألف مواطن .. وسوف يتم التعاقد مع ٥٠٠ خريج آخرين ليصبح عدد المستفيدين ألف خريج بتكلفة اجمالية ٣ ملايين جنيه .

● مشروع الاشغال العامة وعددها ٦٩ مشروعا منها ٢٩ للطرق و٣٢ للمياه ، و٨ مشروعات مبانٍ وبيئة باجمالى ٩ ملايين و٣٠٠ ألف جنيه .. ويستهدف تشغيل ٩ آلاف و٤٠٠ شاب ولمدة ١٨ شهرا باجمالى ٢٥٠ ألف يومية عمل .

● مشروع الصناعات الحرفية واستفاد منه ٢٧٩ خريجا بقرض ٢,٦ مليون جنيه وحقق ما يزيد على ألف فرصة عمل اضافية .. وقد بلغ عدد المستفيدين بالدفعة الأولى ٨٤ خريجا منهم نماذج كثيرة حققت نجاحا باهرا فى الانتاج والتسويق والتصدير .. ويعمل البعض منهم فى حدود ١,٥ مليون جنيه .. كان من نتائج نجاح الدفعة الأولى تنفيذ دفعة ثانية لعدد ٥٦ مستفيدا وأعقبها دفعة ثالثة لـ ١٣٨ ، هذا بخلاف الاعداد المتزايدة التى تقدمت حتى الآن للحصول على مشروعات جديدة .

أضاف د. جويلى فى رده ان عدد المستفيدين بمشروعات التريكو فى الدفعة الأولى بلغ ٣٧ مستفيدا .. حقق منهم البعض نجاحا ملحوظا فى الانتاج والتسويق ، وقام عدد منهم بسداد القسط الأول فى موعده .. ولم نتلق أى شكوى من أصحاب هذه المشروعات .



أشار إلى أن المحافظة مساهمة منها بتوفير الوسائل المناسبة لعرض وتسويق المنتجات تم اقامة ٦ معارض مؤقتة داخل مدينة الاسماعيلية وخارجها .. كان آخرها المعرض الذى أقيم بمناسبة عيد الفطر ولم يشترك به سوى ٣ مستفيدين فقط من مشروعات التريكو رغم اخطارهم جميعا واعتذر البعض بعدم وجود منتجات لديهم حيث يتم البيع والتسويق أولا بأول .

كما تم اقامة ٣ معارض دائمة لتسويق منتجات شباب الخريجين فى حى الشيخ زايد والجمعية النسائية والأسر المنتجة .

أما بخصوص المستفيدين بمشروعات الملابس الجاهزة وعددهم ١٢ خريجا فقد حقق عدد منهم النجاح فى الانتاج والتسويق وسدد ٦ القسط الأول فى موعده .

واصل محافظ الاسماعيلية رده وتعرض للنقاط التى وردت بمقال رئيس التحرير وقال انه بالنسبة للجنة المشتريات فقد تم تشكيلها بعناية وتضم الخبرات اللازمة وبمشاركة من المستفيدين أنفسهم لشراء الآلات والمعدات وفقا لرغبتهم ، وباقرارات كتابية منهم بتحديد نوع وماركة الماكينة .. والتزمت اللجنة بكافة الطلبات ..

أضاف وفيما يختص بتفاصيل القرض فالشراء يتم وفقا للعقد المبرم بين المحافظة والمستفيدين بحد أقصى ٩ آلاف جنيه للآلات .. ويصرف باقى القرض نقدا لشراء مستلزمات الانتاج .. وقد تم شراء بعض ماكينات التريكو بمبلغ ٦٥٠٠ جنيه وباقى القرض ٣٥٠٠ جنيه تم صرفه نقدا .

أشار إلى أن فترة السماح لمدة عامين هى الفترة الممنوحة لشراء المعدات واستخراج التراخيص وتوصيل الكهرباء والعمل على الانتشار ومعرفة السوق بالمنتج .

أكد أن غرامة التأخير وقدرها ٢ ٪ شهريا تحسب على قيمة القسط المتأخر وليس على اجمالى القرض وتبلغ حوالى ١٦ جنيها عن القسط الأول لقرض قيمته ١٠ آلاف جنيه . وهذه الغرامة واردة فى التعاقد الذى تم بين الصندوق الاجتماعى والجهة الوسيطة والمستفيدين ..

أوضح د. جويلى ان محافظة الاسماعيلية تسير فى عدة اتجاهات لتحقيق أكبر قدر من فرص العمالة الدائمة والمؤقتة بمواجهة علمية وعملية لمشكلة البطالة .. وفى هذا الصدد تم افتتاح المنطقة الصناعية الجديدة بمدينة القنطرة شرق والمنطقة الحرة بالاسماعيلية فى يناير ١٩٩٤ ، ودعم قرية الخريجين بشرق البحيرات ، واجراء دراسات لانشاء وادى التكنولوجيا على مساحة ١٦ ألف فدان .

اختتم المحافظ رده بالتأكيد على أن المحافظة لا تدخر جهدا فى مواجهة مشكلة البطالة وهى على قمة أولوياتها ـ ورعاية شبابها ، حيث تعمل على حل مشاكل أبنائها .. فى الوقت نفسه تهيب بالمستفيدين لبعض المشروعات سداد الأقساط المستحقة من أجل توسيع قاعدة الشباب المستفيدين وتمويل مشروعات جديدة ؟



المهندسون يناقشون :

الخطوط الحمراء والخضراء في مشروعات الصندوق الا...

احتل الصندوق الاجتماعي عناوين الصحف والمجلات ، واثار الكثير من الجدل حوله .. وتضاربت الاراء عليه ، بعضها ناتج من التوقيت نفسه نتيجة الاعلان عنه مبكرا والاخر ناتج من طبيعة وهوية الاموال التى يحتويها والثالث وهو الاشد تاثيرا وهو الخاص بمعايير توزيع منحه !

لذلك كان نداء جماعة المهندسين بطلب حضور المسئول الاول عن الصندوق للتمثيل امامهم محط انظار كافة المهتمين به .. وبما ان حامل مفتاح الصندوق هو عضو اساسى ضمن جماعة المهندسين لذلك جاء الحوار بناء وفاعلا ومحددا للخطوط الخضراء والحمراء وملهما ايضا لبقية المهندسين فى ان يبدعوا ويبتكروا الكثير من المشروعات التى يمكن ان يمولها الصندوق وتكون ذات مردود فعلى وايجابى لشباب مصر .

وبطريقته الهندسية استعان المهندس حسين الجمال بالبروجيكتور ليوضح مسار هذا الصندوق امام هذا الجمع من المهندسين من مختلف التخصصات فى قاعة ، نادى الهندسة الادارية ، والذى يشرف عليه المهندس حسين صبور ورئيس جمعية الهندسة الادارية المهندس محمد عبد الوهاب وكما عودنا دائما المهندس عبد الملك العصفورى فى اختيار موضوعات الساحة لطرحها على مائدة المهندسين ، لذلك داومت الحضور عليها

وبداية المسار كما يوضحها المهندس حسين الجمال تبدأ مع برنامج الاصلاح الاقتصادى من خلال الاستعانة بخبرة الدول التى سبقتنا فى الاصلاح - وعادة ما يصاحب تطبيق الاصلاح انكماش فى عدد فرص العمل المتنافسة ومزيد من المعاناة فى الفئات الفقيرة أو المتدنية الدخل - وبالتالى أصبح من المهم ان يكون فيه آلية سريعة الحركة ومتحررة من النظم الحكومية التقليدية للتعامل مع المعاناة التى تستجد على الطبقات الكادحة واتاحة فرص عمل بشكل سريع لشريحة من البطالة التى تنتج من تطبيق برنامج الاصلاح وليس التعامل مع كل البطالة او محاولة حلها حالا وخاصة فى حالتنا او الحالات التى كان البرنامج الاصلاح الاقتصادى يشمل عملية الاصلاح الهيكلى لاصلاح قطاع الاعمال العام ففى حالتنا كان الاتفاق فى البداية مع الدول المموله يركز على ما قد يترتب على تطبيق برنامج الخصخصة من فرص عمل مفقودة فى المصانع لكن بعد فترة الحكومة تفاوضت مع الدول الممولة على أساس سرعة تطبيق برنامج التخصيصية - ليس بالضرورة أن تكون سرعة عالية - وبالتالى الموارد فى الدورة الاولى ليست للآثار الجانبية الناتجه من برنامج الخصخصة ولكن فى الاتجاه الخاص بالانكماش فى سوق العمل الذى يؤدى الى مزيد من المعاناه لشباب الخريجين - وفئات البطالة على هذا الاساس من شقين رئيسيين . الشق الاول هو العملية الخاصة بالاصلاح الاقتصادى القومى الخاص ببرنامج الاصلاح وذلك من خلال اتفاقية الصندوق

والشق الثانى وهو التوازن الاقتصادى الداخلى - وهو الجزء الذى أتيحت له القروض من خلال البنك الدولى . وجزء اخر من صندوق النقد - ومن خلال هذين الجزئين يترتب عليهما السياسات الاجتماعية والاقتصادية لكن نتعامل مع الاثار الجانبية والتى تترتب على عملية الاصلاح .

والاثار الجانبية تلك هى التى تتعامل مع الصندوق الاجتماعى من خلال تمويل مناسب واجراءات غير تقليدية لتوفير فرص عمل او التعامل مع المعاناه التى قد تتعرض لها هذه الفئات القادمة - فالتمويل من مجموعة الدول والمؤسسات الدولية والصناديق العربية والتى رات أن دعم مصر ضرورى بسبب النهج السياسى لمصر فحوالى ١٧ مؤسسة ودولة اتاحوا التمويل لبرنامج الصندوق الاجتماعى ثم عرض الدكتور حسين الى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٩٤

اهداف الصندوق : ١ ـ فائض البطاله عن الاصلاح الاقتصادى ٢ ـ العماله الفائضة ٣ ـ دعم تنمية الاستثمار فى الاجراءات الاجتماعية والتعليمية الحقيقية والمرحلة الثانية الخاصة ببرنامج الصندوق الاجتماعى هى التى تتعامل مع الجوانب الخاصة

نعمان الزياتى

بالخدمات الاجتماعية والتأمين الصحى والتأمينات الاجتماعية والعمليات الخاصة فى المدارس والارياف ـ وهى متأخرة ـ وقضية العمالة الفائضة وشباب الخريجين هى صلب اهتمام الصندوق

وأول خطوة هى تحديد الفئات المستهدفه من خلال ترتيب للمحافظات وكذلك المناطق المختلفة لكل محافظة وتوجد معايير معروفه عالميا التى تشمل مقاييس الامية ـ المراة العاملة ـ مياه الشرب النظيفة . الصرف الصحى كما ان هناك مقاييس عالمية تعيش مستويات الفقر بين المجموعات المستهدفة ـ ومن خلال هذه المعايير استطعنا ان نرتب المحافظات وبالتالى امكانية توجيه الموارد لكل محافظة . ولدينا قسمين الاول انشطة مولدة للدخل وهى موجهة للطبقات القادمة والتى تأثرت بالقاء الدعم وغلاء المعيشة وبالتالى سنتعامل معه من خلال برنامج للاشغال العامة مناسب للعمالة ، وهو البرنامج الذى انتقد كثيرا حيث اننا نقوم بأعمال تقوم بها وزارة الاشغال لكن الفكرة اننا نقوم بهذا العمل لان وزارة الاشغال أولا لا تقوم به بسرعة بالاضافة ان الوزارة تعمل من خلال الاجراءات التقليدية والتى سوف تطرح فى مناقصات وتدخل فيها عروض مقاولين الكبار وخلافه ـ البرنامج هنا يتعامل مع المجتمعات البعيدة الفردية التى ليست واردة فى الخطط الخمسية ولا موازنة الدولة فى المدى القريب واحتياجات هذه الجماعات الى تحسين البنية الاساسية وبالتالى تتاح فرصة لرفع دخل اناس ليس لديهم عملا اصلا ـ فموارد الصندوق توجه الى احتياج قائم فهى توجه الى مجموعات من الاشغال العاملة المكثفة للعمالة التى تؤدى الى تحسين البيئة وتؤصل روح الاعتماد على الذات والمشاركة ما بين المجتمع وبين الدولة ـ وليس من المطلوب ان نوفر جزا من ميزانية الدولة المفروض ان نقوم بشىء فوق ميزانية الدولة وهذه هى الفكرة من البرنامج الاول ، أما البرنامج الثانى وهو برنامج تنمية المجتمع وهو برنامج ليس هدفه ان يعمل ما تقوم به وزارة الشئون الاجتماعية ولكنه يستهدف شقين : شق ائتمانى وشق مولد للدخل له صفة الدوام اكثر من مشروعات الاشغال العامة ـ كيف ؟ فى الشق الانتاجى نحن نحاول ان ندعم الانشطة ـ المولدة للدخل التى ممكن ان تتم فى مكان المعيشة ومن خلال الاسرة والشق الثانى : اننا لا انشىء فرص عمل ولكن من خلال عملية مولدة للدخل عن طريق اتاحة تمويل وتدريب ودعم للمؤسسات المعنية بتنمية المجتمع بطريقة تجعلها تؤدى مهمة ذات طابع اقتصادى وذات مردود اقتصادى تساعدها على رفع دخلها ولكن ليس بالضرورة ان تقدم فرصة عمل بالمفهوم التقليدى ـ وطبعا المشروع المعروف فى مصر الموجود فى الستينات هو مشروعات الاسر المنتجه من خلال جمعيات الاسر المنتجة فى المحافظات المختلفة طبعا هذا المشروع مر بمراحل وتطورات مختلفة . لكن الوضع الذى كان مطلوب من الصندوق الاجتماعى ان يساعد هذه الجمعيات والاسر المنتجه ـ وهذه الجمعيات غير حكومية وتقف على ارجلها بنفسها وبدون انتظار معونة من وزارة الشئون الاجتماعية وبدون الاستعانة بموظفى الشئون الاجتماعية اى يجب ان تكون الجمعيات أهلية ـ والشق الاخر من هذا البرنامج هو برنامج التنمية الاجتماعية التقليدى محو الاميه ـ دور المرأة وتنمية العادات الصحية لدى الشباب وكل هذا يتم من خلال الجمعيات الغير حكومية طبعا الشق الثانى يمول من خلال منح لا ترد ولكن الشق الاول هو الجهد الانتاجى المولد للدخل يتم تمويله على أساس قروض بفائدة ميسرة فى حدود ١٠ ٪ وجزء من هذه القروض يكون على أساس ان يعطى دعم فنى وتدريب ومساعدة فى التسويق او مساعدة فى ادارة الجودة أو مساعدة فى اختيار المشروع .

والبرنامج الثالث وهو الاهم فى برنامج تنمية ـ المشروعات الصغيرة ـ هذه المشروعات بمفهومها العريض ليست صغيرة أى مشروعات يمكن ان تكون انتاج زراعى سياحى وذات مردود اقتصادى وان تعطى ائتمان لمشروع ذو فرصة استمرارية فى وكذلك للمشروعات الصغيرة القائمة لكى نعطيها الفرصة لكى تكبر ويترتب عليه اكبر قدر من فرص العمل .

هنا سنجد تمويل كبير موجه لهذا البرنامج من الصناديق العربية ١٥٠ مليون دولار ومن مجموعات الدول والمؤسسات الغير عربية حوالى ٨٠ مليون دولار اى نتحدث عن ما يقرب من ٢٥٠ الى ٢٧٠ مليون دولار . حوالى ١٩٠٠ مليون جنيه مصرى .

ولو تحدثنا عن ٢٠ الف جنيه لكل مشروع لراس المال والمعدات وحوالى ٤٠ او ٥٠ الف جنيه لكل مشروع بالتالى سنوجد ٣ ـ ٤ فرص عمل اى اننا نتحدث عن ٢٥٠ الف فرصة عمل ـ فلو استطعنا ان تدور رأس المال مرة ونصف أو مرتن فى ٥ او ٦ سنوات بالتالى هنا نستطيع ان نتحدث عن ٤٠٠ او ٥٠٠ الف فرصة عمل ولكى يتم هذا لابد ان تكون الادارة جيدة والمشروع جيد والمناخ المؤسسى فى المحافظات والجامعات الاقليمية واجهزة التدريب المختلفة سواء كانت فى وزارة الصناعة او وزارة القوى العاملة . اى لابد من توافر شروط كثيرة لكى يتحقق هذا بالاضافة الى مشكلة المكان والمجتمعات الصناعية اتاحت مكانا بطريقة عملية وغير مرهقه ، مدة سداد القروض ما بين ٦ ـ ٨ سنوات على حسب طبيعة المشروع وكذلك مدة السماح ممكن ان تكون من ٣ اشهر الى عامين على حسب الدورة الانتاجية لطبيعة المشروع وبرنامج آخر هو برنامج التشغيل والتدريب التحويلى وهذا البرنامج وهو مرتبط ببرنامج التخصيصية وخاصة بعد بيع الشركات والاتفاق على الا يقترب من العمال بعد ٣ سنوات فماذا بعد ٣ سنوات ؟ المفروض ان الصندوق هو الآخر ان تعطى له فترة سماح حتى يطور نفسه ـ وهذا البرنامج تمويله مخصص لهذه الناحية وعمله ان يساعد المؤسسات والتى تنتظر ان يؤول اليها بعض مسئوليات الصندوق بعد ٥ أو ٦ سنوات لتنمية دورها المؤسسى وقدراتها



م. حسين صبور :

- ٢٥ مليون جنيه مخصصة لإدارة الصندوق في عام ١٩٩٧
- زيادة في تمويل الصندوق في سنة ٢٠٠٠



م. محمد عبد الوهاب :

- الصندوق الاجتماعي ليس الشماعة التي تعلق عليها البطالة
- على الصندوق أن يدعم المشروعات التي تمولها البنوك بنسبة ٤٪

الادارية والفنية ـ لكن لست عن المدى الطويل ان تتحول الى الهيئة القومية لمحو الامية ولكننا نساعد حتى تكون الهيئة جاهزة لاداء دورها

بالاضافة الى اننا عملنا دراسات بالتعاون مع الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء لدراسة مقاييس الفقر والاعباء على الاسرة وكذلك دراسة عن انفاق الاسرة مع المواصلات والنقل وجدنا انها تمثل نحو ٢٢ فاستهدف البرنامج مؤسسات النقل العام فى القاهرة والاسكندرية لتخفيف المعاناه عن الطبقات الكادحة

أموال الصندوق

واشار الدكتور حسين الى ان مجموع الاموال الان ٦١٣ مليون دولار ٢٩٦ مليون دولار قروض ، ٣١٧ منح وهناك تفاوض مع الصين والمانيا لاتاحة ١٨ مليون دولار و ٧٠ مليون مارك وبالتالى يمكن ان تتجاوز الموارد المالية للصندوق نحو ٦٦٠ مليون دولار واشار الى ان هناك ١١ دولة مانحة للصندوق بالاضافة الى ٣ صناديق عربية (صندوق ابوظبى ـ الكويت للتنمية الاقتصادية ، والصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى) والمجموعة الاقتصادية الاوربية وهى تمثل اكبر تمويل الى نحو ١٥٥ مليون دولار .

وما تم اتاحته لنا حتى الان نحو ٤٠٠ مليون جنيه مصرى .

مجموع الاتفاقيات التى عقدناها مع الجهات التى نسميها جهات وسيطة ٩٤٠ مليون جنيه مصرى . وما حول من هذه المبالغ الى الجهات التى تعاقدنا معها هى حوالى ٤٣٠ مليون جنيه مصرى . وهذا اقل مما اتيح من تمويل بحوالى ١٠٠ مليون جنيه مصرى . ويتم تحويل المبالغ بحسب اليات موجودة فى الاتفاقيات ، وتقييم الدول والمؤسسات المانحة للصندوق واداؤه اكثر من جيد ولم يصدقوا ما تم انجازه حتى الان . بالاضافة الى ان الجهات التى تعاقدنا معها بلغت نحو ١٢٠ الف فرصة عمل منها ٢٠ الف فرصة عمل مؤقتة

الجهات الوسيطه

ومن المعروف ان الصندوق الاجتماعى للتنمية ـ لا يستطيع ان يتعامل مع كل مستهدف على حده لانها عملية معقده جدا ولا تؤدى الى الهدف بسرعة لذلك راى ان يتعاقد مع جهات معينة قد تكون وزارة او محافظة او بنك او شركة قطاع عام او خاص وكل هؤلاء منصوص عليهم فى القرار الجمهورى الخاص بانشاء الصندوق .. هذه الجهات توقع مع الصندوق اتفاقا يسمى « اطار عمل » فنحن نتعاقد مثلا على منح ٥٠ مليون جنيه فى تعاقد مثلا مع بنك معين لاتاحة ١٥ الف فرصة عمل من خلال اقراض وتمويل مشاريع مثل الاخرين ـ اخشاب ـ صناعات غذائية ومن خلال الشروط العامة الخاصة بالاقراض ومن خلال الشروط الخاصة بالدعم الفنى ملتزمين بان يطبق سعر الفائدة والدعم الفنى والتدريب واختيار المشروع ودراسته وكل هذه على حسب الملحقات الخاصة بهذا الاتفاق

واشار الى أن التمويل لم يتاح للصندوق الا اعتبارا من مارس ١٩٩٣ والعمر التنفيذى لهذا المشروع لا يزيد عن ١٤ شهرا .

المناقشة

اوضحت ان احد الاهداف الرئيسية للصندوق هو معالجة الاثار الناتجة ـ عن عمليات الاصلاح الاقتصادى على وجه الخصوص ـ البطالة ـ والانخفاض فى الدخل ـ ثم دخل الصندوق فى عملية المشروعات سواء تنمية المجتمع فى المشروعات الرئيسية الموجودة ـ وان نادى

باريس اثنى على جهود الصندوق ـ نريد ان نعرف المؤشرات التى على اساسها تم هذا الثناء ، والشق الثانى الصندوق وفر ١٢٠ الف فرصة عمل ـ كيفية متابعة هذه الفرص ، واين هو موقعها وخصوصا انها يمكن ان تذهب فرص العمل هذه بعد فترة ؟

ج ـ فيما يتعلق بتقييم الممولين على اداء الصندوق تم خلال معايير مثل سرعة التمويل ـ الدراسات المتعلقة بها ـ وكانت الاميات المستهدفة تتمشى مع ما اتفق عليه من اهداف من ناحية ومن معايير الفقر والبطالة وهى كلها معايير موضوعية ومتفق عليها . وكان يتم متابعة لها بمجرد الحصول على التمويل من خلال فريق عمل من جانبهم يأتى لفترة مرة كل ٣ شهور ـ وكانت هناك دراسات مشتركة لكى نقنعهم بأننا مرتبطون وملتزمون بالشروط المتفق عليها وتلك المعايير كانت دائما تحت الفحص من جانبهم وكانوا دائما يتأكدون من ان الفئات المستهدفة هى التى تحصل على التمويل وكذلك نوعية المشروعات وان نسبة الاجور تكون اكثر من ٤٠ أو ٤٥ ٪ من تنمية المشروع والا تستخدم معدات يدوية بقدر المستطاع .

أما بخصوص فشل المشروعات نقول ان العبرة بالدراسة الاولية عن المشروع واحتمالات التسويق وذلك من المتابعة الدورية للأداء ففى الاشهر الاولى ما إذا كان المشروع سيستمر او يتكون هناك مشكلة ـ لكن فى العالم كله نجد ان المشروعات الصغيرة هى اصعب المشروعات خطورة من ناحية قدرتها على الاستمرارية ، ففى امريكا نجد أن اكثر من ٦٠ ٪ من المشروعات بتفشل .

س ٢ ـ من حوال عام ونصف دعيت لاجتماعات ومناقشات فى واشنطن وكان الهدف هو كيفية تنشيط الجمعيات الاهلية للمشاركة فى أيجاد فرص عمل للشباب العاطل وتنمية المناطق المتخلفة صناعيا او اجتماعيا وكان من ضمن هذه الجمعيات جمعية تتولى اعداد المشروعات بالنسبة لدراسة الجدوى وترى مدى امكانية تنفيذها وعدد فرص العمل التى تخلق ثم تنفيذ هذه المشروعات بواسطة بعض الجهات والخبراء الموجودين لديها يحصلون على المال فى حالة اقتراح الجهات الحكومية بجدوى هذا المشروع وتقدموا بكثير من المشروعات لدرجة انهم اصبحوا بيت خبرة وطلب منهم تنفيذ بعض المشروعات فى انجلترا وبعضها فى الفلبين والأخر فى اندونيسيا لدرجة انهم عملوا مشروعا للاندونيسيين ان يقوموا بتوصيل المياه فى تانكات على السكان ـ وبالتالى يمكن للجمعيات الاهلية ان يكون لها دور والسؤال هل يمكن ان يكون للجمعيات الاهلية دور بمشاركة الصندوق ؟

ج ـ د . حسين : الصندوق يقوم فعلا باعطاء اولوية فى التعامل مع الجمعيات الاهلية لكن قدرة الجمعيات غير الحكومية فى مصر على ادارة المشروعات وتمويلها محدود فهناك محاذير كثيرة تجعلنا لا نعمل بالطريقة او السرعة الكافية ولكن نحن نسير فى هذا الاتجاه وجمعية رجال الاعمال فى الاسكندرية عملت جهودا كبيرة فى هذا الاتجاه والصندوق بالعكس يفضل على حسب اتفاقياتنا مع الممولين التركيز والاولوية للجمعيات الاهلية .

س ٣ ـ اليونيسيف عملت مئات الآبار فى الصعيد خصوصا فى سوهاج واسوان واسيوط وقنا ـ هذه الآبار تميزت بانها تاخذ من الطبقة الثانية وبالتالى تكون مياه نظيفة ويسلمونها مباشرة للاهالى ـ وكان هناك معونة امريكية وصندوق الكويت ، هذه الابار ليس هناك من يديرها او يرعاها وتحتاج لصيانة وهى تمثل خسارة كبيرة جدا فهل يمكن للصندوق ان يتفق مع المحافظات والمحليات من اجل تشكيل جهاز يقوم بهذا الواجب ؟

ج ـ هذا مثال جيد يمكن للصندوق ان يمول مثل هذا المشروع ـ ولو هناك جمعية غير حكومية قد تشكلت واخذت على عاتقها عملية الادارة والصيانة والتشغيل ويمكن للمحافظة ان تعمل معها عقد .

س ٤ ـ اصطلاح المشروعات الصغيرة اصطلاح اعم قليلا من الصناعات الصغيرة والذى تعودنا ان نستعمل وقد اشرت الى العدد الذى قد يستفيد فى ايجاد فرص العمل ثم تدوير هذه الفرص قد يصل الى نصف مليون فهذا طبعا يمس مشكلة البطالة التى تؤرق الجميع ـ فهل توجد دراسة واسعة عند الصندوق تحدد حقيقة هذه المشروعات الصغيرة ، ونحن نعرف ان البطالة ٣ ملايين بالاضافة الى البطالة الاخرى وكنا نعرف ان الحل التقليدى لمشكلة البطالة كان يكمن فى قطاع الاعمال العام فى المشروعات الصخمة مثل مجمع الالومنيوم ـ وهذا غير متاح الآن لان الحكومة غير مستعدة ان تحول القطاع العام اليوم فهل هذه الدراسة موجودة بالفعل ؟

ج ـ الصندوق ليس الجهة المطلوب منها دراسة هذا بل هناك جهات اخرى منوط بها ذلك اما بخصوص دراسة المشروعات الصغيرة فهى موجودة بالفعل فهناك دراسات فى معهد التخطيط والهيئة العامة للتصنيع ووزارة البحث العلمى .

والبيانات المتاحة بعدد الورش الصغيرة والحرفية فى مصر حوالى ٨٪ او ٣٠٠ الف وهناك مزيد من الجهد والدراسات لوضع صورة حقيقية شاملة ووضع توجهات استراتيجية

س ٥ ـ لماذا لايكون التركيز على الصناعات الصغيرة او اى مشروعات اخرى انتاجية ومن خلال بيانات ولتكن شركات مساهمة لاستقطاب هذا العدد ، وعندنا فرصة فى المجتمعات الجديدة



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٩٤

ج ـ اولا اقرر بأن الصناعات الصغيرة سواء فى دول النمور او فى المنطقة الصناعية (ملياردمانيا) فى ايطاليا وهى اعظم منطقة بها صناعات صغيرة فى العالم او بالانسيا فى اسبانيا لم تستطع ان تقف على قدميها بالشكل الذى تريده بدون قيام الدولة بدور معين ومايقال بان الصناعات الصغيرة ستقف على رجليها من خلال الافراد ورجال الاعمال دون تأييد الدولة بدور معين ومايقال بان الصناعات الصغيرة ستقف على رجليها من خلال الافراد ورجال الاعمال دون تأييد الدولة قول مناف للحقيقة فالدولة لها دور فى المبانى وفى تاصيل التكنولوجيا المناسبة وفى البحث العلمى ولكى تقوم بدور المشروعات بالنقدية وهو معمول به فى امريكا وانجلترا والدول الراسمالية العريقة . ومايجب ان نؤكد عليه هو المناخ المؤسس الكبير من نظم للتعليم والاتجاه الى التخطيط الاستراتيجى فى التخطيط الصناعى ، ويمكن ان تقوم بطفرة فى الصناعات الصغيرة والمناخ العام غير مناسب .
وهذا سيستغرق وقتا مع استمرارية فى التعامل .

البطالة والصندوق

وعقب المهندس محمد عبد الوهاب رئيس جمعية الهندسة الادارية والوزير السابق لوزارة الصناعة : هو ان ما الا حظه عند الكثيرين دور الصندوق هو حل مشكلة البطالة ـ هو احد الاجهزة المعاونة ولذلك لايمكن ان نعلق المشكلة على شماعة الصندوق
وفى تصورى ان نجاح او عدم نجاح الصندوق يحدده موضوعات اخرى وسأعطى بعض التساؤلات المتعلقة به طبيعة برنامج الاصلاح الاقتصادى يؤدى الى ننكماش فى التنمية الاستثمارية ـ وهذه من النقط التى قال عنها الدكتور حسين انها من اولويات الصندوق ومساندة برنامج تنمية المشروعات لماذا برنامج الاصلاح الاقتصادى الاقتصادى ينعكس سلبا على تنمية المشروعات لان طبيعة الامور فى البلاد النامية والتى سبقتنا فى برامج التنمية كانت الدولة تتدخل تدخلا مباشرا فى المشروعات الجديدة حتى تقف على قدميها وتحدث التنمية واوظف العمالة نحن لدينا مؤسسات تمويل كافية ـ فالبنوك مكدسة بالاموال ولدينا دراسات كثيرة ولكن الحاجة الوحيدة التى لم تكن متاحة فى المنظور القريب هى دور الدولة فى المساندة لتنمية المشروعات فهل الافضل ان الصندوق يعنى اساسا بعملية دعم المشروعات الخارجية وليس الكلى TOT-AL اترك البنك الاهلى او المصرى يعمل دراساته ويمول المشروع
ويقوم الصندوق الاجتماعى بتمويل الدعم الذى سيوجه للمشروع حسب اهميته فى برنامج الصندوق مثلا انا ساعمل مشروعا فى سوهاج ويقوم الصندوق باعطاء دعم ٤ ٪ وهى نسبة الفرق فى سعر الفائدة التى سيعطيها البنك بسعر فائدة البنك ٤ ٪ دعم الصندوق وبذلك يمكن تمويل مشروعات كثيرة يتعدى تمويلها .. ١٠٠ مليار ونحن لانريد ان نلغى الادوار الموجودة نريد فى نفس الوقت ان نوجه السياسات الخاصة بالاستثمار والتنمية وهناك مؤشر جيد موجود ١٠ مكاتب اقليمية للصندوق ـ وكل مكتب من هذا لابد ان يكون له هدف محدد وحجم الاستثمار الاضافى هو الذى سيخلق فرص عمل . ولاندخل فى نوع العمل نفسه وماذا عمل فالحل هو تنمية متسارعة ، وانصور ان التنمية الحقيقية للمشروعات ليست فى الاشغال العامة فهذا ينتج فرص عمالة مؤقتة .

وتشكيل مجلس الادارة يتكون من وزير الحكم المحلى وزير الشئون الاجتماعية وزير العمل كلام ليس له ارتباط بالتنمية فتنمية المشروعات غير واردة فى العملية ، فالاشياء الخدمية هى السيطرة على فكر المشروع والناس المسئولة عن التنمية غير واردين فى مجلس الادارة ـ والسؤال هل الاسلوب كان ممكن يتوسع لو عكسنا واعطينا المصارف الدور الاساسى فى التمويل واعطينا الصندوق الدور الاساسى فى دعم مشروع يتفق مع أهدافه ـ حيث ان الدعم يأتى فى سعر الفائدة فلا توجد دولة فى العالم عملت تنمية متسارعة الا بدعم سعر فائدة Jnvestemant Rebat والحكومة هى التى تحملت هذا وبرنامج الاصلاح المصرى لايتيح للحكومة هذا وانما الصندوق هو الذى يقوم بهذا .
واوضح الدكتورحسين الجمال باننا تحدثنا فى ذلك من قبل وللغرابة التمويل العربى ولا اعرف عن قصد او بالصدفة يمكن التطبيق عليه هذه الافكار ـ ومن ناحية المبدأ لايوجد فى الاتفاقيات مايمنع ان نركز على الشريحة التى بين البنوك وبين ماهو مطلوب لتنمو المشاريع الصغيرة الا فى حالة التمويل القادم من البنك الدولى ، وفى حالة برنامج المشروعات الصغيرة لايمثل اكثر من ١٢٠ ٪ من التمويل الكلى له اما ١٥٠ مليون دولار من الصناديق العربية يشترطوا اساسا ان التمويل من خلال البنوك لكن البنوك اصلا لاتنزل الى مستوى اقراض ٣٥ الف جنيه أو اربعين الف جنيه لكن البنوك قالوا أن نفتح لكم نافذة بشروطكم وبسعر فائدتكم ونأخذ ٤ ٪ لكى نقوم بعمل الجزئية الخاصة باختيار المشروع والافراد والمخاطرة ويجوز فى القريب العاجل ان نقترحها على التمويل العربى .
اما بخصوص ماقيل على مجلس الادارة لقد قيلت هذه الملاحظات من قبل لكن الجديد فى الموضوع ان هناك لجنة تنفيذية ومجلس الادارة لايجتمع كثيرا ولم يجتمع منذ سنة أعتمادا على اللجنة التنفيذية المكونة من سبعة يرأسها نائب رئيس الوزراء الدكتور الجنزورى وفيها ، وزراء د . عاطف عبيد ووزير التعاون الدولى يمكن الأربعة الآخرون فى تركيز على رجال الاعمال الذين يمثلوا نوعا واحدا من النشاط الاقتصادى اى رجال الاعمال الكبار ، ايضا المسئولون عن التنمية من الجمعيات غير الحكومية ومن جمعيات تنمية المرأة ومن جمعيات رجال الاعمال بالاضافة الى انه ليس من الضرورى الاشتراك فى تخطيط سياسات الصندوق واستراتيجياته ـ ونحن يمكن ان نكون مجموعات عمل او لجان متخصصة فى مجالات تهم الصندوق من الخبرات المختلفة

س ٦ : هل هناك فى خطة الصندوق التوطين الصناعى للقرية المصرية ؟ وماهى المشاكل التى تقابل شباب الخريجين بعد الحصول على الفرص وخاصة مشكلة المكان هل يستطيع الصندوق ان يساعد فى حل هذه المشكلة ؟

وخاصة ان الاسعار مرتفعه جدا ، ونقطة اخرى تتعلق بمشكلة الحضانات وتمويلها .

ج : بالنسبة لتنمية القرية الصندوق ليس مسئولا عنها لكنه مسئول عن اكتشاف يمكن ان يؤدى الى تحقيق

اهداف الصندوق فى استراتيجيات وخطط اجهزة تنمية القرية ومن خلالها لكى يبقى هناك تمويل الصندوق يسير فى اتجاه العام الخاص باستراتيجية الدولة والصندوق ليس من مسئوليته تنفيذ استراتيجية متكاملة شغلتها تحويل القرية او العودة بها الى قرية منتجة لكن نحن ملتزمون بالعمل مع او فى الاتجاه الخاص باستراتيجية الدولة .

س ٧ لماذا لايكون هناك نسبة من حصيلة بيع الشركات لدعم موارد الصندوق لعملية اعادة التاهيل ؟

ج الصندوق من المفروض ان يستمر بشكله الحالى الى مالا نهاية لكن أنشطة معينة يمكن أن يستمر بعضها وبالذات برنامج تنمية المشروعات الصغيرة يمكن ان يتحول الى شركة قطاع خاصة او قطاع مشترك عملها تنمية المشروعات الصغيرة والاستثمار فيها - وهذه افكار يمكن ان نستمر مستقبلا والاعتماد على التمويل الداخلى حتى الآن لايزال بدون حماس وخاصة ان نتيجة الاتجاه الايجابى من Donners فى اجتماعات نادى باريس فى يناير الماضى ظهرت بوادر طيبة من الممولين ان يزيدوا التمويل بحيث يتم تغطية الفترة من ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٠ وقد طرحت فكرة تخصيص جزء من

عائد البيع للصندوق .

س ٨ تكاليف ادارة الصندوق وتمويلها بالنسبة للموارد المختلفة ، والاهمية النسبية للبرامج الستة التى تم عرضها ، والنقل العام هل يشمل الجمهورية ككل ؟

ج - بالنسبة لميزانية الصندوق وموارد او تمويل ادارة الصندوق او مايسمى بالامانة العينية والـ ١٠ مكاتب الاقليمية والدراسات الاساسية وكل العملية الادارية تشكل نحو ١,٥ ٪ من التمويل الكلى بمعنى آخر حتى عام ١٩٩٧ معتمد بها كمنحة ولاتدخل فى الموارد الخاصة بالبرامج ومعتمد لها ٧ ملايين دولار من المجموعة الاوربية والبنك الدولى وايضا الحكومة المصرية لم تدفع شيئا غير المبنى

الجزء الثانى : نظرتنا للاهمية النسبية مختلفة عن نظرة الممولين هم يرون أن برنامج التشغيل هو اهم شىء لاننا نريد ان تتحركوا بسرعة فى التخصيصية لكن نحن نقر بأهمية برناج تنمية المشروعات الصغيرة وبرنامج تنمية المجتمع هما اهم مشروعين لنا ، وبالنسبة لبرنامج النقل العام يشمل القاهرة والاسكندرية ولو تكلمنا عن المشروعات المكثفة للعمالة فمشروعات الطرق الكبرى يمكن أن تكون احسن من موضوع القرية وما الى ذلك .

د. حسين الجمال لشباب الحزب الوطني

تنفيذ توجيهات مبارك لحل مشاكل الخريجين

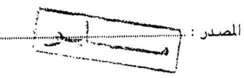


اكد الدكتور حسين الجمال الأمين العام للصندوق الاجتماعى للتنمية ان توجيهات الرئيس محمد حسنى مبارك وراء نجاح مشروعات الصندوق مشيرا الى انه بدأ تنفيذ هذه التوجيهات بالعمل على حل مشاكل الشباب عن طريق منح تيسيرات جديدة لشباب الخريجين لتشجيعهم للحصول على قروض الصندوق الاجتماعى

لاقتحام العمل الحر عن طريق اقامة مشروعات صغيرة فى كافة الأنشطة .

جاء ذلك خلال اللقاء الموسع مع شباب الحزب الوطنى بمصر الجديدة وحضره عبدالعزيز فتح الله امين الحزب الوطنى بحى النزهة والقيادات الشعبية والتنفيذية بالحى .





المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ يونيو ١٩٩٤

أهم أهداف الصندوق .. دعم الاصلاح الاقتصادى ومواجهة البطالة

مليار جنيه للمشروعات الصغيرة وتسهيلات فى السداد

بالفكر المتطور تصبح مصر من النمور

٦ أسابيع فقط مدة الحصول على القرض

البنوك جهة وسيطة تتيح سرعة التمويل

واضاف الامين العام ان الصندوق الاجتماعى انشىء بهدف ان يكون احدى الآليات الرئيسية لتلافى اى آثار جانبية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى .. فقد اثبت الاقتصاد الموجه الذى اتبعناه لمدة ٤٠ سنة فشله فى تحقيق النجاحات الاقتصادية والاجتماعية المنشودة ..

وترتب على السياسة المتوازنة والحكيمة للرئيس حسنى مبارك ان عددا كبيرا من الدول والمؤسسات الدولية رات مساعدة مصر - اعترافا بفضلها ودورها فى المنطقة - فى تمويل الصندوق للقيام بمهامه فى التعامل مع اثار الاصلاح الاقتصادى ..

من هنا قدمت ١٧ مؤسسة دولية وعربية تمويلا يبلغ ٦١٣ مليون دولار اى حوالى ٢ مليار جنيه ، ٦٠٪ من هذا المبلغ منح لا ترد و٤٠٪ قروض ميسرة طويلة الاجل ..

اشار الى انه رغم دور الصندوق الهام فى حل مشكلة البطالة إلا انه يعتبر جزءا من منظومة كبيرة مكونة من جهات عديدة فى الدولة تساهم فى هذا الحل ..

أهداف عامة

اكد د . حسين الجمال ان مهمة الصندوق معترف بها حاليا وقد اشار اليها الرئيس مبارك فى خطابه الاخير ، وهناك اهداف عامة تاتى على راس الاولويات اولها مواجهة الآثار الجانبية للاصلاح الاقتصادى على المدى القصير ، وهى الانكماش المتوقع فى سوق العمل وبالتالى تقلص فرص العمل المتاحة ، بالاضافة الى مواجهة مشكلة البطالة بصفة عامة ..

الهدف الثانى مساعدة الفئات الكادحة ومحدودة الدخل على تحمل اعباء برنامج الاصلاح فيما يختص برفع الدعم وزيادة تكاليف المعيشة بعد ارتفاع اسعار الخدمات والسلع الرئيسية .. ودور الصندوق هنا اتاحة تمويل لمشروعات مولدة لدخل اضافى ، من اجل المرور من عنق الزجاجة وجنى ثمار نجاح الاصلاح الاقتصادى .

اما الهدف الثالث فقد انقضى تقريبا لانه كان للتعامل مع المشاكل المترتبة على حرب الخليج وبطالة العائدين من هناك .. كانت مشكلة كبيرة لكنها تلاشت بعد ان دبر فريق من العائدين وظائف بنفسه وفريقا اخر تم مساعدته .

٥ برامج

عن البرامج التى يمولها الصندوق قال الدكتور حسين الجمال انها ٥ برامج هى برنامج المشروعات مكثفة العمالة وتنفذ فى القرى والنجوع لتحسين مستوى البنية الاساسية بها ..

البرنامج الثانى تنمية المجتمع وله شقان اجتماعى وانتاجى .. وهنك ايضا برنامج التدريب التحويلى والقروض للقوى العاملة التى يمكن ان تترك مصانع وشركات قطاع الاعمال .. بالاضافة الى برنامج تحسين وتطوير وسائل النقل العلم بالقاهرة والاسكندرية ..

اما اهم برامج الصندوق فهو برنامج تنمية المشروعات الصغيرة ومتاح له اكثر من ٤٠٪ من موارد الصندوق اى حوالى ٢٥٠ مليون دولار منها ١٥٠ مليون دولار بما يوازى حوالى ٥٥٠ مليون جنيه بتمويل

٠٠٠١٩٤

عربي و٨٠ ٨٠ مليون دولار من البنك الدولى والجهات الاخرى اى حوالى من ٩٠٠ الى الف مليون جنيه ..

اضاف ان متوسط القرض للمشروع الصغير يبلغ حوالى ٢٠ الف جنيه مما يعنى انشاء ٥٠ الف مشروع بالتمويل المتاح .. المشروع الواحد يمكنه تشغيل من ٣ ـ ٥ افراد اى اتاحة حوالى ٢٠٠ الف فرصة عمل .. واذا تم تدوير هذا المبلغ مرتين يتوافر حوالى نصف مليون فرصة عمل ..

لكننا لا نغفل احتمال حدوث فاقد ومشروعات متعثرة لكننا فى نفس الوقت نفترض الجدية لدى الشباب الذى من مصلحته ان تنجح وتزدهر هذه المشروعات .

قال د . الجمال ان فرص العمل التى تستهدف برامج الصندوق توفيرها من خلال المشروعات خلال ٥ سنوات .

قال د . الجمال ان فرص العمل المستهدف تحقيقها من خلال مشروعات برامج الصندوق تتراوح من ٦٠٠ ـ ٧٠٠ الف جنيه فرصة عمل حتى عام ٩٧ .. وهذه مساهمة قوية من الصندوق ..

تسهيل فى السداد

اوضح ان قرض المشروع الصغير يتراوح من ٥ الى ١٥٠ الف جنيه للفرد و٢٠٠ الف للمجموعة سعر الفائدة من ١٦ الى ٩٪ بالنسبة للمبتدىء و١٢٪ للمشروع القائم وهى فائدة بسيطة وليست مركبة ..

اكد ان القرض يتم تخصيصه للمعدات وراس المال العامل لكننا لا نمول شراء المبانى او الارض لان الدولة تبنى مجمعات صناعية وزراعية فى المحافظات المختلفة .

اضاف ان ٧٠٪ من راس المال تتاح كمنحة لتمويل ودراسة المشروعات والتدريب والتسويق .. وهناك فترة سماح فى السداد وهى تتسم بالمرونة اذا كان المشروع جادا ، وفترة السداد تتراوح من ٥ ـ ٨ سنوات على حسب نوع المشروع .. علاوة على ذلك فان هناك فترة اعفاء من الضرائب قدرها ٥ سنوات ..

الفكر المبتكر

اشار الدكتور حسين الجمال الى ان هناك مشاكل تعترض طريق المشروعات الصغيرة منها خوف الشباب من الدخول فى هذه التجربة ، لكنه اذا التزم الجدية وابتكر وابتعد عن التقليدية ودرس كيفية التسويق فانه سينجح بلا شك ..

اكد اننا من أجل ذلك اعددنا نماذج لحوالى ٣٠ مشروعا للاقتداء بها ، لكن لابد من اجتهاد الشباب فى ابتكار افكار جديدة للمشروعات والابتعاد عن التقليدية فى اختيار المشروع ..

اشار الى اننا منذ فترة طويلة اعتدنا على الروتينية فى التفكير وانتظار مساعدة الدولة فى كل شىء .. الا ان تقدم الشعوب ياتى بالاعتماد على الذات والفكر المبتكر والاجتهاد .. واذا اتبعنا هذا المنهج فسوف تصل مصر فى فترة قصيرة الى مرتبة النمور الآسيوية ..

قال الدكتور الجمال لقد ذهبت منذ فترة الى تايلاند والفلبين بعدها بخمس سنوات دخلت الدولتان دائرة النمور لانهما حددتا اهدافهما وقصدتا مباشرة لتحقيقها ..

اوضح د . الجمال ان الصندوق له ١٠ مكاتب اقليمية بالمحافظات ومكتب رئيسى بالقاهرة ولا يتعامل مباشرة مع المستفيدين ، بل من خلال جهات وسيطة او منفذة ترتبط باتفاقات مع الصندوق بالشروط السابقة .. لكن ذلك لا يعنى تخلص الصندوق من مهمته فى عملية التخطيط والتقييم والمتابعة لان الفئات المستهدفة حصلت على التمويل وتطبيق شروط الصندوق ..

اشار الى شرط الاستفادة من القرض ان يكون المقترض على درجة كافية من التعليم وليس من الضرورى ان يكون خريج جامعة .. وان يمتلك الحد الادنى من الخبرة العملية والوعى بالمشروع المقبل عليه .. وتادية الخدمة العسكرية ، وبالنسبة للشريحة السنية فيفضل المرحلة من ١٦ ـ ٤٠ سنة .. ولا نطلب ضمانات من المقترض . والضمان الوحيد عبارة عن ايصالات او شيكات بالمعدات للمشروع التى تبقى ملكا للبنك حتى يتم سداد القرض ..

وفيما يختص بالفترة التى يستغرقها الحصول على قرض اكد د . الجمال انها لا تتعدى ٦ اسابيع من تاريخ دراسة الجدوى للبنك ..

اشار الى استخدام البنوك كجهة وسيطة فى التمويل يرجع الى انها تضم عددا ضخما من النوافذ والافرع فى المحافظات يصل الى حوالى ٥٠٠ فرع لكل بنك .. وبذلك فان الصندوق يتيح فرصة التمويل لاكبر عدد ممكن من الشباب علاوة على الاستفادة بخبرات البنوك فى التعامل مع العملاء ، بجانب انها قبلت شروط الصندوق فى الاقراض بسعر فائدة منخفضة ..

اشار الى ان مركز مساندة المشروعات الصغيرة بشارع التحرير بالدقى به جميع المعلومات اللازمة ومستعد للاجابة عن اى استفسارات

اوضح ان الصندوق يدعم عمليات التسويق والتدريب وان سعر الفائدة ميسر للغاية وبسيط وغير مركب .



صباح الخير

احيانا .. يفكر بعض الشباب ، فى إقامة مشروعات غير تقليدية ، للخروج من آزمة البطالة التى يخيم شبحها على كل موقع .. ولكنهم يفاجأون بأن اللوائح والقوانين ، لا تسمح باقامة المشروعات غير التقليدية !

واللوائح والقوانين ، من وضعنا ، ومن صنعنا .. وتغييرها يحتاج إلى فكر غير تقليدى ، يقتنع بأن المشروعات غير التقليدية ، لا ضرر منها ، ولا خوف .

وامامى مثال على واحد من هذه المشروعات غير التقليدية ..

عاد شاب مصرى من الخارج ، وافتتح مكتبا للخدمات التليفونية المحلية والدولية ، بالاضافة إلى خدمات الاتصال عن طريق اجهزة الفاكس . وقام الشاب بتزويد المكتب بمجموعة من الخطوط التليفونية الدولية ، واعلن آن المكتب مفتوح للخدمة ٢٤ ساعة متواصلة .. واستدعى العمل فى المكتب طوال هذه الساعات ، تشغيل ١٥ شابا آخرين ، يعملون فى ورديات متصلة ، ومتواصلة .

وكان الشاب صاحب المشروع ، يتقاضى رسما متواضعا يزيد عن الرسم الذى تتقاضاه هيئة التليفونات ، نظير تغطية نفقات المكتب .. ولكنه مقابل ذلك كان يسعى إلى تقديم خدمات أفضل ، للمتعاملين مع المكتب ، حتى يجذبهم إلى التعامل معه .

واعترضت هيئة التليفونات على نشاط هذا المكتب ، باعتبارها صاحبة الحق الوحيد لتقديم مثل هذه الخدمة .. واضطر الشاب إلى إغلاق مكتبه ، وتسريح ١٥ شابا .. وبالتالى فقد هذا العدد وظائفهم ، وعادوا إلى ساحة البطالة !!





المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يوليو ١٩٩٦

والنشاط الذى قام به الشاب علنا ، وتحت سمع وبصر كل الهيئات الحكومية ، بما فيها الضرائب .. يمارسه آخرون سرا بعيدا عن رقابة هيئة البريد ومصلحة الضرائب .

وأتساءل : ما المانع فى التصريح بإقامة مثل هذه المشروعات ، تحت سمع الدولة وبصرها .. خاصة أن هيئة البريد تسمح لبعض المحال ، والمكاتب الخاصة ، بممارسة بعض أنشطتها مقابل رسوم تتقاضاها من هذه المحال والمكاتب .

وافتتاح مكاتب خاصة للخدمات التليفونية ، والمكتبية وخدمات الفاكس .. نشاط موجود فى مختلف بلاد العالم ، وهو لا يتعارض مع نشاط هيئة التليفونات ، ولا ينتقص من ايراداتها .. بل يمكن أن يضيف إليها عن طريق رسوم إضافية معقولة تفرضها الهيئة على نشاط هذه المكاتب .

وإذا قيل أن اللوائح الحالية لا تسمح .. أقول أن اللوائح من صنعنا .. ونحن القادرون على تغييرها ، وتعديلها .. وإذا كنا قد دعونا إلى حوار للتفكير فى القرن الواحد والعشرين .. فمن واجبنا أن نتعامل مع اللوائح والقوانين بفكر الغد .. لا بفكر الأمس .. لا بالنسبة لمشروعات الخدمات التليفونية وحدها .. ولكن بالنسبة لمختلف المشروعات والافكار غير التقليدية .

سعيد سنبل





ذئاب الوظائف الخالية

إستغلال حالتى البطالة والركود الاقتصادى «للنصب» على الباحثين عن عمل

تحقيق:
هناء مصطفي

مطلوب سكرتيرة حسنة المظهر، ولايهم الخبرة.. مطلوب مديرة أعمال لرجل اعمال بشرط اللباقة وإجادة العلاقات العامة.. وغيرها اعلانات هي فى اغلبها تعبر عن حاجة حقيقية لتلك الوظائف وفى أحيان أخرى تنم على ظاهرة اجتماعية مرضية لدى بعض الرجال الذين يجدون فى «الاعلان» فرصة سانحة وطريقاً سهلا للتعرف على الفريسة الحسناء.. تلك الشريحة المريضة من الرجال تهدف لاستقطاب الفتيات الباحثات عن عمل واللاهثات وراء المظهر البراق.. وهؤلاء الذين يبيعون الوهم للفتيات قد استغلوا سوء الحالة الاقتصادية لدى الغالبية وجعلوها ملعبا لاقتناص الفتيات.. فمن يحمى فتياتنا من ذئاب الوظائف الخالية؟

● العقيد حسام لاشين مأمور قسم الحدائق تلقى مؤخرا بلاغا من فتاة كادت ان تقع فريسة لأحد الرجال كانت قد تعرفت عليه من خلال اعلان في احدى الصحف يطلب سكرتيرة.. توجهت تلك الفتاة الى العنوان بعد اتصالها الهاتفي وقابلتها سكرتيرة المدير ـ الذي يطلب سكرتيرة ـ.. طلبت السكرتيرة من تلك الفتاة ان تخلع ملابسها اولا للكشف عليها ـ ارتابت الفتاة في هذه الحيلة ثم فوجئت بصاحب الشركة يدخل عليها فقد شده جمالها وانجذب نحو انوثتها الصارخة وفوجئت بهذا الرجل الذى يبدو في عمر والدها والذى يتمتع بمظهر لا بأس به.. فوجئت أن هذا الشخص بدأ يمد يده ليتفحص جسدها.. فما كان من الفتاة إلا ان ارتدت ملابسها بسرعة وامام العقيد حسام لاشين روت حكايتها.. وتمكن الرائد علاء السباعى رئيس المباحث من القبض على المتهم الذى يستغل شركته للالتقاء بالفتيات الباحثات عن فرصة عمل.. امام عماد عبد الرازق وكيل اول نيابة حدائق القبة مثل صاحب الشركة والسكرتيرة الخاصة به والتى تسهل له عملية التعرف على الفتيات وحاولا الدفاع عن نفسهما إلا ان وكيل النائب العام أمر بحبسهما اربعة ايام على ذمة التحقيق موجها لهما تهمة هتك عرض فتاة!

رجل.. عاطل

● سهى خيرت خريجة كلية التجارة الخارجية تقول:

ـ أمام حالة البطالة التى يعانى منها الشباب والتى تجعل الخريج الجامعي لايجد فرصته إلا بعد أن يبلغ الخامسة والثلاثين يبدأ الشباب في محاولات ايجاد فرص عمل وانا كفتاة مررت بتجربة جعلتنى احترس قبل الذهاب لصاحب الاعلان فقد اكتشفت ان احد الرجال «العاطلين» قد قام بنشر اعلان يطلب فيه سكرتيرة للعمل بعد الظهر.. اتصلت بالرقم المدون بالجريدة وعندما توجهت الى العنوان وجدت ان الشخصية نفسها لاتحتاج الى سكرتيرة كما ان الدلائل المرئية لاتدل على ان هذا المكان به اعمال هامة بحاجة الى سكرتيرة وبعد الظهر خاصة حاول هذا الرجل استكتابى «ابلكيشن» ليتعرف على جميع بياناتى إلا اننى فطنت الى اللعبة واعتذرت له بعد محاولات مستفيضة استطعت الافلات منه على وعد ان اعود اليه ثانية لارتباطي بموعد هام.

وتستطرد قائلة بعد تلك المحاولة اصبحت ادقق الف مرة قبل ان اتوجه الى مكان الاعلان!

● «ميار» فتاة على مستوى ملحوظ من الجمال.. انفصل والداها ولكنها تعيش حياة رغدة.. لديها سيارة احدث موديل.. ترتدى افخر الملابس.. تسافر سنويا الى الخارج للتنزه ولشراء ما يلزمها من الملابس والاكسسوارات تخرجت في اكاديمية السادات للعلوم الادارية.. ملت حياة الترف والفراغ فكرت في العمل ارادت ان تغير من اسلوب حياتها.. كانت تنوى الا تعتمد على احد في البحث عن الوظيفة.. قرأت اعلانا يقول «مطلوب سكرتيرة للعمل بمعرض ديكور واثاث».

ـ اتصلت بصديقة لها وعرضت عليها ان تذهب لتلتحق بهذه الوظيفة وعرضت عليها ان تذهبا معا ربما يقبلهما صاحب العمل او يتوسط لها لدى صاحب عمل .. بالفعل تقابلتا مع صاحب العمل والذى فجر مفاجأة بعد اتمام المقابلة.. فقد اخبر «ميار» انها هى التى فازت بالوظيفة و «علشان خاطرها» سيقبل صديقتها لتكون سكرتيرة ثانية.

فرحت الصديقتان ذوات المستوى المادى الميسور.. بأنهما فازتا بالوظيفة وبالتالى لن يكون لديهما وقتا ضائعا ولن يشعرا بالملل اخبرهما ان الراتب ٢٠٠ جنيه والعمل من ٩ صباحا حتى ٩ مساء وساعتين راحة في وسط النهار.. حاول صاحب العمل الانفراد «بميار» إلا انها صدته واستمرت في ذلك لمدة شهرين كان صاحب معرض الديكور يعتذر لها عن اعطائها راتبها عن الشهرين اللذين داوما عملا فيهما بدعوى انه معذور تارة، وبدعوى انه سيذهب لعمل العمرة مع زوجته صاحبة اكبر اتيليه والحاصلة على نياشين من باريس وروما في صناعة الاثاث.. هذا الرجل الذى حاول استمالة «ميار» اليه قد سئم صدها له واخبرها هى وصديقتها انه سيعطيهما «اجازة» وعندما يعود من العمرة سيعطيهما راتبهما المتاخر ٤٠٠ جنيها لكل منهما.. اضطرت الفتاتان الى المكوث في المنزل انتظارا لأخذ مستحقاتهما لدى هذا الرجل.. وانتظرا عودته وبعد ان عاد اعطي لكل واحدة «سبحة» من الاراضى الحجازية واخبرهما انه يمر بأزمة مالية ولايستطيع دفع مبلغ ٨٠٠ جنيه لفتاتين لم يستفد منهما باي شيء وتمني لهما التوفيق!

حتى.. العرب

● داليا فودة فتاة حاصلة على بكالوريوس تربية رياضية تقول:

ـ حاولت العمل عن طريق احد الاعلانات لدى احد رجال الاعمال العرب.. طبيعة العمل عبارة عن اعداد دليل تجارى.. مقر العمل بالمهندسين.. كنا حوالى ٨٠ شابا وفتاة استمروا في العمل لمدة ثلاثة اشهر عن طريق اعلان مغر في احدى الصحف يقول ان الراتب لن يقل عن ٣٠٠ جنيه «شهريا» اغرانا هذا الرجل «العربى» بالسفر للخارج ذات يوم وبعد الانتهاء من اعداد «الدليل» فوجئنا ان صاحب العمل لايريد مقابلة احد وأمرنا بالانصراف وانه انهى عملنا وعندما طالبناه بالرواتب تنصل ورفض وعندما توجهنا الى مكتب عمل «المهندسين» اتت الموظفة الى مقر العمل لمعرفة ماذا جرى ولكن هل الذى فهمناه اننا وقعنا ضحية «نصاب»!

● نيفين ابراهيم فتاة في السابعة والعشرين من عمرها تروى قصتها مع وهم العمل فتقول:

قرأت اعلانا يقول «مطلوب فتيات للعمل في شركة لأشرطة الكاسيت» توجهت الى العنوان «وجدت رجلا» عيناه تشع منها الاحمرار ولا اعرف لماذا.. لاحظت ان تلك «المؤسسة» عبارة عن شقة متواضعة في حى شعبى، وتبين لى ان تلك المؤسسة لاتمت للمؤسسات بشيء إنما هى عبارة عن سكن خاص.. والذى به بعض الاثاث المكتبى وحجرة مكتب ايضا بها جميع اشكال والوان التليفونات وكلها تعمل على خط واحد.. حاول هذا الرجل ان يوحى لى بأهمية «المؤسسة» واراد منى ان اسمعه صوتي فاسمعته ثم اوحى لى انه على علاقة بكبار المخرجين والصحفيين وعرض على «التمثيل» ايضا ولما اخبرته اننى غير موهوبة في مجال التمثيل حاول ان يساعدنى وعرض على ان يشترك معى في مشهد من احد الافلام واسرعت وفتحت باب الشقة ـ اقصد المؤسسة الوهمية وخرجت ابكي في الشارع!

سكرتيرة.. في السينما

● راوية منصور تروى تجربتها مع وهم العمل الجاد الشريف فتقول:

ـ قرأت اعلانا يقول «مطلوب سكرتيرات لشركة انتاج سينمائى توجهت الى المكان المخصص لتلك الشركة.. الفخامة والابهة.. الحوائط مبطنة بالقطيفة الحمراء.. ممرات.. ودهاليز.. وأبواب اليكترونية بالريموت كنترول.. ذهبت انا و٢ من صديقاتى اختارنى انا قال لى.. المرتب ١٥٠٠ جنيه.. ها نطلع لك باسبور لاننا «سنحتاج لسفرك الى لندن تخلص لنا حاجات».. اخذ الرجل ينظر الى دون صديقاتى اللاتى يقل جمالهن عنى.. وجدت الموقف مريبا ومثيرا للشك وانسحبنا في هدوء بعد ان ملأنا الاستمارات ومنها عرف رقم تليفونى واتصلت السكرتيرة الخاصة به اكثر من مرة وهو لم يمل من الاتصال ونهرته عدة مرات ولم يكف عن الاتصال بى إلا بعد ان هددته بابلاغ مباحث التليفونات.

دكتوراه.. في النصب

● دكتور في الكمبيوتر يطلب مبرمجات.

ـ هذا الاعلان قد لفت انتباه هدى عبد الفتاح خريجة المعهد التجارى والحاصلة على دورات كمبيوتر

بالجامعة الامريكية تقول:

توجهت الى العنوان المذكور فى البداية شككت فى مظهر الرجل الذى لايدل على انه يفقه شيئا فى الكمبيوتر ومع ذلك وامام الحاجه واصلت العمل لمدة ٢٠ يوما اكتشفت بعدها انه موظف «مفصول» من احدى الهيئات الحكومية من خلال بعض الاوراق التى وقعت فى يدى صدفة ومن خلال تحذير البواب لى فاضطررت الى ترك العمل وامام الفراغ والحاجة بدأت رحلة بحث اخرى عن العمل ولعلها تكون غير وهمية!

● احد المسئولين عن الاعلانات بجريدة يومية يقول:

ليس من مهامنا الاطلاع علي شهادات المعلنين فحالات تزوير البطاقات منتشرة ومن السهل أن يحمل السباك بطاقة تقول انه مدير وليس ومن شأني هذا العمل هذه مهمة جهاز الشرطة حين يتلقى البلاغات!

ظاهرة مرضية

● الدكتور حسن همام استاذ تخطيط المجتمع له رؤية خاصة تجاه تلك القضية فيقول:

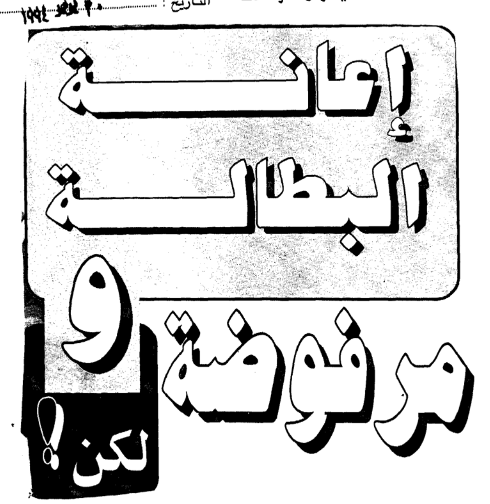
انها ظاهرة اجتماعية مرضية انهم يستغلون سوء الحالة الاقتصادية لدى الغالبية العظمى من الفتيات خاصة ذوات المؤهلات المتوسطة انها شريحة تزور وتضلل ومن هذا النوع ظهرت مكاتب التشغيل السريعة والخدمات وليس من شأن الصحف التأكد من صحة الاعلان ويحذر الدكتور همام من هذه الفئة التى تستغل حالة البطالة لاصطياد الفتيات فى ظل انحدار القيم الاجتماعية نتيجة للعادات والثقافات الوافدة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٤



د. صبحي عبدالحكيم: موارد الدولة لا تسمح بهذه الإعانات

الشباب: نرفض الإعانة ونطالب بتسهيلات وقروض ميسرة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٤

هل من الممكن ان تكون مصر «امريكا» اخرى وتعطى اعانات كاملة لجميع حالات البطالة لحين الحصول على فرص عمل؟!

هذا السؤال يحتاج للاجابة عنه دراسات طويلة شاملة فى اكثر من مجال تاخذ فى حسبانها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.. والامنية ايضا

المجالس القومية المتخصصة قامت باعداد دراسة شاملة حول هذا الموضوع - فى اطار تطوير نظام الخدمات الاجتماعية للمواطنين فى ظل آليات السوق للتوجه الاقتصادى الجديد - ووضعت ضمن توصياته ا«النظر» فى تطبيق اعانة البطالة ورفعت تقريرا بهذه الدراسات للرئيس مبارك..

وفى هذا التحقيق نطرح السؤال على مجموعة من الخبراء والمسئولين والشباب حول مدى تطبيق نظام الاعانة للبطالة.. وهل هذا الاسلوب هو الحل الامثل لعلاج مشكلة البطالة..

د. صبحى عبدالحكيم رئيس مجلس الشورى الاسبق يؤكد ان هذا الاقتراح غير قابل للتنفيذ فى مصر لعدة اسباب اهمها ان موارد الدولة لا تسمح بهذه الاعانات.. فالميزانية تكاد تكفى احتياجاتنا الاساسية ونحن نمر بظروف حاليا نقوم فيها بانشاء بنية اساسية فى كافة المجالات لجذب الاستثمار ودفع عملية الاقتصاد وهى تكلف الدولة عشرات المليارات لذلك فلا داعى لاثارة مثل هذه الافكار لبيع الوهم للشباب فتؤدى بهم لنتائج عكسية.. والافضل من وجهة نظرى ان تسعى الدولة لتوفير مزيد من فرص العمل للشباب.

ويشير الى ان الدول التى تطبق هذا النظام مثل الولايات المتحدة تعطى اعانة البطالة لفترة محدودة فقط حتى يستطيع المستفيد من الاعانة الحصول على فرصة عمل.. اما فى مصر فكيف تستطيع الدولة المحملة باعباء ثقيلة اعطاء - اعانات كاملة للعاطلين وهى لا تزال حتى الآن تقوم بتعيين دفعات ١٩٨٤ من خلال القوى العاملة ؟!

ومن وجهة نظرى فاننا بعد المسير فى طريق التحول الاقتصادى وتشجيع القطاع الخاص فى جميع المجالات سوف تفتح ابواب رزق جديدة وتتوافر ملايين من فرص العمل التى تقضى على البطالة وتغير نظرة الكثيرين الى ضرورة العمل فى الوظيفة «الميرى».

لا مانع ولكن

د. حسن نافعة استاذ السياسة بجامعة القاهرة له وجهة نظر اخرى حيث لا يمانع من اعطاء اعانة ولكن يجب ان تكون للمتضررين اقتصاديا من عملية الاصلاح الاقتصادى مثل عمال القطاع العام كما يتبع فى الدول المتقدمة.. لكن معظم حالات البطالة فى مصر من الشباب بالاضافة الى نسبة من البطالة الناتجة عن التخلص من العمالة الزائدة ضمن عملية التحرير الاقتصادى.

ويضيف د. نافعة أن المشكلة تكمن ايضا فى عدم وجود مسح شامل وواقعى لحالات البطالة الحقيقية وبالتالى يصعب امكانية تطبيق نظام الاعانة للعاطلين.. كما انه من الممكن ظهور فئات قادرة على افساد هذا النظام فلا يحقق الهدف المطلوب منه

ويشير الى ان الاعانة وحدها ليست الاسلوب الامثل لمعالجة مشكلة البطالة من جذورها فهناك فئات عديدة من الشباب تعمل فى القطاع الخاص او فى اى عمل حر ويعتبرون انفسهم عاطلين لانهم لا يعملون فى الوظيفة «الميرى» التى توفرها «القوى العاملة».

بالاضافة الى أن نظام دفع الاعانة يتكلف ميزانية باهظة على حساب مجالات اخرى ومع ذلك ليس له عائد فى حين انه فى الخارج تم منح اعانة البطالة مقابل تاهيل العاطلين من خلال التدريب المهنى لتشغيلهم فى المهن التى يتدربون عليها خلال فترة منحهم الاعانة.

ويرى د. نافعة ان قلة فرص العمل وشيوع البطالة يرجع لعدم كفاية المشروعات الاستثمارية وعدم استيعابها لكم الشباب الضخم الذى يتخرج سنويا من الجامعات ومن التعليم المتوسط.. كما ان طبيعة العمل المتوافر حاليا خالية من الروح الابداعية والابتكارية ولا تحتاج الى مستويات مهارية.. وتوفير فرص العمل المطلوبة يتطلب استثمارات ضخمة ومشروعات عملاقة.

البطالة تختلف

د. أحمد الصفتى أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة يؤكد صعوبة تنفيذ فكرة منح - اعانة كاملة لحالات البطالة فى مصر فى الوضع الحالى كما هو مطبق فى بعض دول العالم وذلك لأن طبيعة البطالة نفسها تختلف فى مصر عن هذه الدول.. فبعض الدول الغربية تمنح إعانة بطالة للعاملين الذين يتم الاستغناء عنهم من قبل أصحاب العمل لأسباب متعلقة بالعمل نفسه مثل تطوير الانتاج والاعتماد على الآلات الحديثة وتقليل العمالة وهنا يتم منح هؤلاء اعانة بطالة لحين الحصول على فرصة عمل أخرى.. أما فى مصر فلا توجد بطالة من هذا النوع وليس من حق اى مؤسسة طرد عمالها..

بالاضافة إلى وجود ما يسمى تأمين بطالة فى هذه الدول يدفعه صاحب العمل عن العاملين بحيث أن الذى يتم فصله من عمله بعد ذلك تصرف له الدولة هذه الاعانة المؤقتة والتى لا تزيد مدة خدمتها على سنة حتى يجد فرصة عمل أخرى.

أما البطالة فى مصر فهى بين الشباب حديثى التخرج.

ولكن - والكلام مازال للدكتور الصفتى - يمكن أن يكون لعمليات الاصلاح الاقتصادى فى مصر وبيع القطاع العام تأثير على معدل البطالة يظهر فى أمكانية الاستغناء عن بعض العمالة ومن هنا يجب الاسراع فى الأخذ بنظام التأمين الذى يدفعه صاحب العمل للعاملين من أجل صرف اعانات لهم فى حالة البطالة على غرار النظام المطبق فى الخارج على أن يتم تحديد قيمة الاعانة وهى غالباً تكون بين ٦٠٪ إلى ١٠٠٪ من الراتب الذى كان يحصل عليه من العمل السابق. مع تحديد المدة الزمنية القصوى التى يمكنه الحصول على الاعانة خلالها بعدها يتم قطع الاعانة

ويمكن أن تتولى الحكومة أو شركات التأمين الخاصة هذا النظام..

أما بالنسبة للشباب الذى يعانى من البطالة بعد التخرج وليس له عمل من الأصل فهذه مسألة اجتماعية أمنية اقتصادية يجب أن تطرح للنقاش فى الحوار الوطنى بحيث يتبلور نظام اقتصادى جديد يشمل اعانة الشباب العاطل وفق شروط وقواعد محددة تسمح امكانية الدولة بتوفيرها .

بطالة مقنعة

الدكتور عبد الهادى سويفى عميد كلية التجارة السابق يؤكد أن البطالة فى مصر تتميز بأنها بطالة مقنعة لذا فإن فكرة عمل صندوق لاعانة البطالة أمر غير واقعى بالمرة حيث ان الاعانة يجب أن تمنح للبطالة المؤقتة ومن هنا فان العلاج يتطلب وضع برنامج طويل الأجل يركز على حل مشكلاتها جذريا مع تشجيع الاستثمار الزراعى الذى يعتبر من أهم المشروعات كثيفة العمالة مع ربط الاعفاءات الضريبية للمشروعات الصناعية بحجم العمالة التى تستخدمها حتى تساهم فى حل مشكلة البطالة.

ومن أخطر الدراسات التى صدرت عن مشكلة البطالة اعدها قسم الاقتصاد بكلية التجارة جامعة حلوان حيث تشير الى أن حجم البطالة المتوقعة فى نهاية الخطة الخمسية الحالية ٩٢-١٩٩٧م سوف يصل إلى خمسة ملايين عاطل وأن قطاع الزراعة يمكن أن يساهم بشكل كبير فى حل هذه المشكلة فى حالة نمو الانتاج الزراعى بمعدل لا يقل عن ٣ ٪ وهذا يؤدى إلى امتصاص ما يقرب من ١٥٠ الف فرد سنويا .. وتضيف الدراسة أن قطاع الصناعة يستطيع أن يوفر أكثر من مليون فرصة عمل سنويا فى حالة استثمار ٩,٦ مليار جنيه خلال سنوات الخطة مما يؤدى الى توفير ٣٥٠ الف فرصة عمل اما اذا تم استثمار ١٩ مليار جنيه فان

تحقيق:

محمد عبدالسلام

أحمد عبدالخالق

القطاع الصناعى يمكن أن يوفر ٧٠٠ ألف فرصة عمل.

ويؤكد السيد توفيق جنيدى «رجل أعمال» أن عملية صرف بدل بطالة للشباب سيكون له اثر سيىء جداً فى مقتبل العمر فهذا أمر يدعوا للتواكل والتراخى فى ظل الظروف الاقتصادية التى تمر بها مصر فدول العالم الأوروبى لديها فائض مالى كبير يسمح لها بصرف بدل بطالة للعاطلين ولكن فى مصر ظروف مختلفة جذرياً ولابد من تشجيع الشباب على العمل والجد بكل الوسائل والتفكير فى اقامة مشروعات خاصة ومشتركة بكافة التسهيلات والقضاء على الروتين والتوسع فى المشروعات الزراعية التى تحتاج إلى عمالة كثيرة وتؤدى إلى ازدهار اقتصادى شامل سواء للعامل أو للمنتج أو للاقتصاد الوطنى بشكل عام.

● بطالة الخريجين ●

أحمد العماوى وزير القوى العاملة يقول انه لمعرفة صورة الواقع بكل مصداقية للتصدى لقضية البطالة قامت الوزارة بالتعاون مع العديد من الجهات برصد وتحليل ظاهرة البطالة.. وثبت أنها فى حقيقتها بطالة الخريجين الجدد الوافدين لسوق العمل كل عام من مراحل التعليم المختلفة ويقدر عددهم حاليا بمليون و ٤٢٥ ألف خريج يرغبون فى دخول سوق العمل..

ويؤكد أن الحكومة وضعت برنامجاً قومياً للتشغيل لمواجهة تلك المشكلة يهدف إلى رسم صورة جديدة للمجتمع المصرى بالمشاركة الشعبية فى كافة المدن والقرى ومن خلال كل المؤسسات والتنظيمات الشعبية والحزبية للعمل على تعبئة الموارد المتاحة وتحديد الأولويات.

كما أن هذا البرنامج يشمل مشروعات قومية تساهم جذريا فى التصدى لقضايا ملحة مثل الأمية والتعليم ومشروعات تنمية إقليمية ورسم خريطة جديدة لمصر المستقبل بوجه عام.

أما الخطة الجديدة للتنمية الاقتصادية للعام الحالى فقد تضمنت ٥ محاور رئيسية يتم خلالها مواجهة البطالة خلال العام الحالى والقادم بعد أن قدرت أعداد العاطلين بنسبة ٩٪ من قوة العمل حيث يأتى الصندوق الاجتماعى فى مقدمة أهداف الخطة فى علاج مشكلة البطالة حيث أشارت خطة التنمية إلى أن الصندوق يمكن أن يقوم بدور فعال فى تعبئة الموارد البشرية ورفع المعاناة عن محدودى الدخل باعداد مشروعات محدودة لزيادة فرص العمل وتحسين المستوى المعيشى لهم.

أما المحور الثانى فهو مشروع الأسر المنتجة حيث يصل عدد الأسر التى تستفيد من هذا المشروع إلى ٦٠٠ ألف أسرة ومن المستهدف الوصول إلى مليون أسرة فى العام القادم كما وصل عدد مراكز تدريب هذه الأسر إلى ٢٧٠ مركزاً.

والمحور الثالث يتضمن توزيع الأراضى المستصلحة على الخريجين الجدد من كافة التخصصات والتوسع فى برنامج استصلاح الأراضى وزراعتها واقامة المجتمعات العمرانية الجديدة لما سيكون له أثر هام فى مواجهة البطالة وينحصر المحور الرابع لمواجهة البطالة فى اعداد برامج مطورة لنشر الصناعات الصغيرة والفنية المتلائمة مع امكانيات التنمية فى المحافظات مما يزيد من كفاءة استخدام الاستثمار من جهة ويحد من الهجرة الداخلية ويبلغ عدد المشروعات الصغيرة القائمة حالياً ٢٣٥ ألف وحدة يعمل بها ما يقرب من ٥٠٠ ألف حرفى.

ويشير وزير القوى العاملة إلى قيام بنك التنمية الصناعية بتوفير معونة فنية متكاملة تشمل تحديد نوعية الصناعات واعداد دراسات الجدوى اللازمة للمشروعات والتدريب على استخدام التكنولوجيا المناسبة إلى جانب تقديم خدمات فى مجال التدريب والتنسيق وتؤكد احصائيات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ووزارة الادارة المحلية وبيانات وزارة القوى العاملة أن هناك ارتفاعا مطردا لمعدلات البطالة فى مصر حيث بلغت ٢,٨٪ فى الفترة من ٧٥ ـ ٧٧ ثم ٦٪ عام ١٩٨٤م ثم وصلت إلى ما يقرب من ٣ ملايين عاطل فى نهاية ١٩٩٣م وذلك بسبب زيادة أعداد الخريجين بنسبة ٦٣٪ خلال العشرين عاماً الماضية.

● الشباب يتحدث ●

ولكن ما هو رأى الشباب تحديداً وهم أكثر الفئات معاناة من البطالة؟!

حسام عبد الجليل ٢٦ سنة مدرس بمدرسة امبابة الصناعية يؤكد رفضه الإعانة للشباب الذى يعانى من البطالة فور تخرجه من الجامعة مؤكدا أن هذا النظام لو تم تطبيقه سوف ينمى فى الشباب التواكل ولا يحمسه على السعى الجدى للبحث عن فرصة عمل..

ويقول كيف يتساوى شاب لا يعمل بآخر يعمل فى الدخل.. بل أحياناً يكون العاطل يحصل على اعانة أكبر من الشاب الذى يعمل فى مؤسسة حكومية بـ ٧٠ جنيها فى الشهر.

أحمد توفيق بكالوريوس تجارة ١٩٩٣ ويبحث عن عمل حتى الآن يقول لا نطلب من الدولة إعطائنا أى منحة أو اعانة فلا يوجد شاب يقبل على نفسه الإعانة ولكن كل ما نطلبه توفير مزيد من فرص العمل للشباب فى المجالات المختلفة ولاسيما فى المدن الجديدة بحيث يتلائم هذا العمل ولو جزئياً مع طبيعة الشهادة التى حصل عليها الشاب.. فليس من المعقول أن أحصل على بكالوريوس تجارة وأشتغل «سباكا».

ويطالب رفعت عبد الحميد بكالوريوس تجارة ١٩٩٠ بأن تسعى الدولة لتوفير مزيد من التسهيلات للشباب ولا تفكر فى دفع إعانات لهم وتقصرها على «العجزة» فقط فهل يعقل أن الشاب الذى يريد أن يبدأ فى عمل مشروع صغير بعيداً عن «الميرى» يوفر به فرص عمل له ولعدد آخر من الأشخاص يقوم بعشرات الاجراءات للحصول على قرض وفى النهاية قد لا يستطيع الحصول عليه..

واذا حصل على قرض فهو قليل يكفى لاقامة مشروع وشروط تسديده عجيبة وكأن الشاب سوف يستولى على القرض ويهرب..

ويتساءل لماذا لا توفر الدولة اراضى مجانية للشباب فى المدن الجديدة لاقامة مشروعاتهم الصغيرة عليها بدلاً من التفكير فى إعطاء اعانة للبطالة؟!

ويقول حسن الخضرى ٢٦ سنة مدرس بمدرسة ابن سيناء بالهرم أن الشاب المصرى رغم ظروفه الصعبة إلا أنه يرفض بطبيعته مد يديه للدولة والحصول على إعانة بطالة وهو يعلم أن هناك من المعوقين وكبار السن والعاطلين من أصحاب الأسر والأرامل فى حاجة إليها..

والشاب المصرى ليس كما يقول البعض انه يبحث عن فرصة عمل «مكتبية» فهو شاب طموح يرغب فى العمل فى اى مجال طالما توافرت الفرصة التى توفر له الدخل المناسب.. وهنا يبقى الدور على الأجهزة المسئولة فى توفير فرص العمل المناسبة للشباب عن طريق تشجيع القطاع الخاص على إنشاء مشروعات تستوعب عمالة كثيفة.. وأيضاً تشجيع الشباب على الاتجاه للمشروعات الصغيرة الخاصة به وتوفير القروض والمساعدات الفنية والاعفاءات الضريبية له حتى يتسنى له الوقوف على قدميه.

ويشير محمود فهمى ـ ليسانس حقوق ١٩٩٢ ـ لنقطة هامة وهى مدى عدالة ودقة توزيع هذه الإعانة حتى لو تم تطبيقها.. ومن الذى يضمن ذهابها لمستحقيها وعدم تدخل فئات المستفيدين بوسائل غير مشروعة فى هذا النظام.

ويطالب ـ إذا تم تطبيق هذا النظام ـ بمراعاة البعد الانسانى وعدم توزيع الاعانة بشكل غير آدمى يسبب إهانة لكرامة الشباب وكأنهم يمدون ايديهم.



الشباب يضرب البطالة

● محلات الاحذية .. والملابس تبتلع الشهادات الجامعية ..

● الذين يتمرغون فى تراب الميرى يستغيثون ..

● فنى . كيماوى . جارسون فى مطعم خمس نجوم

تحقيق : فتحى السايح
تصوير : عادل شحاته

مشكلة البطالة فى مصر اصبحت الشغل الشاغل لسياسة الدولة فهى لا تقل اهمية عن مشكلة الغلاء او الزيادة السكانية ولقد بلغت نسبة البطالة فى مصر معدلا كبيرا اغلبهم من شباب الخريجين ونحن نعلم إن هذه المشكلة تؤدى إلى إنجراف الشباب فى تيارات مختلفة مثل الانحراف والدخول فى تيار الارهاب وغير ذلك من أساليب الانحراف وعلى النقيض نجد نماذجا من الشباب المكافح الذى لم يستسلم لمشكلة البطالة . تخلى عن قائمة الانتظار التى ينتظرها ملايين من الشباب فاخذ يبحث عن عمل حر مهما كان طبيعته حتى يتسنى له الحصول على لقمة العيش وتوفير مستوى معيشى لائق يجعله يفتخر بذاته بين افراد المجتمع فنحن الآن أمام نماذج حقيقية من شباب الجامعات والمعاهد العليا والدبلومات المتوسطة لسؤالهم هل بايجاد فرصة عمل لهم كهذه استطاعوا ضرب البطالة أم لا ؟

● يقول عاطف كامل سعيد معهد فنى كيماوى (اربع سنوات) سنة ١٩٨٧ ويعمل كابتن بمطعم اننى الآن فى قمة السعادة بهذا العمل لانى أرى ان عانده مناسب جدا لى وأفضل من الوظيفة الحكومية فالعمل الحر يعطى فرصة افضل للشباب لكسب مايريد فى اى وقت .

● يقول اسامة عبد العليم معهد فنى تجارى سنة ١٩٩٣ يعمل بائع احذية ان مهنة الاحذية تتيح لى الحصول على المرتب الذى اجده مناسبا وهى افضل لى من الجلوس لانتظار التعيين وحتى لايضيع الوقت دون أن اجمع شيئا من المال استعين به على شئون حياتى .



المصدر : الحياة المصرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ يونيو ١٩٩٤

● تقول حنان ابراهيم حسن دبلوم تجارة سنة ١٩٨٨ تعمل بشركة للأدوية اننى فضلت العمل في القطاع الخاص وبخاصة في مجال شركات الادوية فهي تكسبنى خبرة في مجال العمل عن طريق الاحتكاك المباشر مع الخبراء اضافة الى المكسب المادى .

● يقول منصور خلف احمد دبلوم دراسات متقدمة سنة ١٩٨٨ يعمل بمحل احذية اننى أعمل في هذا المجال حتى لا استسلم لليأس وأصبح مهينا للانحراف ومن ناحية اخرى لأحصل على راتب معقول

● يقول محمد ابراهيم عبده دبلوم تجارة سنة ١٨٨٢ يعمل بكافتيريا اننى لم انتظر لحظة منذ تخرجى واستطعت من خلال عملى ان أحصل على شقة وأن اتزوج واكون مستقبلى

● يقول عصام سمير معهد عالى تجارى سنة ١٩٨٩ يعمل بكافتيريا اننى أعمل في هذا المجال منذ خمس سنوات وان هذه المهنة حققت لى مكاسب كبيرة كنت اتمناها منذ تخرجى وبذلك استطعت ان اضرب البطالة عندى وأحمد الله أن توفرت فرصة عمل لى

● تقول إيناس حسن معهد فنى تجارى سنة ١٩٩٣ تعمل في شركة للأدوية منذ عام : منذ ان التحقت بهذا العمل توفرت لى خبرة كبيرة في هذا العمل من خلال المعاملة الطيبة من رؤسائى في العمل وعلمى بكافة الأمور المتعلقة بمجال العمل فالعمل يؤدى بالانسان الى التفكير في المستقبل وبناء مستقبل أفضل والبطالة سيف يقتل الانسان ويفتك به .

● أسامة مصيلحى تجارة عين شمس سنة ١٩٨٦ يعمل منذ ٥ سنوات يقول أرى اننى قضيت على مشكلة البطالة عندى لاننى اخترت طريقا ميسرا وهو العمل في مجال تخرجى وبمرتب يجعلنى ادبرامور حياتى لأستطيع من خلاله العيش في أمن

● أحمد عرابى دبلوم تجارة سنة ١٩٨٤ يعمل بمعرض اخشاب يقول استطعت ان اقضى على مشكلة البطالة عندى حيث اخترت الطريق الصحيح من اجل الحصول على متطلبات الحياة ومن خلال عملى في هذا المجال استطعت ان احصل على شقة قمت بتجهيزها ولذلك لاأفكر في ترك هذا العمل

● محمود مصطفى النجار دبلوم زراعة سنة ١٩٨٧ يعمل بائعا متجولاً لبيع الاعشاب الطبية في أحد الميادين يقول إننى استطعت أن انقذ نفسى من قائمة الانتظار للتعين فقمت بهذا العمل خوفا من انجرافى في تيار سيء وبذلك قضيت على البطالة عندى وقمت بهذا العمل حتى اوفر لى ولاسرتى لقمة العيش المناسبة وحتى لاانجرف في تيار الانحراف

● حمادة جودة محمد دبلوم زراعة سنة ١٩٩٣ يعمل بائعا للملابس الداخلية بأحد الميادين يقول اننى لم استطع انتظار للتعين وذلك لظروف الحياة القاسية والحصول على لقمة العيش

محمد محمد بدوى بكالوريوس تجارة (محاسبة سنة ١٩٨٦ جامعة الازهر يعمل محاسباً باحدى المؤسسات ويعمل منذ ٥ سنوات يرى انه قضى على مشكلة البطالة عنده من خلال عمله قائلا : استطعت ان اتزوج وحصلت على شقة وهذا جعلنى أوفر كثيراً من الوقت بالنسبة لانتظار القوى العاملة

● السيد جمعة ابو زيد بكالوريوس سياحة وفنادق سنة ١٩٩٣ يعمل بأحد المطاعم يقول : ان هذا المجال سيوفر لى الكثير من الفرص الذهبية للتعرف عن قرب ببعض الشخصيات العامة والهامة واكتساب الخبرة والهدف من هذا هو تحقيق مستقبل افضل لى في حياتى

● امل سعودى محمد معهد فنى تجارى شعبة (حسابات) تعمل سكرتيرة تقول : اتقاضى مرتبا مناسبا واعتبر عملى فرصة كبيرة للتعرف على الحياة العامة واريد أن اكمل مشوار حياتى في هذه المهنة بعيدا عن الوظيفة الحكومية

من خلال هذا العرض المتنوع لبعض المهن والحرف والتى اتجه اليها الشباب من الذين استطاعوا ان يقضوا على مشكلة البطالة عندهم وابتعدوا عن الانتظار الطويل في الطابور الخاص بتعيينهم في الحكومة واستغلوا وقت فراغهم نقول : أن هؤلاء نجحوا في ان يقضوا على البطالة عندهم وحققوا فرصة لهم ومستقبلا زاهرا يدافعون به عن كرامتهم ووطنيتهم وحبهم لبلادهم



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٤

الصناعات الصغيرة الطريق لحل مشكلة البطالة

يقوم المركز القومى للبحوث بالتعاون مع أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا باجراء مشروع عن دور الصناعات الصغيرة فى حل مشكلة البطالة .

قال الدكتور محمد جمال ماضى ابو العزائم الاستاذ بقسم الاقتصاد الزراعى بالمركز القومى للبحوث والباحث الرئيسى للمشروع أن النشاط البحثى للمشروع يستهدف عقد عدة محاضرات علمية عن دور الجهات الحكومية وغير الحكومية فى مجال تنمية المشروعات الصغيرة .

فى إطار المشروع عقدت ندوة عن دور مؤسسة فريدريش ناومان الالمانية فى تنمية المشروعات الصغيرةالعلاج مشكلو البطالة فى مصر قال فيها د . فتحى باطه ممثل المؤسسة فى القاهرة ان نشاط المؤسسة تركز منذ عام ١٩٨٠ على المؤسسات التعاونية يغرض النهوض بالبيئة حتى يتحقق للجمعيات التعاونية الاستقلال فى النهوض بواجباتها الاقتصادية والاجتماعية بصفتها مشروعات للنشاط الجماعى تقدم خدماتها للمشروعات الفردية ولتحقيق هذا الهدف قدمت مؤسسة ناومان نماذج عملية للمساهمة فى حل مشكلة البطالة بشكل مباشر منها :

تدريب جماعات من الشباب على دراسات جدوى المشروعات الصغيرة تحت إشراف جهاز فنى متميز . فى الكفاءة والخبرة .. وأصدرت المؤسسة الالمانية ثلاثة مؤلفات خاصة بدراسات جدوى المشروعات الاقتصادية الصغيرة التى لا تحتاج الى راس مال كبير فى المجالات الزراعية وغير الزراعية . كما قامت المؤسسة بتقديم تمويل نموذجى من خلال القرض الدائر الذى انشأته المؤسسة عام ١٩٨٨ فى محافظة الاسماعيلية بهدف تشغيل شباب الفلاحين فى القرى وكان للزيارات الميدانية التى قام بها التعاونيون الى المانيا والاردن وتونس والمغرب وتركيا ودول الخليج العربى أثر كبير فى نقل الخبرة فى مجال انتاج الشتلات فى الصوب البلاستيكية بقروض من المشروع وصلت الى اكثر من ٢٥٠ صوبة زراعية لانتاج الشتلات فى صوانى من ذوات الـ ٢٠٩ عين ساعدت على خلق فرص عمل وفتح مجالات للتصدير والتسويق الداخلى للمحاصيل الزراعية وتسمين الماشية واستخدام الانفاق البلاستيكية لانعاش النشاط الزراعى بصفة عامة .

اضاف د . فتحى باطه أن المؤسسة الالمانية ساهمت ايضا فى إنشاء ١٣ فصلا لمحو امية الرائدات الريفيات وتأهيلهن فى قرى الاسماعيلية لاكسابهن مهارات فى الصناعات الريفية والمنزلية مما يمنحهن القدرة على العمل والاستقلال المادى فى حالة حدوث أزمات أسرية . بالاضافة الى إكسابهن معلومات متنوعة فى المجالات الثقافية والصحية والسلوكيات الاجتماعية ليصبحن اكثر قدرة على تربية النشء .. ومن ناحية اخرى قدم صندوق الخليج العربى لدعم منظمات الامم المتحدة مبلغ ٣٤ الف دولار منحو لانشاء قرض دوار لمساعدة الفتيات اللاتى تدربن فى المشروع لانشاء مشروعات خاصة بهن ويجرى حاليا الاعداد لتمويل اولى هذه المشروعات .

اشار ممثل مؤسسة فريدريش ناومان الى انه تم ايضا بالتعاون مع الاتحاد التعاونى الانتاجى المركزى ومع وزارة الادارة المحلية إعداد ٢٩ دراسة جدوى اقتصادية لمشروعات صغيرو تصلح لان يقوم الشباب بتنفيذها ويتم تمويلها من خلال جهات تمويل متنوعة وتم طبع ٣٠٠ مجموعة من كل منها لتوزيعها على شباب المحافظات كما قامت مجلة الاهرام الاقتصادياومجلة فكرمال التى تصدر فى قبرص بنشرها لتكون فى متناول مئات الالاف من الشباب

وعن مساهمات المؤسسة فى تهيئة المناخ الاجتماعى الملائم لاتاحة مزيد من فرص العمل قال د . باطه انه تم عقد ندوات محلية وعربية لمناقشة آثار التحرير الاقتصادى والخصخصة ومقترحات حلولها .. وندوات لتنشيط ورفع كفاءة الاعلام الاقتصادى لتبنى مفاهيم التحرير الاقتصادى وتنشيط سوق رأس المال وصناديق الاستثمار .

بالاضافة الى ندوة « شباب مصر وتحديات المستقبل » بالاشتراك مع جمعية خريجات الجامعة تحت رعاية السيدة سوزان مبارك .. وندوة « مشكلة البطالة ودور الزراعة فى مواجهتها » تحت رعاية د . يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة وإستصلاح الاراضى .. كما كان لمؤسسة فريد ريش ناومان من خلال مشروعيها فى تركيا ومصر شرف التمهيد لتاسيس « منظمة البحر الابيض المتوسط » للمشروعات الحرفية والصغيرة والمتوسطة » والتى اصبح مقرها القاهرة منذ ابريل الماضى ويراسها سيد زكى رئيس الاتحاد الانتاجى المركزى وتسعى هذه المنظمة الى تحقيق ٣ اهداف هى :

- المساعدة على تنمية العلاقات الاقتصادية والمصالح المشتركة بين اعضائها .
- تنمية الانشطة الاقليمية للمشروعات الحرفية والصغيرة والمتوسطة من خلال التعاون مع المنظمات القطرية والاقليمية والدولية .
- الارتقاء اقتصاديا واجتماعيا بالموارد البشرية العاملة فى المشروعات الحرفية والصغيرة والمتوسطة .

إقترح د . فتحى باطه أن تساهم المؤسسات العلمية المصرية إسوة بالمؤسسات العلمية فى العالم المتقدم فى دعم التوجه السياسى الجيد لمصر بتوجيه عدد من الشباب النابهين والقادرين على اكتساب مهارات الاتصال والتخاطب بين الناس واجادة اللغات الاجنبية الى التخصص فى شئون الشعوب فى النواحى اللغوية والتاريخية والثقافية والتقنيه كوسيلة لدعم التوجه



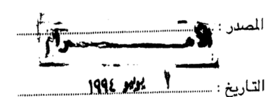
السياسى للدولة وفى نفس الوقت المساهمة فى حل مشكلة البطالة واستيعاب عشرات الالاف من الشباب وارسال بعثات تعليمية الى دول اوروبا ومختلف دول العالم ليصبح لدينا شباب يفهم القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتخصص فى التعامل مع الدول الافريقية والاسيوية والاوربية واستراليا والامريكتين . كما اقترح ضرورة أن تتناسب مشروعات تشغيل الشباب فى المدن الجديدة فى سيناء والنوبارية وغيرها مع التقاليد الاجتماعية المصرية حيث توجد مشروعات تكلفت الملايين ولكن ينقصها وسائل النقل العامة او الرعاية الصحية أو الترفيهية أو وسائل الاتصال التى تتعارض مع التقاليد المصرية لجمع شمل العائلة مما يجعل الشباب يحجم عن العمل بهذه المناطق ويقلل العائد منها

اكد محمد رشاد رئيس مجلس ادارة دار التعاون للطبع والنشر ان مشكلة البطالة لن تحل إلا من خلال تصنيع الريف من خلال التنمية المتكاملة وهو تحدى يواجه جهاز تنمية القرية .. كما طالب بتجميع جهود الوزارات والهيئات والتنسيق بينها لعدم تكرار المشروعات التى يثبت فشلها

قال ان الجمعيات التعاونية هى الجهات المؤهلة لتنمية الريف فى مصر فى كافة المجالات خاصة ان فى مصر ١٨ الف منظمة تعاونية تضم اكثر من ١٢ مليون عضو ويبلغ حجم تعاملاتها اكثر من ١٥ مليار جنيه ولكنها تعانى من تجاهل الدولة لها بالرغم من أن الدستور ينص على الملكيات الثلاثة العامة والخاصة والتعاونية ويجب أن تهتم الدولة بالملكية التعاونية كما نهتم بالملكية الخاصة وقطاع الاعمال لان التعاونيات هى مفتاح الحل لكثير من مشاكل مصر خاصة فى مرحلة التحول



المصدر :



التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اللجنة التنفيذية للصندوق الاجتماعي:

٢٠ مشروعا جديدا للشباب تتكلف ٣٢٩ مليون جنيه وتوفر ٣٠ ألف فرصة عمل

مد فترات السماح إلى سنتين والسداد إلى ٦ سنوات في مشروعات الصندوق

كتب ـ مصطفى النجار:

وافقت اللجنة التنفيذية للصندوق الاجتماعي في اجتماعها أمس برئاسة الدكتور كمال الجنزوري نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط على ٢٠ مشروعا جديدا لتشغيل الشباب والخريجين في مجالات الاشغال العامة وتنمية المجتمع والمشروعات الصغيرة والاسر المنتجة وتبلغ تكاليف هذه المشروعات ٣٢٩ مليون جنيه، وتوفر ٣٠ ألف فرصة عمل دائمة ومؤقتة في اطار حل مشكلة البطالة.

كما وافقت اللجنة على تقديم مساعدات اضافية وتسهيلات جديدة للشباب تتمثل في مد فترات السماح من ٦ اشهر الى سنتين ومدة السداد من ٣ سنوات الى ٦ سنوات لتخفيض العبء عن الشباب والمساهمة في انجاح مشروعاتهم والتوسع في اقامة المشروعات الصغيرة.

وتشمل المشروعات التي وافقت عليها اللجنة في مجال الاشغال العامة مشروعات للتنمية الريفية وتحسين البيئة وشبكات مياه الشرب وتطوير الخدمات بالقرى، وصيانة المجاري المائية في المحافظات.

كما تشمل تمويل عدد كبير من المشروعات الصغيرة وتطوير المشروعات القائمة في مجال الاسر المنتجة وكذلك اقامة مشروعات لتجهيز واقامة مائة مدرسة من ذات الفصل الواحد بالمحافظات.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٤

٢٩ ألف فرصة عمل جديدة يوفرها الصندوق الاجتماعي للتنمية

تسهيلات جديدة لقروض الشباب

كتب ـ محمد فتح الله:

وافقت اللجنة التنفيذية للصندوق الاجتماعي للتنمية برئاسة الدكتور كمال الجنزوري أمس على تمويل ٢٠ مشروعا جديدا بمختلف المحافظات بتمويل يبلغ ٣٣٠ مليون جنيه وتوفر ٢٩ ألف فرصة عمل دائمة بالاضافة الى ٧ آلاف فرصة عمل مؤقتة لمدة سنتين ليصبح اجمالى قيمة المبالغ المتاحة للجهات المنفذة مبلغ مليار و٣٠٠ مليون جنيه .

واشار الدكتور حسين الجمال الأمين العام للصندوق الاجتماعي الى انه تمت الموافقة على ٣ مشروعات فى مجال تنمية المجتمع قيمتها ٢٥ مليون جنيه وتوفر ١٠٨٨ فرصة عمل دائمة بالاضافة الى ٧ مشروعات فى مجال تنمية المشروعات قيمتها ٢٢٣ مليون جنيه وتوفر ٢٧ الف فرصة عمل دائمة و١٠ مشروعات فى مجال الاشغال العامة قيمتها ٨١ مليون جنيه وتوفر ٧ الاف فرصة عمل لمدة سنتين و٧٠٠ فرصة عمل دائمة للصيانة والادارة .

واعتمدت اللجنة التنفيذية تقديم مساعدات اضافية وتسهيلات جديدة للشباب تتمثل فى مد فترات السماح من ٦ اشهر الى سنتين ومدة السداد من ٣ سنوات الى ٦ سنوات وذلك لتخفيف العبء على كاهل الشباب والعمل على نجاح مشروعاتهم وتحفيزهم على البذل والعطاء فى مجال الانتاج والتوسع فى اقامة مشروعات صغيرة مثمرة تساهم فى ايجاد فرص عمل جديدة للمساهمة فى حل مشكلة البطالة .

واوضح الدكتور حسين الجمال ان المشروعات التى تمت الموافقة عليها هى التنمية الريفية بالقطاعين الاوسط والجنوبى بمحافظة الشرقية ـ تطوير مياه الشرب بقرى اسيوط ـ شبكات مياه الشرب بقرى القليوبية ـ تطوير الخدمات بقرى القليوبية ـ حماية المجارى المائية بالجيزة ـ تحسين البيئة ببنى سويف وتنظيف وصيانة الترع المائية بمحافظات الجيزة وقنا واسوان والمنوفية والشرقية وكفر الشيخ .

وفى مجال تنمية المشروعات وافقت اللجنة على المشروعات المقدمة من بنوك الاهلى ومصر والقاهرة لتمويل المشروعات الصغيرة ومشروعات الاغذية السريعة « بانوراما » مشروعات جمعية رجال الاعمال بالغربية ـ تنمية وتطوير ورش أعضاء الجمعية التعاونية للصناعات الهندسية بالشرقية ـ والمشروع الارشادى لتطوير الحرف الخدمية .

د. كمال الجنزورى

كما وافقت على مشروعات تنمية الاسر ومشروع زيادة فعالية الخدمات الصحية فى امراض الجهاز الهضمى والكبد ومشروع تجهيز مائة مدرسة ذات الفصل الواحد .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الخضر

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٤

من المسئول عن تفاقم مشاكل الشباب

الدراسات والأبحاث تؤكد تفشى الفساد فى الأجهزة الحكومية وفشل السياسة التعليمية وتضارب القوانين والمحسوبية.. سبب المشاكل

العاطلون يرتكبون ٧٨٪ من الجرائم



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٤

تعددت فى الاونة الاخيرة مشاكل الشباب، واصبحت خطرا يهدد مستقبل الوطن فالغالبية الأعم من الشباب مغيبة - بفعل فاعل - عن المشاركة فى عملية التنمية بسبب البطالة الاجبارية التى تفرض عليهم كما ان القدرة فى عدم اشباع حاجاتهم الاساسية تنير خطر على الحاضر والمستقبل معا، لان الاخطار الاجتماعية ستكون جسيمة وتاخذ صورا عديدة من الانحراف هربا من مواجهة الواقع المر قد تكون الى الادمان او الجريمة وقد تتعدى هذا وذاك لتبلغ ذروتها عندما يتحول الشاب الى ارهابى يسعى الى التخريب والتدمير والقتل بعد ان يتحجر قلبه.

من المسئول عن تفاقم مشاكل الشباب وما هى هذه المشاكل واسباب زيادة طوابير الباحثين عن عمل ولماذا تتزايد جرائم المتعطلين؟

ستظل مشاكل الشباب المسببة لضياع احلامهم أحد أهم معوقات التنمية الشاملة، طالما ان هذه المشكلة التى تهدد مصير ملايين الشباب لم تجد طريقها الصحيح الى العلاج..

تحقيق

عبدالعال الشال

الشباب يؤكد انه يضع يديه على الاسباب وتتمثل فى عدم التخطيط الجيد لوضع الرجل المناسب فى المكان المناسب وقصر بعض الأعمال على الذكور دون الاناث والعكس، وارتفاع تكلفة السفر للخارج والشعور بالكسل وعدم رغبة الشباب فى التجديد واعتماد الافراد على الحكومة وعلى الوالدين وعدم وجود مشروعات انتاجية صغيرة وعدم مناسبة المؤهل العلمى للعمل الحرفى والزيادة السكانية وقلة دخل الافراد وقلة موارد الدولة وانعدام روح المغامرة وانتشار الوساطة والمحسوبية والبيروقراطية فى كل المهن، وتفشى الفساد فى أجهزة الحكومة والتربية الخاطئة للشباب وفشل السياسة التعليمية فى ربط التعليم باحتياجات المجتمع والتفكك الاسرى والخوف من الفشل. وكثرة الاستهلاك وقلة الانتاج فى المجتمع وكثرة القوانين وتضاربها وبطء مشروعات التنمية وهجرة اهل الريف للمدن وقلة الأراضى الصالحة للزراعة التى توزع على الخريجين.

يؤكد خبراء الاقتصاد ان حل مشاكل الشباب يتطلب استثمارات قدرها ٢٣٠ مليار جنيه على الاقل سنويا لتشغيل ٦٠٠ الف طالب للعمل.. وتشير الدراسات ان تكلفة توفير فرصة عمل واحدة تتطلب استثمارات تتراوح ما بين ٤٥ و٥٥ ألف جنيه سنويا وتطالب بالتركيز على المشروعات كثيفة العمل وليس رأس المال والتركيز على القطاع العام بكامل طاقته الانتاجية لاستيعاب اكبر عدد من الشباب

كما يؤكد الخبراء ان مشاكل الشباب فى مصر سببها سوء التخطيط والادارة وسوء التوجه الاقتصادى والاجتماعى ومشاكل الشباب لا تواجه الحكومة وحدها بل تواجه المجتمع كله وتتحدى استقراره وسلامته واستمراره فى مواجهة تحديات العصر، ورغم خطورة المشكلة واستمرار تزايدها سنة بعد اخرى فان المسئولين يغمضون عيونهم عنها بالرغم من ان نتائجها الوخيمة تؤذن باكثر من انفجار اجتماعى كبير وتهدد بضياع ثروة هذا البلد الحقيقية - ملايين الشباب وتقضى على [illegible] لديهم من طاقة [illegible] البناء والتعمير [illegible] الى الانحراف [illegible] الشر والادمان والسرقة والحقد والسخط والقيام باعمال تتنافى مع المثل والاخلاق وتنمى الافكار المنحرفة والشعور باليأس.

ولأن قضية مشاكل الشباب المزمنة لن تتحقق الا بحلول غير تقليدية فلابد اذن ان ننظر لها على انها ظاهرة مركبة ذات جوانب اقتصادية واجتماعية، فهى ببساطة عجز الشباب عن أن يجد عملا يدر عليه دخلا يتسم بالاستمرارية والنمو المعنوى والاقتصادى والاجتماعى وعندما ننظر لواقع هذه المشاكل نجد ان حجم مشاكل المتعلمين وذوى الشهادات هى السمة الغالبة على حين ان غير المتعلمين لا تشكل المشاكل الخاصة بهم اى مشكلة لانهم فى حالة عمل دائم وان كان فى بعض الاوقات لا يتسم بالثبات او الاستمرارية.

ومن هنا لابد ان نتعامل مع مشاكل الشباب فى اطار قومى فالحكومة يجب عليها ان تبقى



المصدر : الحصر

التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٤

على ما تبقى من القطاع العام دون بيعه وتقوم بتطوير ادارته وتطبيق الدراسات الراقدة فى ادراج المراكز العلمية المتخصصة حول تطوير القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص الجديد الذى بدأ يفرض سيطرته على السوق.

مفاهيم خاطئة

وتشير التقارير والدراسات الصادرة من المراكز العلمية المتخصصة ان تعدد وكثرة مشاكل الشباب ليس سببها زيادة السكان، وهذه مفاهيم خاطئة لان الزيادة فى عدد السكان من الممكن ان تكون مصدرا لثروة المجتمع فى حالة توظيفها توظيفا دقيقا وتعبئتها تعبئة حقيقية.

وتؤكد الدراسات ان الاقتصاد الان تابع والنظام التابع بطبيعته قائم على الاستهلاك اكثر من الانتاج والمقصود ان يكون الانتاج قليلا للاخذ من الخارج وهذا يفضى اولا باول الى ما يسمى بالفائض الاقتصادى الذى يبدد خارج المجتمع ، او فى السلع الاستهلاكية الداخلية، وبالتالى لا يتوافر هنا اول شرط من شروط عملية الانتاج وهو تعبئة الفائض من اجل المزيد من الانتاج، والسلطة القائمة مسئولة عن صياغة قرارات الانتاج .

وتضع الدراسات البدائل المتمثلة فى التنمية المستقلة المعتمدة على الذات اساسا .

توفير فرص عمل

وحول القضية التى اثيرت منذ فترة فى انه يجب اعطاء اعانة للشباب الذين لا يعملون اكد رجال الاعمال وخبراء الاقتصاد والتنمية البشرية عدم موافقتهم على اقتراح صرف اعانة بطالة للشباب العاطلين من اجل حل بعض مشاكلهم لان هذا النظام لا يناسب ظروفنا فى مصر وهى دعوة من شانها ان تجعل الكثير من الشباب يتكاسل ويتراخى فى ظل الظروف التى نعانى منها.

بعد ان اصبحت قضية البطالة مرتبطة ارتباطا وثيقا بمعدلات الجريمة باعتبارها لحدى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فان هناك مؤشرات تؤكد وجود اختلال فى السياسة الاقتصادية بالمجتمع والتى تعد رافدا اساسيا لتغذية العديد من القنوات الاجرامية والقضايا الاجتماعية لانها اصبحت المناخ المهيىء لكثير من مظاهر الانحراف بين بعض الفئات فى المجتمع.. كما ان المستوى الطبقى متسع الهوة بين الفقراء ومحدودى الدخل والمليونيرات الذين نسمع عنهم دفع بهذه الطبقات الى السخط والكراهية.

وفى مصر تنوعت وتعددت اشكال البطالة التى فاقت كل التعريفات التى اصطلح عليها الاقتصاديون والاحصائيون الامر الذى اسهم فى احباط الافراد وتراكم مشاعر الحقد والكراهية للمجتمع الذى يعيشون فيه وفقدان انتمائهم للارض والمجتمع وفى هذا السياق المعقد اصبح المناخ مهيأ - ايضا لظهور اشكال من الانحرافات التى تعكس هذه التناقضات الاجتماعية وتلك المشاعر كجرائم الانحراف والنصب والاحتيال والتسول والتزوير والرشوة وتجارة المخدرات ، التى تحقق الكسب السريع.

وفى دراسة اعدتها الدكتورة نادرة وهدان بمعهد التخطيط القومى شارك فيها الدكتور فوزى عبدالرحمن وقام مركز التوثيق والنشر بالمعهد بطبعها ونشرها. تحاول الباحثة الوقوف على سلبيات هذه القضية الخطيرة (البطالة) من خلال ابواب وفصول الدراسة.. حيث بدأت بتعريف عام لانواع البطالة الى : بطالة صريحة، وبطالة مقنعة، وبطالة هيكلية، وبطالة هامشية، ثم البطالة الدورية.

فائض مغذ للجريمة

وتتناول الباحثة مشكلة البطالة من خلال مفهوم الفائض السكانى .. حيث تقول : تعانى الكثير من مجتمعات العالم الثالث من التضخم السكانى الذى يمثل عبئا ثقيلا على الارض بهذه المجتمعات فى ظل غياب التخطيط الواعى لاستثمار هذه الطاقة وتحويلها الى طاقة ايجابية تدفع جهود التنمية، ويطلق على هذا الفائض السكانى الفئة التى تعيش حالة من البطالة الطويلة الامد، وتعانى الكثير من المشكلات الاجتماعية كمحصلة لاوضاعها المتردية ومن هذه المشكلات سوء التغذية والمرض

وسوء الاحوال الاقتصادية وظروف الاسكان المتدنى، وتشكل هذه الفئة الهامشية نسبة كبيرة من سكان المدن حيث تسود بينهم مشاعر الكراهية والاحباط والسخط الذى سلبهم الحقوق التى تجعل منهم مواطنين صالحين، كما تفقد هذه الفئات أية رؤية للمستقبل وتصبح الظروف مهيأة امامهم لنمو الجريمة والانحراف الاجتماعى كرد فعل طبيعى تجاه الفئات الاجتماعية الاخرى التى تعيش ظروفا افضل من ظروفهم!

ومن واقع الاحصائيات نجد ان معدل البطالة فى تزايد مستمر فقد ارتفع من ١.١٪ عام ١٩٧٠ الى ١٥.٧٣٪ فى ١٩٨٦!..

وتشير الدكتورة نادرة وهدان الى ان الاتجاه السوسيولوجى فى تفسير الجريمة يوضح ان البطالة ليست ظاهرة فى حد ذاتها ولكنها فى المقام الاول محصلة لما يحدث فى النظام الاجتماعى من اختلالات. كما ان الجريمة بدورها افراز اجتماعى لذلك النظام السائد..!!

البطالة بوابة للجريمة !

وتتناول الباحثة فى الباب الثانى من الدراسة زيادة معدلات الجريمة نتيجة زيادة وتضخم البطالة بين افراد المجتمع، وتشير الى ان جرائم السرقة بلغت ٤٥.٢٪ عام ١٩٨٨ وفقا لتقارير مصلحة الأمن العام ارتكبها عاطلون! بينما قلت جرائم الرشوة والاختلاس من هذه الفئة، بينما تصل نسبة حالات ارتكاب جرائم القتل بين المتعطلين ١٠.٢٪ والضرب الذى يؤدى الى الموت ١٣.٩٪ والضرب الذى يؤدى الى احداث عاهة ١٢٪ وذلك طبقا لاحصائيات سنة ١٩٨٠، مما يؤكد ان جرائم السرقة يمكن ان ترتفع معدلاتها بين المتعطلين الذين لا يكون لهم مصدر للكسب كما ان البطالة كظاهرة اقتصادية اجتماعية يمكن ان تكون انعكاسا لتغيرات تحدث فى المجتمع، حيث ارتفع معدلها فى عقد السبعينات كمحصلة لعوامل مر بها المجتمع المصرى وبداية للتحول والانفتاح والانتقال من رأسمالية الدولة الى رأسمالية الأفراد. وهو العقد الذى بدأ يشهد تحلل الدولة من التزامها قبل الخريجين من الجامعات وتعيينهم فى وظائف حكومية فى الوقت الذى لم تتسع فيه المشروعات الاقتصادية بالقدر الذى يمكن معه استيعاب اعداد الخريجين.

وترى الباحثة ان من الاثار السلبية للبطالة ارتباطها بتأخير سن الزواج مما يدفع الشباب الى الوقوع فى جرائم الاغتصاب وهتك العرض التى تمثل ٧٨٪ من اجمالى المتهمين العاطلين، و٩٪ من اجمالى عدد المتهمين فى جرائم الجنايات، الا ان خطورة هذه الجريمة فى انعكاساتها الاجتماعية الخطيرة وان لم تصل لكونها ظاهرة خطيرة بين العاطلين رغم تزايد معدلاتها.. حيث زادت نسبة المتهمين العاطلين بارتكاب هذه الجريمة عام ١٩٨٨ الى ٦٥٪ بالمقارنة لعام ١٩٨٣.. بينما اصبح التغيير النسبى بالزيادة فى اعداد المتهمين عموما عام ١٩٨٨ بالنسبة لعام ٨٣ حوالى ١٧٪.

وتعلق الدكتورة نادرة قائلة : ان هذه الجرائم مثل الاغتصاب وهتك العرض لم يكن المجتمع يعهدها من قبل ولكنها جرائم تزامن ظهورها مع الازمات التى ارجأت سن الزواج بين الشباب كما تشهد جرائم الجنايات والجنح بالنسبة للعاطلين تزايدا شديدا فى الآونة الاخيرة نتيجة لعودة العاملين الحرفيين من الدول العربية وتكدس الخريجين سواء فى المؤهلات المتوسطة او العليا الذين ينتظرون تعيينهم عن طريق القوى العاملة مما يدفع بعضهم الى الانحراف للحصول على المال بطرق غير مشروعة.

وفى النهاية تطالب الباحثة بضرورة الاسراع فى تنفيذ المشروعات التى تستوعب اكبر قدر من العمالة سواء المتعلمة او غير المتعلمة في مجال الصناعة والزراعة، ومد المدن الجديدة بعوامل الجذب والاغراء للشباب للنزوح اليها وعمل المشروعات الكبيرة والصغيرة فيها، والتوسع والانطلاق نحو الصحراء، وانشاء مجتمعات جديدة مستقرة ومتكاملة ومكتفية ذاتيا، وتشجيع الاستثمار الخاص المحلى والعربى والاجنبى لتشغيل الطاقات والاستفادة منها بزيادة الانتاج والتنمية وتحسين احوال الافراد. كما تطالب باجراء دراسات شاملة للاحتياجات الواقعية لسوق العمل المحلية والاسواق العربية والافريقية بغرض القضاء على جزء من البطالة.

واخيرا فإن الدراسة تمثل فى مجملها اشارة خطيرة للاوضاع الاجتماعية، وزيادة معدلات الجريمة، كما تدق ناقوس الخطر على مرأى ومسمع المسئولين والمخططين والاخصائيين والاقتصاديين بالبلاد للنظر لهذه القضية وسرعة وضع الحلول المناسبة.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ يوليو ١٩٩٤

اللجنة الوزارية للخدمات تبحث اليوم:

تعيين ١٠٠ ألف خريج من ١٠ دفعات لسد العجز فى التدريس ووظائف أخرى

تبحث اللجنة الوزارية للخدمات فى اجتماعها مساء اليوم برئاسة الدكتورة أمال عثمان وزيرة التامينات، والشئون الاجتماعية تعيين ٩٩ الفا و٨٣٢ من حملة المؤهلات العليا من دفعات ٨٤ وحتى ٩٣ تخصصات مختلفة لسد احتياجات التربية والتعليم من المدرسين للعام الدراسى الجديد، وكذلك الازهر الشريف وبعض الجهات الأخرى.



أمال عثمان

كما تبحث اللجنة ٣ مشروعات قوانين بقرارات جمهورية الاولى بشأن تنظيم مزاولة مهنة صانعى الاسنان ومجال صنعها ويقضى بعدم جواز انشاء او ادارة محل او مصنع لصناعة الاسنان الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزير الصحة، ولا يعطى هذا الترخيص الا لطبيب اسنان مرخص له فى مزاولة المهنة او لصانع اسنان مقيد اسمه بسجل صانعى الاسنان، ويلتزم المرخص بتعيين طبيب اسنان مديرا فنيا لهذا المحل او المصنع.

ويقضى المشروع الثانى بانشاء معهد فنى صحى بمدينة بنها بالقليوبية يتبع وزارة الصحة ويكون له مجلس ادارة ويصدر بتشكيله قرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير التعليم وتسرى على المعهد الاحكام الواردة بلائحة المعاهد الفنية الصحية. اما مشروع القرار الثالث فيقضى باصدار اللائحة التنفيذية للهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية.

وتتضمن المؤهلات والتخصصات المعروضة على اللجنة لتعيينها حملة بكالوريوس التجارة جميع التخصصات وليسانس الاداب تخصصات مختلفة من دفعات ٨٤ وحتى ٨٧ وحملة بكالوريوس الخدمة الاجتماعية وليسانس الاداب اجتماع وجغرافيا وتاريخ وبكالوريوس سياحة وفنادق جميع تخصصات، وهندسة كهرباء ومساحة ورى وميكانيكا وعمارة ولا سلكى وسيارات وبناء سفن وبكالوريوس زراعة شعبة عامة وميكنة زراعية، وعلوم رياضيات، وفنون جميلة جميع التخصصات، والمعهد العالى للموسيقى العربية من دفعات ٨٤ حتى ٩٠ وخريجى ليسانس الاداب وثائق ومكتبات من ٨٤ حتى ٩٣، وبكالوريوس طب بيطرى دفعة ٩٢ وبكالوريوس اقتصاد منزلى جميع التخصصات وفنون تطبيقية من دفعات ٨٤ حتى ٩٣ ودبلوم الخدمة الاجتماعية دفعتى ٩٢ و٩٣ . كما تتضمن التعيينات خريجى كليات الاداب وبنات عين شمس والالسن ودار العلوم من شعبتى عربى وانجليزى وفرنسى دفعة ٩٣ بدوريها طبقا للمحافظات التى بها عجز، وتعيين احتياجات الازهر الشريف من حملة بعض المؤهلات العليا والمتوسطة وفوق المتوسطة لسد العجز فى بعض التخصصات من ابناء القاهرة الكبرى من حملة ليسانس الحقوق وبكالوريوس التجارة « محاسبة وادارة اعمال » دفعة ٨٤ اساسى و٨٥ احتياطى ودبلوم اعداد فنيين تجاريين « سكرتارية ومحاسبة » ودبلوم التجارة دفعة ٨٣، وخريجى ليسانس الحقوق للعمل بالشئون الاجتماعية من دفعتى ٨٤ بصفة اساسية و٨٥ بصفة احتياطية، وكذلك سد احتياجات وزارة الزراعة من خريجى بعض المؤهلات العليا ٨٤ والمتوسطة وفوق المتوسطة دفعة ٨٣.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٤

أمين عام الصندوق الاجتماعي:

تمويل مشروعات الشباب لتوفير ٧٥ ألف فرصة عمل وتخفيض الفائدة الى ٩٪

ضمن برنامج الاشغال العامة وتنمية المشروعات الجديدة والمجتمع أقرت اللجنة التنفيذية للصندوق الاجتماعي للتنمية برئاسة الدكتور كمال الجنزوري نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط ونائب رئيس مجلس ادارة الصندوق الاجتماعي للتنمية ورئيس اللجنة التنفيذية تخفيض الفائدة على مشروعات الشباب الى ٩٪ بدلا من ١٠٪ لدعم فرص النجاح للمشروعات الصغيرة وتنفيذ توجيهات الرئيس مبارك بالتركيز على حل مشاكل الشباب وتحمل الاعباء عنهم بواسطة الصندوق الاجتماعي للتنمية وتمت مناقشة الصعوبات التى تواجه تنفيذ المشروعات الصغيرة وايجاد الحلول لها واعتماد استراتيجية الدعم التسويقي لمنتجات المشروعات التى يمولها الصندوق.

وصرح الدكتور حسين الجمال الامين العام للصندوق الاجتماعي للتنمية بانه تمت الموافقة على تمويل ٧ مشروعات تشمل تنمية ريفية وتحسين مياه الشرب ورصف طرق وترميم مباني الخدمات العامة واحلال وتجديد شبكات مياه الشرب بمحافظات اسوان - المنيا - البحيرة - بمبلغ قدره ٤٩ مليون جنيه توفر حوالى ٦٠ الف فرصة عمل مؤقتة وتمويل ٥ مشروعات خاصة بتنمية الثروة الحيوانية والانشطة المرتبطة بها فى محافظات الجيزة - بنى سويف - القليوبية - اسوان - الوادى الجديد بمبلغ قدره ١٥ مليون جنيه بفائدة قدرها ٩٪ للمستفيد النهائى من خلال بنك القاهرة وفروعه بتلك المحافظات والبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى بأسوان لاقامة عدد ١٥٠٠ مشروع صغير يوفر ١٥٠٠ فرصة عمل دائمة و ٤٥٠٠ فرصة عمل مؤقتة وطرح ٤ أطنان لحم.

وأضاف انه تقرر تمويل ٣ مشروعات الاول خاص بتنمية الطاقات البشرية للطفولة والمرأة بمحافظة اسيوط بمبلغ قدره ٤ ملايين جنيه يوفر ٤٢٠ فرصة عمل والثانى خاص باقامة مدارس المجتمع بالفيوم والجيزة بمبلغ قدره ٢,٨ مليون جنيه يوفر ٥٤٠ فرصة عمل دائمة يستفيد منها ٦٠٠٠ طفل وطفلة والثالث مشروع التنمية المتكاملة لمركز المطرية بمحافظة الدقهلية بتمويل قدره ١٠,٥ مليون جنيه يوفر ٣٠٠٠ فرصة عمل دائمة و٥٠٠٠ فرصة عمل مؤقتة فى مكون الاشغال العامة.

وقال الدكتور الجمال ان مشروع الاسر المنتجة من أهم المشروعات القومية التنموية والتى استفاد من قروض الدفعة الاولى وقيمتها ٣١ مليونا حوالى ٣٠ الف فرد وبسبب الاقبال الشديد من محدودى الدخل على المشروع وقيام بعض المحافظات بسداد القسط الاول من القرض قبل حلول موعده تقرر صرف الدفعة الثانية من اجمالى قيمة ٦٨ مليون جنيه ورفع مبلغ الدعم الفنى المخصص لهذه المشروعات الى ٥٪ من القيمة الكلية للمشروع كذلك تمت الموافقة على انشاء مركز مشترك بين الصندوق الاجتماعى للتنمية ووزارة الشئون الاجتماعية لتطوير المنتجات وجودتها فى حدود مبلغ مليون جنيه بما يتلاءم مع اقتصاديات السوق الحرة. وفى مجال العمل على التغلب على المشاكل التى تواجه الشباب فى اقامة مشروعات صغيرة فقد تم الاتفاق مع المجالس المحلية واجهزة وزارة الكهرباء لوضع نظام تسهيل استخراج التراخيص للشباب مع اعطائهم تراخيص مؤقتة لحين الحصول على القرض المطلوب كذلك مساندة المؤسسات الحكومية فى تسويق منتجات المشروعات الصغيرة بأفضلية الشراء منها مع تمليك الشباب الوحدات بالمدن الجديدة والمجتمعات العمرانية بأسعار رمزية وعلى فترات سداد طويلة الأجل تصل الى ٣٠ سنة واضافة برامج تعليمية لتشجيع العمل الحر وتدريب الشباب على كيفية ادارة المشروعات بمناهج التعليم الاساسى. واشار الامين العام الى انه تم استصدار قرار جمهورى باعفاء المشروعات الصغيرة من سداد الضريبة على الارباح التجارية طوال فترة القرض وبحد اقصى ٥ سنوات وكذلك تم انشاء وحدة لاعداد دراسات الجدوى ونماذج مشروعات جاهزة ليقوم الشباب بتنفيذها فى مجالات هندسية وصناعية وخدمية وزراعية وأمن غذائى.

المصدر : الأهرام المسائي
المدونة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٦ يونيو ١٩٩٤

٣٢٩ مليون جنيه لإقامة مشروعات توفر ٣٠ ألف فرصة عمل للشباب

قروض من الصندوق الاجتماعى للخريجين بحد أقصى ٦٠ ألف جنيه لإقامة مشروعات صغيرة بالمحافظات



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ يونيو ١٩٩٤

إنشاء منظمة تضم دول البحر المتوسط لتنمية المشروعات الحرفية

فتح أسواق محلية وخارجية لتصريف منتجات الشباب

تقرر بدء تنفيذ ٢٠ مشروعاً جديداً في مجالات الأشغال العامة وتنمية المجتمع والمشروعات الصغيرة والأسر المنتجة بتمويل من الصندوق الاجتماعي يقدر بحوالى ٣٢٩ مليون جنيه، وتساهم هذه المشروعات فى توفير ٣٠ ألف فرصة عمل لشباب الخريجين والحرفيين.

صرح الدكتور حسين الجمال الأمين العام للصندوق الاجتماعي بأنه سيتم توزيع قروض للأفراد والمنظمات الخاصة لإقامة ١٠ آلاف من المشروعات الصغيرة او المتوسطة بحد أدنى ١٠٠٠ جنيه وأقصى ٦٠ ألف جنيه، حسب نوعية المشروع المقدم، وذلك اعتباراً من الشهر المقبل ضمن المرحلة الثالثة لقروض الصندوق الاجتماعي لشباب الخريجين بالمحافظات. وقال: إنه سيتم تقديم مساعدات إضافية وتسهيلات جديدة لأصحاب القروض والمشروعات الصغيرة التى يمولها الصندوق الاجتماعي منها مد فترة السماح لتسديد فوائد القروض إلى عامين، بدلا من عام واحد، وكذلك مد فترات السداد إلى ٦ سنوات بدلاً من ثلاث، وذلك تيسيراً على الشباب والمساهمة فى إنجاح المشروعات الصغيرة.

وأضاف انه سيتم أيضاً منح إعفاءات على مستلزمات إنتاج المشروعات الحرفية والصغيرة الخاصة بالشباب تصل إلى ٩٠٪ وفتح أسواق جديدة بالمدن الجديدة لتصريف منتجات مشروعات الشباب، مشيراً إلى أنه يجرى حاليا الاتفاق مع عدد من الدول العربية لفتح أسواق جديدة بها لمشروعات الشباب، مع إعفاء كافة منتجاتهم التصديرية من الضرائب.

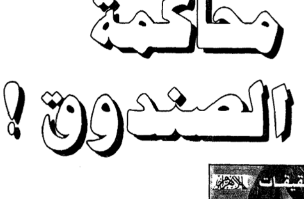
وأوضح ان المبادرات المصرية نجحت فى الموافقة على إنشاء منظمة دولية جديدة تعرف «بمنظمة البحر المتوسط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة»، وتضم كلا من تركيا والاردن واليونان وفلسطين وليبيا والجزائر وتونس والمغرب، ويكون مقرها القاهرة.

وأشار إلى أن المنظمة ستتولى دعم الصناعات الصغيرة فى الدول الأعضاء من خلال صندوق قومى ستتم إقامته لتمويل مشروعات الشباب الصغيرة.

فجأة ثار الاعضاء على الصندوق فقد توقفت المشروعات الحرفية المنتجة، وقام الصندوق بتحويل امواله إلى البنوك ليحرم منها الشباب فعليا، ويستفيد منها من هم محترفو التعامل مع البنوك من الحيتان وتضيع فلسفة انشاء الصندوق فى خدمة الشباب وايجاد فرص عمل لهم.

لم يتوقف الامر عند هذا الحد بل انهم رفضوا توقيع الاتفاق الخاص بتنمية الثروة الحيوانية مع الصندوق لما يتضمنه من شروط مجحفة لاتتفق مع قدرات وامكانيات الشباب.

محاكمة الصندوق!



تحقيق:
عبدالمحسن سلامة

حدث هذا فى جلسات مجلس محلى محافظة القليوبية لتصبح هى المرة الاولى التى يتم فيها رفض مشروعات الصندوق الاجتماعى بعد ان عجز الصندوق عن تحقيق اهدافه فى التخفيف من مشاكل البطالة بين الشباب ومعالجة آثار الاصلاح الاقتصادى.

وكانت لجنة الزراعة والرى بالمجلس قد عرضت تقريرها حول مشروع تنمية الثروة الحيوانية والانشطة المرتبطة بها فى اطار مشروعات الصندوق الاجتماعى واوضحت فيه ان المشروع المقترح القادم من الصندوق الاجتماعى يتيح تمويلا قدره ٥ ملايين جنيه لاقامة ٤٠٠ مشروع للتسمين لشباب الخريجين من الكليات والمعاهد العليا تستوعب حوالى ١٢٠٠ فرصة عمل مؤقتة فى مجال خدمات التغذية وغيرها.

كما سيتم منح كل شاب من المستفيدين قرضا يتراوح بين ١٠ و١٥ الف جنيه لتمويل شراء مجموعة رؤوس للتسمين ومستلزمات من الاعلاف والخدمة البيطرية واجور العمال والتامين على الماشية وسوف يتم تحويل المبالغ المقررة للمشروع الى احد البنوك لتقوم هى باقراض الشباب طبقا لما تفرضه من شروط وبفائدة ٩٪ يمكن زيادتها حسب الظروف وخلال فترة لاتقل عن ٦ شهور.

وبالنسبة لمدة المشروع فانها تبلغ حوالى ١٨ شهرا يتم بعدها



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٨ يوليو ٢٠١٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مطلوب

اعادة النظر فى سياسات الصندوق لتحقيق اقصى استفادة للشباب والقضاء على مشكلة البطالة

استرداد المبالغ والفوائد المقررة عليه وفي حالة التاخير يتم سداد غرامة تأخير على كل شهر ١٪ سنويا من قيمة القسط أو الاقساط واجبة السداد.

هذا هو المشروع الذى أثار استياء الاعضاء لتتحول المناقشة الى محاكمة للصندوق فى محاولة لتعديل مساره وتحقيق اعلى فائدة منه للشباب.

بعد أن انتهى عرض المشروع عرضت اللجنة دراسة مستفيضة حول هذا المشروع اشارت فيها الى خطورته على الشباب فهو عديم الجدوى اقتصاديا ولايحقق ارباحا ثابتة أو محددة للشباب وبالتالى يمكن فى حالة الخسارة وعدم القدرة على السداد ان تكون نهايتهم «التشتيت» و«الحبس»... لذلك هو يحتاج إلى نوعية محددة من الخريجين من اولاد المزراعين الذين لديهم خبرة فى هذا المجال والا تعرضوا لمخاطر تبديد المشروع والوقوع تحت طائلة القانون.

وأشارت اللجنة فى دراستها إلى «محدودية» تأثير المشروع فالمدة المحددة له لاتتجاوز ١٨ شهرا وحتى فى حالة نجاح الشاب فانه بعد هذه الفترة سوف يعود إلى البطالة كما كان ويخسر ماتم صرفه على اعمال التجهيزات السابقة للمشروع مثل اعداد المكان وتجهيزه... ايضا فان الصندوق الاجتماعى قد اشترط تحويل امواله الى احد البنوك كجهة وسيطة وترك لها حرية الاقراض وأخذ الضمانات البنكية «البحتة» وبالتالى لن يستطيع معظم الشباب التعامل مع هذه الجهة الوسيطة لما تحتاجه البنوك من ضمانات يصعب على الشاب الباحث عن فرصة عمل توفيرها.

أين ذهبت؟

انتهى تقرير لجنة الزراعة برئاسة المهندس أحمد سيف لتنفجر المناقشات بين الاعضاء حول انحراف الصندوق عن اهدافه فى ايجاد فرص عمل جديدة للشباب فى محاولة لمواجهة الآثار السلبية لخطط الاصلاح الاقتصادى... وحتى تلك التجربة الوليدة الخاصة بالمشروعات الحرفية للشباب تم تجميدها وسحب اشراف المحافظات عليها دون مبرر او سبب معلوم لتحول اموال الصندوق الى البنوك «وتوه» معها الشباب بين اكثر من

ورغم مرور حوالى ١٦ شهرا على تحويل الصندوق لامواله إلى البنوك ووجود اعداد ضخمة من الواقفين فى طابور الراغبين فى الحصول على قرض الصندوق الا انه لم يستفد به سوى اثنين من الشباب طوال تلك الفترة!!

وتساءل د. طارق عبدالعظيم استاذ المحاسبة بجامعة الزقازيق: اين ذهبت اموال الصندوق فى البنوك اذا لم يكن قد استفاد منها سوى اثنين من الشباب خلال تلك الفترة؟!.. ثم اجاب قائلا: المؤكد انها ذهبت إلى محترفى التعامل مع البنوك من كبار وصغار العملاء.. اما الشباب فلهم الصبر والسلوان.

وأشار الى انه لم يكن هناك داع ليقوم الصندوق بتحويل امواله إلى البنوك ففي الوقت الذى كانت فيه المحافظة تقوم بدور الوسيط محل البنوك تم توقيع عقدين مع الصندوق استفاد منهما حوالى ٣٤٠ شابا اقاموا مشروعات ناجحة فى مختلف المجالات... كما ان المحافظات قدمت كل الضمانات للصندوق فى استرداد امواله فلماذا التخوف والتسرع بتحويل الاموال إلى البنوك؟!

وفي الوقت الذى لاتجد فيه اموال الصندوق فى البنوك من يأخذها! نجد ان هناك دفعه كاملة بلغ عدد المستفيدين بها من الشباب حوالى ٣٠١ شاب توقفت مشروعاتهم بعد تحويل الاموال الى البنوك رغم ان هؤلاء الشباب قاموا باستئجار وتجهيز الاماكن المخصصة لمشروعاتهم وتمت اجراءات المعاينة والتدريب، وبعد ان رتب هؤلاء الشباب حياتهم على المشرعات المقترحة توقفت المشروعات الى الابد وضاع حلم الشباب داخل دهاليز الصندوق.. وحينما حاول هؤلاء الشباب التعامل مع البنوك فشلوا لعدم وجود وساطات وضمانات لديهم!!

... لم يعد الصندوق يهتم بالشباب بقدر اهتمامه بنشر الاعلانات واصدار النشرات عن الصندوق ونشاطه وكاننا سنحارب البطالة ونخلق فرص عمل جديدة للشباب عن طريق الدعاية والاعلانات... هكذا قال محمد القاضى رئيس مجلس محلى مدينة شبرا الخيمة.. واشار الى خطورة المشكلة وضرورة اعادة النظر فى أداء الصندوق خلال المرحلة الماضية من أجل تطوير هذا الأداء وازالة المعوقات التى تعترض هذا التطوير.

وبعد ان هدأت مناقشات الاعضاء بين المعارضين للاتفاق والمؤيدين له.. قام د. محمد الفيومى رئيس المجلس بعرض الاتفاق للتصويت فوافق عليه عضوان فقط فى حين رفض باقى اعضاء المجلس الاتفاق ليصدر المجلس القرار رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٩٤ برفض توقيع الاتفاق لعدم الاطمئنان إلى جدوى المشروع مؤكدا خروج الصندوق الاجتماعى عن اهدافه الخاصة بتشغيل الخريجين ومعالجة الآثار الجانبية لعملية الاصلاح.

هذه هى وقائع المحاكمة الاولى للصندوق الاجتماعى التى وقعت بعد اصبح الصندوق يشبه اللغز فى كثير من الاحيان فهو قد اعطى امواله للمحافظات لتزف البشرى للشباب بقرب انتهاء مشكلة البطالة وفجأة سحب امواله ليدخل فى مجالات رصف الطرق وتحسين البيئة ثم يقفز فجأة إلى البنوك ليريح ضميره إلى الابد ويتخلص من «وجع الدماغ» لتتصرف البنوك كما تشاء طبقا لقواعد الائتمان البحتة وتضيع كل احلام الشباب فى ايجاد فرصة عمل تخلصه من عذاب البطالة.

ضوابط صارمة

ويقول حامى الاسلام حسن قنديل مدير التعاون الانتاجى والمشرف على برنامج نشر الصناعات

٠٠٠٣١٩

● رفض مشروعات الصندوق الاجتماعي بالمحافظات لعدم ملاءمتها للشباب!

● تحويل اموال الصندوق الى البنوك ادى الى عدم استفادة الشباب من القروض المخصصة لهم

الحرفية لقد قمنا بتسليم مجموعتين من الشباب القروض الخاصة بهما بالتعاون مع اللجنة العليا بوزارة الحكم المحلى حيث كنا نقوم باستيفاء الاوراق من الشباب بالاضافة الى دراسات الجدوى ثم تاتى مرحلة معاينة الموقع المختار لاقامة مشروعه وضمان توافر الاشتراطات الفنية والصناعية.. بعد ذلك كان يتم ارسال الملفات الى جهاز الصناعات الموجود بوزارة الحكم المحلى واللجنة العليا هناك لاعتماد المبالغ الموجودة بدراسات الجدوى المرسلة تمهيدا لتحرير العقد مع الصندوق ليقوم بعد ذلك بتحويل المبالغ على حساب برنامج نشر الصناعات الحرفية المسئول عن متابعة الشباب وشراء المعدات المطلوبة لمشروعات الشباب، وبعد عملية شراء المعدات يتم صرف باقى القروض للشباب لشراء الخامات اللازمة للتشغيل لضمان عدم حدوث تلاعب للشباب.

وهل كانت هناك حالات تلاعب تم ضبطها؟

قال: حالات التلاعب التى تم ضبطها ليست كبيرة بالمقارنة بالشباب الجاد فى المشروعات، وحتى هذه الحالات لم تكن ضمن حالات التلاعب المتعمد، ولكنها تدخل فى إطار عدم تطابق شروط الصندوق عليها مثل عدم وجود مكان ملائم او ان يكون المشروع المقترح لا يدخل فى إطار المشروعات التى يمولها الصندوق.

سألته: ولكن لماذا كان يتم استقطاع مبالغ من القروض قبل تسليمها للشباب؟

قال: الذى كان يتم استقطاعه هو مبلغ ٢٪ مصاريف إدارية فقط للصرف منها على الزيارات الميدانية ودراسات الجدوى ومتابعة الشباب كما ان هناك مبلغا كان يتم خصمه للتامين على المشروعات ضد الاخطار فى شركات التامين، وكل هذه المبالغ كانت لا تتعدى ٣٠٠ جنيه فقط لكل قرض يبلغ ١٠ الاف جنيه.

وما هى نوعيات المشروعات التى أقيمت للشباب؟

أجاب: نوعيات متعددة فقد كانت قائمة المشروعات المتاحة امام الشباب تضم سلسلة طويلة من الصناعات الحرفية والمعدنية والغذائية والملابس الجاهزة النجارة والاثاث والتصدير والطباعة والبلاستيك والاحذية بالاضافة الى انصناعات التكميلية (قطع الغيار وغيرها) وقد أقيمت عدة مشروعات للشباب ودخلت الانتاج وضمت ٦ مشروعات للسجاد و ٢٢ للاحذية و ٣٠ للتريكو و ١٦ للنجارة و ٢ للبلاستيك و ٦ تصوير وطباعة بالاضافة الى مشروعات لتصنيع الاسلاك الكهربائية وصنيع هياكل السيارات والنجف والترموستات وزيت الطلاء واطارات الكاوتش والساعات ولوازم الابواب وفايبر جلاس ودرفلة الاسلاك المعدنية.

لم تتوقف

سألته: هل توقفت هذه المشروعات بعد ان تم تحويل الاموال الى البنوك؟

أجاب: لم تتوقف هذه المشروعات فهذه المشروعات تعمل حاليا ونقوم بمتابعتها دوريا، ولكن توقفت المشروعات الجديدة والتى امتنع الصندوق عن تمويلها فقد تم تجهيز مجموعة جديدة من

مجلس الشعب والصندوق

هل يتدخل مجلس الشعب ليناقش مشاكل الشباب مع الصندوق وتحقيق أقصى استفادة ممكنة منه فى حل مشاكل البطالة؟

هذا هو التساؤل الذى يدور حاليا بعد ان ناقشت لجنة الاقتراحات والشكاوى العديد من الشكاوى والاقتراحات فى هذا المجال وطالبت ادارة الصندوق بالتخفيف عن شباب الخريجين وزيادة قيمة القروض ومد فترة السماح الى ٣ سنوات وزيادة سنوات التقسيط الى ١٠ سنوات.

وأوصت اللجنة بدعم الكهرباء المستخدمة فى تشغيل مشروعات الشباب وان يتم إعفاء مشروعات الشباب من الرسوم والدمغات وانشاء جهاز لتسويق منتجاتهم فى المحافظات المختلفة.

المصدر : الأهرام



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٤

مشروعات الشباب بلغت ٣٠١ مشروع بعد استكمال كل الاجراءات الخاصة بها وتوفير اماكن التشغيل وتدريب الشباب أمتنع الصندوق عن الصرف وقام بتحويل امواله الى البنوك بدون مبرر يذكر او سبب وجيه وحينما تم تحويل الشباب الى البنوك فشلوا فى التعامل معها.

ضمانات صارمة

سالت د. عادل الهامى محافظ القليوبية عن سبب توقف الصندوق عن تمويل المشروعات مع المحافظة وهل أخلت المحافظة بإلتزاماتها معه؟

اجاب قائلا: لم يحدث ذلك والصندوق توقف عن دفع امواله لكل المحافظات وليس للقليوبية وحدها كما اننا أخذنا كل الضمانات على الشباب لضمان استرداد الاموال المقترضة وتم تطبيق لاول مرة نظام التامن الشامل لأول مرة على المشروع بواسطة شركات التامين لتتحمل هذه الشركات مخاطر عدم السداد فى حالة التبديد او الحريق او الموت او حتى هروب المقترض اذن لم يكن هناك مبرر للصندوق لتحويل امواله الى البنوك خاصة فى ظل صعوبة تعامل الشباب مع البنوك وقد ثبت ذلك بعد فترة من تحويل القروض الى البنوك فزادت حدة شكاوى الشباب من عدم قدرتهم على الحصول على القروض وفى كثير من الاحيان تثار هذه الشكاوى امامى الا انه لا سلطان لى على البنوك ولا استطيع التدخل فالبنوك بعيدة عن سلطة المحليات وتخضع لنظامها الخاص والمستقل.

ويقول: لقد كنا نحلم باقامة معرض دائم لمنتجات الشباب من أجل دفع شباب الصندوق وفتح فرص تسويقية امامهم لتسويق منتجاتهم فى المجالات المختلفة الا ان تحويل الصندوق لاموال الى البنوك وتعثر الشباب فى التعامل معها ادى الى اعادة النظر فى بعض الخطوات حتى تتضح الصورة كاملة.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٤

أحدث دراسة عن :

البطالة «الدبلوم» بلا وظيفة

● أكدت الدراسة التى أعدتها لجنة القوى العاملة فى مجلس الشعب برئاسة عبد العزيز مصطفى ان قضية البطالة من أهم المشاكل التى تواجهها الدولة فى السنوات الاخيرة مما كان له أبلغ الأثر على حياتنا الاقتصادية والاجتماعية لذلك تولى الدولة اهمية خاصة لاستيعاب تلك المشكلة ولقد تم حصر فائض الخريجين من عام ١٩٨٣ حتى عام ١٩٩٢ فى إحدى وعشرين محافظة تم الانتهاء منه فى نوفمبر ١٩٩٣ وقد جاء هذا الحصر ليؤكد انه: يمثل فائض الخريجين وعددهم ١٢٤٥.١ الف وهم المتعطلون عن العمل نحو ٤١.٤٪ من جملة عدد الخريجين البالغ عددهم ٣٤٣٨.٧ الف خريج وذلك خلال العشر السنوات الاخيرة من عام ٨٣ ـ ١٩٩٢ ويمثل خريجو الجامعات نحو ١٣.٥٪ من جملة هؤلاء المتعطلين بينما يمثل خريجو المؤهلات فوق المتوسطة نحو ٩.٤٪ اما النسبة التالية ويبلغ عددهم نحو ١٠٩٨.٣ الف خريج وتمثل نحو ٧٧.١٪ من جملة هؤلاء المتعطلين من المؤهلات المتوسطة.

ويستوطن نحو ٤٠.٧٪ من جملة فائض الخريجين الذين شملهم الحصر فى محافظات الوجه البحرى ونحو ٣٠.٠٪ فى محافظات الوجه القبلى ونحو ٢٩.٣٪ فى القاهرة الكبرى و المحافظات الحضرية ويبلغ عدد الاناث فى إجمالى الحصر نحو ٦٣٧.١ الف ويمثل هذا العدد نحو ٤٤.٧٪ من المتعطلين المؤهلين. كما يمثل الاناث مايزيد عن نحو ٥٠.٠٪ منهم فى محافظات القاهرة ، الاسكندرية ، بورسعيد ، السويس ، دمياط ، الدقهلية . اما الذكور الذين يمثلون نحو ٥٦.٣٪ فتاتى محافظة قنا على رأس قائمة المحافظات بالنسبة لعددهم اذ يمثلون نحو ٧٦.٠٪ من جملة المتعطلين المؤهلين.

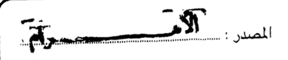
ويمثل خريجو التجارة سواء من المؤهلات العليا أو فوق المتوسطة والمتوسطة نسبة عالية من المتعطلين الذين شملهم الحصر اذ يمثلون نحو ٣٤.٦ ٪ من جملة المؤهلات العليا ، ونحو ٦٧.٨٪ من جملة المتعطلين حملة المؤهلات فوق المتوسطة و٥١٪ من جملة المتعطلين من المؤهلات المتوسطة

وحول التدريب التحويلى ودوره فى حل مشكلة البطالة يؤكد التقرير على ضرورة أن تقوم وزارة القوى العاملة والتشغيل بحصر الاحتياجات التدريبية فى المجالات الفنية بواسطة مديرياتها سواء بتقدم الخريج مباشرة وبالتعاون مع مديريات التنظيم والادارة بالمحافظات او من واقع المصادقات على المشروعات المقدمة من الصندوق على ان يشمل التدريب التحويلى الصناعات الصغيرة ذات الكثافة العمالية والتى يتناسب رأس مالها مع قدرات التمويل للصندوق الاجتماعى للتنمية وكذلك قيام وزارة الهجرة والمصريين فى الخارج بقياس اتجاهات الطلب على المهن المختلفة والتعرف على اساليب وأدوات العمل حتى يمكن اخذها فى الاعتبار عند اعداد وتدريب الخريجين وحصر احتياجات الوحدات المختلفة لتصميم برامج التدريب التحويلى للعاملين لديها فى ضوء العجز والفائض فى جميع كافة التخصصات وانشاء الصندوق القومى للتدريب ، وتوحيد التدريب فى جهة واحدة لمنع التضارب

● ٧٧,١٪ من العاطلين حاصلون على دبلومات متوسطة !

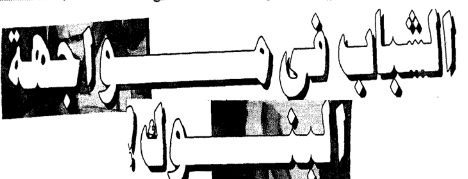
● التدريب التحويلى فى الصناعات الكثيفة العمالة هو الحل !



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ يوليو ١٩٩٤



الترخيص والضمانات والتعقيدات تطارد الشباب فى رحلتهم للحصول على القرض

تحقيق :
فاطمة محمود مهدى

محاكمة الصندوق

والطريق الى قرض الصندوق من البنوك طويل ومحفوف بالمخاطر، وغالبا ما ينتهى الى أن يفقد الشباب الأمل فى الحصول على القرض، فلقد ترك الصندوق الشباب فى مواجهة البنوك يواجهون مصيرهم مع البطالة و «قلة الحيلة». والبنوك تطالب بضمانات وعقارات تساوى المبلغ الذى يتم اقتراضه وهو شرط غالبا لا يتوافر فى شباب الصندوق الباحث عن فرصة عمل ولا يملك شيئا سوى مؤهله وسنوات دراسته.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ يوليو ١٩٩٤

نماذج عديدة من المشاكل التى تواجه الشباب فى رحلته للحصول على القرض ابرزها مشكلة الضمانات والترخيص. كما يقول اشرف نصر مسلمى. فرغم تجهيز دراسة الجدوى الخاصة به واستئجار المحلات لاقامة الورشة، وذهابه الى بنك التنمية والائتمان الزراعى لتسلم قرض الصندوق ورغم انه من القليوبية الا انهم ارسلوه الى المنوفية ثم فرع المرج ومنه الى فرع الخانكة فى رحلة استمرت عدة شهور، وفى الخانكة اخبروه

انه لابد ان يرسل لفرع بنها المبلغ المخصص للقرض وامر الصرف ومساهمة قدرها ٢٠٪ من المبلغ المطلوب اقتراضه.. ثم تقديم ضمانات كافية من العقارات والاراضى وضمان اثنين من

الموظفين، ورغم محاولة تلبية كل هذه الطلبات الا اننى فشلت فى الحصول على القرض فذهبت الى مكتب الصندوق الاجتماعى بشبين الكوم فأرسلنى الى البنك الاهلى فرع الخانكة الذى طلب ترخيصا من مجلس المدينة.. الا ان مجلس المدينة اكد ان القانون يحتم ضرورة ان يطلب البنك ذلك رسميا ولابد من وجود المكان والمعدات لاجراء الترخيص وكذلك عداد انارة تجارى فى حين تطلب الكهرباء الترخيص قبل العداد.. ومنذ اكثر من عام وانا احاول الحصول على القرض دون جدوى.

■ محمد كمال فايد بكالوريوس تربية يقول : بعد عام كامل استطعت الحصول على كل الموافقات لاقامة مشروع «فيبرجلاس» الا ان البنك الاهلى فرع النزهة الجديدة رفض منحى القرض بسبب الضمانات القاسية التى يطلبها لتضيع عدة شهور من عمرى ويضيع معها ما امتلكه من نقود فى استخراج الاوراق.

■ ويقول محمد عبدالحليم يونس صاحب مشروع تشغيل ماكينات : البنك يطالبنا بترخيص دائم واستخراجه مشكلة والمحافظة تطالبنا بالتوجه للمناطق الصناعية لاستخراج هذا الترخيص وهى مشكلة ايضا فمساحة الورش هناك كبيرة والاسعار المطلوبة فيها كبيرة وغير مناسبة لقدرات الشباب.

■ ويؤكد محمد عبدالرحيم محمد صاحب مشروع لصناعة الملاعق : ان طلبات البنوك تعجيز وليست مساعدة فهى تعاملنا كمستثمرين وليس كشباب رفض قيد الوظيفة واتجه الى طريق تحقيق الذات. لذلك فهى تغالى فى الطلبات فكيف لشاب ان يؤمن على حياته وعلى المشروع ضد المخاطر بقيمة تناسب حجم القرض المطلوب وتوفير ضمان اثنين من كبار الموظفين.. فاين له بهذه الاموال بعد الذى يدفعه فى استئجار مكان لاقامة المشروع والمصاريف المدفوعة فى استخراج الاوراق المطلوبة.

■ اما احمد البدوى العجوز صاحب مشروع مصنع اوانى الومنيوم فيقول : ان طلبات البنوك عبارة عن دوامة من الاجراءات البيروقراطية تعرضنا لمشاكل متعددة مع الادارات المختلفة مما يتسبب فى إصابة الشباب باليأس.. ان المسئولين بهذه الادارات يجب ان يعلموا ان هذه الطلبات شروط البنوك بصورة استثنائية فالمساعدة يجب ألا تكون مالية فقط بل يجب ان تكون ايضا مصحوبة بالتشجيع على الاستمرار والاقبال على مشروعات الشباب.

مشاكل مركبة!

لم تتوقف مشاكل الشباب عند هذا الحد بل تمتد لتطاردهم حتى بعد الحصول على القروض ..كما يقول احمد طه احمد (صاحب مصنع ملابس جاهزة) : لقد حصلت على القرض بعد سنة من تقديم دراسة الجدوى الخاصة بمشروعى وبدأت فى الانتاج وتوسعت فى المشروع وتواجهنى الآن مشكلة قد تتسبب فى دخولى السجن لاننى لن اتمكن بعد اغلاق المشروع من سداد الاقساط والوفاء بالالتزامات بسبب عدم استخراج تراخيص داخل كردون المدينة فكيف اتغلب على هذه المشكلة بعد ان بدأت العمل فعلا؟

مشكلة اخرى غير التراخيص يشير اليها محمد جلال نصر صاحب مشروع مصنع رخام حيث تطالبه التامينات بمبلغ كبير نتيجة حسابات متراكمة عن مدة سنتين وهو تاريخ استخراجه للسجل التجارى رغم ان ذلك لا يعنى على الاطلاق بداية العمل لانه حصل على القرض منذ فترة وجيزة واخبر التامينات بذلك ولكنها تصر على تحصيل المبلغ او اغلاق المصنع.

■ ويشير المهندس غريب محمد صاحب مصنع ملابس جاهزة الى مشكلة اخرى تواجه جميع مشروعات الشباب وهى مشكلة التسويق، فالمعارض التى تم اقامتها لانتاجهم قليلة جدا وبعضها لم يحقق الغرض المرجو منه بسبب الافتقار للخبرة ويطالب بحل لهذه المشكلة وهو اقامة معارض دائمة فى المحافظات وعرض السلع للمستهلك بسعر التكلفة فيزداد الاقبال عليها ويحقق السيولة المطلوبة لان البيع لتاجر الجملة او التجزئة يكون على دفعات لا تكفى لاتمام دورة رأس المال بالنسبة للمشروع.

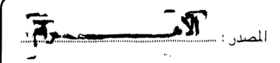
المسئولون

وأمام المسئولين وضعنا هموم الشباب فاشارت نظيمة رفا مسئولة الاعلام والتعاون الدولى بالصندوق الى ان الصندوق الاجتماعى يقوم بمساعدة الشباب فى دراسة الجدوى المبدئية للمشروعات وتقييمها واجراء تعديلات او اضافات اليها اذا لزم الامر وذلك من خلال الجهات المختصة وعلى اساس الدراسة تتم الموافقة على المشروعات ويتسلمها الشباب مع خطاب توصية للبنوك لتذليل العقبات أمام هؤلاء الشباب والتعجيل بصرف قيمة القروض.

اما الضمانات التى يطلبها البنك فهى ضمانات بنكية بحتة خاصة به وعلى الشباب المتعامل مع الصندوق ان يتوجه الى مكتب



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ١٩ يونيو ١٩٩٦

الشباب يشكو تعقيدات البنوك وصعوبة الحصول على قرض الصندوق الاجتماعي

الصندوق الاجتماعي للتنمية الموجود داخل البنك حتى لا يحدث لبس ويعامل معاملة المستثمر العادي.

وفي حالة مواجهة الشباب لمشاكل معينة يجب ان يتوجه الى اقرب مكتب صندوق اجتماعي في منطقته ويتقدم بشكواه وسوف يقوم المسئولون بمناقشتها والعمل على حلها.

تعقيدات وضمانات

يقول محمد سليمان رشوان مدير عام جهاز الاستثمار في بنك مصر : ان القرض عبارة عن تشغيل لودائع المودعين التي يتم توظيفها عن طريق اقراضها ولذلك لابد من الحرص على هذه الاموال وضمان استردادها ويقوم البنك باتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان استرداد هذه الاموال.

وبالنسبة لمشروعات الشباب يقوم البنك باجراء عدة خطوات تسبق طلب الضمانات وهي تقييم دراسة الجدوى وقياس امكانية نجاح المشروع او فشله وتقديم النصيحة في حالة وجود خلل في الدراسة من الناحية الفنية او المالية.

ايضا فانه من الناحية التسويقية فاننا نقوم بمحاولة التعرف على امكانية بيع الكميات المنتجة من المشروع في السوق ومدى استيعاب السوق لها لتفادي مشاكل المخزون المتراكم.

اما من الناحية الفنية فلابد من التاكد من خبرة طالب القرض في مجال المشروع المتقدم به.

ويضيف مدير عام جهاز الاستثمار في بنك مصر : ان دور الصندوق يتمثل في انه صاحب الاموال التي يحصل عليها من عدة جهات ويستثمرها في مشروعات الشباب، اى منح القروض لفئة معينة بهدف معين وهو توفير فرص عمل وتشجيع المشروعات الصغيرة وفتح الابواب أمام الشباب للاعمال الحرة وهو هدف يعمل على تنمية الخدمة الاجتماعية والصندوق ملتزم بتوجيه القروض الى مشروعات معينة مع مراعاة نوعيتها وحجمها ويتحقق الصندوق من وصول القروض للمخاطبين بها او المستهدفين وذلك من خلال التفتيش على هذه المشروعات.

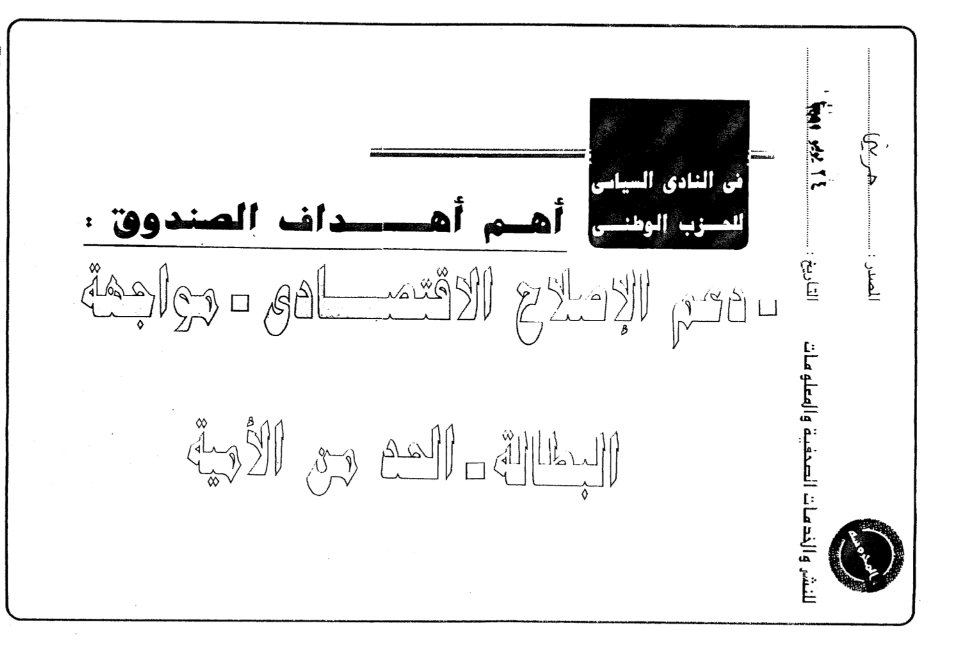
اما دور البنك فيتمثل في منح القروض وضمان استردادها لانه ملتزم بسداد هذه القروض للصندوق في كل الاحوال وبالنسبة لشروط الصندوق فهي ثابتة لكل البنوك ولكن كل بنك حر في فرض شروط الائتمان الخاصة والمناسبة له لتحقيق المعنى الصحيح للائتمان.

والبنوك بتحفظها تضمن استمرارية الصندوق فبدلا من المساهمة في المشروعات وعدم استرداد قيمة القروض الممنوحة مما يؤثر على نشاط الصندوق تمكنت البنوك من توفير ضمان استرداد هذه القروض وبالتالي استمرار الصندوق في ممارسة نشاطه.

وعن دور التعاون الانتاجي في المحافظات يقول المهندس عصام يوسف وكيل ادارة التعاون بمحافظة السويس ردا على شكوى الشباب من ان قيمة القروض المقدمة لهم لا تفي بكل متطلبات المشروع قال : ان الشاب الجاد يستطيع تكييف نفسه مع المبلغ الذي اقترضه كما ان هذه المشروعات صغيرة، وزيادة قيمة القرض بالنسبة لها سلاح ذو حدين فاذا كان المبلغ المقترض عشرة آلاف جنيه فلن يقل القسط عن الف جنيه لكل ثلاثة اشهر وزيادة المبلغ تعني زيادة قيمة القسط وذلك يمثل عقبة للشباب في بداية المشروع لانه يؤدي الى تقليل حجم الانتاج وبالتالي التاثير على قيمة الدخل والربح.

ويؤكد ان ادارة التعاون تقوم بمناقشة الشكاوى المقدمة اليها وعرضها على المسئولين للتعرف على امكانية حلها.. اما عن مشكلة التراخيص فهي اكثر المشاكل التي تواجه الشباب لوجود قانون يمنع اقامة ورش مقلقة للراحة داخل كردون المدينة وهو قانون مطبق في جميع المحافظات والحل هو الاتجاه لاقامة الورش بالمناطق الصناعية، اما مشكلة السيولة فيمكن التغلب عليها باقامة معرض دائم لتسويق المنتجات كما اقترح بعض الشباب.

ويرى ان افضل طريق للحصول على قرض الصندوق الاجتماعي يكون عن طريق الحكم المحلي لانه يمنح فترة سماح لمدة سنتين ويتم سداد القرض على ثلاث سنوات بفائدة لا تتجاوز ١٠٪ كما تقوم ادارة التعاون بمساعدة اى مشروع انتاجي حرفي وتذليل العقبات طالما ان البلد في حاجة اليه.



فى النادى السياسى للحزب الوطنى
أهم أهداف الصندوق :
□ دعم الإصلاح الاقتصادى □ مواجهة
البطالة □ الحد من الأمية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : حريتي
التاريخ : ٢٤ يوليو ١٩٩١



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....

التاريخ : ......٢٤ يوليو ١٩٩٦......

يجرى الصندوق الاجتماعى للتنمية دراسات لتحديد الاحتياجات التى تحقق تنمية المحافظات وفق معايير محددة تتعلق بالحد من ظاهرة البطالة والقضاء على الأمية ومستوى الدخول ضماناً لتوجيه موارد الصندوق إلى المناطق التى تستحق جهوداً مكثفة لتنميتها .

واشار الدكتور حسين مختار الجمال امين عام الصندوق الاجتماعى خلال اجتماع النادى السياسى للحزب الوطنى بالقاهرة برئاسة المهندس يحيى عبداللطيف امين الحزب بالعاصمة الى ان الصندوق حريص على دعم وتمويل المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين والحرفيين .

واكد على نجاح تجربة التعاون مع البنوك كجهاز وسيط فى صرف القروض حيث تم صرف ٤٨ الف قرض وفرت ١٥٠ الف فرصة عمل جديدة .

وتقرر تشكيل لجنة تضم تبادلات من الصندوق الاجتماعى والحزب الوطنى ومحافظة القاهرة لبلورة مشاكل شباب الخريجين والحرفيين وتقديم الحلول المناسبة لها فى اسرع وقت .

واضاف الامين العام ان الصندوق الاجتماعى انشىء بهدف ان يكون احدى الآليات الرئيسية لتلافى أى آثار جانبية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى .. فقد اثبت الاقتصاد الموجه الذى اتبعناه لمدة ٤٠ سنة فشله فى تحقيق النجاحات الاقتصادية والاجتماعية المنشودة .

وترتب على السياسة المتوازنة والحكيمة للرئيس حسنى مبارك ان عددا كبيرا من الدول والمؤسسات الدولية رأت مساعدة مصر - اعترافا بفضلها ودورها فى المنطقة - فى تمويل الصندوق للقيام بمهامه فى التعامل مع آثار الاصلاح الاقتصادى .. من هنا قدمت ١٧ هيئة دولية وعربية تمويلا يبلغ ٦١٣ مليون دولار أى حوالى ٢ مليار جنيه .. ٦٠٪ من هذا المبلغ منحا لا ترد و٤٠ ٪ قروضا ميسره طويلة الاجل .

اشار الى انه رغم دور الصندوق الهام فى حل مشكلة البطالة الا انه يعتبر جزءا من منظومة كبيرة مكونة من جهات عديدة فى الدولة تساهم فى هذا الحل ..

أهداف عامة

أكد د. حسين الجمال ان مهمة الصندوق معترف بها حاليا وقد اشار اليها الرئيس مبارك فى خطابه الاخير ، وهناك أهداف عامة تأتى على رأس الاولويات أولها مواجهة الآثار الجانبية للاصلاح الاقتصادى على المدى القصير ، وهى الانكماش المتوقع فى سوق العمل وبالتالى تقلص فرص العمل المتاحة ، بالاضافة الى مواجهة مشكلة البطالة بصفة عامة ..

الهدف الثانى مساعدة الفئات الكادحة ومحدودة الدخل على تحمل اعباء برنامج الاصلاح فيما يختص برفع الدعم وزيادة تكاليف المعيشة بعد ارتفاع اسعار الخدمات والسلع الرئيسية .. ودور الصندوق هنا اتاحة تمويل لمشروعات مولدة لدخل اضافى ، من أجل المرور من عنق الزجاجة وجنى ثمار نجاح الاصلاح الاقتصادى ..



مليار جنيه للمشروعات الصغيرة وتسهيلات فى السداد

اما الهدف الثالث فقد انقضى تقريبا لانه كان للتعامل مع المشاكل المترتبة على حرب الخليج وبطالة العائدين من هناك .. كانت مشكلة كبيرة لكنها تلاشت بعد ان دبر فريق من العائدين وظائف بنفسه وفريق آخر تمت مساعدته .

٥ برامج

عن البرامج التى يمولها الصندوق قال الدكتور حسين الجمال انها ٥ برامج هى برنامج المشروعات مكثفة العمالة وتنفذ فى القرى والنجوع لتحسين مستوى البنية الاساسية بها ..

البرنامج الثانى تنمية المجتمع وله شقان اجتماعى وانتاجى .. وهناك ايضا برنامج التدريب التحويلى والقروض للقوى العاملة التى يمكن ان تترك مصانع وشركات قطاع الاعمال .. بالاضافة الى برنامج تحسين وتطوير وسائل النقل العام بالقاهرة والاسكندرية ..

أما أهم برامج الصندوق فهو برنامج تنمية المشروعات الصغيرة ومتاح له أكثر من ٤٠ ٪ من موارد الصندوق اى حوالى ٢٥٠ مليون دولار منها ١٥٠ مليون دولار بما يوازى حوالى ٥٥٠ مليون جنيه بتمويل عربى و٨٠ مليون دولار من البنك الدولى والجهات الاخرى أى حوالى من ٩٠٠ الى الف مليون جنيه ..

أضاف ان متوسط القرض للمشروع الصغير حوالى ٢٠ الف جنيه مما يعنى انشاء ٥٠ ألف مشروع بالتمويل المتاح .. المشروع الواحد يمكنه تشغيل من ٣ - ٥ أفراد أى اتاحة حوالى ٢٠٠ ألف فرصة عمل ..

نصف مليون فرصة عمل

لكننا لا نغفل احتمال حدوث فاقد ومشروعات متعثرة لكننا فى نفس الوقت نفترض الجدية لدى الشباب الذى من مصلحته ان تنجح وتزدهر هذه المشروعات ..

قال د. الجمال ان فرص العمل التى تستهدف برامج الصندوق يتم توفيرها من خلال المشروعات خلال ٥ سنوات .

قال د. الجمال ان فرص العمل المستهدفة تحقيقها من خلال مشروعات برامج الصندوق تتراوح من ٦٠٠ - ٧٠٠ ألف فرصة عمل حتى عام ٩٧ .. وهذه مساهمة قوية من الصندوق ..

تسهيل فى السداد

أوضح أن قروض المشروعات الصغيرة



المصدر : ....

التاريخ : .... ٢٤ يوليو ١٩٩[illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البنوك جهة وسيطة تتيح سرعة التمويل

صرف ٤٨ ألف قرض ووفرت ١٥٠ ألف فرصة عمل

تتراوح من ٥ الى ٥٠ ألف جنيه للفرد و٢٠٠ الف للمجموعة وتم تخفيض سعر الفائدة من ١٦ الى ٩٪ فقط بالنسبة للمبتدىء و١٢٪ للمشروع القائم وهى فائدة بسيطة وليست مركبة ..

أكد ان القرض للمعدات ورأس المال العامل لكننا لا نمول شراء المبانى أو الارض لان الدولة تبنى مجمعات صناعية وزراعية فى المحافظات المختلفة ..

اضاف أن ٧٪ من رأس المال تتاح كمنحة لتمويل دراسة المشروعات والتدريب والتسويق .. وهناك فترة سماح فى السداد وهى تتسم بالمرونة اذا كان المشروع جادا ، وفترة السداد تتراوح من ٥ - ٨ سنوات على حسب نوع المشروع .. علاوة على ذلك فان هناك فترة اعفاء من الضرائب قدرها ٥ سنوات .

الفكر المبتكر

اشار الدكتور حسين الجمال الى ان هناك مشاكل تعترض طريق المشروعات الصغيرة منها خوف الشباب من الدخول فى هذه التجربة ، لكنه اذا التزم الجدية وابتكر فى مشروعه وابتعد عن التقليدية ودرس كيفية التسويق فإنه سينجح بلا شك .

اكد اننا من أجل ذلك اعددنا نماذج لحوالى ٣٠ مشروعا للاقتداء بها ، لكن لابد من اجتهاد الشباب فى ابتكار أفكار جديدة للمشروعات والابتعاد عن التقليدية فى اختيار المشروع ..

اشار الى اننا منذ فترة طويلة اعتدنا على الروتينية فى التفكير وانتظار مساعدة الدولة فى كل شىء .. الان ان تقدم الشعوب يأتى بالاعتماد على الذات والفكر المبتكر والاجتهاد .. وإذا اتبعنا هذا المنهج فسوف تصل مصر فى فترة قصيرة الى مرتبة النمور الاسيوية ..

قال الدكتور الجمال لقد ذهبت منذ فترة الى تايلاند والفلبين بعدها بخمس سنوات دخلت الدولتان دائرة النمور لانهما حددتا أهدافهما وقصدتا مباشرة لتحقيقها ..

جهات وسيطة

أوضح د. الجمال ان الصندوق له ١٠ مكاتب إقليمية بالمحافظات ومكتب رئيسى بالقاهرة ولا يتعامل مباشرة مع المستفيدين ، بل من خلال جهات وسيطة أو منفذة ترتبط باتفاقات مع الصندوق بالشروط السابقة .. لكن ذلك لا يعنى تخلص الصندوق من مهمته فى عملية التخطيط والتقييم والمتابعة لان الفئات المستهدفة حصلت على التمويل وتطبيق شروط الصندوق ..

أشار الى شرط الاستفادة من القرض ان يكون المقترض على درجة كافية من التعليم وليس من الضرورى ان يكون خريج جامعة .. وان يمتلك الحد الادنى من الخبرة العملية والوعى بالمشروع المقبل عليه .. وتأدية الخدمة العسكرية ، وبالنسبة للشريحة السنية فيفضل المرحلة من ١٦ - ٤٠ سنة .. ولا نطلب ضمانات من المقترض .. والضمان الوحيد عبارة عن ايصالات او شيكات بالمعدات للمشروع التى تبقى ملكا للبنك حتى يتم سداد القرض ..

وفيما يختص بالفترة التى يستغرقها الحصول على قرض أكد د. الجمال انها لا تتعدى ٦ أسابيع من تاريخ تقديم دراسة الجدوى للبنك ..

اشار الى ان استخدام البنوك كجهة وسيطة فى التمويل يرجع الى انها تضم عددا ضخما من النوافذ الاخرى فى المحافظات يصل الى حوالى ٥٠٠ فرع لكل بنك .. وبذلك فان الصندوق يتيح فرصة التمويل لاكبر عدد ممكن من الشباب .. علاوة على الاستفادة بخبرات البنوك فى التعامل مع العملاء ، بجانب انها قبلت شروط الصندوق فى الاقتراض بسعر فائدة منخفض ..

اشار الى ان مركز مساندة المشروعات الصغيرة بشارع التحرير بالدقى به جميع المعلومات اللازمة ومستعد للاجابة عن أى استفسار للشباب ..

أوضح ان الصندوق يدعم عمليات التسويق والتدريب وان سعر الفائدة ميسر للغاية وبسيط وغير مركب .

أمين الصندوق الاجتماعي

الحل فى زيادة الإنتاج !!

هل تظل البطالة مشكلة مستعصية على الحل، الواقع يقول إنها تتفاقم كل يوم لتضم لرصيدها جنودا جددا من خريجى الجامعات والمدارس الفنية وان ارقام ضحاياها فى تصاعد مستمر بحيث وصل فى احصائيات لرقم ٣ ملايين متعطل عن العمل بينما توصى التغيرات الحادثة الآن فى بنية المجتمع وتحوله لنظام السوق بان البطالة ستاخذ فى احضانها ملايين اخرى من الذين يعملون، فهل يمكن تصور مشكلة بلا حل.

عن دور الصندوق الاجتماعى للتنمية يقول الدكتور حسين الجمال الامين العام للصندوق إن البطالة مشكلة قومية تهم الدولة بالدرجة الاولى ولايمكن خفض معدلاتها إلا عن طريق اتباع عدد من الاساليب منها تغيير هيكل الانتاج بحيث يتم التركيز على الصناعات المختلفة التى تتميز بانها كثيفة الاستخدام للعمالة الشبابية مع عدم الاستمرار فى الصناعات كثيفة الاستخدام لراس المال بما يمكن من الاستفادة من العمالة الرخيصة نسبيا.

وتاتى بعد ذلك محاولة استغلال الطاقات الانتاجية القائمة ورفع كفاءة استخدام العمالة الموجودة والعمل على توسيع القاعدة الانتاجية القائمة وذلك الى جانب تشجيع الاستثمار ورفع معدلاته على اساس زيادة المدخرات المحلية وذلك من خلال زيادة الانتاجية بمعدلات اعلى من معدلات نمو الاجور بما يسمح بتكوين فوائض يعاد استثمارها.

وعن نظام اقتصاد السوق وربطه بحل مشاكل الشباب تقول الدكتورة سلوى سليمان مديرة مركز البحوث الاقتصادية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة إن هذا النظام يقوم على فلسفة الحرية الاقتصادية لكل من المستهلك والمنتج، وممارسة هذه الحرية تتم من خلال اسواق ممثلة بقوى العرض والطلب، حيث يقود التعامل بين طرفى التبادل للسلعة او الخدمة الى (حلول) تلقائية تحدد من خلالها الصفقات بكمياتها واسعارها السوقية.

وترى ان علاج مشكلة البطالة فى ظل نظام السوق يتم عن طريق عدد من الحلول الواقعية منها التركيز على انعاش الاستثمار لايجاد مشروعات وطاقات جديدة ومن ثم فرص عمل جديدة والتركيز على تشجيع الانفاق الاستهلاكى حيث يمثل انتعاش الطلب فى اسواق السلع والخدمات حافزا على التوسع الانتاجى مما يخلق بيئة متفائلة بالمستقبل لدى قطاع الاعمال ومن ثم تحفيز هذا القطاع على الاستثمار والتوسع فى الانتاج ومايواكب ذلك من عروض للمزيد من فرص العمل اضافة الى زيادة فرص العمل من خلال المواءمة بين العرض والطلب فى سوق العمل انطلاقا من ان الرصيد البشرى يعد راسمالا لمصر لما ينطوى عليه من مهارات وخبرات مكتسبة.

وتشير الى دور التدريب فى توفير المهارات وتشغيل عنصر العمل عن طريق المدارس الفنية والتعليم الفنى العالى والذى يستوعب المرحلة السنية من ١٥ ـ ١٩ سنة ويمثل مصدرا اساسيا للعمالة الماهرة اضافة للتدريب داخل المنشات على ايدى العمال المهرة ونظام التدريب المختلط والذى يمزج بين النظامين السابقين.

ماجد كامل

قرارات تعيين ٩٧ الفا من الخريجين تصدر آخر اغسطس

كتب : هيثم سعد الدين:

يصدر السيد احمد العماوى وزير القوى العاملة والتشغيل قرارات تعيين نحو ٩٧ الفا من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة من دفعات ٨٣ حتى مايو ٩٤ لسد العجز فى وظائف التدريس والاحتياجات الأخرى لوزارة التربية والتعليم، قبل بداية العام الدراسى وفى موعد غايته آخر اغسطس القادم.

وأصدر الوزير تعليماته بسرعة قيام مديريات القوى العاملة بالمحافظات بإرسال طلبات تعيين هؤلاء الخريجين للادارة العامة للاستخدام الداخلى بالوزارة لاتخاذ اجراءات التعيين، مع قيام الادارة بالتنسيق مع الادارة العامة للحاسبات لاصدار هذه القرارات على طريق الحاسب الآلى لأول مرة للتعرف على مستحقى التعيين، واستبعاد طلبات الخريجين الذين تم الاخطار عن تعيينهم بقطاعات الدولة المختلفة وكذا الحاصلين على قروض أو أراض زراعية لمعرفة العجز والفائض من المتقدمين لسرعة اتخاذ الاجراءات لسد باقى الاحتياجات المطلوبة فى حالة وجود عجز فى التخصصات من بين الخريجين الذين تقدموا بطلباتهم.

ومن ناحية أخرى طلب الوزير من وحدات الجهاز الادارى للدولة والقطاعين العام والخاص موافاة الوزارة بالاحتياجات الفعلية من المؤهلات والتخصصات والأعداد المطلوبة من خريجى المؤهلات العليا دفعة ٨٤ والمتوسطة وفوق المتوسطة دفعة ٨٣ والدرجات الشاغرة المتوافرة لتعيين الأعداد المطلوبة منها وتلك المطلوب توافرها على الاعتماد الاجمالى.

قراءة علمية ١ لاستطلاع رأى الشباب فى مشاكله

البطالة المشكلة رقم (١) على أجندة الهموم!!

نبدأ اليوم نشر التحليل العلمى الذى أجراه الخبير الاجتماعى والمستشار القانونى الدكتور على فهمى لاستطلاع الشباب الذى نشرته الصفحة على مدى الشهور السابقة من واقع رسائل الشباب وعقب نشر التحليل نفتح بوابات النقاش حول حلول المشاكل التى فجرها الشباب فى رسائلهم لتكتمل الصورة بدلا من الوقوف عند حد الاشارة باصابع الاتهام إلى مشكلات بلا حدود. فلم يكن هدفنا فتح الجرح على مصراعيه دون أن نحاول اغلاقه ولو برشة من ملح الأمل.

يقول الدكتور على فهمى فى تحليله انه لاشك فى ان ثمة احساسا عاما لدى الجميع بل الشباب فى مصر يعانون من مشاكل كثيرة عسيرة الحل. ويعتقد الكثيرون - بحق - أن هذه المشاكل المتفاقمة والتى تتعقد يوما بعد يوم ليست وليدة اللحظة الراهنة بقدر ماهى نتاج تراكمات كثيرة ناجمة عن الماضى بيد أن مشاكل الشباب قد تلونها أمور كثيرة بعيدة عن المعاناة الحقيقية لهم وعن تصوراتهم وعن الحلول التى يرونها لمواجهة مشاكلهم. ومن هنا كان من المفيد أن يعمد الأهرام إلى طرح استفتاء مبسط موجه إلى الشباب من النوعين أيا كانت درجة تعليمهم او مواقعهم الاجتماعية والاقتصادية او توزعهم الجغرافى.

وكانت الردود كثيرة ومتنوعة وايجابية ومنها يمكن الخروج ببعض دلالات أولية أن شبابنا على وعى طيب بمشاكلهم وأنهم يقدرون أبعاد هذه المشاكل على نحو معقول وأنهم ليسوا سلبيين بدليل مشاركتهم فى الرد على أسئلة الاستفتاء وتقديم الحلول والاقتراحات القابلة للتطبيق وإن كانت غير يسيرة عند التنفيذ فى المنظور القريب.

خمس ملاحظات

وبالرجوع إلى العشرات من الردود على استفتاء صفحة الشباب والتعليم عن مشكلات الشباب نلاحظ فى البداية عدة ملاحظات:

أولا: أن الردود شملت شبابا من النوعين

ثانيا: أن التوزيع الجغرافى للردود جاء معقولا بيد أنه يلاحظ أن الردود من الريف كانت اكثر منها فى المناطق الحضرية ومن بينها العاصمة وفى حدود الريف حظيت محافظات الصعيد بنصيب وافر.

ثالثا: على الرغم من أن الاستفتاء موجه للشباب الا أن بعض من ارسلوا ردودا ليسوا من فئات



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٥ يوليو ١٩٩٤

الشباب ففيهم من يخرج عن الدائرة العمرية لهذه الفئة، بل وأن عددا من المسئولين المحليين عن التنمية بصفة عامة والشباب بصفة خاصة أدلوا بدلوهم فى هذا الموضوع الهام استنادا إلى خبراتهم المباشرة وإلى مسئولياتهم.



د . على فهمى

رابعا: أن الردود شملت شبابا ينتمون إلى خلفيات تعليمية عديدة وإن كانت الغالبية ممن تخرجوا فى مدارس ومعاهد التعليم الفنى المتوسط، وهو أمر يتفق مع النسب العامة فى المجتمع ككل.

خامسا: تعددت المشاكل التى طرحها الشباب كمصدر معاناة شديدة ومزعجة، داخل سياق للأولويات كما حددت ذلك صحيفة الاستفتاء وقد اتضح من الغالبية الساحقة من الردود تركيزا على بعض المشاكل وأبرزها مشكلة البطالة. وهذا فى حد ذاته له دلالاته وفى الوقت نفسه يتسق مع الاحساس العام السائد من أن المجتمع المصرى بعامة يعانى من مشكلة البطالة التى تتفاقم باستمرار، ويتسق ايضا مع الاحصائيات الرسمية المتاحة، غاية مافى الأمر أن الشباب فى مرحلتهم العمرية هذه يواجهون مشكلة البطالة بكل ضراوتها وأثارها السلبية فهم على أبواب الحياة العملية قد أنهوا ماأتيح لهم من مراحل تعليمية والمفروض أن يقدم لهم المجتمع فرص دخول سوق العمل المنتجة وبداية التفكير فى اعادة الانتاج الاجتماعي بتكوين أسر جديدة.. وهذه كلها أمور لاتتحقق الا لأقلية نادرة منهم تتمتع بمواصفات خاصة سواء من حيث ارتفاع المهارات من ناحية أو الانتماء إلى دوائر اصحاب الاعمال ومتخذى القرار فى لمجتمع. واذ يكون ذلك وعلى ضوء أولويات وحجم المشاكل التى أوردها الشباب من ذوى الشأن فى ردودهم فإن مشكلة البطالة يجدر أن تكون على قمة المشاكل المثارة. ولسوف نتناول هذه المشكلة فى الحلقتين الأوليين، بحيث تغطى أولاهما الاحجام التقريبية للمشكلة كما توردها استجابات الشباب انفسهم وابعاد هذه المشكلة وبحيث تغطى الحلقة الثانية الاسباب والحلول والاقتراحات التى يقدمها الشباب انفسهم لمواجهة هذه المشكلة بالغة الحدة.

وواضح من الردود التى تلقيتها صفحة شباب وتعليم حول مشاكل الشباب أن مشكلة البطالة تحظى كما قلنا بأولوية مطلقة على أجندة الهموم اذ يتبين من معظم الردود ان لم نقل كلها ان هذه المشكلة استحوذت بشكل عام ومطلق على ردود الشباب كهم أولى مقيم وكهاجس دائم ويستوى فى ذلك شباب الحضر والريف على حد سواء وان كانت المشكلة فى الريف تبدو اكثر تفاقما كما تبدو الصورة فى الصعيد بخاصة اكثر قتامة وأشد كآبة.

ولعل هذا يتفق مع واقع الحال الذى نعيشه ونحس به ففرص العمل أقل وأكثر ندرة فى ريفنا المصرى وهى تقل كلما ابتعدنا عن العاصمة وبالتالى فإن اقاليم الصعيد الأوسط والأعلى تعانى أكثر من هذه المشكلة وقد يذكرنا هذا بما كان يردده الراحل العظيم جمال حمدان صاحب شخصية مصر من أن مصر لها رأس كاسح هو العاصمة وجسد كسيح هو باقى الاقاليم المصرية.

ويكفى الاشارة الوجيزة إلى تفاقم حجم المشكلة أن نورد بعض ماقاله مسئول محلى.فى ديروط الشريف من أن معظم خريجى المعاهد الفنية المتوسطة وهى نحو ثمانية معاهد للاناث وللذكور بمدينة ديروط لايعملون منذ تخرجهم فى اوائل الثمانينات وحتى الآن، فاذا لاحظنا أن ديروط الشريف هى على رأس أكثر المناطق سخونة والتهابا فى مجال تفريخ التطرف الذى عانينا فيه فى الفترة الماضية، فان العلاقة الطردية الوثيقة بين تفشى البطالة وتفشى الارهاب تغدو أية فى الوضوح.

كما اشارت بعض الردود إلى أن سياسات توزيع الأراضى على بعض الخريجين تكتنفها صعوبات كثيرة عند التنفيذ سواء على مستوى التعقيدات البيروقراطية أو على مستوى عدم توفير الاحتياجات الاساسية الكفيلة بانجاح مثل هذه المشروعات وهى أمور أدت إلى فشل مثل هذه المشروعات فى نظر معظم المستجيبين من الشباب للاستفتاء.

ولعل مما يثير الفزع والشجن معا أن معظم الردود ان لم تكن كلها تمتلئ بنبرة عالية الوضوح من التشاؤم واليأس والاحباط وفقدان الأمل وتعثر الاتجاه وهذه الجزئية تحديدا هى أخطر مافى الموضوع لأنها جزئية نفسية يترتب عليها فى الغالب اثار مرضية تصيب الجهاز النفسى للانسان فى مطلع شبابه باضرار بالغة يصعب البرء منها حتى ان حلت المشكلة الأصلية اذ لايسوغ أن يبدأ جيل كامل من الشباب حياته مغمورا بهذه النظرة السلبية المحبطة اذا كنا نريد لهذا الجيل أن يتسلم منا أمانة العمل والانتاج وادارة شئون المجتمع.

وحتى لانطيل فان ماأوردناه أنفا هو مجرد رصد عابر للمشاعر البائسة ،اليائسة التى تطفح بها كل الردود والاستجابات التى وصلتنا لانستثنى من هذا ردا واحدا او استجابة واحدة.

ونتناول فى الحلقة القادمة اسباب مشكلة البطالة كما يراها الشباب والحلول والاقتراحات التى يقدمونها لمواجهة هذه المشكلة فليس افضل ممن يكتوى بالنار يستطيع اطفاءها!!



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : [illegible]

□ فى ٦ أكتوبر:

«أمــــل».. لكل خــــريج!

مركز علمى لتدريب الشباب مجانا على الصناعات الصغيرة وتقديم الاستشارات الفنية لهم.

تزايد الاهتمام بمشروعات الصناعات الصغيرة فى مصر فى إطار برنامج الاصلاح الاقتصادى الشامل الذى بدأ خطواته منذ أعوام قليلة، حيث برزت على الساحة ضرورة تنمية المشروعات الصغيرة ودفعها الى الامام باعتبارها الآلية الفعالة لاحداث عملية التآلف الأجتماعى والأقتصادى بين إيجابيات الاصلاح الاقتصادى على المدى البعيد وبين آثاره وسلبياته على المدى القريب.

فالصناعات الصغيرة هى أمل الشباب الباحث عن فرص عمل حقيقية بعيدا عن الانتظار القاتل لسنوات عديدة لخطاب القوى العاملة، والنتيجة تعيين حكومى لايسد الرمق ولا يلبى متطلبات الحياة، ويقف ضد آمال وتطلعات الشباب فى حياة رغدة ميسورة تجعل المستقبل أكثر اشراقا وإبتهاجا.

وزارة البحث العلمى واكبت التطورات الجارية فى المجتمع وقررت إنارة طريق الأمل أمام الشباب والخريجين نحو كيفية إقامة مشروعات انتاجية صغيرة تلائم ظروفه وبيئته وأقدمت على خطوة رائدة تتمثل فى إقامة مركز علمى متطور لتدريب الشباب على إقامة الصناعات الصغيرة فى مدينة ٦ أكتوبر على مساحة ٥٠٠ متر مربع، حيث يقوم المركز بالاجابة عن كل التساؤلات والاستفهامات التى يثيرها الشباب حول المشروع الصغير.

ويوضح المركز للشباب أن المشروع الصغيريمكن أن يقوم به مجموعة من الشباب من تخصصات مختلفة تتكامل وتتجاوز فيها الأعمال وصولا الى إنجاح المشروع، ويتم ذلك من خلال فريق علمى يمثل ثمرة التعاون بين وزارة البحث العلمى والتكنولوجيا وقسم التصميم الصناعى بكلية الفنون التطبيقية جامعة حلوان.

تدريب الشباب

الدكتورة فينيس كامل جودة وزيرة الدولة للبحث العلمى تقول إن الهدف من إقامة مركز التدريب على الصناعات الصغيرة هو تدريب الشباب المقبل على إقامة المشروعات الصغيرة على المشروعات المختلفة التى يمكن اقامتها وجدواها الاقتصادية والربح الذى يمكن أن تحققه وما تحتاج اليه من رؤوس اموال، بحيث يكون الشاب لديه فكرة كافية وواضحة وعملية عن المشروع الذى يريد اقامته.

وتناشد الدكتورة فينيس كامل جودة الشباب المقبل على إقامة المشروعات الصغيرة التوجه الى مركز التدريب بمدينة ٦ أكتوبر، حيث يمكن للشباب التدريب بالمجان على ايدى علماء ومتخصصين فى كافة انواع المشروعات الصغيرة عمليا لكى يختار المشروع الذى يتناسب مع بيئته وامكانياته المادية.

وخلال المرحلة القادمة سيتم اقامة مراكز جديدة للارشاد الصناعى والمساعدات الفنية فى كافة المحافظات والمدن الجديدة للمساهمة فى دعم الصناعات الصغيرة، ومن الضرورى ان تقوم كل محافظة بدراسة مستقبل الصناعة بها وخاصة الصناعات الصغيرة لوضع الخطة اللازمة للنهوض بهذه الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتى تمثل العصب الرئيسى للتقدم والنمو السريع.

أما الدكتور على حبيش رئيس أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا فيرى الركيزة الاساسية التى تقدم الحلول لدعم جهود التنمية الصناعية السريعة نظرا لما توفره من قدرة على تشغيل الأيدى العاملة وزيادة القيمة المضافة للموارد والامكانيات المحلية الوطنية، هذا فضلا عما توفره من قائمة طويلة من مستلزمات ومكونات الانتاج الكبرى والثقيلة، خاصة وان المشروع الصغير يعتبر بمثابة وحدة إنتاجية ترتبط بالصناعة والتصميم والانتاج والتسويق، وكل هذه العناصر تحتاج الى خبرات مدربة، ولذلك فان المشروع الصغير يمكن ان يتكون من مجموعة من الشباب من مختلف التخصصات فى الهندسة والزراعة والتجارة والفنون حتى تكتمل جميع العناصر المطلوبة لنجاح المشروع وتحقيق الأهداف المنشودة منه.

مركزنموذجى

وفى داخل مركز الصناعات الصغيرة بمدينة ٦ اكتوبر شاهدنا اجهزة حديثة وبسيطة مصممة بشكل





المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أشعة الشمس

جماني . عبارة عن ورش لانتاج المعدات وانتاج السلع الغذائية. ويعتبر هذا المركز الاول من نوعه فى مصر من حيث نوعية الآلات المصنعة فيه ونوعية عمله ايضا.

وفى داخل المركز التقينا بالدكتورة سلوى الغريب استاذة التصميمات الصناعية بكلية الفنون التطبيقية جامعة حلوان والمشرفة على المركز، والتى قالت، ان مصر بلد زراعي فى المقام الأول ويلزمها مشروعات انتاجية زراعية، خاصة فى ظل توافر الطاقات البشرية العلمية والتى تبحث عن ادارة مشروعات انتاجية صغيرة لذلك يعتبر المركز مدرسة حقيقة لأى شاب يريد ان يشق طريقه بنفسه.

ويوجد بالمركز كما تقول الدكتورة سلوى الغريب ورشة لانتاج المعدات والوحدات المستخدمة فى عمليات التصنيع والتجفيف والتبريد، كما توجد الورش الميكانيكية والواح الصاج واللحام ووحدات النجارة وماكينات القطع، كما يقوم المركز بانتاج واعادة تصنيع الكثير من الفواكه والخضراوات والجبن الأبيض والزبادي والقشدة، وكذلك ايضا يمكن اعادة تجفيف

الخضراوات مثل الملوخية والبامية والبصل والطماطم وغيرها، وبهذه الطريقة يمكن اعادة تصنيع اكثر من نوع من الصنف الواحد للخضراوات مثل الطماطم ويمكن ايضا زيادة الدخل المستثمر وزيادة حفظ الفواكه والخضراوات باطالة فترة عمرها حتى لاتفسدها الاتربة او الشمس او الرطوبة.

وتضيف الدكتورة سلوى الغريب قائلة انه قد تم تصميم فرن يعمل بالطاقة الشمسية ويتسع لاكثر من ٢٠٠ كيلو جرام من الفاكهة والخضراوات لليوم الواحد كى يتم تجفيفها وحفظها، وهذا الجهاز يتكلف ٨ آلاف جنيه تقريبا وهذا الجهاز يستقبل اشعة الشمس ويجمعها ليتم الاستفادة منها فيما بعد، فعادة تكون درجات الحرارة داخل الفرن ضعف مثيلتها فى الخارج وهذا شىء ثبت عمليا، وهذا الفرن يعتمد على الطاقة الشمسية بدون كهرباء او وقود وهو لذلك صالح فى اى مكان ويستطيع حفظ الخضراوات والفاكهة للمزارعين فترة طويلة حتى لاتتلف ويتم الاستغناء منها، وللاسف الشديد نشاهد احيانا بعض المزارعين يتخلصون من الطماطم لكثرتها او لرخص قيمتها عن طريق تركها لتفسد وبهذه الطريقة المبتكرة من التصنيع ثم التجفيف يمكن اعادة تصدير السلعة مرة اخرى للخارج بجودتها وبقيمتها الغذائية المعتادة.

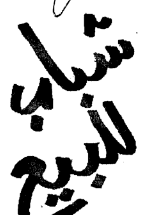
كما يحتوى المركز على عدد كبير من المجففات التى تعمل بالطاقة الشمسية والصغيرة الحجم والتى تصلح للاستخدام المنزلى وتسع ١٠ كيلو جرامات فى المرة الواحدة من الخضراوات والفاكهة ويمكن الاستفادة من هذه المجففات الصغيرة بالمنازل وخاصة فى الريف والاماكن المعرضة لاشعة الشمس.

ويتم تصميم هذه المجففات الصغيرة والكبيرة فى المركز بشكل اقتصادى، حيث يتم الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة باستخدام الطاقة الشمسية بأرخص وابسط الخامات المحلية بحيث يمكن لاى شاب تم تدريبه بالمركز ان يقوم بتنفيذ مثل هذا المشروع أو غيره من المشروعات الاخرى.

ويحتوى المركز كما يقول المهندس سعيد حافظ مدير المركز على ورش لصناعة المنتجات المعدنية يتم فيها تعليم الشباب كيفية انشاء ورشة للصناعات المعدنية وكيفية الحصول على خط للانتاج والتجميع بشكل علمى يساعد على سهولة خطوات التجميع والتعبئة والتغليف، كما يقوم المركز بتدريب الشباب على قراءة الرسومات الهندسية ورسومات الانتاج حتى يتمكن الشاب من انتاج نماذج موحدة مما يعطيه الفرصة فى استخدام وسائل التوحيد القياسى.

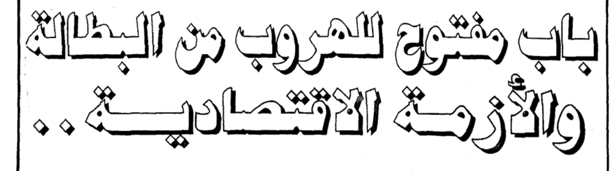
وعن شروط التدريب داخل المركز تقول الدكتورة سلوى الغريب لابد ان يكون صاحب المشروع المبتدىء لديه الرغبة والقدرة والطموح وتلك المشروعات الصغيرة مناسبة للبيئة والخريج الحديث خاصة ونحن مجتمع زراعى ولدينا القرى منتشرة فى كل المحافظات.

وتنصح كل شاب لديه الرغبة والطموح والامكانيات على إدارة مشروع إنتاجى صناعى صغير ان يتقدم بالطلبات الشخصية الي اكاديمية البحث العلمى فى شارع قصر العينى.









للبيع.. شباب زى الورد.. عضلات وصحة العال العال.. شهادة جامعية ودكتوراه ايضا.. وعلماء على مستوى يقدرهم من يفهم قيمتهم العلمية.. وخبرة مابعدها خبرة.. تخصصات على كيفك.. ويتحمل هؤلاء كل مصاعب الحياة.. يعني بصريح العبارة شباب ينحت في الصخر ويريد ان يفتح عينيه ويجد نفسه متخلصا من كابوس المشاكل التى يحاصره فى هذا البلد فبعدما عاش سنوات الدراسة وسهر الليالى وتحملت اسرته مصاريف تلك السنوات وجد نفسه فى الشارع مترنحا دون عمل ولا امل يعيش من اجله بعدما وضعت الحكومة مشاكله على «الرف» من سنوات ولم يكن امامه الا البحث عن وسيلة للخروج من دائرة الاهمال الحكومي ولذلك كان الاستغناء عن هذا الشباب وعرضه للبيع فى سوق الهجرة بابخس الاسعار وليدفع الشباب اموالا من اجل التجنس بجنسية اخرى وقد فتحت امريكا وكندا واستراليا ابوابها للهجرة وتدفق الشباب على سفارات تلك الدول من اجل الفوز بفرصة للهجرة والبعض منهم سقط فى براثن الشركات والمكاتب التى تعلن عن تسهيل عمليات الهجرة وهناك البعض منهم ينتظر الفوز «بالجرين كارت» ويهاجر الى امريكا ضمن الـ ٥٥ الف تأشيرة منحة للهجرة الى امريكا فلماذا يقبل الشباب على الهجرة ويترك مصر ويتجنس بجنسية اخرى وماهى حكاية مكاتب الهجرة فى الخارج وكيف يمكن الهجرة الى الدول التى تستقبل المهاجرين وماهى التخصصات التى لها اولوية فى الهجرة؟



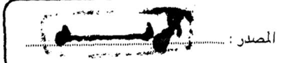
المصدر :


التاريخ : ٢٨ مايو ١٩٩٦

كندا تطلب ٢٤٠ ألف مهاجر كل عام وأمريكا.. تستقبل ٦٧٥ ألفا عام ٩٥

٣ آلاف شاب في انتظار الكومبيوتر للحصول علي «الجرين كارت»



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨

تدفق الاف الشباب خلال السنوات الماضية على سفارات كندا وامريكا واستراليا من اجل الفوز بفرصة للهجرة والتجنس بجنسية اخرى وشهدت تلك السفارات زحاما شديدا من الشباب الذى فقد الامل فى اصلاح حاله فى هذا البلد وقد طال الانتظار فى طابور البطالة لسنوات دون حل وارتفعت اسعار الشقق بطريقة جنونية واصبح من سابع المستحيلات ان يحصل الشباب على مسكن متواضع يؤهله لبداية حياته الزوجية كما انخفض مستوى المعيشة بدرجة تدعو المواطن للهروب الى العالم الآخر وادى ارتفاع اسعار السلع الى ارهاق ارباب الاسر وزيادة الضغوط عليهم وكانت علامات الحزن التى ارتسمت على وجوه الشباب فى طابور طالبى الهجرة دليلا قاطعا على المعاناة الحقيقية لشباب مصر والتجاهل الحكومى الذى يطفو على تلال المشاكل التى تواجه الخريجين ومبررا قويا لهؤلاء لان يبحثوا عن وطن آخر يحقق امالهم ويحفظ كرامتهم ويقدرهم ويحترمهم ويساهم فى تعويضهم عما ضاع منهم فى الماضى ولم يتردد هذا الشباب المطحون فى التجنس بجنسية اخرى، او الهروب الى العالم الجديد تاركا ما امامه من تحديات وخلفه من تاريخ واصبح طريق الهجرة هو الطريق الممهد الاول للخلاص من كل المشاكل المصرية.

وهناك الاف الشباب الذى يلهث وراء فرص الهجرة دون هدف ودون ان يفكر فى المستقبل وكل مايدور فى عقله هو انه يريد ان يتخلص من معيشته المريرة مهما كان ذلك يكلفه من ثمن باهظ مثل ترك الاسرة او الزوجة والابناء وغيره.

وهذا بخلاف الاف الشباب الذى ارسل خطابات ببياناتهم الوظيفية والعائلية على العنوان الخاص بالجرين كارت للحصول على فرصة هجرة ضمن الـ ٥٥ الف تاشيرة منحة لدخول امريكا وحق الهجرة الى امريكا عن طريق الكومبيوتر.

والبعض من هؤلاء الشباب ارسل بياناته بعد ما دفع ٤٨ دولارا لمكاتب تسهيل الهجرة الى امريكا للبحث عن فرصة للحصول على التأشيرة عن طريق هذه المكاتب.

الحسرة

وبالرغم من تدفق الشباب على الهجرة هذا العام لم تكلف الحكومة نفسها فى البحث من خلال عشرات الطوابير امام السفارات عن السبب الحقيقى وراء الهجرة وعن المشاكل الحقيقية التى تعوق الشباب فى هذا البلد وان تقوم بتحليل جميع البيانات الخاصة بالمتقدمين لوضع خطة شاملة للاستفادة من الخبرات والايدى المصرية فى بناء الوطن وتنميته ولكن يالحسرتاه على هذا البلد الذى يترك فيه خيرة شباب مصر وعلمائها وباحثيها والاستغناء عنهم بل وطردهم باسلوب مهذب الى دول اخرى تقدرهم وتعرف كيف يمكن الاستفادة بهم؟ وقد تناست الحكومة انها قد قامت بدفع ملايين الجنيهات لابناء هذا الشباب فى تعليمه مجانيا طوال سنوات الدراسة بتكلفة قدرها ١٨ الف جنيه لكل شاب هذا بخلاف تكاليف المرافق العامة والدعم الذى قدمته الحكومة خلال سنوات الدراسة وكل هذه المصاريف تسير هباء دون الاستفادة من هذا الشباب بل اعطت الحكومة لهؤلاء الشباب كارت الاستغناء للبحث عن وسيلة اخرى فى اى بلد للعيش فيها ولذلك كان الزحام الرهيب امام تلك السفارات ولولا ان عمليات الهجرة تكلف الشباب فى البداية ويدفع بعضهم مبلغا ماليا يقدر بـ ٥٠٠ جنيه عند سحب الاستمارة الخاصة بالهجرة ولا يرد هذا المبلغ فى حالة عدم الموافقة على الهجرة لكان شباب مصر جميعه قد تقدم وسافر الى الخارج وتصبح مصر بدون شباب يعرف معنى الوطن ومعنى الولاء لهذا البلد.

ونماذج الشباب المتقدم للهجرة كثيرة وترسم المأساة الحقيقية التى يعيشها الشباب فى تلك البلد فيقف محمود عبد العزيز امام لوحة الاعلانات الخاصة بالبيانات المطلوبة للهجرة ويطلب لاحد المنتظرين فى الطابور ترجمة كل البيانات المطلوبة وعندما سألناه عن سبب الهجرة ضحك وقال بسخرية: يعنى ايه.. طبعا انت عارف ان فرص الحصول على عمل لشاب دون واسطة من اصعب المشكلات التى تواجه الخريجين وليس هذا فقط بل اننى حتى ولو التحقت بعمل فسوف احصل على مرتب على اعلى تقدير ٣٠٠ جنيه فى الشهر يعنى ان دخلى السنوى ٣٦٠٠ جنيه وهذا يعتبر دخلا مرتفعا فى هذا البلد ولكن هذا لا يحقق المعيشة لاى شاب يريد ان يتزوج ويحصل على شقة ويفتح بيتا جديدا فقد حاولت مرارا الحصول على شقة ولكن للاسف لم اتمكن من ذلك لانه حتى احصل عليها لابد ان ادفع اكثر من ٢٥ الف جنيه كبداية قسط فكيف اتى الحصول على هذا المبلغ الضخم هذا بخلاف تكاليف الزواج الباهظة واذا انتظرت لكى اكون مستقبلى من هذا المرتب فبالطبع سوف احصل على مكان فى المقابر بعد عمر طويل دون ان احقق احلامى او املا من بين امالى التى كنت احلم بها.

المستقبل

من بين الذين طلبوا الهجرة الدكتور فايز شاهين- دكتوراه فى الادارة فهو متزوج ولديه بنت ويعيش فى مصر فى مستوى مادى متوسط يقطن شقة صغيرة فى احدى حوارى القاهرة ويريد ان يحقق حلمه بعيدا عن هذا البلد الذى اغلق فى وجهه كل ابواب الرزق فلم يكفه المرتب الذى يحصل عليه من الجامعة ويقترض حتى يكمل الشهر وقد فكر فى الهجرة بعدما وافقت زوجته على ذلك بحيث يتركهم لمدة ثلاث سنوات وبعد ذلك يجمع الشمل من جديد.

والغريب ان هناك الاف الشباب المتزوج ولديه اسرة يبحث عن فرصة للهجرة فى هذه الدول ويتردد تباعا للحصول على التاشيرة وذلك محاولة منهم لتحسين احوال معيشتهم وضمان مستقبل افضل لاولادهم واستقرار حياتهم فى عالم اخر.

تحقيق: ممدوح حسن

ويتقدم طابور الشباب بعض الفتيات الباحثات عن مستقبل افضل وتقول فاتن عبد الحميد- ليسانس آداب- حاولت ان اعمل فى مصر ولكن للاسف الشديد لا يوجد عمل غير سكرتيرة فى احدى الشركات ومفهوم عمل السكرتيرة مختلف تماما فى هذا البلد لاستغلال بعض رجال الاعمال الفتيات تحت مسمى هذه الوظيفة فى اغراض اخرى.

ومهما كان العمل فاننى لا اشعر بالامان والاستقرار فى هذا البلد بعدما انتقلت اكثر من مرة من عمل إلى اخر املا فى الاستقرار ولكن ليس هناك حظ

ويكشف ياسر عزت- موظف المأساة الحقيقية للشباب المطحون قائلا انه بعد طرد الاف العاملين من عملهم وتشريد الالاف منهم دون معاش او مكافأة جعل الخوف يتسلل الى كل موظف بسبب الطرد من العمل بعد بيع شركات قطاع الاعمال الى المستثمرين وسوف يكون هناك مجزرة للموظفين ولذلك قبل فوات الاوان فكرت فى الهجرة خاصة واننى اعمل منذ ٩ سنوات ولم اتمكن من شراء شقة او اى منقولات تؤهلنى للزواج وليس هناك امل فى ذلك من خلال الوظيفة.

ويستمر مسلسل الباحثين عن الهجرة امام السفارات وعشرات النماذج تؤكد استغناء الحكومة عن خيرة شباب مصر وعلمائها وبيعها بابخس الاسعار دون ان تستفيد منهم وعلى محمد ابراهيم احد الباحثين على الهجرة باية طريقة لانه يحصل على مرتب ٢٠٠ جنيه ومتزوج ولديه طفلين ويدفع من مرتبه ٦٠ جنيها ايجارا شهريا لشقته والباقى لا يكفى شراء كوب لبن شهريا للاطفال ومستلزماتهم ولم يفكر فى الهجرة الا بعد ما اسودت الدنيا فى وجهه وفشل فى تحقيق الحد الادنى للمعيشة ويعتقد ان الهجرة هى الحل الوحيد لشباب مصر للتخلص من المشاكل التى تؤرق كل الشباب بلا استثناء ومن بين الحالات ايضا ارسل لمكاتب تسهيل الهجرة فى الخارج مقابل بعض الاموال املا

فى الفوز بفرصة هجرة الى امريكا وبالرغم من ذلك يقف فى الطابور من اجل التأكد فى الحصول على فرصة الهجرة.

الفرصة الاخيرة

واذا كان البعض يتلهف للسفر والهجرة فما حكاية الجرين كارت التى منحتها امريكا للدول النامية فتؤكد المصادر ان امريكا قررت منح ٥٥ الف تأشيرة اقامة لعدد معين من الدول وفق برنامج هجرة عشوائى خلال فترة محددة وينتظر الآف الشباب حاليا نتيجة الكمبيوتر الذى سيختار الـ ٥٥ الف شاب من المتقدمين ويأمل الكثيرون من الشباب فى الحصول على التأشيرة لانه لا توجد مقاييس او مواصفات لتفضيل طلب عن آخر او غير ذلك من الوسطات كما ان الشرط الوحيد للتقدم هو الحصول على شهادة الثانوية ولاتوجد اية شروط اخرى ولذلك كان الزحام شديدا بعدما فشلت الحكومة فى تشغيلهم وهناك ٣٠٠٠ فرصة للمهاجرين المصريين من خلال هذه المنح.

وتلهف الشباب على الهجرة لم يأت من فراغ فكل من هاجر قد حقق احلامه واماله دون فشل ويحكى د. يوسف بشرى ـ الذى حصل على درجة الدكتوراه فى الادارة والهندسة فى المهجر واصبح كبير خبراء الاستشاريين بجهاز المعونة الدولية لحكومة كندا لشئون الشرق الاوسط بعد ان كان رئيس قسم بهيئة السكة الحديد سابقا فبعد وصوله كندا حصل على فرصة عمل وقام بمذاكرة وتحضير الماجستير اثناء العمل وقد خصص له رئيس الشركة ٤ موظفات لمساعدته فى الرسالة وقد حصل على مصروفات الماجستير والدكتوراه من الشركة وبعد حصوله على الدكتوراه قامت الحكومة الكندية بتعيينه مدير ادارة سكك الحديد وقام بالحصول على رسالة دكتوراه فى الادارة من خلال عمله فى السكة الحديد وقامت الحكومة الكندية بتوفير كافة الامكانيات امامه حتى وصل الى هذا المنصب وقد عاش د. يوسف اكثر من ٢٠ عاما فى كندا ولكن رغم كل ذلك فمازال حب الوطن متشعبا فى عروقه ويتمنى ان تتحقق اماله عندما يفكر فى العودة لمصر فاغلب المهاجرين يريدون الاستقرار فى بلدهم الام ولكن البيروقراطية تقف حائلا امامهم.

كندا

وعن خطة حكومة كندا فى زيادة عدد المهاجرين قال مستر توماس كلاسبر مستشار وقنصل كندا فى القاهرة ان حكومة كندا وافقت على قبول عدد اضافى من المهاجرين هذا العام يصل الى ٢٤٠ الف مهاجر وطالب الهجرة يدخل سوق العمالة عن طريق اختبار يتوقف على مقدرته فى اللغة الانجليزية والفرنسية ومستوى التعليم والتدريب العملى والمهارات الفنية الى جانب ما معهم من مدخرات مالية تعضض موقفه فى كندا.

اما عن مقومات المصريين فى الهجرة يقول توماس كلاسبر ان عددا كبيرا من المصريين المتقدمين لديهم شهادات علمية عليا ولكن ليس كلهم عندهم امكانيات مالية تساعدهم على الاعتماد على انفسهم عند الهجرة الى كندا.

اما عن الجوانب المختلفة المتاحة للمهاجرين يضيف: انها تنحصر فى المهندسين والصيادلة ومحللى نظم وبرامج الكمبيوتر وعند وصول المهاجر الى كندا تعطيهم الحكومة الكندية مبلغا بسيطا يساعدهم على البحث عن عمل ولكن من المتوقع ان يعتمدوا على انفسهم فى عملية البحث عن عمل وعن سر تدفق المصريين على الهجرة الى كندا فهذا يرجع الى ارتفاع مستوى المعيشة وانخفاض نسبة الجرائم والتسهيلات المختلفة فى جميع مراحل التعليم والرعاية الصحية العالية.

اما عن النصيحة التى يقدمها القنصل الكندى هى ضرورة الصدق فى تدوين البيانات وعدم المبالغة فى اعطائها.

امريكا

اما امريكا فالمهاجرون نوعان كما تؤكد مصادر السفارة الامريكية الاول ليس له اى تحديد للاقامة فى امريكا والآخر يكون له تحديد لعدد الاشخاص الذين من الممكن ان يدخلوا امريكا للاقامة الكاملة وهؤلاء سيكون هناك عدد محدد للتأشيرات اعتبارا من بداية عام ١٩٩٥ الى ٦٧٥ الف شخص سنويا وهذ العدد ينقسم الى ثلاثة اقسام الاول منهم يكون بضمان عائلى وليس محددا مع الضمان حتى لا يزيد على ٤٨٠ الف تأشيرة فى السنة لهذا العدد.

ويفضل الاقارب الذين ليس لهم اقارب من الدرجة الاولى بحيث لا يزيد عددهم على ٢٢٦ الف تأشيرة فى السنة.

اما عن المهاجرين بضمان العمل فلا يزيد عدد المسموح لهم ١٤٠ الف مهاجر ينقسم الى خمسة اقسام الاولى العمالة المفضلة والمطلوبة مثل الباحثين والمدرسين وابطال الرياضة ومجالات العلوم والبحث العلمى والفنانين ولاتزيد نسبة المهاجرين من هذا النوع على ٢٨٫٦٪.

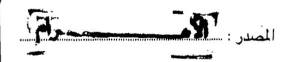
والثانى اعضاء النقابات المهنية ولديهم درجات علمية بعد البكالوريوس وعندهم مهارات وقدرات عالية فى الفنون والادارة ونسبة هؤلاء لا تزيد على ٢٨٫٦٪ عن العدد المطلوب اما النوع الثالث فهم العمال الفنيون وغير الفنيين ونسبتهم لا تزيد على ١٨٫٦٪ من اجمالى النسبة وان يكون على الاقل معهم شهادة ثانوية عامة وعامان خبرة ويفضل العمالة النادرة فى امريكا.

اما الذين ليس لهم خبرة فعدد المقبولين ١٠ الاف شخص سنويا وهناك نوع اخير للمهاجرين الذين يعتبرون من النوع الخاص مثل المؤمنين والشيوخ والقساوسة ونسبتهم سنويا ٧٫١٪ من عدد المهاجرين.

وهناك ايضا نوع من المهاجرين مثل المستثمرين الذين يدفعون مبلغ ٥٠٠ الف دولار الى مليون دولار ويرتفع المبلغ فى الاماكن المزدحمة بالانشطة وتؤكد مصادر السفارة الامريكية انه تمت الموافقة على ٤٠ الف تأشيرة دخول للمهاجرين خلال الفترة من اكتوبر ١٩٩١ حتى ١٩٩٤ والذين انطبق عليهم الشروط هذا بالاضافة الى قبول ٥٥ الف مهاجر وفق برنامج الهجرة العشوائى من جميع الدول النامية عن طريق الكمبيوتر هذا العام وستعلن الاسماء خلال شهرين.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٩ ... ١٩٩٤

آمين عام الصندوق الاجتماعي:

زيادة فترات السماح والسداد لقروض الشباب

٢٤٠٠ مشروع صغير توفر ١٢ ألف فرصة عمل

تقرر زيادة فترات السماح وسداد القروض الممنوحة للشباب لتنفيذ مشروعات الصندوق الاجتماعي، وذلك بالنسبة للمشروعات الجديدة والقائمة وطبقا لنوعية كل مشروع.

اعلن ذلك الدكتور حسين الجمال أمين عام الصندوق خلال توقيعه عقد تمويل قرض للبنك الأهلي قيمته ١٠٠ مليون جنيه لتمويل مشروع اعادة اقراض الشباب لاقامة مشروعات صغيرة جديدة أو التوسع في مشروعات صغيرة قائمة.

وسيساهم هذا المشروع في انشاء ٢٤٠٠ مشروع صغير مما يتيح نحو ١٢ الف فرصة عمل دائمة.

واشار الدكتور الجمال الى أنه في اطار مساهمة الصندوق في حل المشاكل التي تواجه الشباب فانه تم الغاء شرط التأمين على الحياة بالنسبة للمقترضين والاكتفاء بالتأمين على مقر النشاط والمعدات وضد الحريق والسرقة، والتي تتحمل شركة ضمان مخاطر الائتمان ٥٠٪ من الائتمان والـ ٥٠٪ الأخرى بضمان مقر النشاط والمعدات، ويساهم البنك في تحمل ١٪ من الجزء المؤمن عليه في حالة مخاطر الائتمان.

واضاف ان فترات السماح بالنسبة للمشروعات الجديدة في القطاع الصناعي تتراوح مابين ١٨ الى ٢٤ شهرا ومشروعات الأمن الغذائي والمشاريع الزراعية تتراوح بين ١٢ الى ١٨ شهرا، والمشاريع الخدمية بين ٩ الى ١٢ شهرا، وتم زيادة فترة السداد لهذه المشروعات من ٣٦ الى ٤٨ شهرا، أما المشروعات التجارية ورأس المال العامل فتكون فترة السماح من ٩ الى ١٢ شهرا والسداد من ٢٤ الى ٣٦ شهرا.


المصدر : الأخضر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : يونيو ١٩٩٤

لا خوف على أية أمة تعتني بشبابها

قضايا الشباب يناقشها أصحاب الرأي:

«شباب مصر وتحديات النهضة».. حول هذا الموضوع عقد في الاسبوع الماضي مؤتمر بدار الاوبرا، شارك فيه عدد كبير من المفكرين والمثقفين لمناقشة قضايا الشباب، وتصحيح بعض المفاهيم الخاطئة التي تؤرقهم تجاه المستقبل.

يأتي المؤتمر في اطار الموسم الثقافي للمركز المصري للابحاث والثقافة والاعلام، بالاشتراك مع البرنامج الانمائي لمنظمة الامم المتحدة.

تحدث في المؤتمر الدكتور مصطفى الفقي مدير المعهد الدبلوماسي حيث اكد على اهمية الوحدة الوطنية بين ابناء الوطن، مشيرا الى ان لمصر جذورا تاريخية عريقة في هذا الشأن، وان

مفهوم الوحدة الوطنية لا يعني الدين فقط بل الناحية الاجتماعية والثقافية ايضا، وتساءل.. ما المقصود بالوحدة والوطنية؟ وقال ان التاريخ المصري يذكرنا بثورة ١٩١٩، وما حدث من تعانق عنصري الامة، وان الاسلام والمسيحية في مصر لهما شخصية خاصة عن بقية الدول، ولا يمكن ان تفرق بين مسلم ومسيحي الا اذا كنت تعلم الشخص نفسه، وان ميراث الوحدة الوطنية في مصر حافل بالمواقف الايجابية، وهو ما ظهر واضحا ايام حملات الفرنجة وليس الصليبيين كما اشيع وان المسلمين والاقباط من نسيج واحد واختلاف الاديان على ارض الوطن يؤكد الوحدة الوطنية وان الشخصية المصرية منفتحة على العالم اقليميا ودوليا.

اختلاف الاديان على ارض الوطن يؤكد الوحدة الوطنية

الصناعات الصغيرة للشباب اكذوبة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....

التاريخ : يوليو ١٩٩٤

واضاف الدكتور الفقى ان الشباب فى كل عصر وامة هم القوة والعزيمة هم الفكر والتقدم والامل.. من هذا المنطلق يجب على كل الاجيال ان تكون اوسع علما واعرق ثقافة فثروة الامة الحقيقية فى شبابها ولا خوف على مستقبل اية أمة تعتنى بشبابها.

المشروعات الصغيرة

وقال الدكتور كمال طلبة عويضة المستشار بالبنك الدولى انه من الضرورى تعريف الشباب بأهمية الصناعات الصغيرة ونشرها لما لها من اهمية على تحسين الاقتصاد القومى لاتاحة اكبر قدر من فرص العمل للشباب وخلق جيل قادر على العطاء والانتاج وادارة المشروعات لان البطالة من العناصر التى ساعدت على الانحراف والادمان والتطرف الفكرى. واكد ضرورة الاهتمام بالصناعات الصغيرة ومساعدة الشباب على مزاولة الاعمال والحرف للحد من انتشار ظاهرة البطالة.

واشار الى ان عدد المنشآت الصناعية الصغيرة التى تستوعب من عامل الى تسعة عمال نحو ٢٥٠ الف منشأة بالاضافة الى نحو١٢ الف منشأة صغيرة يعمل بها من ١٠ الى ٥٠ عاملا ويقدر اجمالى العاملين بحوالى ٦٥٠ الف عامل تقريبا بنسبة

متابعة :

مصطفى شعبان

٤٠٪ من اجمالى العاملين بالصناعات الصغيرة. غير ان هذه المنشآت تعانى من مشاكل عديدة فى عمليات التكوين منذ البداية من اهمها عمليات التمويل ونقص مستلزمات الانتاج والمشاكل الفنية والادارية وعمليات التسويق، وطالب بالاهتمام بالصناعات الصغيرة لانها تستطيع خلق اكبر فرص عمل للشباب.

كما طالب بتشجيع الشباب لاقامة المشروعات الصغيرة، والقضاء على المعوقات الادارية التى تقف حائلا امام الشباب، كذلك تنشيط دور الصندوق الاجتماعى لمساعدة الشباب ماليا.

رئيس جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية ان الوكالة الامريكية للتنمية الدولية قدمت لوزارة التعاون الدولى منحة للجمعية قيمتها عشرة ملايين دولار لتنفيذ مشروع تنمية المنشآت الصغيرة والحرفية بالاسكندرية لزيادة فرص العمل، وتحسين الدخل لاصحاب المشروعات والعاملين، ويقدم المشروع مجموعة متصلة من القروض لنفس العملاء دون اجراءات معقدة، وبدون ضمانات على ان يتم الصرف ما بين ألف و٣ الاف جنيه لاقامة الانشطة الحرفية ومن ٥ الى ٢٥ الف جنيه للصناعات الصغيرة واشار الى ان المشروع تولى انشاء مركز خدمة للاعمال الصغيرة يساهم فى حل المشاكل الفنية للمنشآت وتقديم الخدمات فى المجالات التدريبية والفنية والتكنولوجية وتنمية المهارات الادارية.

وقال ان مصر تعانى منذ اكثر من ٢٥ عاما من مشكلة نقص الحرفيين فى مختلف الحرف، ومن الصعب ان تجد سباكا او نجارا يجيد عمله، ولابد من انشاء معاهد فى جميع المحافظات لتدريب الشباب على مختلف الحرف من اجل خلق جيل قادر على التنمية الحرفية تساعد فى القضاء على البطالة

٤٥ مشروعا

واشارت الدكتورة نجلة مرتجى استاذ تنمية الموارد البشرية بجامعة حلوان الى ان تشجيع الشباب على اقامة المشروعات الصغيرة من خلال اول جمعية اهلية لها هدف تنموى اقتصادى سجلت فى عام ١٩٨٨ لتشجيع الشباب على اقامة المشروعات الصغيرة وقد تم بالفعل انشاء حوالى ٤٥ مشروعا صغيرا فى مختلف الانشطة ويتراوح متوسط رأس المال المستثمر للمشروع الواحد ما بين ١٠٠ الف و٥٠٠ ألف جنيه

وطالبت بضرورة تجميع المشروعات الصغيرة الصناعية القائمة حاليا فى اماكن متفرقة متهلهلة غير صحية فى منطقة صناعية ومناخ صناعى تتواجد فيه كل المصانع الكبيرة والصغيرة واعطاء حوافز ومميزات للقطاع الاستثمارى الذى يقوم ببناء مجتمعات تسويقية فى الاحياء المختلفة على مستوى الجمهورية، بالاضافة الى تشجيع اقامة الحضانات، وتوفير البيئة التكنولوجية، مؤكدة ان نجاح المشروعات يتطلب تبنى فلسفة جديدة للإقراض وتحصيل الاموال، لان هناك مشروعات تعانى من نقص فى السيولة، وبعض الجهات تقوم بالضغط على الشباب لسداد قسط القرض وفوائده فى المواعيد المحددة، ويقف الشاب عاجزا عن السداد لاسباب خارجة عن ارادته كانقطاع الكهرباء.

وترى الدكتورة نجلة ان فلسفة اقراض الشباب لاقامة مشروعات صغيرة يجب ان تبنى على اساس ان الهدف الاول هو نجاح المشروعات الصغيرة وليس الهدف الاول تحصيل الاقساط واسترداد راس المال، وطالبت بوضع برنامج قومى لتشغيل الخريجين يلتزم فيه كل رجل أعمال بتدريب خريج او اكثر فى الاعمال والوظائف المختلفة بالشركات، واذا ثبتت جدية الشباب وصلاحيتهم فى العمل والانتاج يتم تعيينهم بالشركة، وسوف يساعد ذلك على نشر سلوكيات العمل المنتج وتشجيع المستثمر على بناء المجتمعات الصناعية فى جميع المحافظات بمواصفات حضارية.

دور اكبر للجامعات

وقال ان الجامعات يجب ان تتصدى لمشكلة البطالة وتنمية الشباب معه من خلال انشاء مراكز للمشروعات الصغيرة، لاقامة حضانات للمشروعات الصغيرة ولتدريب الشباب على ادارة المشروع، واستخدام التكنولوجيا الحديثة للانتاج والعمل على دراسة سيولة المشروعات الصغيرة.

الثقافة السياسية

واكد الدكتور فتحى عبدالفتاح رئيس مركز دراسات دار الجمهورية للصحافة على ضرورة الاهتمام بالثقافة السياسية باعتبارها احد جوانب ثقافة العصر، خاصة اذا اردنا جيلا قادرا على مواجهة التحديات فى الحاضر والمستقبل، وهو الدور الذى يمكن ان تقوم به وسائل الاعلام من خلال تزويد الشباب بالمعلومات والمعارف السياسية.

وعلق ماجد نافع ملحق دبلوماسى شاب على دور الاعلام المعاصر، مؤكدا اهمية شعور الشباب بالانتماء للوطن، وهو ما يتحقق بالمشاركة الفعالة وتنمية حرية التعبير بالرأى دون خوف من الاخطاء.

وقال انه من الخطأ اتهام الشباب الذى يهاجر الى الخارج بعدم الانتماء للوطن لان الهجرة تكون فى معظم



المصدر : الخضر

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

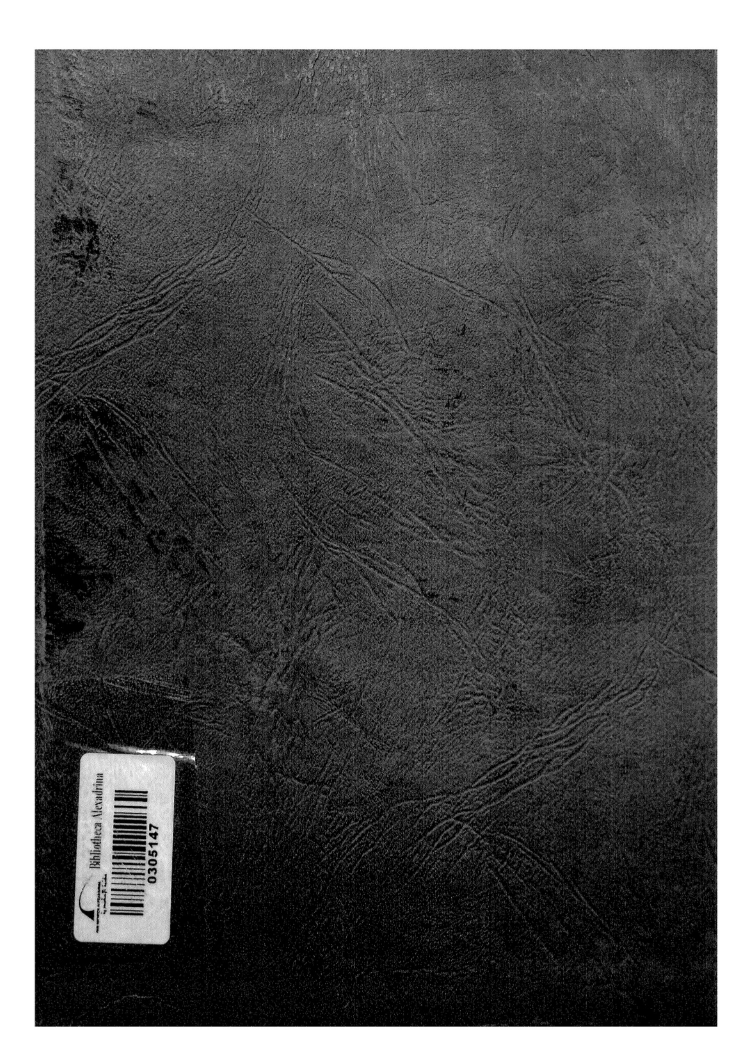
الاحيان اسبابها ماديا [illegible] فرص [illegible] افضل ودراسا [illegible] ل فى ال[illegible]ج.

كلام جرايد

و[illegible]اف ان الاعلام الغربى له تاثير خط[illegible]لى الشباب لان الشباب يفقد الثقة والمصداقية فى تصريحات بعض المسئولين ويقال انه كلام جرائد لذلك يلجا الشباب الى الاستماع الى الاعلام الغربى، وطالب باعادة الثقة والمصداقية فى المعلومات والحرص على تنفيذها حتى يثق الشباب فى الاعلام والتصريحات.

وقال الدكتور نبيه العلقامى امين شباب الحزب الوطنى الديمقراطى ان الشباب هو اهم الصناعات فى هذا العصر ولا مجال للتنمية بدون سياسة علمية وعملية للشباب حيث انه الغاية.

واشار اللواء صالح عبدالعاطى رئيس الهيئة القومية لمكافحة الامية ان الامية قضية تنموية بالدرجة الاولى وبدون حلها لن تحقق التنمية الاهداف المرجوة وان التعليم ليس حقا للفرد وحده بل هو حق للمجتمع وهو قضية امن قومى مشيرا الى ان الامية متمركزة فى القرى والنجوع خاصة بين النساء رغم ان المراة هى اساس التربية ويقع عليها العبء الاكبر.


Bibliotheca Alexandrina
0305147